المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية التربية
قسم التربية الإسلامية والمقارنة
مرحلة الدكتوراه

دور علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الباحث التربوي

رسالة مقدمة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الدكتوراه في الأصول الإسلامية للتربية

إعداد الطالب

عبد الله عالي حسن الشمراني

الرقم الجامعي (٤٣٠٧٠٠٨٧)

إشراف الأستاذ الدكتور

محمود محمد كسناوي

الفصل الدراسي الأول

١٤٣٤ - ١٤٣٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تعَالَىٰ: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ٨٣ ﴾ [سورة النساء].

رُوِي أنَّ بلالاً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «يا رسول الله، ما يُبكيك وقد غفَر الله لك ما تقدَّم من ذنبك وما تأخَّر؟!» فقال: «**وَيْحك يا بلال، وما يَمنعني أن أبكي وقد أنزَل الله تعالى عليّ في هذه الليلة** ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]»؟، ثم قال: «**ويلٌ لِمَن قرَأها ولَم يتفكَّر فيها**»، فقيل للأوزاعي: «ما غاية التفكير فيهنَّ؟» قال: «يقرؤهنَّ ويَعْقِلهنَّ». رواه ابن أبي حاتم وابن حبان في صحيحه (ابن كثير١٤٠٧هـ، ج١، ص٤٤١).

الإهداء

إلى أمي الغالية التي كانت تقف خلف كل خطوة أخطوها للأمام، تحفّني بدعائها وتدفعني بتشجيعها، وتصبّرني بعباراتها الجميلة عندما تراني قد أرهقتني الظروف وادلهمت بي الخطوب، فلها مني كل الحب والوفاء ما حييت، ولها مني صادق الدعاء في كل وقتِ إجابةٍ ما امتد بي العمر.

إلى والدي حفظه الله ووفقه ويسَّر أموره.

إلى رفيقة العمر؛ زوجتي الحبيبة «أم فيصل»، التي طالما دعمتني بسهرها ومشورتها لي.

إلى فلذات الأكباد؛ فيصل وفارس وشهد وزياد ومؤيد، الذين أسأل الله أن يصلحهم وأن يجعلهم دعاة خير في هذه الأمة ومشاعل نور وهداية، وما ذلك على الله بعزيز.

إلى كل طالب علم يبحث عن المعلومة المفيدة ويسعى إلى تطوير ذاته في مجالات البحث العلمي والنقد الهادف.

أهدي لهم هذه الدراسة المتواضعة، والتي أسال الله أن تكون علمًا نافعًا في الدنيا والآخرة.

الباحـــــث

شكر وتقدير

الشكر أفضل ما حاولت متلمسًا   به الزيادة عند الله والناس

أشكر - بعد شكر الله عز وجل - معالي مدير الجامعة الدكتور/ بكري بن معتوق عساسي.

وسعادة عميد الكلية سابقًا/ أ.د. زايد بن عجيرالحارثي.

وسعادة عميد الكلية الحالي/ د.علي بن مصلح المطرفي.

وسعادة رئيس قسم التربية الإسلامية والمقارنة سابقًا/ د. نايف بن همام الشريف على كل ما قدمه لنا من تسهيلات خلال فترة رئاسته التي زامنتها في الماجستير والدكتوراه. وما عرفنا أبا همام إلا ذا تعامل راقٍ وذا تعاون مع الطلاب في كل ما يستطيعه، فله مني خالص الشكر والدعاء.

وسعادة رئيس القسم حاليًا/ د. خليل بن عبد الله الحدري، الذي منذ تقلّد هذا المنصب وهو ينتقل بالقسم من مجد إلى مجد ومن حسن إلى أحسن، فهو في مجال التعامل قمة في الاحترام والأدب، فضلاً عن ابتسامته الدائمة في جميع الظروف والأحوال، وتعامله الأخوي مع الصغير والكبير، وهو في مجال العمل لا يكلُّ ولا يملُّ.

بالإضافة إلى التغيرات التي أحدثها في القسم، فله منا وافر الشكر وخالص الدعاء.

وإلى والدي وأستاذي سعادة/ أ.د.محمود بن محمد كسناوي المشرف على هذه الرسالة عظيم الشكر على كل ما قدمه لي من عون أو مشورة، والذي لم يدخر وسعًا في توجيهي، بَسَطَ الله له في رزقه ونسأ له في أثره وأصلح له نيته وذريته.

وإلى والدي وأستاذي الفاضل/ أ.د حامد بن سالم الحربي، الذي لا تراه إلا هاشًا باشًا في وجوه الجميع، ولا يدخر وسعًا في مساعدة الطلاب ودعمهم، ولا يكاد يكون هناك دارس في قسم التربية الإسلامية والمقارنة إلا ولأبي سالم عليه يد. وفقه الله وسدده وجزاه عنا خير

الجزاء، وجعل كل ما قدمه في موازين حسناته يوم يلقاه، ومنحه عمرًا مديدًا ورأيًا سديدًا وعيشًا رغيدًا.

وإلى محكم خطة البحث/ أ.د ملوّح الخريشا، بالإضافة إلى من شكرتهم سابقًا/ أ.د حامد الحربي، ود. نايف الشريف، كل الشكر والعرفان بما أبديتموه من ملاحظات وما بذلتموه من نصح وإرشاد، فلكم مني كل الشكر والثناء.

وإلى أستاذَيَّ اللذين تفضلا عليّ بقبول مناقشة هذه الرسالة:

أ.د حامد بن سالم الحربي، الأستاذ بقسم التربية الإسلامية والمقارنة.

وأ.د خالد بن حامد الحازمي، الأستاذ بقسم التربية بالجامعة الإسلامية.

فلكما مني كل الشكر والتقدير.

وإلى الداعم الأول لهذا البحث، والذي استمديت فكرة هذا البحث من كتابه (دورعلم أصول الحديث في تشكيل العقل المسلم)؛ أ.د.خلدون الأحدب، والذي تابعني في معظم مراحل هذا البحث ولم يبخل علي بمشورته ونصحه وإرشاده رغم مرضه، فله ـ بعد شكر الله ـ كل الشكر والدعاء، وأسأل الله بمنِّه وفضله أن يمنَّ عليه بالشفاء العاجل، وأن يُلبسه لباس الصحة والعافية، وأن يجعل ما قدمه لي من توجيه وإرشاد في موازين حسناته يوم القيامة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل/ محمد عبد الرؤوف عطية، المرشد الأكاديمي بالقسم سابقًا، لما قدمه لي من توجيه ونصح وإرشاد، فجزاه الله عني خير الجزاء.

إلى كل من دعمني في إنجاز هذه البحث من خلال توزيع الاستبانات واسترجاعها من الجامعات المذكورة في حدود الدراسة، وعلى رأسهم الأخ/ محمد بن يوسف الشمراني، والأخ/ أحمد بن عساف الشمراني، ود. صالح بن هادي الشمراني الأستاذ المساعد بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ود. عبد الرحمن صالح الشمراني الأستاذ المشارك بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ود. سعيد بن محمد الشمراني الأستاذ المساعد بجامعة الملك سعود

بالرياض، والأستاذ/ صالح بن عبد الله بن شعلان الشمراني المحاضر بجامعة الملك سعود بالرياض، والأستاذ/ هاشم بن عبد الله القرني، والأستاذ/ إبراهيم بن ياسين العجلاني.

وكل من أسهم في إتمام هذا البحث بدعم أو مشورة أو رأي أو جهد، لهم مني جميعًا وافر الشكر والثناء العَطِر.

وأسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء، وأن يجعل كل ما بذلوه من جهد في موازين حسناتهم يوم القيامة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ملخص البحث

اسم الباحث: عبد الله بن عالي بن حسن الشمراني

عنوان البحث: دور علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الباحث التربوي.

هدف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى استنباط قواعد من علم أصول الحديث، تسهم في تنمية مهارات التفكير الناقد عند الباحث التربوي، ووضع تصور مقترح لكيفية تفعيل هذه القواعد والاستفادة منها.

منهج البحث: استخدم الباحث المنهج الاستنباطي الذي يقوم على استنباط القواعد الحديثية التي تسهم في تنمية مهارات التفكير الناقد.

فصول البحث: الفصل الأول: الإطار العام للدراسة. الفصل الثاني: علم أصول الحديث؛ مفهومه، وأقسامه. الفصل الثالث: التفكير والتفكير الناقد. الفصل الرابع: المنهج النقدي لعلم أصول الحديث. الفصل الخامس: (إجراءات الدراسة). الفصل السادس: الإجابة على تساؤلات الدراسة. الفصل السابع: التصور المقترح. الفصل الثامن: الخاتمة، وفيها أهم النتائج، وهي:

١. أظهرت نتائج الدراسة تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الصدق والثبات.

٢. بينت نتائج الدراسة أن القواعد المندرجة تحت مهارات التفكير الناقد تسهم في تنمية هذه المهارات لدى الباحثين عمومًا والباحث التربوي بشكل خاص؛ كونه أكثر من يحتاج لتطبيق هذه المهارات أثناء بحثه.

٣. أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييمات أعضاء هيئة التدريس في تخصص علم الحديث؛ (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) حول مهارات التفكير الناقد؛ حيث كانت قيم مستوى الدلالة لجميع المهارات أكبر من مستوى دلالة (٠,٠٥).

٤. أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييمات أعضاء هيئة التدريس تخصص علم النفس؛ (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) حول مهارات التفكير الناقد؛ حيث كانت قيم مستوى الدلالة لجميع المهارات أكبر من مستوى دلالة (٠,٠٥).

٥. أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييمات أعضاء هيئة التدريس يمكن أن تعزى للتخصص؛ (علم نفس أو علم الحديث) حول مهارات التفكير الناقد؛ حيث كانت قيم مستوى الدلالة لجميع المهارات أكبر من مستوى دلالة (٠,٠٥) سوى المهارة الرابعة.

٦. أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييمات أعضاء هيئة التدريس يمكن أن تعزى للتخصص؛ (طلاب دراسات عليا أو أعضاء هيئة التدريس في علم الحديث) حول مهارات التفكير الناقد حيث كانت قيم مستوى الدلالة لجميع المهارات أكبر من مستوى دلالة ٠,٠٥ سوى المهارة الأولى و الرابعة والسابعة.

Summary

Scholar Name: Abdullah Aali Hassan Al Shumrani
Research Title: Role of the Science of Hadith Principles in Promoting Critic Thinking skills for the Educational Scholar
Research Objective: this study aims to:
Derive rules from the Science of Hadith Principles contributing to the critic thinking promotion of the Educational Scholar and to set a proposed concept for how to activate such rules and utilize them.
Research Methodology: the scholar used the deductive method based on deducing Hadith Principles that can contribute to the promotion of critic thinking skills.
Chapters of the Research :
Chapter One: Study Overview
Chapter Two: Science of Hadith Principles – Conception – Sections
Chapter Three: Thinking and Critic Thinking
Chapter Four: The Critic Methodology for the modern Science of Hadith Principles
Chapter Five: (Study Procedures)
Chapter Six: Answers to the study presumptions
Chapter Seven: Proposed Concept
Chapter Eight: Conclusion, including the following results:

١. The study results proved high study tool credibility and stability;

٢. The study results showed that the rules included in the critic thinking skills contribute to improve such skills for the researchers in general and educational researchers in particular being the most one needs to apply such skill during his research.

٣. The study results proved that there are no statistical indication differences among the appraisals of the teaching staff, with major in Hadith Science, (professor, associate professor , assistant professor) about the critic thinking skills, as the values of indication level for all skills were above ٠,٠٥ level.

٤. The study results showed that there are no statistical indication differences among the assessments of the teaching staff, with major in psychology , (professor, associate professor , assistant professor) about the critic thinking skills, as the values of indication level for all skills were above ٠,٠٥ level.

٥. The study results revealed that there are no statistical indication differences among appraisals of the teaching staff, can be attributed to the major (Psychology or Science of Hadith), about the critic thinking skills, as the values of indication level for all skills were above ٠,٠٥, except to the fourth skill.

٦. The study results revealed that there are no statistical indication differences among appraisals of the teaching staff, can be attributed to the major (Post Graduate Students or teaching staff members in the Science of Hadith), about the critic thinking skills, as the values of indication level for all skills were above ٠,٠٥, except to the first, fourth and seventh skills.

قائمة المحتويات

آية وحديث .... ج

الإهداء..د

شكر وتقدير..هـ

ملخص البحث باللغة العربية...........................ح

ملخص البحث باللغة الإنجليزية ....ط

قائمة المحتويات ....ق

قائمة الجداول الإحصائية..............................ش

قائمة الأشكال التوضيحية.............................. ت

قائمة الملاحق.. ض

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة....................... ١

- مقدمة... ٢
- مشكلة الدراسة ١٣
- أسئلة الدراسة:.. ١٦
- أهداف الدراسة: ١٧
- أهمية الدراسة:.. ١٨
- إجراءات الدراسة: ١٩
- أدوات الدراسة:.. ٢٠
- حدود الدراسة: ٢٠
- مصطلحات الدراسة: ٢٠
- الدراسات السابقة:....................................... ٢٤

الفصل الثاني: علم أصول الحديث؛ مفهومه وأقسامه ٣٦

مدخل الفصل ٣٧

المبحث الأول: مفهوم علم أصول الحديث ٣٨

المبحث الثاني: نشأة علم أصول الحديث ٣٩

أولاً: علم الحديث رواية: ٤٠

ثانيًا: علم الحديث دراية: ٤١

المبحث الثالث: أقسام علم الحديث دراية ٤٤

أولاً: علم رجال الحديث: ٤٤

ثانيًا: علم الجرح والتعديل ٤٨

أ- تعريف الجرح ٥٢

ب- تعريف التعديل ٥٣

ج- الأوصاف التي إذا توفرت في الراوي تقبل روايته ٥٣

تعريف الضبط: ٥٧

أنواع الضبط: ٥٧

د- الأوصاف التي إذا وجدت في الراوي لا تقبل روايته: ٥٨

شروط الجارح والمعدل: ٥٨

آداب الجارح والمعدل: ٥٨

شروط قبول الجرح والتعديل: ٥٩

مراتب التعديل: ٥٩

مراتب الجرح: ٦٠

الجرح والتعديل في العصور المتأخرة: ٦٠

ضوابط الجرح والتعديل: ٦١

الكتب الخاصة بمسائل الجرح والتعديل: ٦٤
ثالثًا: علم العلل: ٦٤
تعريف العلة ٦٥
أين تقع العلة؟ ٦٩
صور علة المتن: ٧٠
طريقة معرفة العلة ومراحلها: ٧٢
أشهر علماء العلل: ٧٣
أشهر المؤلفات في الحديث المعلول: ٧٤
رابعًا: علم غريب الحديث: ٧٥
تعريفه........ ٧٥
أشهر المؤلفات في علم غريب الحديث ٧٧
خامسًا: علم ناسخ الحديث ومنسوخه: ٧٧
تعريفه، أقسام ناسخ الحديث ومنسوخه........ ٧٨
أهم المؤلفات فيه: ٧٩
سادسًا: علم مختلف الحديث: ٧٩
تعريفه........ ٧٩
أهمية علم مختلف الحديث: ٨٠
أسباب مختلف الحديث: ٨٠
أهم التصانيف فيه: ٨١
سابعًا: المتابعات والشواهد: ٨١
تعريف المتابع........ ٨٢
أقسامه ٨٢

تعريف الشاهد ٨٢

أقسامه ٨٢

من المؤلفات فيه: ٨٣

ثامنًا: التصحيف والتحريف: ٨٣

أقسام التصحيف: ٨٤

أسباب التصحيف: ٨٥

حكم التصحيف والمصحفين: ٨٥

أبرز المؤلفات في هذا العلم: ٨٥

تاسعًا: المدرج: ٨٦

تعريفه: ٨٦

أقسامه ٨٦

حكم المدرج ٨٧

أهم المؤلفات فيه: ٨٨

عاشرًا: المُدلّس: ٨٨

تعريفه ٨٨

أقسامه ٨٨

أهم المؤلفات في التدليس والمدلسين: ٨٩

حادي عشر: المضطرب: ٩٠

تعريفه ٩٠

شروط المضطرب: ٩٠

وقوع الاضطراب وأمثلته: ٩١

أهم المؤلفات فيه: ٩٢

ثاني عشر: المقلوب: ٩٢
تعريفه وأقسامه.. ٩٢
كيف يُعْرَف القلب؟... ٩٣
أهم المؤلفات فيه: ٩٤
ثالث عشر: المدّبج:.. ٩٤
تعريفه.. ٩٤
أهم المؤلفات فيه: ٩٥
المبحث الرابع: ما تميز به علم الحديث ٩٦
الفصل الثالث: التفكير والتفكير الناقد..................... ١٠١
مدخل الفصل ١٠٢
المبحث الأول: التفكيـــر ١٠٤
أولاً: تعريف التفكير: ١٠٦
ثانيًا: خصائص التفكير: ١٠٧
ثالثًا: أهمية التفكير:.. ١٠٨
رابعًا: أنماط وأشكال التفكير: ١٠٩
المبحث الثاني: التفكيـر الناقـد ١١٣
الأدلة عليه ١١٣
أولاً: نشأة التفكير الناقد:.................................... ١١٨
ثانيًا: مفهوم التفكير الناقد:................................... ١١٩
ثالثًا: خصائص التفكير الناقد:............................... ١٢٣
رابعًا: معايير التفكير الناقد: ١٢٤
خامسًا: سمات المفكر الناقد:................................. ١٢٦

سادسًا: أهمية التفكير الناقد:..١٢٩

سابعًا: معوقات تنمية التفكير الناقد: ١٣٠

ثامنًا: مهارات التفكير الناقد:..١٣٤

تاسعًا: المهارات التي اختارها الباحث: ١٤٦

المبحث الثالث: العلاقة بين مهارات التفكير الناقد والمجال التربوي ١٥٢

المبحث الرابع: خطـــوات النقـــد ١٥٩

القواسم المشتركة بين علم أصول الحديث وعلم التفكير الناقد: ١٦٠

الفصل الرابع: المنهج النقدي لعلم أصول الحديث ١٦١

مدخل الفصل ١٦٢

المبحث الأول: منهج النقد عند المحدثين ١٦٦

المبحث الثاني: ضوابط النقد عند المحدثين..١٦٩

المبحث الثالث: نقـــد السنـــد والمتن ١٧١

أولاً: نقد السند: ١٧١

تعريفه..١٧١

أهمية الإسناد وأثره في الحديث:..١٧٢

كيف يُعرف الوضع في الراوي؟..١٧٤

أحوال الرواة:..١٧٥

معايير نقد السند..١٧٥

ثانيًا: نقد المتن: ١٧٦

تعريف المتن:..١٧٦

أنواع نَقدِ المُحتَوى:..١٧٧

اهتمام علماء الأمة بالمتون..١٧٧

أسباب نقد المتن: ١٨٢

أهم القواعد التي وضعها العلماء لنقد المتن: ١٨٤

معايير نقد المتن ١٨٦

ضوابط نقد المتون عند المحدثين: ١٨٧

المبحث الرابع: الفرق بين النقد الداخلي والنقد الخارجي عند المحدثين وفي المنهج التاريخي ١٨٨

المبحث الخامس: الفرق بين النقد في علوم الحديث والنقد في المجال التربوي ١٩٤

المبحث السادس: الفرق بين النقد والغيبة ١٩٥

من تباح غيبتهم: ١٩٩

المبحث السابع: التعامل مع نقول المبتدعة والطوائف المنحرفة.................. ٢٠٣

تعريف البدعة.. ٢٠٥

أقسام البدعة وحكم كل قسم.. ٢٠٥

المبحث الثامن: حدود النقد ٢٠٧

الفصل الخامس: إجراءات الدراسة ٢١١

المبحث الأول: تحديد مجتمع وعينة الدراسة........................ ٢١٢

المبحث الثاني: البيانات الوصفية لعينة الدراسة ٢١٣

١- وصف عينة الدراسة وفقًا لمتغير الدرجة العلمية:........................ ٢١٣

٢- وصف عينة الدراسة وفقًا لمتغير التخصص: ٢١٥

٣- وصف عينة الدراسة وفقًا لمتغير الجامعة التي يتبع لها أفراد العينة:.......... ٢١٧

المبحث الثالث: صدق أداة الدراسة........................ ٢١٩

١- صدق المحكمين:.. ٢١٩

٢- صدق الاتساق الداخلي: ٢١٩

المبحث الرابع: ثبـــات أداة الدراســـة ٢٣١

الفصل السادس: الإجابة على تساؤلات الدراسة ٢٣٢

- **السؤال الرابع**: ما درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر المختصين في علم أصول الحديث في الجامعات السعودية؟ ٢٣٤
- **السؤال الخامس**: ما درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية؟ ٢٤٩
- **السؤال السادس**: ما درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر المختصين في علم النفس في الجامعات السعودية؟ ٢٦٥
- **السؤال السابع**: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أساتذة علم الحديث بحسب رتبهم العلمية؟ ٢٨٠
- **السؤال الثامن**: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أساتذة علم النفس بحسب رتبهم العلمية؟ ٢٨٢
- **السؤال العاشر**: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أساتذة علم أصول الحديث وطلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية؟ ٢٨٦

الفصل السابع: التصور المقترح ٢٨٨

مدخل الفصل ٢٨٩

المبحث الأول: منطلقات التصور المقترح ٢٩٢

المبحث الثاني: أهداف التصور المقترح ٢٩٣

المبحث الثالث: مبررات التصور المقترح..٢٩٤

المبحث الرابع: معوقات التصور المقترح..٢٩٥

المبحث الخامس: التصـــور المقـــترح..٢٩٧

القواعد المستنبطة:..٢٩٧

الفصل الثامن: الخاتمة..٣٥٦

- تمهيد:..٣٥٧
- ملخص النتائج..٣٥٩
- التوصيات:..٣٦٣
- المقترحات:..٣٦٤

فهرس..٣٦٥

- فهرس الآيات القرآنية..٣٦٦
- فهرس الأحاديث..٣٧١
- قائمة المصادر والمراجع..٣٧٣

قائمة الجداول الإحصائية

تسلسل	الجدول الإحصائي	الصفحة
١-	١-٥	٢١٢
٢-	٢-٥	٢١٣
٣-	٣-٥	٢١٥
٤-	٤-٥	٢١٧
٥-	٥-٥	٢٢٠
٦-	٦-٥	٢٢١
٧-	٧-٥	٢٢٣
٨-	٨-٥	٢٢٥
٩-	٩-٥	٢٢٦
١٠-	١٠-٥	٢٢٨
١١-	١١-٥	٢٢٩
١٢-	١٢-٥	٢٣١
١٣-	١-٦	٢٣٣
١٤-	٢-٦	٢٣٤
١٥-	٣-٦	٢٣٦
١٦-	٤-٦	٢٣٩
١٧-	٥-٦	٢٤١
١٨-	٦-٦	٢٤٣
١٩-	٧-٦	٢٤٤
٢٠-	٨-٦	٢٤٦

تسلسل	الجدول الإحصائي	الصفحة
٢١-	٩-٦	٢٤٩
٢٢-	١٠-٦	٢٥١
٢٣-	١١-٦	٢٥٤
٢٤-	١٢-٦	٢٥٧
٢٥-	١٣-٦	٢٥٩
٢٦-	١٤-٦	٢٦١
٢٧-	١٥-٦	٢٦٣
٢٨-	١٦-٦	٢٦٥
٢٩-	١٧-٦	٢٦٧
٣٠-	١٨-٦	٢٧٠
٣١-	١٩-٦	٢٧٢
٣٢-	٢٠-٦	٢٧٤
٣٣-	٢١-٦	٢٧٦
٣٤-	٢٢-٦	٢٧٨
٣٥-	٢٣-٦	٢٨٠
٣٦-	٢٤-٦	٢٨٢
٣٧-	٢٥-٦	٢٨٤
٣٨-	٢٦-٦	٢٨٦

قائمة الأشكال التوضيحية

تسلسل	الشكل التوضيحي	الصفحة
١-	(١-٥) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية	٢١٤
٢-	(٢-٥) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	٢١٦
٣-	(٣-٥) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجامعة التي ينتمي لها الفرد	٢١٨

قائمة الملاحــق

تسلسل	البيـــان	الصفحة
١-	أسماء المحكمين لأداة الاستبانة.	٣٨٨
٢-	الاستبانة المقدمة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات	٣٨٩
٣-	الاستبانة المقدمة لطلاب الدراسات العليا	٣٩٦

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- المقدمة.
- مشكلة الدراسة.
- أسئلة الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- إجراءات الدراسة.
- حدود الدراسة.
- مصطلحات الدراسة.
- الدراسات السابقة.

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أتم علينا نعمة الإسلام وجعلنا به من خير الأمم، وجعله أكمل الأديان وأشرفها وأرضاها له سبحانه وتعالى، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

والذي قال تعالى أيضًا في شمول هذا الدين: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

قال الشاطبي-١٤٢٥هـ: «لا أحد من العلماء لجأ إلى القرآن في مسألة إلا وجد فيهاأصلاً» (ج٣،ص٢٣٤).

وقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد البشرية جمعاء ومعلمها الخير، والذي كما ذكر حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لم يترك من خير إلا ودلنا عليه وعلمنا إياه، حتى إنه لم يمت ﷺ كما ذكر أبو ذر الغفاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «وما من طائر يقلب جناحيه في السماء إلا وأحدث لنا منه علمًا» (الهيثمي، (د. ت)، ج٨، ص٢٦٦).

وبعد:

إن المتأمل في هذا الدين العظيم ليدرك بثاقب نظره عظمة هذا الدين وكماله وشموليته لجميع نواحي الحياة؛ فقد جاء هذا الدين لينمي ويربي جميع جوانب الشخصية عند المسلم، فتراه يضع الأسس والمبادئ لكل علم يفيد الإنسان في دنياه وآخرته.

فإذا نظرنا للجانب النفسي وجدنا مثل قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨].

وإذا نظرنا في الجانب الاجتماعي وجدنا مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات: ١٣].

ونجده يوضح ما يجب أن تكون عليه العلاقات الإنسانية بين الإنسان ووالديه وزوجته وأولاده وأقاربه وجميع فئات المجتمع المسلم، قال ﷺ: «**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد؛ إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**» (رواه البخاري بلفظ: ترى المؤمنين، ط ١٤٢٢هـ، برقم ٦٠١١، ج٤، ص١٩٠٢، ومسلم بشرح النووي، ط١٤٢٠هـ، برقم ٦٥٢٩، ج ١٦، ص٣٥٦).

ونجد في مجال الاقتصاد أمثلة كثيرة لضبط هذا الجانب وتوجيهه، فعلى سبيل المثال قوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩].

وفي الجانب السياسي، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وفي الجانب المعرفي، قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ (٢) ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ (٣) ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ (٤) عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العلق: ١-٥].

ومن هذا الشمول والتكامل الذي أكده سبحانه أكثر من مرة في كتابه العزيز، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

وقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ﴾ [الأنعام: ٣٨].

جاء هذا الشمول والتكامل في كل العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم والسنة النبوية وما تفرع عنهما من العلوم.

ومن أجلّ هذه العلوم؛ علم أصول الحديث، الذي حفظ الله به الدين وجعله المنقّي الذي تمر عبره السنة فتصل إلينا غضة طرية صحيحة كما جاءت عن الصادق المصدوق ﷺ، وتتصدى لكل من يحاول الدس في الحديث أو الزيادة فيه أو النقص أو الافتراء، ولا يخفى ما لسنة رسول الله ﷺ من عظيم الأهمية؛ حيث هي المصدر الثاني للتشريع والمبينة والموضحة لما أجمل من الأحكام في القرآن الكريم، والذي يدعو بعض الفئات المنتسبة للدين للاكتفاء بالقرآن الكريم ونبذ السنة النبوية، وقد رد على أمثال هؤلاء صاحب رسول الله عمران بن الحصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

«أخرج الخطيب أن عمران بن حصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كان جالسًا ومعه أصحابه، فقال رجل من القوم: لا تحدثونا إلا بالقرآن، قال: فقال له: ادنه. فدنا، فقال: أرأيت لو وُكِلت أنت وأصحابك إلى القرآن؟ أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعًا وصلاة العصر أربعًا والمغرب ثلاثًا تقرأ في اثنتين؟! أرأيت لو وُكِلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد الطواف بالبيت سبعًا، والطواف بالصفا والمروة؟! ثم قال: أي قوم، خذوا عنا فإنكم والله إلا تفعلوا لتضلن» (البغدادي، (د. ت)، ص١٥).

فقد وضح فيه العلماء قواعد يُعرف بها صدق الرواة من كذبهم ويميز بها بين الصحيح والضعيف.

قال ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين**» (أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٣٨٧هـ)، ج١، ص٥٩، والبيهقي في مشكاة المصابيح (١٣٩٩هـ)، رقم (٢٤٦)، ج١، ص٨٢).

وهذا العلم خاصية لهذه الأمة ليس له مثيل في علوم الأمم الأخرى. قال القسطلاني: «قال أبو بكر محمد بن أحمد: بلغني أن الله خصّ هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها من الأمم: الإسناد، والأنساب، والإعراب» (السيوطي، ط١٤١٥هـ، ص٦٠٥).

وقال ابن حزم: «نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال خص الله به المسلمين دون سائر الملل» (السيوطي، ط١٤١٥هـ، ص٦٠٤).

فقد وضع العلماء له قواعد على أدق منهج علمي يمكن أن يوجد للاستثبات من النصوص المروية وتمحيصها، فهو منهج علمي وضع للتعامل مع النصوص ثبوتًا وتوثيقًا، وهو أيضًا منهج للنقد العلمي المنضبط بضوابط الشرع، وكما قال عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ماشاء» (النووي، ط١٤٢٠هـ، مقدمة صحيح مسلم، ج١، ص٤٧).

قال عتر (١٩٩٧م): «وفي العصر الحديث اعترف الباحثون بدقة عملهم [المحدثون]، وأقروا بحسن صنيعهم، واتخذ علماء التاريخ من قواعدهم أصولاً يتبعونها في تقصي الحقائق التاريخية، ووجدوا فيها خير ميزان توزن به وثائق التاريخ» (١٩٩٧م، ص٣٦).

وكذلك تأثر بهذا المنهج أصحاب الأدب من خلال استعمالهم إياه في نقد النصوص الشعرية والنثرية والروايات والقصص.

وأجد أن من أهم القضايا التي تواجهنا كمسلمين عمومًا وكتربويين خصوصًا قضية التعامل مع النقول والاجتهادات، وما يصدّره الآخرون إلينا من معرفة، والتي في الغالب نأخذها ونتعامل معها دون نقدها وغربلتها ومراجعتها، ونتعامل معها على أنها صحيحة مائة بالمائة، وخصوصًا عندما تكون صادرة ممن ينتمي لهذا الدين؛ حيث في كثير من الأحيان نغلّب جانب حسن النية ونحكم على الكاتب من خلال مكانته العلمية وانتمائه وسمعته، وهكذا من قبل هذه الأمور.

مع أن علماء الجرح والتعديل كانوا يقومون بالحكم على جهابذة الرواة وينظرون في كل حديث يصل إليهم مهما كانت مكانة من ينقله، ولهذا تمكنوا من التمييز بين حال الراوي في شبابه وحاله عندما تداهمه الشيخوخة مثلاً، أو عندما يكون متأكدًا أو يكون واهمًا، مما جعلهم يميزون صحيح السنة من ضعيفها، وعدول الرواة وثقاتهم عمن سواهم.

قال الحاكم: «لولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس

منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُترا» (الحاكم، ط١٤٢٤هـ، ص١١٥).

لكن عندما نمعن النظر في كثير من الإنتاج الفكري للمجتمعات المسلمة نجده يحوي الأحاديث الضعيفة ويحوي النقول غير الصحيحة عند العلماء، وأحيانًا نسبة القول لغير صاحبه، فضلاً عن الاستنتاجات الخاطئة والتي تكون غالبًا مبنية على تصور وفهم خاطئ لأحد النصوص أو أحد القواعد الشرعية.

وما ذلك إلا لأن التربية والتعليم عندنا يعتمدان بدرجة كبيرة جدًا على أسلوب التلقين والحفظ، والذي يغرس في الإنسان غالبًا قبول النصوص كما هي وحفظها وترديدها دون مناقشتها وعرضها على القواعد والضوابط المكتسبة من الكتاب والسنة وتحكيم العقل فيها، فأحيانًا يكون هناك أمور لا يتقبلها العقل بفطرته السليمة حتى وإن لم يمتلك القواعد الشرعية التي يحكم من خلالها.

قال الحدري ١٤٢٥هـ: «يقوم التعليم في بعض [معظم] بلاد المسلمين على أساليب الحفظ والتلقين المجردين، دون منهجية في التفكير توظف من خلالها العمليات العقلية العليا، فتكتشف العلاقات، وتربط بين الأحداث، وتحلل المشكلات، وتلحق الأسباب بالمسببات، والعلل بالمعلولات، في خطوات علمية إجرائية» (ص٣٢).

وذلك ظاهر وملاحظ في المجتمعات الإسلامية، حيث إنه في معظمها تروج الشائعات، بل تنتشر في بعضها الخرافة والشعوذة، ويوجهها الإعلام حيثما شاء، وتنظر للنقد وتوضيح الأخطاء وإبراز العيوب على أنه إهانة، ولهذا لا زالت بعض هذه المجتمعات تئِنُّ تحت وطأة الجهل والفقر والفساد؛ لأنه من دون النقد لا يتم التصحيح والتقويم، ولذلك ينظر كثير من الدول إلى النقد باعتباره هدفًا مهمًا من أهداف التربية والتعليم.

ولهذا يبقى هذا الجانب ـ أقصد النقد والتمحيص والمراجعة وامتلاك القدرة على الحكم على الأشخاص والنصوص وفق منهج علمي بعيد عن الأهواء الشخصية والظنون الفاسدة ـ جانبًا ضعيفًا عند معظم طلبة العلم والباحثين وفي جميع المراحل، ومن استطاع أن يتجاوز هذا

الأمر ـ وهم قلة ـ فقد استطاع ذلك من خلال اجتهاده الشخصي وقراءاته ومطالعاته، والتي قد يعتريها الكثير من النقص والخلل؛ لأنه لم ينطلق من قاعدة متينة وضوابط جلية وواضحة يمكنه من خلالها النظر إلى هذه الإنتاجات والحكم عليها من خلال هذه الضوابط.

وقد يكون هناك مهتمون بالنقد، ولكن وفق نظريات وضوابط وافدة لا تعترف بالمقدسات والثوابت والقيم، فكلها عندهم خاضعة للنقد بعيدة عن المنهج الشرعي في النقد، والذي استخدمه علماؤنا الأجلاء في حفظ الدين والذب عن سنة النبي ﷺ.

ومن المعلوم أن الخلفيات الدينية والثقافية للأمم تلعب دورًا كبيرًا في تكوين أنماط التفكير بجميع أنواعه، ومنه التفكير الناقد، لذلك كان دمج التفكير الناقد في الخصوصية الإسلامية يجعل المجتمع الإسلامي يحس بأهميته ويقربه من نمط التفكير العام لدى المجتمع الإسلامي.

وقد استخدموه مع مخالفيهم حتى من الملل الأخرى وفق منهج ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٨].

ومنهج ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُواْۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

لقد وضع الإسلام قواعد أخلاقية مهمة للحكم على الناس والأشخاص، ولتحرّي قول العدل فيهم، بدءًا من النفس، يقول الله جل وعلا: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾، ويقول سبحانه: ﴿أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَۚ ﴾ [النساء: ١٣٥]، ويقول تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰۖ ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، ثم المختلف والبعيد حتى للمجافي المبغض، يقول تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٨].

بل أوجب الله العدل مع أولئك المشركين المخالفين الذين أخرجوا رسول الله ﷺ ومن معه من ديارهم، وصدّوهم عن المسجد الحرام، يقول تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢].

حتى ضرب المسلمون في القرون المفضلة أروع الأمثلة في تقبّل النقد والاستفادة من الناقدين لتصحيح المسار وتفادي الأخطاء، وعلى رأسهم عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في عبارته المشهورة: «رحم الله امرأً أهدى إلي عيوبي» (الدارمي ط١٤٠٧هـ، ج١، ص١٧٠).

والنقد الذي نسعى لتنمية مهاراته في باحثينا هو النقد البعيد عن تصيد الأخطاء وإظهار العيوب والتشفي من الآخرين، بل نسعى لتنمية مهارات النقد البنَّاء الذي يكون الهدف منه الوصول للحق وقبوله، مهما اختلف معنا مصدره، وتقويم الأخطاء وتطوير الأفكار، والدلالة على السلوك الحسن، والتحذير من السلوك السيئ ورد الشبهات.

وذكر أخطاء الآخرين ومثالبهم بقصد إظهار الحق وتعديل الخطأ فيه مصلحة وليس من الغيبة.

قال الحافظ ابن رجب في كتابه الفرق بين النصيحة والتعيير: «اعلم أنَّ ذِكر الإنسان بما يكره محرم إذا كان المقصود منه مجرد الذمِّ والعيب والنقص. فأما إن كان فيه مصلحة لعامة المسلمين أو خاصة لبعضهم وكان المقصود منه تحصيل تلك المصلحة فليس بمحرم، بل مندوب إليه» (ابن رجب، (د. ت)، ص١).

ولا يلزم من نقد شخص في أقواله أو أفعاله أو كتاباته القدح في دينه، فقد ورد عن عبد الله بن المبارك أنه قال: قلت لسفيان الثوري: إن عباد بن كثير من تعرف حاله، وإذا حدّث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس: لا يأخذوا عنه؟ قال سفيان: بلى.

قال عبد الله: «فكنت إذا كنت في مجلس ذُكر فيه عباد أثنيت على دينه وأقول: لا تأخذوا عنه» (النووي ط١٤٢٠هـ، مقدمة صحيح مسلم، ج١، ص٥٣).

ولذلك يرى الباحث بعد طول تأمل أن الميدان التربوي في المراحل الدراسية المختلفة يكاد يخلو من مثل هذا النوع من المهارات والمواد التي تشكل التفكير الناقد بشكل عام والمستمد من الكتاب والسنة بشكل خاص لدى طلاب العلم، والذي يمكّنهم من التعامل مع مختلف الأقوال والكتابات والحكم عليها، والذي جاء منصوصًا عليه في بعض بنود سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، ومن ذلك:

«تقوية وعي الطالب ليتعرّف بقدر سنِّه كيف يواجه الإشاعات المضللة والمذاهب الهدّامة، والمبادئ الدخيلة».

«تنمية التفكير العلمي لدى الطالب، وتعميق روح البحث العلمي والتجريب والتتبع المنهجي» (وزارة المعارف، ١٣٩٠هـ، ص٩١- ٩٩).

«إن الثمار الحقيقية للتعليم هي العمليات الفكرية الناتجة عن دراسة أي فرع من فروع المعرفة، وليست المعلومات المتراكمة نتيجة لدراسة ذلك الفرع، غير أن العديد من الكليات والجامعات مازال يؤكد على دراسة التعليم، بحيث إن التفكير الناقد لا يجري تعليمه إلا ضمنيًا، هذا إذا لم يغب كليًا،» (مايرز، ١٩٩٧م، ص٢).

ويرى الباحث أن من أعظم علوم الشريعة التي تؤسس مثل هذا النوع من التفكير وتضع له القواعد التي ينطلق منها والأسس التي يُبنى عليها والضوابط التي يُحكم من خلالها هو علم أصول الحديث، فقد ابتكر علماء المسلمين بهذا العلم أدق منهج علمي يمكن أن يوجد للاستثبات من النصوص المروية وتمحيصها.

لأنه علم يهتم بالنقد بشكليه الداخلي والخارجي، يقول الأحدب: «إن النقد الخارجي للأحاديث ـ أي نقد الأسانيد ـ يتصل اتصالاً وثيقًا بالنقد الداخلي ـ أي نقد المتون ـ لأن إثبات ثقة الرواة وكونهم جديرين بالثقة، لا يثبت بمجرد عدالتهم وصدقهم، بل لابد من اختبار مروياتهم بعرضها على روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، وعلى أصول الدين وقواعده ومقاصده، وعلى صريح العقل، وثابت التاريخ، فما كان موافقًا قُبِلَ، وما كان مخالفًا رُدَّ» (الأحدب، ١٤٢٩هـ، ص٤٢).

وهذا يرد مزاعم بعض المستشرقين الذين يزعمون أن المحدثين إنما اهتموا بالنقد الخارجي ـ نقد السند ـ فقط، والذي يصفونه بالنقد الشكلي، فالنقد الداخلي كان أول علوم الحديث وجودًا؛ حيث كان الصحابة كلهم عدولاً.

بالإضافة إلى كون علم الحديث على علاقة وثيقة بالتربية منذ بزوغ فجر الإسلام، فقد كان النبي ﷺ المربي الأول من خلال التربية بالقرآن والسنة النبوية، وعلى ذلك سار الصحابة من بعده والتابعون وتابعوهم وفق هذا المنهج النبوي؛ ليؤسسوا للعالم أجمع أعظم منهج تربوي أثبت فعاليته ونجاحه على مر العصور. ولتوطيد هذه العلاقة فقد قام بعض علماء الحديث بالتأليف في المجال التربوي وإن كان تحت مظلة علم الحديث، ككتاب الرامهرمزي (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) وكتاب الخطيب البغدادي (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)، إلا إنهما يعدان من أهم الكتب التي تُعنى بآداب طلب العلم، وكذلك كتاب (الأدب المفرد) للإمام البخاري، وكتاب (روضة العقلاء ونزهة الفضلاء) لابن حبان وغيرها.

ولكي تتضح علاقة هذا العلم بمهارات التفكير الناقد نسوق بعض الأمثلة:

فعلى سبيل المثال من مهارات التفكير الناقد: (تحديد مصداقية المعلومات)، وهذا يتجلى في علم الجرح والتعديل، والذي يُعنى بصدق الرواة ومدى صحة نسبة الحديث للنبي ﷺ، ويُعنى بمصدر المعلومة.

وكذلك مهارة (تحديد الدقة الحقيقية للخبر أو الرواية)، وهذا يتجلى في علم العلل وهو ما يدور حول الخبر الذي ظاهره السلامة يطلع بعد التفتيش فيه على قادح.

ومهارة (التمييز بين الحقائق التي يمكن إثباتها والادعاءات أو المزاعم القيمية)، هذا ما يمكن أن يسمى في علم الحديث بالنقد الداخلي للنص؛ أي تقويم النص بقطع النظر عن إسناده اعتمادًا على مفرداته ومعانيه، ومدى انسجامها مع الأصول العامة للشريعة، وانسجامها مع البدهيات والمحسوسات، وانسجامها مع النصوص الأخرى. (بكار، ١٤٢٩هـ، ص١٥٧) بتصرف.

ومهارة (التعرف على عدم الاتساق في مسار التفكير أو الاستنتاج) وهذه المهارة تتفق مع نظر المحدثين في بعض الأحاديث الركيكة في ألفاظها المبتذلة في معانيها، وهي مع ذلك مغايرة للميسم العام الذي مُهر به كلامه ﷺ وردهم لها. (المرجع السابق، ص١٥٨) بتصرف.

ومن المهارات التي يمكن أن نستنبطها من علم أصول الحديث:

مهارة (البينة على صدق المعلومة)، فقد كان علماء الحديث منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم يطلبون البينة من الراوي على صدقه، وكان أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أول من فعل ذلك، فقد حدّث قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورّث فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئًا، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئًا، ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال: سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس. فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه أبو بكر» (رواه أبو داود في سننه برقم (٢٨٩٤) وابن عبد البر (١٣٨٧هـ) في التمهيد ج١١، ص٩٢).

ومنها مهارة (اشتراط الضبط لقبول الأخبار) لقوله ﷺ: «**نضّر الله امرءًا سمع منا شيئًا فبلغه كما سمع**» رواه الترمذي وقال: حسن صحيح (الأحدب، مرجع سابق، ص٣٤) بتصرف.

فعند نقل الخبر لكي يكون مقبولاً لابد من أمرين: إما حضور الحادثة والسماع والمشاهدة، وإما أن تكون موثقة.

ومنها مهارة غاية في الأهمية وهي (التثبت من كل قضية) فعند وقوع أي نص أو خبر تحت يد الباحث فيما عدا نصوص الكتاب والسنة الصحيحة فإنه لابد من التأكد من صحته وتوثيقه، وهذا ليس منهج المحدثين فقط بل هو منهج رباني، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

ومن أهم الأمور التي يجب أن يتحلى بها الناقد المسلم بغض النظر عن تخصصه هو: أن

يكون نقده خالصًا لوجه الله لا لغرض دنيوي من إظهار مقدرة أو تَشَفٍّ ونحوه.

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة الصحيح:

«وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر؛ إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل وتحريم أو أمر أو نهي أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه ممن قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفة، كان آثمًا بفعله ذلك، غاشًا لعوام المسلمين؛ إذ لا يؤمن على بعض من سمع بعض تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها» (النووي، مرجع سابق، ج١، ص٨٢).

فإن قال قائل: هذا خاص بسنة النبي ﷺ، وما دَخْلُ بقية العلوم كعلم التربية فيه؟

يقول ابن رجب في كتابه الفرق بين النصيحة والتعيير: «ولا فرق بين الطعن في رواة الحديث ولا التمييز بين من تُقبل روايته ومن لا تقبل، وبين تبيين خطأ من أخطأ في فهم معاني الكتاب والسنة وتأول شيئًا منها على غير تأويله، وتمسك بما لا يتمسك به ليحذّر من الاقتداء به فيما أخطأ فيه، وقد أجمع العلماء على جواز ذلك أيضًا» (ابن رجب، مرجع سابق، ص٢).

ولا يكاد يوجد كاتب أو مؤلف أو باحث مسلم في مجال التربية تخلو كتاباته من الاستشهاد بآية أو حديث، أو الاستدلال بمفهومها وربط كلامه بشيء من النصوص الشرعية والتي قد يخطئ في الاستدلال بها أو في فهم معناها فيبين خطأه ويصحح فهمه، وإلا فما بني على باطل فهو باطل.

ومن هذا المنطلق رأى الباحث القيام بهذه الدراسة لتوضيح دور علم أصول الحديث وما يشتمل عليه من قواعد وأسس ومنطلقات في تنمية مهارات التفكير الناقد عند الباحثين عمومًا والتربويين بشكل خاص.

مشكلة الدراسة:

إن المتأمل في الكثير من البحوث التربوية والرسائل العلمية ليدرك بثاقب نظره مدى الجهد الذي يبذله أولئك الباحثون في دراساتهم، ليتوصلوا إلى حلول لمشاكل تربوية ومجتمعية، وإلى نتائج قد تسهم في إنشاء أقسام ومراكز وتفادي الكثير من الأخطاء المتفشية في الميدان التربوي، ومقترحات قد تؤدي إلى تطوير مجالات عديدة، ولكن يبقى هذا جهد بشري يشوبه بعض القصور والخلل.

ومما لاحظه الباحث من خلال اطلاعه المتواضع على بعض البحوث وحضور بعض مناقشات الرسائل العلمية أن هناك خللاً واضحًا في مهارات النقد عند معظم الباحثين، وذلك من خلال نقل معلومة لم يتأكد من صحتها، ومن ذلك الاستدلال بأحاديث ضعيفة مثلاً أو الإتيان بآية أو حديث يستشهد بها على موضوع لا علاقة للآية أو الحديث بها، وأحيانًا ينقل النص ويحاول تطويعه أو معناه لخدمة قضيته ويخرج به عن معناه الصحيح، أو ينقل معلومة لم تعد صالحة للوقت الحاضر، أو ثبت ما يناقضها، أو ينقل كلامًا لمؤلف أو كاتب قد تراجع عنه أو قام بتصحيحه في طبعة لاحقة، فضلاً عن نقله للكثير من الأفكار والأطروحات التي تتعلق بموضوعه والاكتفاء بعرضها دون مناقشتها، رغم أن هناك بعض الأطروحات قد تشتمل على محاذير عقدية أو فكرية، رغم أنه من لوازم البحث العلمي ظهور شخصية الباحث، ومن أهم ما يظهر شخصية الباحث مناقشته لما ينقله من أطروحات وإضافته عليها، وهذه الأمور لا تخفى على أساتذتنا الفضلاء الذين قاموا بمناقشة العديد من الرسائل العلمية وتحكيم البحوث.

ولهذا رأى الباحث أن إكساب طلاب العلم عمومًا والباحثين بشكل خاص مهارات النقد لهو أمر في غاية الضرورة، لتخرج لنا بحوث ناضجة قد تأكد فيها الباحث من صدق معلوماته، واستبعد الأحاديث الضعيفة مثلاً، واستشهد بالأدلة حيث يجب أن يستشهد بها، وناقش الأطروحات التي نقلها وأضاف لها بحيث يستفيد منها الباحث نفسه، ومن يقرأ ذلك

البحث فيما بعد والجهات التي يمكن أن يخدمها ذلك البحث.

وبالنظر إلى الميدان التربوي والمراحل الدراسية المختلفة، نجد أنه لا يوجد مادة تُعنى بتأسيس هذا النوع من التفكير لدى طلابنا رغم أهميته إلا من خلال بعض نشاطات المواد أو المحاولات الفردية من بعض المعلمين، أو من خلال اجتهادات شخصية من بعض الطلاب عبر قراءة واطلاع أو حضور دورات وما شابه ذلك. ولاشك أن هذا أمر جيد لكنه يشوب هذه المحاولات الكثير من الأخطاء نظرًا لأنها لم تُبْنَ بناءً علميًا سليمًا عن طريق الخبراء والمختصين، وكما قيل: (من كان شيخه كتابه كان خطؤه أكثر من صوابه)، ومع أن هذه العبارة ليست على إطلاقها لكن لها نصيب وافر من الصحة.

ومع أنه من المسلّم به أن الاستعارة من الثقافات الأخرى أمر مشروع، وهو رافد من روافد التطوير ومواكبة الحضارة وتبادل الخبرات، لكن تبقى هذه العلوم تتأثر سلبًا وإيجابًا بثقافة تلك الشعوب وأفكارها وعقائدها وأعرافها الاجتماعية، ولذلك فتأصيل هذه العلوم مطلب ملحٌّ، واستقاؤها من معين الكتاب والسنة أولى وأفضل ولا شك. وبما أن علم أصول الحديث يؤسس لهذا النوع من التفكير ويضع له الأُطُرَ والمنطلقات المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله فإن الباحث يرى أن تستنبط هذه المهارات من علم أصول الحديث لما سبق بيانه، وكون هذا العلم يركز على جانب النقد بنوعيه الداخلي والذي يهتم بالمتن أو النص، والخارجي والذي يهتم بالسند أو الرواة، أو في اصطلاح النقّاد ناقلي المعلومة، ويوضح أساليبه وطرقه وضوابطه الشرعية، لأن جانب النقد مهما حاول مؤسسو هذا العلم وضع الضوابط له والمنطلقات إلا إنها تظل اجتهادات بشرية يشوبها الخطأ والصواب، وتلعب فيها الذاتية دورًا لا بأس به لأنها نتاج بشر يؤثرون ويتأثرون بمجتمعاتهم وثقافتهم وعواطفهم أيضًا، ولذلك فلا يمكن ضبط هذا الأمر إلا من خلال الوحي الإلهي الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت:٤٢].

والذي يحول بين الناقد وبين التحيز والانتصار للنفس والتشفي من الآخرين وغيرها من المزالق التي يمكن أن يقع فيها الناقد بقصد أو بغير قصد، ويكون الهدف من ذلك النقد الإصلاح والبناء بدلاً من تصيد الأخطاء والعيوب.

وقد كفانا علم أصول الحديث المؤونة فيما يتعلق بوضع الضوابط الشرعية للنقد، ولذلك يرى الباحث ضرورة الغوص في أعماق هذا العلم العظيم لاستخراج درره المكنونة في مجالات شتى، ومن أهمها ما يتعلق بإكساب الباحثين مهارات النقد وفق منهج الإسلام ومنضبطة بضوابطه، وإلا فما فائدة تخصصنا في التأصيل إن لم نقم بخدمة علوم الشريعة والاستفادة منها؟

وهي المعين الذي لا ينضب والشمس التي لا تغيب، والتي رغم تقادم الزمان لا نزال نكتشف كل يوم فيها جديدًا، ونجد أن معظم العلوم والمخترعات التي يتوصل إليها الغرب بتقدمهم العلمي لها أصل في الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

قال الشاطبي، ط١٤٢٥هـ: «لا أحد من العلماء لجأ إلى القرآن في مسألة إلا وجد فيها أصلاً» (ج٣، ص٢٣٤).

وربما أشار إليها بعض جهابذة علماء المسلمين لكن لأننا مقصرون في قراءة تراثنا الثقافي ودراسته ومراجعته لا نكتشف مثل هذه المعلومات القيمة إلا بعد أن يتوصلوا لها، ولهذا يرى الباحث ضرورة العودة إلى العلم الشرعي وموروثنا الثقافي المليء بالكنوز المعرفية، ومحاولة الاستفادة منه في شتى المجالات، وما هذه الأطروحة التي ينوي الباحث القيام بها بإذن الله إلا خطوة في طريق التأصيل، علَّ الله أن ينفع بها كاتبها وقارئيها في المستقبل.

أسئلة الدراسة:

تبدأ الدراسة بسؤال رئيسي وهو:

ما دور علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد عند الباحث التربوي؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

١- ما مجالات علم أصول الحديث؟

٢- ما أهم مهارات التفكير الناقد؟

٣- ما أهم القواعد الحديثية المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث؟

٤- ما درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر المختصين في علم أصول الحديث في الجامعات السعودية؟

٥- ما درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر المختصين في علم النفس في الجامعات السعودية؟

٦- ما درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية؟

٧- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أساتذة علم الحديث بحسب رتبهم العلمية؟

٨- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أساتذة علم أصول الحديث وأساتذة علم النفس في الجامعات السعودية؟

٩- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أساتذة علم أصول الحديث وطلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية؟

١٠- ما التصور المقترح للاستفادة من القواعد الحديثية المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الباحث التربوي؟

أهداف الدراسة:

١- معرفة دور علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد عند الباحث التربوي.

٢- معرفة مجالات علم أصول الحديث.

٣- معرفة أهم مهارات التفكير الناقد.

٤- معرفة أهم القواعد المستنبطة من علم أصول الحديث.

٥- معرفة درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر المختصين في علم أصول الحديث في الجامعات السعودية.

٦- معرفة درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر المختصين في علم النفس في الجامعات السعودية.

٧- معرفة درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث التي تسهم في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية.

٨- معرفة هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أساتذة علم الحديث بحسب رتبهم العلمية؟

٩- معرفة هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أساتذة علم أصول الحديث وأساتذة علم النفس في الجامعات السعودية؟

١٠- معرفة هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أساتذة علم أصول الحديث وطلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية؟

١١- معرفة التصور المقترح للاستفادة من القواعد الحديثية المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الباحث التربوي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها ـ حسب علم الباحث ـ أول دراسة تتعرض لتوظيف هذا العلم الجليل في النقد التربوي، وذلك لما لهذا العلم، الذي أصبح مقصورًا في وقتنا الحاضر على بعض العلماء وطلاب العلم مع شديد الحاجة إليه، حيث كثرت الاستعارات الثقافية وكثر القائلون على الله بغير علم، وكثر من تكلم بغير فنه ومن يدلي برأيه في المسائل الدينية حتى ولو كان ليس لديه أي رصيد في العلم الشرعي، ومن أولئك من يكتبون ويؤلفون في المجال التربوي، وقد تدرّس كتبهم ومؤلفاتهم مع ما تحمله من أخطاء عقدية وشرعية وفكرية دون أن تنقد وتخرّج وتوضح ويرد عليها.

يقول فيكتور كوين (Victor Quin ١٩٩٧,١٣٦): «إن تنمية التفكير الناقد ضرورة تربوية لحماية عقول الأفراد من التأثيرات الثقافية الضارة المنتشرة في المجتمع، والتي يتعرضون لها في حياتهم».

كما يؤكد ترافيس وود (Travis& Wade ,١٩٩٧,١٠-١١) فيقول: «إنه يساعد الفرد في استيعاب المعارف والآراء المتعددة بعد التثبت من صدقها، وتبني اتجاهات وآراء يقبلها العقل، وتمييز الآراء التي تستند إلى أدلة منطقية عن الآراء الضعيفة» (أبو الفتوح، ٢٠١٢م، ص٤٤).

بالإضافة إلى كون الباحث التربوي لابد أن تكون لديه هذه المَلَكَة، وهي القدرة على نقد الأفكار وتصحيح الأخطاء ومعرفة صحيح الأخطاء من سقيمها، وما يمكن الاستفادة منه في المجال التربوي وما لا يمكن، والتوظيف الصحيح لنصوص الكتاب والسنة، وإلا فإنه يكون غير مؤهل للبحث ولا يصدق عليه هذا المسمى.

وحسب علم الباحث فإنه لا يكاد يوجد مادة في جميع مراحل التعليم من الابتدائي وحتى الدكتوراه تُعنى بتعليم النقد وتبين طرقه وأساليبه ومهاراته، مع أنه علم شديد الأهمية، وخصوصًا في مرحلة الدراسات العليا، والتي يُعّد فيها الطالب ليكون باحثًا في مجال تخصصه، ولا يتحقق ذلك إلا بتعلم هذا الفن، والذي يظل الموجود منه في الميدان مجرد اجتهادات غير مؤصلة.

ولهذا يرى الباحث أن هذه الدراسة ستكون إضافة جيدة في المجال العلمي والتربوي بشكل خاص، وستكون ذا فائدة للباحثين في مجال التربية وأصولها ونظرياتها ومناهجها والفكر التربوي بشكل عام.

إجراءات الدراسة:

سيستخدم الباحث في هذه الدراسة:

المنهج الوصفي: «وصف الظاهرة التي يريد الباحث دراستها وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها، ويعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويصفها وصفًا دقيقًا، والتعبير عن بياناتها كميًا وكيفيًا» (عبيدات وآخرون، ٢٠٠٤م، ص٢٤٧).

والمنهج الاستنباطي والذي يعرّف في مناهج البحث العامة بأنه «استخراج المعاني وإظهارها من خلال النصوص والمعاني المختلفة» (الدغيمي، ١٤١٧هـ، ص٨٤).

وعُرّف أيضًا بأنه «إحدى طرائق البحث العلمي التي تقوم على استنتاج أفكار ومعلومات من النصوص وغيرها، وفق ضوابط وقواعد محددة ومتعارف عليها» (شحاتة، ١٤٢٤هـ، ص٢٩٩).

ويعرفه فودة بأنه «الذي يقوم فيه الباحث ببذل أقصى جهد عقلي ونفسي عند دراسة النصوص بهدف استخراج [مهارات النقد التربوي منها] » (فودة، ١٣٩٥هـ، ص٤٢).

ويعرّف في مناهج التربية الإسلامية بأنه «طريقة من طرق البحث لاستنتاج أفكار ومعلومات من النصوص وغيرها، وفق ضوابط وقواعد محددة ومتعارف عليها» (يالجن، ١٤١٩هـ، ص٢٢).

وأجد أن التعريفين الأخيرين هما الأقرب لما سأقوم به من قراءة لكتب علوم الحديث ومحاولة استنباط أكبر قدر من مهارات التفكير الناقد، وخصوصًا ما تفرَّد به علم أصول الحديث.

أدوات الدراسة :

سوف يتم استخدام استبانة للتعرف على:

أ) درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر المختصين بهذا العلم في الجامعات السعودية.

ب) درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية.

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية:

البحث في كتب علوم الحديث والكتب التي تُعنى بالتفكير عمومًا والتفكير الناقد على وجه الخصوص.

الحدود البشرية:

المختصون في علم أصول الحديث في جامعة أم القرى والجامعة الإسلامية وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك سعود.

طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في جامعة أم القرى والجامعة الإسلامية وجامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك سعود.

مصطلحات الدراسة :

الأصل لغة: أصل الشيء: أساسه الذي يبنى عليه ومنشؤه الذي ينبت منه.

والأصل ما يستند إليه غيره ويبتني عليه.

وقيل: أصل الشَّيء ما منه الشَّيء، وقيل: ما يتفرع عليه غيره، فالأب أصل الولد،

والأساس أصل للجدار، والنَّهر أصل للجدول.

الأصول: وأُصُول العلوم: قواعدها التي تُبنَى عليهاالأحكام (إبراهيم وآخرون، (د.ت)، ج١، ص٢٠).

والحديث في المحدثين: ضد القديم، وهو كل ما يتحدث به من كلام وخبر.

وفي اصطلاح المحدثين: قول أو فعل أو تقرير نُسِبَ إلى النبي ﷺ. (المرجع السابق، ج١، ص١٦٠).

وأصول الحديث: قواعده التي يبنى عليها، وأحسن تعريف له هو تعريف الإمام عزالدين بن جماعة حيث قال: «علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن» (عتر، ١٤١٨هـ، ص٣٢).

أو هو «علم بقواعد يعرف بها حال الراوي والمروي» (الخير آبادي، ١٤٢٣هـ، ص٧).

ويُسمَّى علم أصول الحديث، أو علم مُصطلح الحديث، أو عِلم الحديث دراية، أو علوم الحديث. (عتر، ١٤١٨هـ، ص٣٢) و(الخير آبادي، ١٤٢٣هـ، ص٦).

النقد لغة: كلمة في الأصل من (نقد أو انتقد الصيرفي الدراهم)، وهوعملية تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، أي التمييز بين صحيحها وزائفها، أو بين جيّدها ورديئها. وفي المصباح المنير: «نقدتُ الدراهم نقدًا من باب قَتَلَ، والفاعل ناقد والجمع نُقّاد مثل كافر وكفّار. وانتقدت كذلك إذا نظرتها لتعرف جيدها وزيفها، ونقدتُ الرجلَ الدراهم بمعنى أعطيتها» (الفيومي، ١٤٠٧هـ، ص٦٢٠).

ويطلق على المناقشة، ففي لسان العرب (ناقدت فلانًا: إذا ناقشته في الأمر» (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ج٣، ص٤٢٥).

ويطلق على كشف المساوئ واقتناص العيوب. قال ابن منظور: وفي حديث أبي الدرداء أنه قال: إن نقدت الناس نقدوك، وإن تركتهم تركوك. معنى نقدتهم أي عبتهم واغتبتهم، قابلوك بمثله. (المرجع السابق، ج٣، ص٤٢٦).

ويرى محمد المجالي أن النقد في اللغة له استعمالان في معنيين أساسيين:

١- تمييز الجيد من الرديء. قالوا: نقدت الدراهم وانتقدتها إذا أخرجت منها الزيف ، ومنه التنقاد والانتقاد، وتمييز الدراهم وإخراج الزائف منها.

٢- العيب والانتقاص. قالوا: ومازال فلان ينقد بصره إلى الشيء، إذا لم يزل ينظر إليه. والانسان ينقد الشيء بعينه، وهو مخالسة النظر لئلا يفطن إليه، وفي حديث أبي الدرداء أنه قال: إن نقدت الناس نقدوك وإن تركتهم تركوك. ومعنى نقدتهم أي عبتهم واغتبتهم قابلوك بمثله، وهو من قولهم: نقدت رأسه بأصبعي أي ضربته، ونقدت الجوزة ضربتها (المجالي، ١٤٢١هـ، العدد٢، ص١٠٣٩).

ولم يرد لفظ النقد في القرآن الكريم، ولكن ورد أحد معانيه وهو تمييز الجيد من الرديء ، قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

أما في السنة النبوية فقد ورد بالمعنى الأول من نقد الدراهم، وهوتمييز الصحيح منها والزائف، روى الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه عن حذيفة عن النبي ﷺ (أن رجلاً مات فدخل الجنة فقيل له: ما كنت تعمل؟ قال: فإما ذكر وإما ذكر. فقال: إني كنت أبايع الناس، فكنت أنظر المعسر وأتجوز في السكة أو في النقد، فغفر له» (النووي،١٤٢٠،ج١٠، ص٤٦٨).

أما في الاصطلاح فقد ورد له العديد من التعريفات، منها:

تعريف حسن شحاتة وزينب النجار (١٤٢٤هـ) بأنه: «إحدى مهارات تقييم المعلومات، وتعني القيام بفحص دقيق للموضوع أو القضية، بهدف تحديد مواطن القوة والضعف من خلال التحليل وإصدار الأحكام، بالاستناد إلى معايير مقبولة تتخذ أساسًا للنقد» (مرجع سابق، ص٣١٥).

وعرفه عبد الله حافظ (١٣٩١هـ) بأنه: «عملية تمييز وفحص وتقويم وتقدير، وذلك

بدراسة الأشياء وتفسيرها وتحليلها، وموازنتها بغيرها المشابهة لها أو المقابلة، فيتميز بذلك الرديء من الجيد، ويعطى كل شيء ماله أو عليه» (مرجع سابق، ص٢).

للتفكير الناقد في الاصطلاح العديد من التعريفات، والتفكير الناقد اصطلاح حديث، ومن أبرز تعريفاته:

١- يعرفه يونس (د.ت) بأنه: «استخدام مهارات التفكير الأساسية لتحليل القضايا، والوصول إلى استبصارات حول معانٍ وتفسيرات معينة، والتوصل إلى أنماط من الاستدلال المنطقي والمتماسك، وفهم الافتراضات والتحيزات القائمة وراء مواقف معينة، ويتوافر لدى المرء هنا أسلوب مقنع ومختصر وذو وجاهة للعرض والحجّية» (ص١١).

٢- ويعرفه جروان (١٤٢٠هـ) بأنه: «نشاط عقلي مركب وهادف محكوم بقواعد المنطق والاستدلال، ويقود إلى نواتج يمكن التنبؤ بها، غايته التحقق من الشيء وتقييمه بالاستناد إلى معايير أو محكات مقبولة» (ص٤٢٦).

٣- ويتفق العديد من الباحثين على أن التفكير هو: استخدام قواعد الاستدلال المنطقي، وتجنب الأخطاء الشائعة عن تعميمات الحكم.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريفه إجرائيًا بأنه: «نوع من أنواع التفكير، يقوم على استخدام مهارات التفكير العليا، والذي يركز على النظر في المعلومات والأدلة والبراهين للوصول إلى حقيقة حولها، مستخدمًا معايير وقواعد تمكنه من إصدار أحكام يطمئن إليها دون تحيز».

وهوأيضًا: «المحاولة المستمرة لاختبار الحقائق والآراء في ضوء الأدلة التي تستند عليها لتقييم الفرد، وبالتالي معرفة طرق الاستدلال المنطقي التي تساعد على تحديد مختلف الأدلة، والوصول إلى نتائج سليمة، واختبار صحةالنتائج، وتقدم المناقشات بطريقة موضوعية» (العتيبي، ١٤٢١هـ، ص١٤).

الدراسات السابقة:

١ - دراسة بعنوان (النقد عند المحدثين؛ نشأته ومنهجه) للباحث (عبد الله علي أحمد حافظ).

وهي أطروحة ماجستير (غير منشورة)، تقدم بها الباحث لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز لنيل درجة الماجستير عام (١٣٩١هـ).

وكان عمل الباحث على النحو التالي:

أولاً: الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة منشأ النقد عند المحدثين والقواعد التي استندوا إليها في نقد الرجال، ومن أين استمدوها؟

ثانيًا: منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي للنصوص.

ثالثًا: النتائج:

١- أثبتت الدراسة أن النقد بدأ من عهد الرسول ﷺ، وأنه كان على ضوء القرآن الكريم ومستمد منه.

٢- أثبتت الدراسة عن طريق الاستقراء أن النقاد من المحدثين كانت لهم مناهج متنوعة تعددت وتنوعت بحسب متطلبات الوقت ومقتضياته.

٣- عدالة الصحابة عمومًا، رغم كونهم بشرًا يخطئون ويصيبون.

لم يذكر الباحث أي توصيات:

العلاقة بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

تشترك الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في أنهما يبحثان في منهج النقد في السنة

النبوية ويختلفان في كون الدراسة السابقة تناولت النقد عند المحدثين ومناهجه وطرقه من خلال كتب السنة وعلومها من الجانب الشرعي، بينما تسعى الدراسة الحالية لاستنباط مهارات التفكير الناقد من علم الحديث وتوظيفها تربويًا.

٢- دراسة بعنوان (الدعوة إلى التجديد في منهج النقد عند المحدثين ومواجهتها)، للباحث (عصام أحمد البشير).

وهي أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تقدم بها الباحث لقسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لنيل درجة الدكتوراه عام (١٤٠٤هـ).

وكان عمل الباحث على النحو التالي:

أولاً: الهدف من الدراسة:

الرد على شبهة الدعوة إلى التجديد في منهج النقد عند المحدثين، وبيان المنهج الصحيح الذي سار عليه السلف الصالح في النقد.

ثانيًا: منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي.

ثالثًا: النتائج:

١- أن التجديد بمفهومه الأصيل: هو إحياء ما اندرس من معالم الدين وانطمس من حقائق، ونفي ما علق بها من بدع استحدثتها الأهواء، أو جر إليها التقليد المذموم.

٢- أن التجديد بمفهومه الصحيح ليس مناقضًا للسلفية بمفهومها الواسع.

٣- أن مفهوم التجديد الذي أبرزته المدرسة العصرية يمثل تحريفًا لمعنى التجديد وتزييفًا لمضمونه.

٤- أن منهج المحدثين هدفه صيانة السنة النبوية، وصونها من الغوائل.

٥- أن المحدثين قد عنوا بتحقيق هذا الهدف السامي، ووضعوا له من الأسس القويمة ما

كفل تحقيقه على الوجه المأمول.

٦- أن أصولهم كانت قائمة على قواعد شرعية، واضحة المعالم بينة القسمات.

٧- أن أصول هذا العلم كانت مستوعبة وشاملة، بحيث يأخذ بعضها برقاب بعض في وحدة متناسقة، يجعل منها نظرية متكاملة ومنهجًا علميًا دقيقًا.

رابعًا: التوصيات:

الباحث لم يذكر توصيات وإنما اكتفى بالمقترحات الآتية:

خامسًا: المقترحات:

١- إنشاء مراكز علمية متخصصة تقوم بخدمة السنة وتعنى بهذه الأمور.

٢- إخراج موسوعة كاملة للرواة وتصنيفهم حسب جرحهم وتعديلهم.

٣- تقديم مادة النقد عند المحدثين بصورة متكاملة ومستوعبة مقارنة بالمناهج.

العلاقة بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

تشترك الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في أنهما يبحثان في منهج النقد في السنة النبوية، ويختلفان في كون الدراسة السابقة تناولت النقد عند المحدثين من الجانب الشرعي، بينما تسعى الدراسة الحالية لاستنباط مهارات التفكير الناقد من علم الحديث وتوظيفها تربويًا.

٣- دراسة بعنوان (منهج ابن سعد في نقد الرواة من خلال كتابه الطبقات الكبرى)، للباحث (محمد ابن أحمد الأزوري).

وهي أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تقدم بها الباحث لقسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى لنيل درجة الدكتوراه عام (١٤٢٣هـ)، وكان عمل الباحث فيها على النحو التالي:

أولاً: الهدف من الدراسة:

هدفت الدراسة إلى جمع جميع أحكام ابن سعد النقدية من ثنايا كتابه الطبقات الكبرى، لبيان قوة ملكته النقدية وبيان منهجه النقدي ومدى تأثره بالواقدي في الحكم على الرواة، وموازنة منهجه مع منهج بعض أئمة النقد.

ثانيًا: منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي.

ثالثًا: النتائج:

١- مكانة ابن سعد بين أهل العلم بدلالة ثناء العلماء عليه.

٢- تأكيد استقلالية منهج ابن سعد وعدم تأثره بالواقدي، وأن منهجه النقدي في الرواة نابع من ملكته النقدية، ودرايته الواسعة برجال الحديث وأحوالهم.

٣- اعتدال ابن سعد في حكمه النقدي؛ إذ يتبع مدرسة المعتدلين.

٤- هناك استيضاح لمراده من بعض الألفاظ والمصطلحات التي تم بيانها في الخاتمة.

رابعًا: التوصيات:

لم يذكر الباحث توصيات.

العلاقة بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

تشترك الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في أن كلا الدراستين تبحثان في مجال علم الحديث ومجال النقد.

وتختلفان في أن الدراسة السابقة دراسة شرعية، بينما الدراسة الحالية دراسة تربوية، فقد تطرق الباحث في الدراسة السابقة إلى منهج النقد من منظور شرعي، بينما ستتطرق الدراسة الحالية إليه من منظور شرعي تربوي، كما أن الدراسة السابقة ركزت على استخلاص منهج ابن سعد النقدي، بينما تسعى الدراسة الحالية لاستنباط مهارات التفكير الناقد من سائر علوم الحديث.

٤- دراسة بعنوان (التفكير الناقد من منظور التربية الإسلامية)، للباحث عمر بن حسن بن إبراهيم الراشدي.

وهي أطروحة دكتوراه (غير منشورة) تقدم بها الباحث لقسم التربية الإسلامية والمقارنة بكلية التربية بجامعة أم القرى لنيل درجة الدكتوراه لعام (١٤٢٦هـ).

وكان عمل الباحث فيها على النحو التالي:

أولاً: الهدف من الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يتحقق من خلالها إعطاء صورة واضحة ومتكاملة عن التفكير الناقد من منظور التربية الإسلامية، وذلك على النحو التالي:

١- عرض أبعاد التفكير الناقد من المنظور التربوي المعاصر.

٢- إيضاح مفهوم التفكير الناقد من منظور التربية الإسلامية.

٣- تحديد أسس التفكير الناقد من منظور التربية الإسلامية.

٤- الكشف عن ضوابط التفكير الناقد من منظور التربية الإسلامية.

٥- تأصيل مهارات التفكير الناقد من منظور التربية الإسلامية.

٦- إيضاح معوقات وميسرات التفكير الناقد من منظور التربية الإسلامية.

٧- تصميم حقيبة تدريبية لتنمية مهارات التفكير الناقد من منظور التربية الإسلامية لمعلمي المرحلة الثانوية.

ثانيًا منهج الدراسة:

المنهج الوصفي (الوثائقي) والذي يعني الجمع المتأني والدقيق للسجلات والوثائق المتوافرة ذات العلاقة بموضوع مشكلة البحث، ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياتها.

ثالثًا:نتائج الدراسة:

توصل الباحث إلى جملة من النتائج كان أبرزها:

١- التفكير الناقد في المنظور التربوي الإسلامي منهج علمي أصيل له منطلقاته وأسسه التي يرتكز عليها.

٢- التفكير الناقد قديم على مستوى الممارسة والتطبيق، وحديث على مستوى التنظير والتأطير كعلم مستقل له أبحاثه ودراساته.

٣- قررت الدراسة أن تعليم التفكير الناقد وفق المنظور الغربي مجردًا من منطلقاته وأسسه وضوابطه في التربية الإسلامية يشكل خطرًا على المتعلمين.

٤- يمثل تعليم التفكير الناقد في المقررات المدرسية الجانب الوقائي في التربية الإسلامية.

٥- يجب الأخذ من المنهجية الغربية في تعليم التفكير الناقد، لاسيما في مجال الأساليب والآليات والطرائق باعتبارهم سبقوا في هذا المجال.

رابعًا: التوصيات:

وقد أوصى الباحث بجملة من التوصيات من أهمها:

١- أن تقوم وزارة التربية والتعليم بتعليم التفكير الناقد من منظور التربية الإسلامية.

٢- أوصى وزارة التعليم العالي بتضمين مهارات التفكير الناقد في مواد إعداد المعلمين.

٣- أوصى المؤسسات الإعلامية ببث ثقافة التفكير السليم والنقد البناء الهادف.

٤- وأوصى الأسرة بتربية الأبناء على تقبل النقد، وإبداء الرأي، واحترام وجهات نظر الآخرين.

خامسًا: العلاقة بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

تشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن كلاً منهما يبحث في التفكير الناقد ومن منظور إسلامي، وتحاول كلا الدراستين أن تستفيد من مصادر التشريع في وضع الأطر والأسس والمنطلقات التي يعتمد عليها الباحث عند استخدامه للنقد، كما يشتركان في أنهما

يستخدمان المنهج الوصفي.

ويختلفان في أن الدراسة السابقة بحثت التفكير الناقد بصورة شمولية من منظور التربية الإسلامية عمومًا، بينما تبحث الدراسة الحالية في كيفية استنباط مهارات التفكير الناقد من علم أصول الحديث تحديدًا.

وهذا يؤدي إلى اختلاف آخر؛ حيث إن الدراسة السابقة استخدمت المنهج الوصفي (الوثائقي)، بينما ستستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي (الاستنباطي).

٥ - دراسة بعنوان (أثر حفظ القرآن الكريم في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى طالبات الصف الثالث المتوسط بمنطقة الجوف) للباحثة (العنود بنت صبيح الهملان الشراري).

وهي أطروحة ماجستير (غير منشورة) تقدمت بها الباحثة لقسم المناهج وطرق التدريس بكلية التربية بجامعة أم القرى لنيل درجة الماجستير في مناهج وطرق تدريس التربية الإسلامية عام (١٤٢٨هـ)، وكان عمل الباحثة فيها على النحو التالي:

أولاً: الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر حفظ القرآن الكريم في تنمية مهارات التفكير الناقد من (استنباط واستدلال واستنتاج ومهارة البحث عن العلاقات ومهارة التفسير) لدى تلميذات الصف الثالث المتوسط بمنطقة الجوف.

ثانيًا: منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج شبه التجريبي.

ثالثًا: نتائج الدراسة:

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=٠,٠٥) بين متوسطات درجات المجموعة التجريبية (الحافظات)، ومتوسط درجات المجموعة الضابطة (غير الحافظات) في مهارة (الاستنباط).

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (α=٠,٠٥) بين متوسطات درجات المجموعة التجريبية (الحافظات)، ومتوسط درجات المجموعة الضابطة (غير الحافظات) في مهارة (الاستدلال بالنص).

٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (α =٠,٠٥) بين متوسطات درجات المجموعة التجريبية (الحافظات)، ومتوسط درجات المجموعة الضابطة (غير الحافظات) في مهارة (الاستنتاج).

٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند (α =٠,٠٥) بين متوسطات درجات المجموعة التجريبية (الحافظات)، ومتوسط درجات المجموعة الضابطة (غير الحافظات) في مهارة (البحث عن العلاقات، التفسير).

رابعًا: التوصيات:

١- اختيار المعلم الكفء لتدريس مقرر القرآن الكريم، وضرورة توظيف مهارات التفكير الناقد، خاصة أثناء حفظ وتدريس القرآن الكريم.

٢- التأكيد على ضرورة توظيف مهارات التفكير عامة والتفكير الناقد خاصة أثناء تحفيظ وتدريس القرآن الكريم.

٣- ضرورة الاهتمام بمهارات: الاستنباط والاستدلال والاستنتاج والبحث عن العلاقات والتفسير عند تدريس مواد العلوم الشرعية

٤- التأكيد على أولياء الأمور بحاجة الأولاد لحفظ القرآن الكريم، وما يرتبط بهذا الحفظ من تنمية لمهارات التفكير الناقد لديهم.

٥- ربط التلاميذ بالقرآن الكريم، والحرص على تحفيظهم سور القرآن بتدبر وتفكر وفهم لمعانيه، وضرورة عدم الاكتفاء بمجرد إتقان الطلاب لتلاوة القرآن الكريم وحفظه، بل لابد من تدريبهم على التفكير الناقد.

العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في أن كلاً منهما يهتم بمهارات التفكير الناقد وكيفية توظيفها في المجال التربوي واستخدامهما للمنهج التجريبي.

ويختلفان في:

أن الدراسة السابقة تدرس أثر حفظ القرآن الكريم في تنمية مهارات التفكير الناقد، بينما الدراسة الحالية تسعى لدراسة مهارات التفكير المستمدة من علم أصول الحديث.

أن الدراسة السابقة استخدمت في المنهج شبه التجريبي العينات، بينما الدراسة الحالية ستستخدم الاستبانة.

أن الدراسة السابقة استهدفت طلاب التعليم العام، بينما ستستهدف الدراسة الحالية الباحث التربوي.

٦- دراسة بعنوان (أثر التدريس باستخدام مهارات التفكير الناقد المستنبطة من القرآن الكريم على تنمية التفكير الناقد والتحصيل الدراسي في مادة الحديث لدى طلاب الصف الثالث المتوسط بالعاصمة المقدسة)، للباحث (عبد الرحمن بن محمد بن علي الشرفي).

وهي أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تقدم بها الباحث لقسم المناهج وطرق التدريس بكلية التربية بجامعة أم القرى لنيل درجة الدكتوراه في مناهج وطرق تدريس التربية الإسلامية عام (١٤٣٠هـ)، وكان عمل الباحث فيها على النحو التالي:

أولاً: الهدف من الدراسة:

هدفت الدراسة إلى القيام باستنباط مهارات التفكير الناقد من القرآن الكريم، ثم تدريس مادة الحديث للصف الثالث المتوسط بهذه المهارات لمعرفة أثرها على تنمية التفكير الناقد.

ثانيًا: إجراءات الدراسة:

استخدم الباحث منهجين للدراسة وهما: المنهج الاستنباطي والمنهج شبه التجريبي.

ثالثًا: نتائج الدراسة:

١- استنبط الباحث من القرآن الكريم ثماني عشرة مهارة من مهارات التفكير الناقد.

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطي درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في التطبيق البعدي لمكونات التفكير الناقد.

٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) بين متوسطي درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في التطبيق البعدي للاختبار التحصيلي عند جميع المستويات المعرفية ككل، ولكل مستوى على حدة لصالح طلاب المجموعة التجريبية.

رابعًا: أهم التوصيات والمقترحات:

١- يوصي الباحث بضرورة تأصيل قضايا الفكر التربوي وربطها بما ورد في الكتاب والسنة.

٢- يوصي الباحث القائمين على إعداد مناهج التربية الإسلامية بربط محتواها وأنشطتها وطرق تدريسها بالتفكير الناقد ومهاراته.

٣- إجراء دراسة لمعرفة أثر التدريس باستخدام مهارات التفكير الناقد المستنبطة من القرآن الكريم على تنمية متغيرات أخرى كالتفكير الإبداعي والذكاءات المتعددة والتفكير العلمي.

العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في أن كلاً منهما يسعى لاستنباط مهارات التفكير الناقد من الأصول الإسلامية، واستخدمت كلا الدراستين المنهج الاستنباطي وشبه التجريبي.

وتختلفان في:

أن الدراسة السابقة استنبطت مهارات التفكير الناقد من القرآن الكريم، بينما تسعى الدراسة الحالية لاستنباطها من علم أصول الحديث.

أن الدراسة السابقة استخدمت في المنهج شبه التجريبي العينات، بينما الدراسة الحالية ستستخدم الاستبانة.

أن الدراسة السابقة استهدفت طلاب التعليم العام بينما ستستهدف الدراسة الحالية الباحث التربوي.

٧- دراسة بعنوان (التربية النقدية في القرآن الكريم) للباحثة: كوثر بنت محمد رضا الحسيني الشريف،

وهي أطروحة دكتوراه (غير منشورة) تقدمت بها الباحثة لقسم التربية الإسلامية والمقارنة بكلية التربية بجامعة أم القرى لنيل درجة الدكتوراه في الأصول الإسلامية للتربية عام (١٤٣١هـ)، وكان عمل الباحثة فيها على النحو التالي:

أولاً: الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى البحث في التربية النقدية الموجودة في القرآن الكريم، والاستفادة منها في إعداد الناقد التربوي.

ثانيًا: منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي.

ثالثًا: نتائج الدراسة:

١- أبانت الدراسة احتواء القرآن الكريم على منهجية نقدية كاملة، تهدف إلى تكوين ناقد مسلم قادر على التمييز بين الصحيح والسقيم وفق منهج علمي رباني.

٢- كشفت الدراسة عن تميز التربية النقدية في القرآن بخصائص لم تجتمع لأي تربية نقدية وضعية.

٣- أظهرت الدراسة أن القرآن الكريم يربي الناقد على اختيار الأساليب المحققة للأهداف، والمراعية للمواقف والموضوعات والمخاطبين، والمؤدية للإقناع والتأثير بأعلى جودة وقوة ممكنة.

٤- قدمت الدراسة تصورًا مقترحًا لكيفية الاستفادة من التربية النقدية المستنبطة من القرآن الكريم في إعداد الناقد التربوي.

رابعًا: أهم التوصيات:

١- قيام الجامعات ومراكز البحث العلمي في العالم الإسلامي بإجراء مزيد من الدراسات النظرية والتطبيقية حول التربية النقدية في الإسلام لغرس مبادئ النقد الصحيح في الجيل المسلم.

٢- على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة أن تسعى لنشر ثقافة النقد البناء.

٣- أن يحرص المسلم على تنمية مهاراته النقدية عن طريق معرفة التربية النقدية في القرآن الكريم.

العلاقة بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

تشترك الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في أن كلاً منهما يبحث في مجال النقد المستمد من الأصول الإسلامية.

وتختلفان في:

-أن الدراسة السابقة تناولت التربية النقدية، بينما الدراسة الحالية تتناول مهارات التفكير الناقد.

-أنها تناولت التربية النقدية في القرآن الكريم، بينما ستتناول الدراسة الحالية مهارات التفكير الناقد في علم أصول الحديث.

-أنها تناولت التربية النقدية في القرآن الكريم كدراسة نظرية، بينما الدراسة الحالية ستتناول مهارات التفكير الناقد في علم أصول الحديث كدراسة ميدانية.

الفصل الثاني

علم أصول الحديث؛ مفهومه وأقسامه

ويتضمن مدخل وأربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم علم أصول الحديث.

المبحث الثاني: نشأة علم أصول الحديث.

المبحث الثالث: أقسام علم الحديث دراية.

المبحث الرابع: ما تميز به علم الحديث.

مدخل الفصـل

إن علم أصول الحديث من أهم العلوم التي تبني في الباحث أسلوب النقد البناء الذي لا تكتمل أركان البحث ولا تنضج شخصية الباحث إلا من خلال الإلمام به، واستخدامه لخدمة البحث وأغراضه، والمتأمل في علم أصول الحديث من خلال مواضيعه ومجالاته يجده يولي هذا الجانب اهتمامًا خاصًا؛ حيث إن النقد الهادف البناء هو لب علم أصول الحديث، الذي من خلاله يتوصل إلى تمحيص أحاديث النبي ﷺ، وغربلتها حتى تصل إلينا صحيحة نقية صافية كما جاءت عن الصادق المصدوق ﷺ، من خلال عدة قنوات تمر بها الأحاديث، بدءًا من النظر في سند الحديث مرورًا بالمتن، ومن ثم حتى النظر في العلل الخفية والتي ظاهر الحديث السلامة منها، وكل هذا من أجل ألا يُفترى على النبي ﷺ ولا يصل إلى الأمة إلا النصوص الثابتة عن النبي ﷺ والتي ينبني عليها العمل من أمور العبادات وغيرها. يقول الخطيب البغدادي في الكفاية: «ولولا عناية أصحاب الحديث وضبط السنن وجمعها واستنباطها من معادنها والنظر في طرقها لبطلت الشريعة، وتعطلت أحكامها» (مرجع سابق، ص١٨).

ولهذا كان ولا يزال طلاب العلم والباحثون يولون هذا العلم اهتمامًا بالغًا، ويحاولون استنباط العديد من الأساليب والمهارات التي تخدم العلم وتخدم البحث العلمي، وقبل هذا يكون بها الفائدة للإسلام والمسلمين.

المبحث الأول

مفهوم علم أصول الحديث

قال التبريزي في شرح الديباج (١٣٥٠هـ) في التفريق بين علم الحديث وعلم أصول الحديث: «واعلم أن المشهور بينهم أمران: علم الحديث، وعلم أصول الحديث، كالفقه وعلم أصول الفقه، ظاهر لمن لاحظ كلامهم في كتب علم أصول الفقه، ولابد من الفرق بينهما أيضًا. وعلم أصول الحديث علم يتوصل به إلى معرفة صحاح الأحاديث، ولم نر من كان بصدد ذلك، فنقول وبالله التوفيق، وبيده أَزِمَّةُ التحقيق:

علم الحديث: هو العلم بأقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وتقريراته وهيئته وشكله، مع أسانيدها، وتمييز صحاحها وحسانها وضعافها عن خلافها متنًا وإسنادًا.

علم أصول الحديث: علم يتوصل به إلى معرفة صحاح الأحاديث وحسانها وضعافها متنًا وإسنادًا وتمييزها عن خلافها، ويوضحه أن كلاً من تلك المعرفة والتمييز مبنيّ على معرفة أحوال الرواة من العدالة والضبط وعدمها وبين بين، وهي إنما تحصل من علم الجرح والتعديل، وعلى معرفة الاتصال وعدمه، وهي إنما تحصل من العلم بتاريخ وفيات الرواة وولادتهم وأمثال ذلك، وكل منها داخل في علم أصول الحديث، وهذا نظير علم أصول الفقه» (ص٤، ٥).

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإشارة بشيء من الإجمال إلى هذا المفهوم في اللغة والاصطلاح، وهنا نبين بشيء من التفصيل هذا المفهوم وما دار حوله.

المبحث الثاني

نشأة علم أصول الحديث

عدَّ بعضُ العلماء الإمامَ الزهري أولَ من عُنِيَ بجمع الضوابط وإلقائها إلى الناس، وأمر أتباعه بجمعها، حتى عده البعض واضع علوم الحديث.

قال عتر (٢٠١١م): «لكن تلك العلوم والضوابط التي وجدت حتى عصر الزهري كانت محفوظة في صدور الرجال لم يدون شيء منها في كتاب - فيما نعلم - فضلاً عن أن يجمعها ويضبط قواعدها مصنف خاص، اللهم إلا ما وجدنا للشافعي من فصول وأبحاث متفرقة لها أهميتها في هذا الفن. فقد تكلم في الرسالة عن الحديث الذي يحتج به وشرط فيه شروط الصحيح، وتكلم في شرط حفظ الراوي والرواية بالمعنى، والمدلس وقبول حديثه، كما أنه ذكر في الأم الحديث الحسن. وتكلم في الحديث المرسل وناقش الاحتجاج به بقوة، وبحث في غير ذلك من علوم الحديث» (ص٦٠).

يقول المليباري (١٤١٦هـ) نقلاً عن الخطيب البغدادي في تاريخه: «إن الإمام الشافعي يعتبر أول من وضع كتابًا في أصول الفقه والحديث، وهو ما يُعرف بالرسالة، وذلك تلبية لرغبة أبداها عبد الرحمن بن مهدي، إذ كتب إليه عبد الرحمن بن مهدي أحد أركان الحديث وهو شاب، أن يضع له كتابًا، فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة، فوضع له كتاب الرسالة».

يقول أحمد شاكر عن كتاب الرسالة للشافعي: «هو أول كتاب أُلِّف في أصول الفقه، بل هو أول كتاب ألف في أصول الحديث» (ص٥٧).

يقول الجديع (١٤٣١هـ): «بدأ يظهر التصنيف في علوم الحديث، لكن في أبواب مخصوصة، كـ(الجرح والتعديل) و(علل الحديث) و(تواريخ النقلة).

وتطور وكثر الكلام في تلك العلوم لكنها بقيت دون أن تُخص بتصنيفٍ بعد، إلى زمن

الإمام أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ) فصنف أول كتاب مفرد في علوم الحديث سماه: (المُحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي)، ثم توالى الناس على التصنيف فيه.

وأنفع المؤلفات فيه كُتُب الخطيب البغدادي، وأجلُّها (الكفاية)، ثم مؤلف الإمام أبي عمر بن الصلاح (علوم الحديث) المعروف بـ(المقدمة)» (ص٢٢-٢٣).

أما أنواع علوم الحديث وأقسامه فقد قال الحازمي (ت٥٨٤): «علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة، كل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته».

وحين ألّف ابن الصلاح كتابه (علوم الحديث) ذكر من هذه الأنواع خمسة وستين ثم قال: «وليس ذلك بآخر الممكن في ذلك، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى، إذ لا تنحصر أحوال الرواة وصفاتهم، وأحوال متون الحديث وصفاتها» (الصالح ٢٠٠٩م، ص١٤٢- ١٤٣).

لكن عندما نتعرض لتقسيم علم الحديث فإننا نجد معظم من ألّف فيه يرجعونه إلى قسمين رئيسيين، تتفرع منها بقية الأقسام، وهما علم الحديث رواية وعلم الحديث دراية.

أولاً: علم الحديث رواية:

وردت عند العلماء عدة تعاريف له، من أشهرها تعريف ابن الأكفاني كما ذكر السيوطي في التدريب قال: «علم الحديث الخاص بالرواية: علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها» (السيوطي ١٤١٥هـ، ص٢٥، ٢٦).

وكما ذكر عتر (١٩٩٧م) بأنه قد اعترض عليه بأنه غير جامع، أي إنه لا يشمل كل المعرَّف؛ لأنه لم يذكر تقريراته وصفاته، كما أنه لم يراعِ مذهب القائلين بأن الحديث يشمل ما أضيف للصحابي والتابعي.

قال: «فالمختار أن نقول في تعريفه: «هو علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، وصفاته وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها» ونزيد في التعريف (أو الصحابي أو

التابعي) إن أريد مراعاة المذهب المشار إليه الذي عليه الأكثر» (ص٣٠- ٣١).

وذكر صاحب كشف الظنون (حاجي خليفة) حين قال: «علم الحديث ينقسم إلى العلم بدراية الحديث، وهو علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول عليه الصلاة والسلام من حيث أحوال رواته ضبطًا وعدالة، ومن حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعًا وغير ذلك، وقد اشتهر بأصول الحديث.

وإلى العلم برواية الحديث، وهو علم باحث في المعنى والمفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المراد منها مبنيًا على قواعد العربية وضوابط الشريعة، ومطابقًا لأحوال النبي ﷺ» (المليباري ١٤١٦هـ، ص٦٠).

وذكر الجديع (١٤٣١هـ) أنه: ما أضيف إلى النبي ﷺ أو من دونه من صحابي أو تابعي، من جهة العناية بنقل ذلك وضبطه وتحرير ألفاظه، وبعبارة أخرى: هو العناية بمتن الخبر من جهة نصه خاصة.

ويندرج تحته أصناف من علوم الحديث، منها: المرفوع، والموقوف، والمقطوع، وغريب الحديث، ومختلف الحديث.

ثانيًا: علم الحديث دراية:

قال عتر في المصدر السابق: ويطلق عليه علم (مصطلح الحديث) أو (علوم الحديث) أو (علم أصول الحديث)، ويطلق عليه أيضًا (علم الحديث) كما وقع في مطلع ألفية العراقي.

فهذه المقاصد المهمة توضح من علم الحديث رسمه، وأحسن تعريف لهذا العلم هو تعريف الإمام ابن جماعة، حيث قال: «علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن» (مرجع سابق، ص٣٢).

ولا يبعد عن هذا التعريف الصالح (١٩٨١م) حيث يعرفه بأنه: «علم يقوم على النقل المحرر الدقيق لكل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، ولكل ما أضيف من ذلك إلى الصحابة والتابعين» على الرأي المختار. وقد أشار كسابقه إلى تعريف الأكفاني

الذي ذكره صاحب التدريب (ص١٠٧).

أما علم الحديث دراية:

فهو مجموعة من المباحث والمسائل يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد (المرجع السابق، ص١٠٧).

أما أحوال الراوي المبحوث عنها من حيث القبول والرد فهي: معرفة حاله تحملاً وأداءً، وجرحًا وتعديلاً، ومعرفة موطنه وأسرته، ومولده ووفاته.

وأما حال المروي فهي: ما يتعلق بشروط الرواية عند التحمل والأداء، وبالأسانيد من اتصال وانقطاع أو إعضال أو ما شابه ذلك.

ويقول أيضًا: ويطلق العلماء على علم الحديث دراية (علم أصول الحديث).

وإن دراستنا لمتن الحديث وعنايتنا بحفظ كتب الرواية، ليست شيئًا إن لم تكن مقترنة بعلم الحديث دراية، الذي هو الدراسة التاريخية التحليلية لأقوال الرسول العظيم وأفعاله (ص١٠٨).

ويعرفه الجديع (١٤٣١هـ)بأنه: العلم بأحوال السند والمتن.

ويعرفه الحرش والجمل (١٤٢١هـ) بأنه: «علم يُعرف منه حقيقة الرواية وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات وما يتعلق به» (ص٩٢).

ويندرج تحته: تمييز المقبول من المردود، وعلم الجرح والتعديل، وتواريخ الرواة، وعلل الحديث، وغيرها.

ونصل إلى نتيجة مجملة وهي:

أن وظيفة علم الحديث تنقسم في الجملة إلى قسمين:

القسم الأول: حفظ ما روي عن النبي ﷺ، وكل ما يحتمل أن يكون له حكم الرفع أو يحتج به من آثار السلف، وكذلك حفظ ما ذكره العلماء من أصول وفروع، فينقد تلك الأخبار

ورواتها، ثم نشر ما يحتاجه العلماء والطلاب والناس من ذلك كله. وهذا وظيفة قسم الرواية من علم الحديث.

القسم الثاني: نقد تلك المرويات ورواتها، وتحقيق الأحكام الأصلية والفرعية في هذا الفن، وهذا وظيفة قسم الدراية من علم الحديث.

المبحث الثالث

أقسام علم الحديث دراية

أولاً: علم رجال الحديث:

هو العلم الذي يُعنى بتعيين الرواة، بتحرير أسمائهم وكناهم وأنسابهم ونحوها، ودفع ما قد يقع من الاشتباه في ذلك، ويُعنى أيضًا ببيان أحوالهم في الرواية، وبيان أحوال رواياتهم من حيث الاتصال والانقطاع بينهم وبين من فوقهم أو دونهم في الأسانيد.

فعلم الرجال مقاصده الرئيسة ثلاثة:

الأول: ضبط أسماء الرجال وأنسابهم وتبيينها بما يمنع من أن يجهل معروف من الرواة أو أن يقع خطأ في تعيين المسمى منهم.

ويلتحق بهذا المقصد ضبط الأسماء والأنساب ومايذكر معها ضبطًا مانعًا مما لا محذور فيه من اللحن والخطأ في قراءتها أوكتابتها أو الوهم في نسبتها؛ أي اللحن أو الخطأ الذي لا يكون سببًا في ما تقدم من الحكم على معروف بالجهالة، أوتعيين المسمى على خلاف الصواب بسبب تشابه الأسماء.

ثم إن كتب الأسماء والكنى والأنساب وضبطها وما يلتحق بها ويذكر في عدادها أنواع كثيرة وعلوم صعبة، وأخطر أنواعها وأهمها فن المؤتلف والمختلف وفن المتفق والمفترق.

الثاني: معرفة تواريخهم ـ أعني تواريخ الرجال ـ وما يحتاجه النقاد من سيرهم وتراجمهم، ومن أهم ذلك هنا معرفة من سمعوا منهم ومن لم يسمعوا منهم، ومقدار تلك المسموعات ولو على وجه التقريب.

ومن أهم وأنفع الكتب المؤلفة في هذا الباب الثاني كتب الوفيات.

الثالث: أحوالهم في الرواية من حيث العدالة والضبط، وهو ما يمكن أن نطلق عليه علم الجرح والتعديل.

يقول عتر (١٩٨٦م) في معالم السنة النبوية: «اهتم المؤرخون والمحدثون بكتب التراجم وتاريخ الرجال، إذ ظهر هذا النمط من الكتابة التاريخية منذ وقت مبكر في تاريخ المسلمين، بل إنه كان وليدًا لحركة التدوين التاريخي عندهم. وينقسم هذا النوع من الكتابة إلى أنماط مختلفة لبلد معين أو مدة زمنية محددة، أو يكون خاصًا بتراجم أرباب الصنعة الواحدة، وقد اكتملت معلومات العلماء عن الرواة والتدقيق في أحوالهم من حيث الصدق والورع والالتزام الديني، وظهرت مكتبة ضخمة في علم الرجال أثرت في فن الترجمة للأعلام في سائر العلوم التي ظهرت في تاريخ المسلمين، وقد احتل تاريخ الرجال أهميته عند العلماء وذلك لمعرفة اتصال الأسانيد وانقطاعها» (ص١٨٢).

ويقول عبد الفتاح أبوغدة (١٤١٧هـ) في لمحات من تاريخ السنة:

«إن معرفة أحوال الرجال من أهم فروع التاريخ، وإذا كان لابد من معرفة أحوال الرواة فلابد من بيانها بأن يخبر كل من عرف حال راوٍ بحاله ليعلمه الناس، وهو ما حدث في تاريخ المسلمين عندما قام العلماء بهذا الواجب على أحسن وجه.

ومما يجب التنبيه إليه أن علم الرجال لم تكن فيه محابات لأحد مهما كان، أبًا أو ابنًا، أو أخًا، أو صديقًا، أو أستاذًا. تمكن السلف والخلف عن طريقه من كشف العلل في كل علم منقول، حديثًا نبويًا أو تاريخًا شخصيًا أو سياسيًا لتمييز الصحيح عن غيره» (ص١٤٤).

وكانت طريقة العلماء في وضع كتب الرجال أن يذكروا اسم الراوي، ونسبه وكنيته، ولقبه ونسبته إلى قبيلته وبلدته وحرفته، ونحو ذلك مما يميزه عن غيره، فإنه كثيرًا ما يشترك الرجلان فأكثر في الاسم، واسم الأب، ونحو ذلك، فيخشى الاشتباه.

ويمكن أن نقسم كتب الرجال بإيجاز إلى:

١ - كتب الصحابة:

وهي التي تتناول صحابة النبي ﷺ وذكر أسمائهم وأنسابهم وأحوالهم، والأماكن التي نزلوها، والغزوات التي شاركوا فيها، ووفياتهم. ومن أهم الكتب: كتاب الصحابة لابن منده

(ت٣٠١هـ)، ومعجم الصحابة لابن قانع (ت٣٥١هـ)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم الأصفهاني (ت٤٣٠هـ)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر الأندلسي (ت٤٦٣هـ)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، وتجريد أسماء الصحابة للذهبي (ت٧٤٨هـ)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

ومعرفة الصحابة من العلوم الضرورية؛ إذ يبنى عليها تمييز الرواية المتصلة من المرسلة، ولا سيما في أحداث تاريخ الهجري الأول، ولكل من هذه الكتب منهجيتها، ويمكن معرفتها بالرجوع إليها مباشرة.

٢- كتب الثقات:

وهي التي تتناول الثقات من الرواة، ومن أهمها كتاب معرفة الثقات لعبد الله بن صالح العجلي (ت٢٦١هـ)، والثقات لابن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، وتاريخ أسماء الثقات مم نقل عنهم العلم لابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (ت ٧٤٨هـ).

٣- كتب الضعفاء والمتروكين:

وهي خاصة بأسماء المجروحين لبيان أحوالهم، ومن أهم هذه الكتب: الضعفاء الصغير للبخاري (ت٢٥٦هـ)، والشجرة في أحوال الرجال لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩هـ)، وأسامي الضعفاء لأبي زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ)، وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (ت٣٠٣هـ)، وكتاب المجروحين لابن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، والكامل في الضعفاء لابن عدي (ت٣٦٥هـ)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ت٧٤٨هـ)، ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). وفائدة معرفة الثقات والضعفاء من الرواة يتوقف عليها معرفة صحيح الرواية من ضعيفها، وما يصلح للاحتجاج به وما لا يصلح.

٤- كتب جمعت بين الثقات والضعفاء:

وهي الكتب التي تناولت تواريخ المحدثين مثل التاريخ لعبد الله بن المبارك

(ت١٨١هـ)، والتاريخ ليحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، والتاريخ لعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ)، والتاريخ لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، والتاريخ الكبير للبخاري (ت٢٥٦هـ)، والمعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي (ت٢٧٧هـ)، والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ).

ثانيًا: كتب الطبقات:

يطلق مصطلح (الطبقة) على مجموعة من الرواة، تعاصروا زمنًا كافيًا، وتقاربوا في السن أو الإسناد. ومن فوائدها: معرفة المتقدمين من المتأخرين، وتميز الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ومعرفة الرواية المتصلة والمنقطعة، وتمييز الأسماء.

ومن أشهر الكتب التي ألفت فيه: الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت٢٣٠ هـ).

تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي، المعروف بابن شاهين (ت٣٨٥ هـ).

حلية الأولياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت٤٣٠هـ).

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت٤٦٣ هـ).

صفة الصفوة، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧ هـ).

أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، المعروف بابن الأثير (ت٦٣٠ هـ).

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ).

تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ).

تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ).

سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ).

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (ت ٧٦٢ هـ).

الإصابة في معرفة الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

ثانيًا: علم الجرح والتعديل:

هو علم يبحث في الرواة من حيث ما ورد في شأنهم من تعديل يزينهم أو تجريح يشينهم. وهو متفرع عن علم الإسناد، وهو من العلوم المساعدة في نقد الحديث؛ لأنّه يبحث في المواضيع التي تَتَعلَّق بشروط الراوي، من حيث العدالة والضبط، والأسباب التي تقدح فيهما.

يقول حمادة (١٤٠٢هـ): «والجرح والتعديل ثابت في القرآن الكريم مأمور به في آيات كثيرة.

فقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

ففي الآية أمر من الله عز وجل ألا نأخذ بأخبار الفسقة وغير الثقات. وذمَّ الله المنافقين والكافرين في آيات كثيرة جدًا. كما عدّل الصحابة وأثنى عليهم في أكثر من موضع، فقال عز من قائل: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وقـــال ســـبحانه: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ ﴾ [البقرة: ١٤٣]. والوسط هم العدول الخيار.

وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ [الفتح: ١٨].

وكذلك في سنة النبي ﷺ كما أخرج البخاري في صحيحه، باب الترغيب في النكاح، عن سهل بن سعد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: مرَّ رجل على رسول الله ﷺ فقال: «**ما تقولون في هذا؟**» قالوا: حريٌّ إن خطب أن ينكح، وإن شفع أن يُشفّع، وإن قال أن يُسمع له. قال: ثم مرَّ رجل من فقراء المسلمين فقال: «**ما تقولون في هذا؟**» قالوا: حريٌّ إن خطب ألا ينكح، وإن شفع ألا يُشفّع، وإن قال ألا يُسمع إليه. فقال رسول الله ﷺ: «**هذا خيرٌ من ملء الأرض من مثل هذا**» (البخاري، مرجع سابق، برقم (٥٠٩١)، ج٣، ص١٦٣٩).

روى البخاري عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ، فلما رآه قال: «**بئس أخو العشيرة وبئس ابن العشيرة**»، فلما جلس تطلّق النبي في وجهه وانبسط إليه، فلما انطلق الرجل قالت عائشة: يا رسول الله، حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلّقت في وجهه وانبسطت إليه، فقال رسول الله ﷺ: «**يا عائشة متى عَهِدتني فاحشًا؟ إنّ شرّ الناس عند الله منزلة يوم القيامة مَنْ تركه الناس اتقاء شرّه**»، وفي رواية: «**اتقاء فُحْشِه**». (البخاري، مرجع سابق برقم (٦٠٣٢)، ج٤، ص١٩٠٦، والنووي بشرح مسلم (١٤٢٠هـ) برقم (٦٥٣٩)، ج١٦، ص٣٦٠).

وفي هذا الخبر دليل على إخبار الرجل ما في الرجل على جنس الدّيانة، ليس بغيبة؛ إذ النبي ﷺ ذمّه فقال: «**بئس أخو العشيرة**»، ولو كان هذا غيبة لم يطلقها ﷺ (حمادة، ٢٤-٢٦).

قال الخطيب البغدادي: «وفي قول النبي ﷺ للرجل: «**بئس أخو العشيرة**»، دليلٌ على أنّ إخبار المخبر بما يكون في الرجل من العيب على ما يوجب العلم والدّين من النّصيحة للسائل ليس بغيبة، إذ لو كان غيبةً لما أطلقه النبي ﷺ وإنما أراد عليه السلام بما ذكر - والله أعلم - أنّ

يبين للناس الحالة المذمومة منه، وهو الفحش فيجتنبوها، لا أنّه أراد الطعن والثلب له، وكذلك أئمتنا في العلم بهذه الصناعة، إنما أطلقوا الجرح فيمن ليس بعدل لئلا يتغطّى أمرُه على من لا يخبره، فيظنه من أهل العدالة فيحتج بخبره، والإخبار عن حقيقة الأمر إذا كان على الوجه الذي ذكرناه غيبة» (البغدادي، مرجع سابق، ص٣٩).

وقال أبو حاتم بن حِبان البُستي: «وفي هذا الخبر دليلٌ على أنّ إخبار الرجل بما في الرجل على جنس الإبانة ليس بغيبة، إذ النبي ﷺ قال: «**بئس أخو العشيرة أو ابن العشيرة**»، ولو كان هذا غيبةً لم يُطلقها رسول الله ﷺ وإنما أراد بقوله هذا أن يفتدي ترك الفحش، لا أنّه أراد ثلبه، وإنما الغيبة ما يُريد القائل القدح في المقول فيه. وأئمتنا ـ رحمة الله عليهم ـ فإنهم إنما بيّنوا هذه الأشياء، وأطلقوا الجرح في غير العدول لئلا يحتج بأخبارهم، لا أنهم أرادوا ثلبهم والوقيعة فيهم، والإخبار عن الشيء لا يكون غيبةً إذا أراد القائل به غير الثلب» (ابن حبان، مقدمة كتاب المجروحين (١٤٢٠هـ)، ج١، ص٢٤).

وقد بدأ الاهتمام به عقب وقوع فتنة عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة (٣٥هـ)، ودخول الوضع في الحديث، مما أدى بعلماء الأمة إلى المزيد من التثبت في أمر قبول الحديث، ومعرفة أحوال الرواة، وتمييز القوي من الضعيف، والصادق من الكاذب، فإن كان الراوي عدلاً ضابطًا قُبل حديثه، وإن لم يكن كذلك رُدّ، ومن أهم أسباب نشوء هذا العلم:

أما في عهد الصحابة رضوان الله عليهم فهو رد الأخطاء التي قد تقع من بعضهم بدون قصد، والأمثلة على ذلك كثيرة، ولعل من أشهرها استدراكات أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على بعض الصحابة رضوان الله على الجميع.

أما غير الصحابة رضوان الله عليهم فيمكن تقسيم الأسباب التي أدت إلى ظهور الجرح والتعديل إلى قسمين:

١- **صيانة الرواية من الوهم والنسيان والعوارض البشرية.**

ومع أن العصمة من الخطأ ليست لأحد ـ خلا رسول الله ﷺ ـ ولكنها كانت بين الرعيل الأول قليلة ونادرة، وهي كذلك في عهد كبار التابعين، ولما انتشرت راية الإسلام في شرق

الأرض وغربها ودخل في الإسلام أمم غير عربية ازداد اللحن، وازداد الغلط، وقد يختلط بعض الثقات في آخر أعمارهم ونحو ذلك.

٢- صيانة الرواية من التزّيد والوضع والافتئات.

وقد انتشرت حركة الوضع والاختلاق في الحديث والتاريخ، إما بسبب الفتن السياسية أو الخلافات الكلامية والبدع، أو انتشار القصاصين أو حتى من كان قصدهم حث الناس على فعل الخير وزجرهم عن الشر من الزهاد والصالحين، فوضعوا أحاديث في فضائل السور وفضائل بعض الأعمال (حمادة، ص٨٤- ٩٤) بتصرف.

ومن هنا نشأ علم ميزان الرجال: الجرح والتعديل، الذي هو عمود علم أصول الحديث والذي اهتم به كثيرون من العلماء منذ عهد الصحابة حتى المتأخرين من علماء الأمة.

فمن الصحابة: عمر بن الخطاب (ت٢٣هـ) وعبادة بن الصامت (ت٣٤هـ) وعلي بن أبي طالب (ت٤٠هـ) وعبد الله بن سلام (ت٤٣هـ) وعائشة (٥٧هـ) وعبد الله بن عباس (ت٦٣هـ) وأنس بن مالك (ت٩٣هـ).

ومن التابعين: سعيد بن المسيب (ت٩٤هـ) وسعيد بن جبير (ت٩٥هـ) وعامر بن شراحيل الشعبي (ت١٠٤هـ) ومحمد بن سيرين (ت١١٠هـ).

وفي آخر عصر التابعين - أي في حدود ١٥٠هـ - كثر المتكلمون في الرجال بسبب كثرة المتكلم فيهم من الرجال، منهم سليمان الأعمش (ت١٤٨هـ) ومعمر بن راشد (ت١٥٣هـ) وهشام الدستوائي (ت١٥٤هـ) والأوزاعي (ت١٥٦هـ) وشعبة (١٦٠هـ) وسفيان الثوري (ت١٦١هـ)، وحماد بن سلمة (ت١٦٧هـ) والليث بن سعد (ت١٧٥هـ) والإمام مالك (ت١٧٩هـ) وعبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ) ويحيى بن سعيد القطان (ت١٨٩هـ) وابن علية (ت١٩٣هـ) وسفيان بن عيينة (ت١٩٧هـ) وعبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) وغيرهم.

ثم بدأ العلماء تدوين أقوالهم في الجرح والتعديل في الكتب والمؤلفات، وتفننوا في تنويع هذه المؤلفات، وتقسيمها وتعريفها.

أ- تعريف الجرح:

لغةً: التأثير في الجسم بالسلاح. والجُرح اسمٌ للجرح، وقيل الجُرح يكون في الأبدان بالحديد أو نحوه، والجَرْح يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها.

يقول فاروق حمادة (١٤٠٢هـ): «يقال: جرح الحاكم الشاهد، إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره.

قال الراغب في المفردات: والجرح أثر داءٍ في الجلد. وسمِّي الجرح في الشاهد جرحًا تشبيهًا به.

ويقولون جرحه بلسانه إذا عابه وتنقَّصه.

وهذه الكلمة المؤلفة من ثلاثة أحرف هي أصلان كما يقول ابن فارس في (مقاييس اللغة، ج١ ص٤٥١) أحدهما: الكسب، والثاني: شق الجلد.

فاكتساب الإنسان ما ينافي العدالة أو الفطرة مدعاة لأن يجرحه الناس، ويهتكون حرمته التي أوجبها الله تعالى له. قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية:٢١].

فاجتراح السيئات: اكتساب الآثام، وجوارح الإنسان: أعضاؤه التي يكتسب بها (حمادة، مرجع سابق، ص٢٠).

اصطلاحًا: هو وصف الراوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي تليين روايته، أو تضعيفها، أو ردها بسوء الحفظ، أو كثرة الأوهام، أو التدليس، أو الفسق، أو الكذب، أو التهمة بالكذب.

وفي اصطلاح المحدثين: «هو ظهور وصف في الراوي يثلم عدالته، أو يخلّ بحفظه وضبطه؛ مما يترتب عليه ردّ شهادته أو خبره، أو التوقف فيه» (ص١٩).

ب- تعريف التعديل:

العدالة لغةً: القصد في الأمور، وهو خلاف الجور وتقويم الشيء. وهذا المعنى هو الأنسب لهذا المقام من معانيه الأخرى في اللغة.

والعدالة صفة توجب مراعاتها الاحتراز عمّا يُخِل بالمروءة عادةً ظاهرًا (الفيومي، ١٩٨٧م، ص١٥٠، ١٥١).

وقد عرّفها اصطلاحًا أكثر من عالم: فابن حزم يعرّفها بأنها: «التزام العدل، والعدل هو القيام بالفرائض، واجتناب المحارم، والضبط لما روى وأخبر به فقط» (ابن حزم، (د.ت)، ج١، ص١٤٤).

وعرّفها الآمدي بقوله: أهلية قبول الشهادة والرواية عن النبي ﷺ (١٤٢٤هـ، ج٢، ص٩٤).

وفي حديث إبراهيم النخعي قال: «العدل بين المسلمين مَن لم يَظهر فيه ريبة، وفي لفظ آخر: مَن لم يُظن به ريبة».

يقول حمادة: «وخاض علماء كثيرون في تعريفها، محصِّل جميع هذه التعاريف التي اطلعت عليها وهي كثيرة: التزام المرء ما تقتضيه الفطرة السليمة وآداب الإسلام في غالب الأحوال، وليس معناها العصمة من جميع المخالفات الصغيرة والكبيرة؛ لأن هذا محال في حق الإنسان العادي» (ص٢١).

ومن أخصر التعاريف: هو وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته.

ج- الأوصاف التي إذا توفرت في الراوي تقبل روايته:

وهي: أن يكون عدلاً وضابطًا ـ ضبطًا تامًا أو أخف بقليل ـ ضبط صدر أو ضبط كتاب.

وتتحقق عدالة الراوي بأن يكون: مسلمًا وعاقلاً، وبالغًا، وخاليًا ـ حال كونه مسلمًا ـ من أسباب الفسق (الخروج عن أحكام الله تعالى بارتكاب الكبائر والإصرار على الصغائر)، وخوارم المروءة (هي القوادح التي تشين الشخص، وتكون سببًا في احتقاره وعدم اعتباره،

وغالبًا ما تكون خروجًا على عرف عام أو عادة أقرها المجتمع).

يقول عبد الكريم الخضير في شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير في شرح النوع الثالث والعشرين: معرفة من تقبل روايته ومن لا تقبل:

«العدل المسلم العاقل البالغ، فالكافر ليس بعدل، وغير العاقل لا يقبل خبره، والبالغ شرط لا بد منه، إذ الصغير لا يقبل خبره؛ لأنه لم يكلف فلا يؤمن أن يكذب.

وكل هذه الشروط إنما تشترط عند الأداء، أما التحمل فيصح تحمل الكافر، ويؤيده حديث جبير بن مطعم أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في صلاة المغرب سورة الطور، وهو حينئذ كافر لمّا تحمّل الخبر، ثم أداه بعد أن أسلم، ومثله الصبي لو تحمّل خبرًا وحفظه وأداه بعد بلوغه قُبل منه» (موقع الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير).

يقول حمادة: «لاحظنا في مقومات العدالة: السلامة من أسباب الفسق. فما هو الفسق المخرج عن حد العدالة؟

لقد اتفق العلماء على أن المعاصي تختلف بالقدح في العدالة، وأن ليس كل معصية يسقط بها العدل عن مرتبة العدالة. وبناءً على هذا فقد فرَّق العلماء بين المعاصي، وقد وردت الإشارة في القرآن الكريم إلى هذا في قوله تعالى: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ﴾ [الحجرات: ٧]. فقال العلماء: هناك كبائر وهي الكفر والفسوق، وهناك صغائر وهي العصيان أخذًا من هذه الآية الكريمة. وذلك لأن العطف يقتضي المغايرة، وفرقوا بين الصغائر والكبائر بناءً على ما ورد عن النبي ﷺ من أحاديث كثيرة.

ومن الضوابط التي وضعها العلماء للتفريق بين الصغائر والكبائر لأنها جاءت مجملة في القرآن الكريم: أن الكبيرة ما عظمت مفسدتها والصغيرة ما قلت مفسدتها، كما أن رُتب المفاسد مختلفة.

والكبيرة لا تثبت إلا بنص آية قرآنية كريمة أو حديث صحيح، أو أن تكون هذه المفسدة فيها من الفساد والإخلال بالمصالح ما يوازي مفسدة كبيرة منصوص عليها.

وإذا أردنا ضبط ما يقدح في العدالة ننظر ما ورد في الكتاب والسنة أو وقع إجماع الأمة عليه، أو ثبت فيه حدّ من حدود الله تعالى كقطع السرقة وجلد الشارب ونحوهما، فإنها كلها كبائر قادحة في العدالة إجماعًا، وكذلك ما فيه وعيد صرح به الكتاب والسنة فنجعله أصلاً ونظر؛ فما ساوى أدناه مفسدة أو رجح عليها مما ليس فيه نص ألحقناه به، وما وجدناه قاصرًا عن أدنى رتب الكبائر التي شهدت لها الأصول جعلناه صغيرة لا تقدح في العدالة.

وقد نص جمع من العلماء على أن الإصرار على الصغيرة يجعلها كبيرة، واحتجوا بحديث «**لا صغيرة مع الإصرار ولا كبيرة مع الاستغفار**» الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم (٤٨١٠)، وقد أخرج هذا الحديث أبو الشيخ ومن طريقه الديلمي من رواية سعيد بن سلمان عن ابن عباس مرفوعًا.

والصحيح أنه من كلام ابن عباس، أخرجه البيهقي في شعب الإيمان عنه، والمقصود أن الحديث لا يصح، ولهذا قال القرافي عندما أورده: (كما قال السلف)، واختار الشوكاني في إرشاد الفحول أن الإصرار على الصغيرة صغيرة، فقال: وقد قيل: إن الإصرار على الصغيرة حكمه حكم مرتكب الكبيرة، وليس على هذا دليل يصلح للتمسك به، إنما هي مقالة لبعض الصوفية، فإنه قال: لا صغيرة مع إصرار، وقد روى بعض من لا يعرف علم الرواية هذا اللفظ وجعله حديثًا، ولا يصح ذلك، بل الحق أن الإصرار على الصغيرة صغيرة والإصرار على الكبيرة كبيرة.

والصغائر لها مكفرات كثيرة كاجتناب الكبائر وإتباعها الحسنة، والمصائب والقيام بالفرائض.

وعلى هذا يمكننا القول: إن الصغائر التي يقارفها الإنسان، والمباحات كذلك تزيل الثقة عن صاحبها وتشكك فيه وتجعله مجروحًا، وما لا فلا.

والمروءة بضم الميم هي آداب نفسانية تحمل صاحبها على رعاية مناهج الشرع وآدابه والاهتداء بالسلف والاقتداء بهم، ورُجِعَ في معرفتها إلى العُرف، فلا تتعلق بمجرد الشرع. والأمور العرفية قلما تضبط، بل هي تختلف باختلاف البلدان والأشخاص، وقد سُئل إياس بن معاوية: ما المروءة؟ فقال: أما في بلدك وحيث تُعرف فالتقوى، وأما حيث لا تعُرف فاللباس.

وأما الشافعي فيرى أركان المروءة أربعة: حسن الخُلق والسخاء والتواضع والنسك.

وسأل معاوية رجلاً من عبد قيس: ما تعدون المروءة فيكم؟ قال: الحرفة والعفة (ص١٥٣-١٦٠).

يقول همام سعيد (١٤٠٨هـ): «ولا تثبت العدالة بحكم البراءة الأصلية، فلا يقال: إن الأصل أن الراوي مسلم، والأصل في المسلم العدالة؛ لأن الرواية تثبت حكمًا شرعيًا، وتنشئ حقوقًا وواجبات، وتحلل وتحرم، وتعطي وتمنع. وإثبات هذه الأحكام لا يترك لحكم البراءة الأصلية، تمامًا كالشهادة، فالشاهد لا يُقبل قوله إلا بعد تزكيته وإثبات عدالته؛ لأنه قد يُثبت بشهادته حقًا أو يدفعه» (ص٩٣).

وقد زاد ابن كثير في اختصار علوم الحديث: «وأن يكون متيقظًا غير مغفّل (فالمغفّل لا تقبل روايته لأنه لا يضبط ما يروي)، حافظًا إن حدّث من حفظه (ضابطًا لما يرويه إن حدّث من الحفظ، إن روى باللفظ لا بد أن يكون حافظًا لذلك اللفظ)، فاهمًا إن حدّث على المعنى (فالرواية بالمعنى جائزة عند جمهور العلماء، شريطة أن يكون الراوي عارفًا بمدلولات الألفاظ، عالمًا بما يحيل المعاني). فإن اختل شرط مما ذكرنا رُدت روايته، وتثبت عدالته باشتهاره بالخير والثناء الجميل عليه، أو بتعديل الأئمة، أو اثنين منهم له، أو واحد على الصحيح، ولو بروايته عنه في قول» (ابن كثير، ١٤٢١هـ، ص٨٩).

ورد في ألفية العراقي في معرفة من تقبل روايته ومن ترد:

أجمع جمهور أئمة الأثر ... والفقه في قبول ناقل الخبر
بأن يكون ضابطًا معدلاً ... أي يقظًا ولم يكن مغفلاً
حافظًا إن حدث حفظًا يحوي ... كتابه إن كان منه يروي
يعلم مافي اللفظ من إحالة ... إن يروِ بالمعنى وفي العدالة
بأن يكون مسلمًا ذا عقلِ ... قد بلغ الحلم سليم الفعلِ
من فسقٍ أو خرمِ مروءة ومن ... زكاه عدلان فعدلٌ مؤتمن

(العراقي،(د.ت)،ج١،ص٢٩٢).

تعريف الضبط:

في اللغة: ضبط الشيء حفظه بالحزم، والرجل ضابط أي حازم، ومنه الأضبط الذي يعمل بكلتا يديه. (الفيروز آبادي، ١٤٢٦هـ، ص٦٧٥).

وضبطه ضبطًا: حفظه بالحزم حفظًا بليغًا وأحكمه وأتقنه. ويقال: ضبط البلاد وغيرها: قام بأمرها قيامًا ليس فيه نقص. والكتاب ونحوه: أصلح خلله، أو صححه وشكَّله.. (الزيات وآخرون، (د.ت)، ج١، ص٥٣٣).

قال حمادة: «أما في الاصطلاح فقريب من معناه اللغوي ومبني عليه، والمراد منه: أن يكون الراوي ثابتًا على حفظه صائنًا كتابه الذي يحدّث منه منذ التحمّل إلى الأداء.

وقد ضبط ابن الأثير هذا في مقدمة جامع الأصول فقال: «هو عبارة عن احتياط في باب العلم وله طرفان: العلم عند السماع والحفظ بعد العلم عند التكلم، حتى إذا سمع ولم يعلم لم يكن معتبرًا كما لو سمع صياحًا لا معنى له. أو لم يفهم اللفظ بمعناه، لم يكن ضابطًا، وإذا شك في حفظه بعد السماع والعلم لم يكن ضابطًا» (ابن الأثير، ١٣٨٩هـ، ج١، ص٧٢).

أنواع الضبط:

الضبط نوعان:

ضبط صدر: أي إتقان قلب وحفظه، وهو أن يثبت الراوي في حفظه ما سمعه بحيث يمكنه استحضاره متى شاء.

ضبط كتاب: وهو أن يصون كتابه الذي كتب منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه، ولا يدفعه إلى من لا يصونه أو يمكن أن يغير فيه أو يبدِّل.

والضبط على ما اختاره ابن الأثير نوعان: ظاهر وباطن.

فالظاهر ضبط معناه من حيث اللغة.

والباطن ضبط معناه من حيث تعلق العلم الشرعي.

ومطلق الضبط الذي هو شرط في الراوي، هو الضبط ظاهرًا عند الأكثر؛ لأنه يجوز نقل

الخبر بالمعنى.. (حمادة، مرجع سابق، ص١٩٨، ١٩٩).

د- الأوصاف التي إذا وجدت في الراوي لا تقبل روايته:

أن يكون كاذبًا في الحديث، أو متهمًا بالكذب، أو فاحش الغلط، أو مغفلاً، أو فاسقًا، أو كثير الوهم، أو مخالفًا للثقات أو مجهولاً أو مبتدعًا أو سيئ الحفظ.

شروط الجارح والمعدل:

يجب أن تتوفر في الجارح والمعدل الخصال التي تجعل حكمه منصفًا كاشفًا عن حال الراوي، وهي:

١- يشترط في الجارح والمعدل: العلم والتقوى، والورع والصدق؛ لأنه إن لم يكن بهذه المثابة فكيف يصير حاكمًا على غيره بالجرح والتعديل، وهو مازال مفتقرًا لعدالته؟

قال الحافظ ابن حجر: «وينبغي ألا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ؛ أي مستحضر ذي يقظة تحمله على التحري والضبط فيما يصدر عنه».

٢- أن يكون عالمًا بأسباب الجرح والتعديل.

قال الحافظ ابن حجر في النخبة: «وتقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختبار» (ص٢٣٧).

٣- أن يكون عالمًا بتصاريف كلام العرب، لا يضع اللفظ لغير معناه، ولا يجرح بنقله لفظًا هو غير جارح (عتر، ١٩٩٧م، ص٩٣- ٩٤).

آداب الجارح والمعدل:

١- أن يتصف بالعلم والتقوى والورع والصدق؛ لأنه إن لم يكن بهذه المثابة فهو محتاج إلى من يعدله، فكيف يكون حاكمًا على غيره بالجرح والتعديل والحالة كما ذكر؟

٢- أن يكون عالمًا بأسباب الجرح والتعديل؛ لأنه إن لم يكن بهذه الصفة ربما جرح الراوي بما لا يقتضي جرحه، أو بأمر فيه خلاف قوي، وربما عدل الرجل استدلالاً ببعض مظاهره دون خلطة ومعرفة وسبر لأحواله.

٣- أن يكون عالمًا بتصاريف كلام العرب لا يضع اللفظ لغير معناه، ولا يجرح بنقله لفظًا هو غير جارح (اللكنوي، (د.ت)، ص١٦).

شروط قبول الجرح والتعديل:

الشرط الأول: أن يصدر الجرح والتعديل ممن استوفى شروط الجارح والمعدل.

الشرط الثاني: لا يقبل الجرح إلا مفسَّرًا أي مبين السبب، أما التعديل فلا يشترط تفسيره.

مراتب التعديل:

المرتبة الأولى وهي أعلاها شرفًا: مرتبة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

المرتبة الثانية وهي أعلى المراتب في دلالة العلماء على التزكية: وهي ما جاء التعديل فيها بما يدل على المبالغة، أو عبر بأفعل التفضيل، كقولهم: أوثق الناس، وأثبت الناس، وأضبط الناس.

المرتبة الثالثة: إذا كرر لفظ التوثيق، إما مع تبيان اللفظ، كقولهم: ثبت حجة، أو مع إعادة اللفظ الأول كقولهم: ثقة ثقة، ونحوها.

المرتبة الرابعة: ما انفرد فيه بصيغة دالة على التوثيق، كثقة، أو ثبت، أو متقن.

المرتبة الخامسة: ليس به بأس، أو صدوق.

المرتبة السادسة: ما أشعر بالقرب من التجريح، وهي أدنى المراتب، كقولهم: ليس ببعيد من الصواب، أو صدوق إن شاء الله ونحوها.

قال الحافظ السخاوي: «ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب: الاحتجاج بالأربعة الأولى منها. وأما التي بعدها فإنه لا يحتج بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط، وأما السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم» (١٤٢٦هـ، ج٢، ص ٢٧٨- ٢٨٥).

مراتب الجرح:

المرتبة الأولى وهي أسهل مراتب الجرح: قولهم: فيه مقال أو ضعف أو ليس بحجة، ونحوها.

المرتبة الثانية: كقولهم: فلان لا يحتج به، أو ضعفوه، أو حديثه منكر.

وحكم من ذكر من هاتين المرتبتين ـ كما بين السخاوي ـ يعتبر بحديثه، أي يخَرَّج حديثه للاعتبار، وهو البحث عن روايات تقويه ليصير بها حجة.

المرتبة الثالثة: كقولهم: فلان مردود الحديث، أو ضعيف جدًا، أو ليس بثقة.

المرتبة الرابعة: كقولهم: فلان يسرق الحديث، وفلان متهم بالكذب أو الوضع، ونحوها.

المرتبة الخامسة: كالدجال، والكذاب، والوَضَّاع.

المرتبة السادسة: ما يدل على المبالغة، كأكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب.

وحكم هذه المراتب الأربع الأخيرة قال فيه السخاوي: «أنه لا يحتج بواحد من أهلها ولا يستشهد به، ولا يعتبر به» (المرجع السابق،ج٢، ص٢٨٩- ٢٩٥).

الجرح والتعديل في العصور المتأخرة:

إذا جاز الاختلاف على جواز التصحيح في العصور المتأخرة، أو منعه كما سبق أن عرفنا، فإن عدم جواز الجرح والتعديل في العصور المتأخرة ـ ولاسيما في عصرنا الحالي ـ مما لا تختلف عليه بداهة العقول، ذلك لأن لعلم الجرح والتعديل وظيفتين:

الأولى: نقد الرواة، وما يتعلق به من شروط النقاد وألفاظ النقد ومراتبها وغيرها. وهي صلب علم الجرح والتعديل.

الثانية: نقل ما قيل في الرواة من الجرح والتعديل في عدالته أو ضبطه، وتمحيص ما صح منها وما لم يصح، في عملية نقد داخلي ـ أي للمتن ـ وخارجي ـ أي للسند.

فالوظيفة الأولى حتمًا انتهت؛ لأن وسائل معرفة عدالة الراوي وجرحه لا يمكن تطبيقها الآن، وتلك الوسائل هي:

١- مشاهدة المعدل أو الجارح إياه، وعدم تجربته عليه بما يخرم عدالته من الكذب وغيره، أو تجربته عليه بما يخرمها. هذا إن كان المعدل أو الجارح معاصرًا له.

٢- شهرة الراوي بين أهل العلم بالعدالة والخير والثناء الجميل. هذا إذا لم يكن المعدل أو الجارح معاصرًا له.

وأما وسائل معرفة ضبطه فهي:

أ- اختباره لضبط ذلك الراوي. هذا إذا كان المعدل أو الجارح معاصرًا له.

ب- موافقة الثقات المتقنين الضابطين لروايته. وهذا إذا لم يكن معاصرًا له.

فظهر مما سبق أنه يجب لقبول التعديل أو التجريح أن يكون الجارح والمعدل معاصرًا للراوي، ولا يعقل أن يجرح متأخرٌ متقدمًا ولم يعاصره، ولم يختبره وحديثه، ولن يكون نقد المتأخر للمتقدم إلا بجهل أو على أفضل الأحوال لن يكون عدلاً كنقد المتقدمين، لذلك استقر عند الأئمة أن جرح المتأخر عن الراوي لا يعتد به مع ثبوت توثيقه من متقدم.

وغاية ما في هذا العلم في عصرنا، هو الموازنة بين أقوال النقاد في الرواة ومعرفة ألفاظهم ومراميها، وذلك من خلال الرجوع إلى المصنفات والكتب المعروفة في هذا الشأن.

٣- والوظيفة الثانية أيضًا قد انتهت في جانبها الروائي، فالحاجة إلى الحفظ والإسناد لم تعد ضرورة، فقد استقرت الكتب وذاعت أقوال السابقين في الرواة، وما زال كم كبير منها يحتاج إلى تحقيق وتوثيق. والحال هذه فلن تكون وظيفة علماء الحديث في عصرنا إلا الالتزام بالنقل، وتمحيص ما صح مما لم يصح منه، وأي خروج على النقل هو خروج على أصول أهل العلم، وقول بالتشهي والغرض (آبادي، ١٤٢٣هـ، ص٩٣- ٩٦).

ضوابط الجرح والتعديل:

أولاً: الاعتدال في التزكية، فلا يرفع الراوي عن مرتبته ولا ينزل عنها.

ثانيًا: لا يجرح بما فوق الحاجة؛ لأن الجرح شُرِعَ للضرورة، والضرورة تقدر بقدرها، فلا يجوز للمجرّح أن يذكر سببين إذا أمكن الاكتفاء بأحدهما قياسًا على الشهادة.

ثالثًا: لا يقتصر على نقل الجرح فقط فيمن وجد فيه الجرح والتعديل كلاهما من النقاد؛ لأن في ذلك إجحافًا بحق الراوي.

رابعًا: لا يجرح من لا يحتاج إلى جرحه، فلا يجوز القدح في الراوي إلا إذا احتجنا إلى الرواية عنه؛ لأن الجرح شرع لضرورة، فلتقدر هذه الضرورة بقدرها، فما لم توجد ضرورة إليه لا يجوز الخوض فيه. (اللكنوي، (د.ت)، الرفع والتكميل، ص٤٧- ٥١) بتصرف يسير.

خامسًا: يخرج ممن يدخل تحت حكم العدل الذي يصلح لأداء الحديث: الكافر والصبي والمجنون.

والمبتدع وهو: من اعتقد مالم يكن معروفًا على عهد النبي ﷺ مما لم يكن عليه أمره ولا أصحابه.

والفاسق وهو: من عُرف بارتكاب كبيرة أو إصرارٍ على صغيرة.

المتهم بالكذب: المتعامل بالكذب ولم يُعرف أنه كذب على النبي ﷺ.

الكذّاب: من كذب على النبي ﷺ متعمدًا ولو مرة.

مخروم المروءة.

سادسًا: يخرج باشتراط الضبط:

١- كثرة الوهم: أن تكثر من الراوي الرواية على سبيل التوهم فيصل الإسناد المرسل ويرفع الأثر الموقوف ونحو ذلك.

٢- كثرة مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه أو لجمع من الثقات.

٣- سوء الحفظ: ألا يترجح جانب إصابة الراوي على جانب خطئه، بل يتساوى الاحتمالان.

٤- شدة الغفلة: ألا يكون لدى الراوي من اليقظة والإتقان ما يميز به الصواب والخطأ في مروياته.

٥- فحش الغلط: أن يزيد خطأ الراوي على صوابه زيادة فاحشة.

٦- جهل الراوي بمدلولات الألفاظ ومقاصدها وما يحيل معانيها - عند الرواية بالمعنى - حيث يتعين عند ذلك الأداء باللفظ الذي سمعه اتفاقًا لئلا يقع فيما يصرف الحديث عن المعنى المراد به.

٧- تساهل الراوي في مقابلة كتابه وتصحيحه وصيانته.

سابعًا: تثبت عدالة الراوي عند الجمهور بأحد أمرين:

١- الاستفاضة: بأن يشتهر الراوي بالخير ويشيع الثناء عليه بالثقة والأمانة، فيكفي ذلك عن بينة تشهد بعدالته، كما هو الشأن في مثل مالك وشعبة والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم.

٢- نَصُّ الأئمة المعدلين على عدالة الراوي.

ثامنًا: يُعرف ضبط الراوي بأمور:

١- مقارنة رواياته بروايات المعروفين الثقات المعروفين بالضبط والإتقان.

٢- امتحانه.

تاسعًا: يقبل التعديل عند الجمهور مبهمًا، وأما الجرح فلابد أن يكون مفسرًا، وذلك لأن أسباب التعديل كثيرة، ويصعب حصرها، أما في الجرح فلاختلاف الناس فيه، فربما أطلق أحدهم الجرح على أمر يظنه جارحًا، ولم يكن كذلك.

عاشرًا: يتأكد طلب تفسير الجرح حيث توجد قرينة داعية إليه، إما لاختلاف في اجتهاد، أو لتهمة يسيرة في الجارح.

حادي عشر: إذا تعارض الجرح والتعديل، فإذا تعارض التعديل مع الجرح المفسر بصدورهما من إمامين فأكثر، فمذهب الجمهور على تقديم الجرح على التعديل مطلقًا، سواء زاد عدد المعدّلين على المُجرّحين، أو نقص، أو استويا. (العبد اللطيف، من كتاب ضوابط الجرح والتعديل (١٤٢٥هـ)، ص١٦- ٤٠) بتصرف.

الكتب الخاصة بمسائل الجرح والتعديل:

١- قاعدة في الجرح والتعديل: للسبكي.

٢- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: اللكنوي.

٣- الجرح والتعديل: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى ٣٢٧ هـ).

٤- ضوابط الجرح والتعديل: للإمام الذهبي.

٥- الجرح والتعديل: للقاسمي.

٦- ضوابط الجرح والتعديل: عبد العزيز العبد اللطيف.

٧- الجرح والتعديل: أبو لبانة حسين.

٨- دراسات في الجرح والتعديل: الأعظمي.

٩- شرح ألفاظ التجريح النادرة: سعدي الهاشمي.

١٠- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى ٣٥٤ هـ).

١١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى ٧٤٨ هـ).

ثالثًا: علم العلل:

وهو باختصار علم متابعة الثقات ورواياتهم، وهو من أدق العلوم وأجلّها، ولا يحيط به إلا جهابذة هذا العلم.

يقول الإمام أحمد في كتابه العلل ومعرفة الرجال في نشأة هذا العلم: «يبدو أن علم علل الحديث في صورة مصغرة مبكّرة مساير لعلم الحديث جمعًا ونقدًا من زمن الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ، وحيث إن من الوهم والخطأ من أهم عناصر علل الحديث، ومن الممكن أن يقع فيهما بعض الصحابة وهَّم فيه بعضهم البعض، وإن كان كتاب (الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة) للزركشي أكبر مجموعة لهذا.

وكما وَهّم سعيد بن المسيب أو بعض الصحابة عبد الله بن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا في قوله: تزوج النبي ﷺ ميمونة وهو محرم. (مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، برقم (٣٤٣٨)، ج٩، ص١٩٩).

ثم سار هذا العلم مع الرواية والتحديث في كل عصر، كلما اتسعت الرواية اتسع مجاله واشتدت الحاجة إليه. وقد قيّض الله له في كل عصر ومصر عُلماء جهابذة كانوا ينخُلون الروايات ويتخَلّلونها ، ويخرجون منها حرفًا حرفًا الصحيح والسقيم والمعلول (ابن حنبل ١٤٢١هـ، ص٣٤).

والعلة لغةً: المرض، وصاحبها مُعتل، عَلّ المريضُ يعل فهو عليل (ابن فارس ١٣٩٩هـ، ج٤، ص١٤).

وقال في القاموس: العلة بالكسر: المرض، عَلّ يعِلُّ واعتلّ، وأعلّه تعالى، فهو مُعلّ وعليل، ولا تقل مَعلول، والمتكلمون يقولونها، ولستُ منه على ثلج (الفيروز آبادي، مرجع سابق، ص١٠٣٥).

وفي قول صاحب القاموس: لا تقل معلول؛ يعني به أن أهل اللغة لا يثبتون هذه الكلمة بهذا المعنى على هذه الصيغة.

يقول صاحب فتح المغيث: «ولكننا نقول: إن استعمال أهل الحديث كلمة المعلول بالمعنى الذي أرادوه ليس مخالفًا للغة؛ لأنه استعملها أبو إسحاق الزجاج اللغوي المشهور في العَروض قريبًا من المعنى الذي استعملها أهل الحديث» (السخاوي، مرجع سابق، ج١، ص٢١٠).

قال ابن الصلاح رحمه الله في كتابه الماتع علوم الحديث: «اعلم أن معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب».

وهي عبارة عن أسباب خفية قادحة فيه، فالحديث المعلل: هو الحديث الذي اطّلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

فعلى هذا التعريف لايسمّى الحديث المنقطع مثلاً معلولاً ولا الحديث الذي راويه مجهول أو ضعيف معلولاً، وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك مع كون ظاهره السلامة منه.

قال الحاكم: هذا النوع منه معرفة عِلل الحديث، وهو عِلمٌ برأسه غير الصحيح والتعديل... وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدّثوا بحديث له عِلّة، فيخفى عليهم علمُه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير (الحاكم، ١٤٢٤هـ، ص٣٥٩).

فالأصل في إطلاق العلة هو السبب الخفي القادح في صحة الحديث. ولكن قد يتوسعون فيطلقون العِلة على كل سبب قادح، سواء أكان ظاهرًا أم خفيًا، بل ولا يخلو كتابٌ من كتب العلل إلا وقد أورد فيه مؤلفه مطلق سبب الضعف في الرواية. حتى إن بعضهم أطلق العلة على سبب غير قادح كالحديث الذي وصله الثقة الضابط، فأرسله غيره (ابن حنبل، ١٤٢٢هـ، ج١، ص٣٢).

ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديثٍ في حديث أو وهم واهم لغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه.

وكثيرًا ما يعللون الموصول بالمرسل، مثل أن يجيء الحديث بإسناد موصول ويجيء أيضًا بإسناد منقطع أقوى من إسناد الموصول، ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جميع طرقه. قال الخطيب أبوبكر: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط، وروى عن علي بن المديني قال: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه.

ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر وقد تقع في متنه، ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعًا كما في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن» (السيوطي، مرجع سابق، ص٢٩٦، ١٩٧).

يقول وصيّ الله عباس في مقدمة كتاب العلل ومعرفة الرجال: «لما عُرف أن علل الحديث يكثر وقوعها في أحاديث الثقات الذين عليهم العمدة في الروايات، فأعراض المحدثين وعامتهم لا يظهر لهم خلل في أحاديثهم، ولذلك صار أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهمًا غائصًا واطلاعًا حاويًا وإدراكًا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة لاختلاف المرويات.

ولهذا لم يتكلم في هذا العلم إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم» (ابن حنبل ١٤٢٢هـ، ص٣٤، ٣٥).

وقال العلائي رحمه الله: «وإليهم المرجع في ذلك، لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك» (ابن حجر ١٤٠٤هـ، ص٧١٤).

قال همام سعيد (١٤٠٨هـ): «فالحديث قد يستوفي جميع العناصر الشكلية للصحة، فيتوهم الناظر إليه أنه صحيح، لكنه إذا عرضه على المختص الخبير يرده ولا يقبله لوجود علة

فيه، فقد يكون الراوي حدّث بالحديث في بلد غير بلده، والمعروف عنه أنه إذا خرج من بلده وقع في الخطأ لمفارقته كتبه وبعده عنها، وقد يكون الراوي حدث بالحديث في شيخوخته ومع بداية هرمه، حيث تبدأ الذاكرة بالخليط، وتشتبك الحقيقة بالخيال، وقد يكون الراوي ممارسًا متقنًا لأحاديث شيوخه، إلا واحدًا منهم لم يتمكن من إتقانه وممارسته، وقد يكون الراوي سمع شيخه، ولم يتنبه إلى عيب في نطقه ولسانه، فغير الحرف أو الكلمة، وقد يذهب الراوي في سند وهو يريد غيره، وقد يروي بالمعنى فيختصر الحديث، فيغير حقائقه لا يشعر» (ص١٠٢، ١٠٣).

قال أبو عبد الله بن منده الحافظ: «إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفرًا يسيرًا من كثير ممن يدّعي علم الحديث، فأما شأن الناس ممن يدّعي كثرة كتابة الحديث أو متفقه في علم الشافعي وأبي حنيفة أو متبّع لكلام الحارث المحاسبي والجُنَيد وذي النون وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث إلا من أخذه عن أهله وأهل المعرفة، فحينئذ يتكلم بمعرفته.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «معرفة الحديث إلهام، فلو قلت للعالم يُعلّل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة، ذكره الحاكم» (ابن حنبل، مرجع سابق، ص٣٥).

العلة هي المرض والمعلول هو المريض.

واصطلاحًا: الحديث المعلول: هو:ما اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها. أي أن ظاهره السلامة من العلة لجمعه شروط الصحة الظاهرة.

شرح التعريف:

العلة في الأصل هي (سبب خفي قادح في صحة الحديث) وهي على نوعين:

١- علة قادحة تكون سببًا في تضعيف الحديث، ثم هذه العلة القادحة على وصفين:

أ- أن تكون خفية غامضة تحتاج إلى بحث وتفتيش حتى تظهر، وهي التي يسمى الحديث بسببها معلولاً.

ب- أن تكون ظاهرة كإعلال الحديث بكذب الراوي، أو فسقه، أو غفلته، أو سوء

حفظه، أو الانقطاع في السند، أو الإرسال، أو القلب، أو غيرها من الأسباب الظاهرة لإعلال الحديث. وهذه لا يسمى الحديث بسببها معلولاً، وإنما لها أسماء خاصة كما سبق.

٢- علة غير قادحة فيحكم على الحديث بالصحة مع وجودها، مثل الإعلال بمخالفة لا تقدح في صحة الحديث كإرسال ما وصله الثقة، ومن هنا قال الأئمة: «إن من الصحيح ما هو معلول».

ظهر منه أن الحديث لا يكون معلولاً إلا إذا اجتمع في علته صفتان: كونها خفية، وكونها قادحة.

الحديث الذي يتعرض للإعلال:

والحديث الذي يتعرض للإعلال هو الحديث الجامع لشروط القبول ظاهرًا، لأن الحديث الجامع لشروط القبول هو ضعيف لا يحتاج إلى البحث عن علة فيه.

ولذلك قال الحاكم: «وإنما يعلَّل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات، أن يحدثوا بحديث فتختفي عليهم علته، والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة».

أين تقع العلة؟

١- تقع في الإسناد فقط - وهو الأكثر - كالإعلال بالوقف، أو الإرسال، أو التدليس، أو الاختلاط.

٢- تقع في المتن فقط - وهو الأقل - كحديث أنس في نفي قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» في استفتاح الصلاة كما تقدم. ولعلة المتن عدة صور كما سيأتي بإذن الله.

٣- تقع في السند والمتن معًا، مثل ما أخرجه النسائي وابن ماجه من طريق بقية، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أدرك ركعة من صلاة الجمعة أو غيرها فقد أدرك الصلاة**»، وفي رواية النسائي: «**فقد تمت صلاته**». فالصحيح في السند هو «الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة». والصحيح في المتن هو «**من أدرك من صلاة ركعة فقد**

أدركها»، فقوله: «الزهري عن سالم عن ابن عمر» في السند، وقوله: «من صلاة الجمعة» في المتن، وهمٌ من الراوي كما قال الإمامان ابن أبي حاتم والدارقطني في علليهما.

صور علة المتن:

تبين من السابق أن العلة في الأصل هي سبب غامض وقادح، ولكن العلماء أطلقوها على السبب غير الخفي أيضًا، وعلى هذا المعنى للعلة نذكر صور العلة في المتن:

١- مخالفة الحديث للقرآن: مثل حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها آخر تطليقة، ولم يجعل لها النبي ﷺ نفقة ولا سكنى. فرده عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمخالفته للقرآن، قال: «لا ندع كتاب الله وسنة نبينا بقول امرأة، ولا ندري أحفظت أم نسيت». أشار عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بكتاب الله إلى الآية الكريمة: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَـٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١]، وقد تقدمت له أمثلة أخرى في قرائن الوضع.

٢- مخالفته لحديث آخر صحيح معمول به، مثل حديث «**الماء من الماء**» (مسلم بشرح النووي، برقم (٧٤٤)، ج٣، ص٢٥٩)، ردته السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بحديث: «**إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل**» (رواه الترمذي في سننه برقم ١٠٩). وأوله ابن عباس فقال: إنما قال النبي ﷺ: «**إنما الماء من الماء**» في الاحتلام. وفي حديث رافع بن خديج ثم قال النبي ﷺ بعد ذلك: «**إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل**»، وتقدمت أمثلة أخرى في الوضع الراهن. وفي حديث رفاعة ابن رافع قال: «كنت عندَ عمرَ رحمة الله عليه فقيل له إن زيدَ بن ثابتٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يفتِي الناسَ في المسجدِ برأيِهِ في الذي يُجامعُ ولا يُنزلُ. قال: أعجِلْ علي به. فأتى به فقال: يا عدوَّ نفسِه، أو قد بلغتَ أن تُفتِيَ الناسَ في مسجدِ رسولِ الله ﷺ برأيك؟ قال: ما فعلتُ، ولكن حدثني عمومتي عن رسولِ الله ﷺ. قال: أيُّ عمومَتِك؟ قال: أُبيُّ بن كعبٍ وأبو أيوبَ ورفاعةُ بن رافعٍ. فالتفت عمرُ رَحِمَهُ اللَّهُ إلي فقال: ما يقولُ هذا الغلامُ؟ فقلت: كنا نفعلُه على عهدِ رسولِ الله ﷺ. قال: سألتم عنه رسولَ الله ﷺ. قال كنا نفعلُه على عهدِه. قال: فجمع الناسَ واتفق الناسُ على أن الماءَ لا يكونُ إلا من الماءِ إلا عليَّ بن أبي طالبٍ ومعاذَ بن جبلٍ، فقالا: إذا جاوزَ الختانُ الختانَ وجب الغسلُ. قال: فقال عليٌّ: يا أميرَ المؤمنينَ إن أعلمَ

الناسِ بهذا أزواجُ النبيِّ ﷺ، فأرسلَ إلى حفصةَ رحِمَها اللهُ فقالت: لا عِلمَ لي. فأرسلَ إلى عائشةَ رحِمها اللهُ قالت: إذا جاوزَ الختانُ الختانَ وجب الغسلُ. قال: فتحطَّم عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعني تغيَّظَ، ثم قال: لا يبلغُني أن أحدًا فعله إلا أنهكتُه عقوبةً» (الهيثمي، (د.ت)، ج١، ص٢٦٦).

٣- مخالفته للتأريخ الثابت ثبوتًا صحيحًا. مثل ما رواه الحاكم عن بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «أوحي إلى رسول الله ﷺ يوم الاثنين وصلّى علي يوم الثلاثاء» رواه الترمذي عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قد ثبت تاريخيًا أن الصلاة فرضت ليلة الإسراء والمعراج في العام الثاني عشر من البعثة النبوية، فكيف أوحي إلى رسول الله يوم الاثنين، وصلى علي بن أبي طالب يوم الثلاثاء؟ ربما الصحيح ما رواه الحاكم نفسه عن أنس أنه قال: «نبئ النبي يوم الاثنين، وأسلم علي يوم الثلاثاء» (الحاكم ١٤٢٢هـ، برقم (٤٥٨٦)، ج٣، ص١٢١).

٤- مخالفته للعقل السليم المُحب للسنة، مثل حديث: «ولد الزنا شر الثلاثة» ردَّه ابن عباس بعقله، فقال: «لوكان شر الثلاثة ما استونى بأمه أن ترجم حتى تضعه» (ابن القيم١٣٩٠هـ، ص٢٩٩).

٥- مخالفته للحس أو المشاهدة أو التجربة: مثل ما رواه أبو يعلى والبيهقي من حديث: «من حدّث حديثًا، فعُطِس عنده، فهو حقٌّ» حسنه النووي. ورده ابن القيم فقال: «وهذا وإن صحَّح بعض الناس سنده فالحس يشهد بوضعه؛ لأنَّا نشاهد العطاس والكذِبُ يعمل عمله، ولو عطس مائة ألف رجل عند حديث يُروَى عن النبي ﷺ لم يحكم بصحته بالعطاس» (ابن القيم، مرجع سابق، ص٥١).

٦- اشتماله على مجازفة في الثواب على عمل صغير أو العقاب على ذنب حقير: مثل حديث :«من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن عدلن له عبادة اثنتي عشرة سنة. وحديث تطويل الشارب، مثل ما روي: من طوَّل شاربه في دار الدنيا طوَّل ندامته يوم القيامة».

وحديث «من قال لا إله إلا الله، خلق الله من تلك الكلمة طائرًا له سبعون ألف لسان،

لكل لسان سبعون ألف ملك يستغفرون الله له» (المرجع السابق، ص٥٠).

٧- ركاكة معناه: مثل الحديث الذي يقول: «إن لله ملكًا من حجارة يقال له عمارة، ينزل على حمار من حجارة كل يوم، فيسعر الأسعار»، فهو ركيك اللفظ والمعنى.

طريقة معرفة العلة ومراحلها:

يقول ابن القيم في المنار المنيف لما سُئل عن كيفية معرفة الحديث الموضوع بضابط دون النظر في سنده؟

فقال: «إنما يعلم ذلك من تضلّع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها مَلَكه، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة؛ بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله كواحدٍ من أصحابه» (ابن القيم، مرجع سابق، ص٤٤).

يقول ابن كثير: «هو فن خَفِيَ على كثير من علماء الحديث،حتى قال بعض حفاظهم: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل. وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجِّه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي بصناعته بين الجياد والزيوف، والدنانير والفلوس، فكما لا يتمارى هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن، ومنهم من يقف بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة رسول الله ﷺ التي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس...» (ابن كثير، مرجع سابق، ص٧٩، ٨٠).

يُفهم من كلام ابن كثير هذا أن إدراك العلة في الحديث ليس عملاً سهلاً موفورًا لكل أحد، وإنما يحتاج إلى خبرة وشفافية، وصفاء ومَلَكة لدى العالم المحقق في هذا الفن، ومع ذلك فإن العلماء ذكروا طرقًا ومراحل يتوصل من خلالها الطالبُ إلى معرفة العلل واكتساب الخبرة، وهي:

أ) أن يجمع العالم طرق الحديث ويستقصيها من المصادر الحديثية الأصلية.

ب) ثم يتحقق من أحوال الرواة، فيتعرف على مقدار ضبطهم وحفظهم وتفاوت إتقانهم ومكانتهم.

ج) ثم ينظر في مواطن اتفاق الرواة واختلافهم في تلك الأسانيد، واختلافهم واتفاقهم في ألفاظ المتن.

د) ثم ينظر في القرائن العامة المتعلقة بهذا الحديث.

ه) بعد كل ذلك يحكم بما يغلب على ظنه بعد شدة الفحص والتحرز والاجتهاد، ولا يتسرع، فإن تردد في الأمر توقف فيه، ولذلك قال الجهابذة: «إن عبارة الإمام المعلّل قد تقتصر عن إقامة الحجة على دعواه، وهذا معنى قولهم: «معرفة علل الحديث إلهام».

أشهر علماء العلل:

من رواده شعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ) قال ابن رجب في ترجمته: «وهو أول من وسّع الكلام في الجرح والتعديل واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقّب عن دقائق علم العلل».

ومن رواده كذلك يحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ) خليفة شعبة والقائم مقامه، وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن، كأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين.

ومن رجاله الحاذقين عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) وهو الذي قال عنه علي بن المديني: «لو أخذت فأُحلفت بين الركن والمقام لحلفت بالله أني لم أرَ قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي» (ابن أبي حاتم ١٣٧٢هـ، ج١، الجرح والتعديل، ص٢٥٢).

ومن علماء العلل الأفذاذ علي بن المديني (ت٢٣٤هـ) شيخ البخاري، قال عنه أبو حاتم الرازي: «كان علي بن المديني علمًا في معرفة الحديث والعلل. وقد صنف كتبًا زادت على الثلاثين».

وللإمام أحمد بن حنبل باع طويل في معرفة الحديث والعلل، وقد كتب عنه تلاميذه مئات الأجزاء. وأجوبته في العلل مبثوثة في كل كتاب، ولا يدانيه أحد في كثرة الأحكام والأقوال في الرجال والعلل. (المرجع السابق، ص٣١٩-٣٢٠).

وللإمام محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح براعة خاصة وتعمق كبير في علم العلل، حتى وصفه تلميذه الإمام مسلم بقولـه: «أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله» (الحاكم، مرجع سابق، ص١١٤).

واشتهر الإمام أبو عيسى الترمذي بهذا الفن من فنون الحديث، وهو أول من صنف الحديث على الأبواب المعللة، ويعتبر كتابه (الجامع) كتابًا معللاً. وله كتابان في العلل: العلل الصغير، وهو ملحق بكتابه الجامع، والعلل الكبير (همام سعيد ١٤٠٨هـ، ص١٠٣- ١٠٥).

أما في المتأخرين فيقول وصي الله عباس في مقدمة كتاب العلل ومعرفة الرجال: «ويبدو لي أن طريقة المقارنة والسبر للروايات من الأئمة المتأخرين كانت هي الطريقة الوحيدة في معرفة الثقة من غيره من الرواة المتقدمين. فإذا لم يوجد في الراوي المتقدم بإسناد صحيح كلامٌ من إمام معاصرٍ له، كانوا يستعملون هذه الطريقة للحكم عليه وعلى أحاديثه، ولو لم تُعرف عدالته، فالظاهر أنهم كانوا يكتفون بستر حاله والنظر في مروياته، فإن وافق في رواياته الثقات المعروفين وُثِّق، وإن خالف ضُعّف (ابن حنبل، مرجع سابق، ص٢٨، ٢٩).

أشهر المؤلفات في الحديث المعلول:

١- العلل: لعلي بن المديني، أبو الحسن علي بن عبد اللهِ بن جعفر بن نجيح بن بكر بن سعد (المتوفى: ٢٣٤هـ).
٢- العلل: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ).
٣- التاريخ الكبير: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ).
٤- علل الحديث: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ).
٥- العلل الكبير للترمذي.
٦- العلل الصغير للترمذي.

٧- العلل الكبرى للدار قطني.

٨- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان ابن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ).

٩- شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن السلامي البغدادي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٥هـ).

رابعًا: علم غريب الحديث:

هو فرع من فروع فِقه الحديث، وهو يبحث عمّا وَقَعَ في متون الحديث من الألفاظ الغامِضة البعيدة عن الفَهم، لقلّة استعمالها. هذا فن مهم يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتوقي (ابن الصلاح، (د.ت)، ص ٢٧٢).

وبينه وبين الحديث الغريب الذي يندرج تحت أقسام الحديث رواية فرق، فالمراد بالحديث الغريب لغة:

هو المنفرد أو البعيد عن أقاربه. قال ابن منظور: الـمُغْرِبُ: الذي جاءَ غريبًا حادثًا طريفًا، والتغريبُ: النفيُ عن البلد، وغَرَبَ أَي بَعُدَ، ويقال: اغْرُبْ عني أَي تباعَدْ.

واصطلاحًا: هو ما تفرد بروايته شخص واحد، في أي موضع وقع التفرد به من السند.

سمي بذلك لأنه كالغريب الوحيد الذي لا أهل عنده، أو لبعده عن مرتبة الشهرة فضلاً عن التواتر، فينبغي التنبه للفرق بينهما.

ويُعتبَر معرفة الغريب الخطوة الأُولى في فَهم الحديث، وهذا فن مهم يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتوقي.

روينا عن الميموني قال: سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث، فقال: سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن فأخطئ.

وبلغنا عن التاريخي محمد بن عبد الملك قال: حدثني أبو قلابة عبد الملك بن محمد قال: قلت للأصمعي: يا أبا سعيد، ما معنى قول رسول الله ﷺ: «**الجار أحق بسقبه**»؟ فقال: أنا لا أفسر حديث رسول الله ﷺ، ولكن العرب تزعم أن السقب اللزيق.

وأقوى ما يعتمد عليه في تفسير غريب الحديث: أن يظفر به مفسَّرًا في بعض روايات الحديث. نحو ما روي في حديث ابن صياد أن النبي ﷺ قال له: «**قد خبأت لك خبيئًا، فما هو؟**» قال: الدخ.

فهذا خفي معناه أعضل. وفسره قوم بما لا يصح.

وفي معرفة علوم الحديث للحاكم أن الدخ بمعنى الزخ الذي هو الجماع، وهذا تخليط فاحش يغيظ العالم والمؤمن.

وإنما معنى الحديث أن النبي ﷺ قال له: قد أضمرت لك ضميرًا، فما هو؟ فقال: الدخ، بضم الدال، يعني الدخان، والدخ هو الدخان في لغة، إذ في بعض روايات الحديث ما نصه: ثم قال رسول الله ﷺ: «**إني قد خبأت لك خبيئًا**»، وخبأ له: يوم تأتي السماء بدخان مبين. فقال ابن صياد: هو الدخ. فقال رسول الله ﷺ: «**اخسأ، فلن تعدو قدرك**». وهذا ثابت صحيح، خرجه الترمذي وغيره. فأدرك ابن صياد من ذلك هذه الكلمة، فحسب على عادة الكهان في اختطاف بعض الشيء من الشياطين، من غير وقوف على تمام البيان. ولهذا قال له: «**اخسأ، فلن تعدو قدرك**» أي فلا مزيد لك على قدر إدراك الكهان، والله أعلم.

ثم إن غير واحد من العلماء صنفوا في ذلك فأحسنوا. وروينا عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ قال: «أول من صنف الغريب في الإسلام النضر بن شميل. ومنهم من خالفه، فقال: أول من صنف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى. وكتاباهما صغيران.

وصنف بعد ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه المشهور، فجمع وأجاد واستقصى، فوقع من أهل العلم بموقع جليل، وصار قدوة في هذا الشأن.

ثم تتبع القتيبي ما فات أبا عبيد، فوضع فيه كتابه المشهور.

ثم تتبع أبو سليمان الخطابي ما فاتهما، فوضع في ذلك كتابه المشهور.

فهذه الكتب الثلاثة أمهات الكتب المؤلفة في ذلك. ووراؤها مجامع تشتمل من ذلك على زوائد وفوائد كثيرة، ولا ينبغي أن يقلد منها إلا ما كان مصنفوها أئمة أجلة.

ومن أشهر ما كُتِبَ في هذا العِلم هو كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) للمُحدِّث واللغوي (ابن الأثير)، وكذلك (فخر الدِّين الطريحي) في كتابه (غريب أحاديث الخاصة).

ومن المعلوم أنّ لكلِّ عصرٍ مَورُوثه اللُغوي، وأسالِيبه في التعبير، وأنّ اللُغة ليست ثابتة على مرّ العصور، بل هي تَتَغيَّر من عصرٍ إلى آخر، ومن بيئةٍ إلى أخرى.

فإذا وجدنا بعض الكلمات والمُفرَدات التي لا تنسجم ولا تتلاءم مع عصر المعصوم، وقَطَعْنا بذلك، فلا يُمكن قَبولها والتصديق بها، فإنّ بعض التراكيب لم يُستعمَل إلاّ في بعض الأماكن، وفي بعضِ العصور.

خامسًا: علم ناسخ الحديث ومنسوخه:

يقول ابن جماعة: «الناسخ من الحديث هو كل حديث دل على رفع حكم شرعي سابق له». والمنسوخ: كل حديث رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه (المنشاوي، (د.ت)، ص١٣٩).

وهو علم يبحث عن الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها من حيث الحكم على بعضها بأنه ناسخ، وعلى بعضها الآخر بأنه منسوخ. فما ثبت تقدمه يقال له منسوخ وما ثبت تأخره يقال له ناسخ.

يقول ابن حازم في الاعتبار (١٣٥٩هـ): «وهذا الفن من تتمات الاجتهاد، إذ الركن الأعظم في باب الاجتهاد معرفة النقل، ومن فوائد معرفة النقل الناسخ والمنسوخ؛ إذ الخطب في ظواهر الأخبار يسير، وتجشم كلفها غير عسير، وإنما الإشكال في كيفية استنباط الأحكام من خبايا النصوص، ومن التحقيق فيها معرفة أول الأمرين وآخرهما، إلى غير ذلك من المعاني» (ص٤).

هذا فن مهم مستصعب، عن الزهري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: أعيى الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه.

وكان للشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيه يد طولى وسابقة أولى.

عن محمد بن مسلم بن وارة، أحد أئمة الحديث، أن أحمد بن حنبل قال له، وقد قدم من مصر: كتبت كتب الشافعي؟ فقال: لا. قال: فرطت، ما علمنا المجمل من المفسر، ولا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه حتى جالسنا الشافعي.

وفيمن عاناه من أهل الحديث من أدخل فيه ما ليس منه لخفاء معنى النسخ وشرطه.

وهو عبارة عن رفع الشارع حكمًا منه متقدمًا بحكم منه متأخر.

وهذا حد وقع لنا، سالم من اعتراضات وردت على غيره.

ثم إن ناسخ الحديث ومنسوخه ينقسم أقسامًا:

فقد يُعرف بتصريح من رسول الله ﷺ كقوله: «**نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها. ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلها، ولا تشربوا مسكرًا**». رواه مسلم من حديث بريدة (مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، برقم (٥٠٨٦)، ج١٣، ص١٣٦).

وقد يُعرف بقول الصحابي، عن أُبيِّ بن كعب أنه قال: «كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نُهي عنه». رواه المباركفوري، (د.ت)، برقم (١١٠، ج١، ص٣٦٥).

وعن جابر بن عبد الله قال: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار» (ابن حازم، ١٣٥٩هـ، ص٤٨، ٤٩).

وقد يُعرف الناسخ بالتأريخ، كما في حديث «**أفطر الحاجم والمحجوم**» وذلك في شأن جعفر بن أبي طالب قبل الفتح، وقول ابن عباس: «احتجم وهو صائم محرم». وإنما أسلم ابن عباس مع أبيه زمن الفتح (المرجع السابق، ص١٣٨، ١٣٩).

بيَّن الشافعي أن الثاني ناسخ للأول، من حيث إنه روي في حديث شداد أنه كان مع

النبي ﷺ زمان الفتح، فرأى رجلاً يحتجم في شهر رمضان، فقال: أفطر الحاجم والمحجوم. وروي في حديث ابن عباس أنه ﷺ احتجم وهو محرم صائم. فبان بذلك أن الأول كان زمن الفتح في سنة ثمان، والثاني في حجة الوداع في سنة عشر.

وقد يُعرف بالإجماع، كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة (المرجع السابق، ص١٩٩، ٢٠٠).

فإنه منسوخ عُرف نسخه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به (ابن الصلاح (د.ت)، ص ٣٧٧، ٣٧٨).

أهم المؤلفات فيه:

- ناسخ الحديث ومنسوخه، الديناري
- الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار، ابن حازم.
- ناسخ الحديث ومنسوخه، أبوبكر بن الأثرم.

سادسًا: علم مختلف الحديث:

علم مُختلَف الحديث: هو الّذي يبحث في الأحاديث التي ظاهرها التعارض، فيُزيل تعارضها، كما يبحث في الأحاديث الّتي يُشكِل فَهمِها أو تصوّرها، فيدفع إشكالَها ويُوضِّح حقيقتها (الخطيب، ١٣٩١هـ، ص ٢٨٣).

قال ابن الصلاح: وهو قسمان: أحدهما أن يمكن الجمع بين الحديثين فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معًا، والثاني أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما، وكلامه يشمل التعارض الحقيقي والظاهري (ابن الصلاح ١٣٢٦هـ، ص١١٦).

تعريف النووي: هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرًا، فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما (النووي ١٩٧٢م، ج٢، ص١٩٦).

فكأنه لم يشترط إلا أن يكون التعارض ظاهريًا.

وقال ابن حجر: ثم المقبول إن سلم من المعارضة فهو المحكم وإن عورض بمثله (بحديث مقبول) فإن أمكن الجمع فهو مختلف الحديث. فهو يشترط أن يكون الحديث مقبولاً، وأن يكون الاختلاف ظاهريًا. (الرحيلي، ١٤٢٢هـ، ص٢١٦).

التعريف المختار: الحديث الذي يخالف دليلاً شرعيًا أو عقليًا أو حسيًا.

أهمية علم مختلف الحديث:

يُعدّ علم مختلف الحديث من أهم أنواع علوم الحديث، وهو علم يضطر إليه العلماء الشرعيون في كل التخصصات، من عقيدة وتفسير وحديث وفقه وأصول، وتبرز أهميته من خلال الأمور التالية:

١- رد الشبهات عن الحديث النبوي الشريف، وإثبات عصمة النبي ﷺ وعصمة الشريعة الإسلامية، وأنها صالحة لكل زمان ومكان.

٢- بيان عدم تعارض الأدلة الصحيحة، وأنها تتكامل ولا تتعارض.

٣- الوقوف على المعنى الصحيح للحديث للأخذ بما فيه من عقائد وأحكام.

٤-كشف بعض أخطاء الرواة، وبيان شذوذ بعض الروايات.

٥-إثبات أن نقد النص بدأ مبكرًا، بل إنه قد بدأ قبل نقد السند.

٦- استثارة العقل وإعماله في إزالة الاختلاف.

٧- تعزيز الثقة بروايات الرواة الثقات، وكشف النقاب عما بذلوه من جهود في سبيل الحفاظ على السنة. (القضاة ٢٠٠١م، مجلد٢، عدد ٢٨).

أسباب مختلف الحديث:

لمختلف الحديث أسباب متعددة، ولقد تعرض لها العلماء بالنظر والبحث، ومن أحسن من تكلم في هذا المجال ابن القيم في كتابه زاد المعاد حيث قال: «فإذا وقع التعارض فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتًا، فالثقة

يغلظ، أو يكون أحد الحديثين ناسخًا للآخر إذا كان مما يقبل النسخ، أو يكون لتعارض في فهم السامع لا في نفس كلامه ﷺ، فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة» (ابن القيم ١٤٠٥هـ، ج٤، ص١٤٩).

وأسباب الاختلاف كثيرة، بعضها يدخل في علم فِقه الحديث، كالعامِّ والخاصِّ، والمُطلَق والمُقيَّد، والمُجمَل والمُبيَّن، والناسِخ والمنسوخ، وبعضها يرجع إلى الوَضْع والخَطأ والتصحيف.

ومن المعلوم أنّ هذه الأسباب هي التي أدَّت إلى نشوء النَّقْدِ.

ومن أهم التصانيف فيه:

١- كتاب (اختلاف الحديث) لابن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ).
٢- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ).
٣- مشكل الآثار لأبي جعفر الطحاوي (ت ٣٢١هـ).
٤- مشكل الحديث وبيانه لابن فورك، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٤٠٦ هـ).
٥- كتاب (التَهذيب والاستبصار) للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ).
٦- كشف المشكل لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ).
٧- تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه للسيوطي (ت٩١١ هـ).
٨- مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، لعبد الله النجدي (ت ١٣٥٣ هـ).

سابعًا: المتابعات والشواهد:

لا يرى المحدثون بأسًا في إطلاق المتابع على الشاهد، والشاهد على المتابع، ففي كل منهما ضرب من تعزيز الفرد النسبي «الغريب».

وذلك لا يعني ترادف الاصطلاحين، فإن بينهما فرقًا، والشاهد أعم من المتابع، فهو يشهد للمعنى تارة وللفظ والمعنى كليهما تارة أخرى، على حين تختص المتابعة باللفظ ولا تتعداه للمعنى.

المتابع: بأنه وافق راويه راوٍ آخر، ممن يصلح أن يخرّج حديثه فرواه عن شيخه أو من فوقه بلفظ مقارب.

الشاهد: ما وافق راوٍ راويه عن صحابي آخر بمتن يشبه في اللفظ والمعنى جميعًا، أو في المعنى فقط. (الصالح ٢٠٠٩م، ص٢٤١).

و**المتابع قسمان**: تام وقاصر.

المتابع التام: ما جاءت المتابعة فيه للراوي نفسه.

مثاله: ما رواه الشافعي في (الأم) عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «**الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**». فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه في غرائبه، لكن العلماء وجدوا للشافعي متابعًا وهوعبد الله بن مسلمة القعنبي.

المتابع القاصر: ما كانت المتابعة فيه لشيخ الراوي فمن فوقه.

مثاله: في الحديث الذي تقدم ما ورد في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ: «فكمّلوا ثلاثين»، وفي صحيح مسلم من رواية عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ «فاقدروا ثلاثين».

وينقسم الشاهد إلى قسمين: لفظي ومعنوي.

الشاهد اللفظي: هو الذي يعزز متن الحديث لفظًا.

ومثاله: في الحديث الذي قدّمناه ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي ﷺ فذكر حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء.

الشاهد المعنوي: هو الذي يعزّز معنى الحديث لا لفظه.

مثاله: في الحديث السابق نفسه، ما رواه البخاري من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ: «**فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين**».

ونقاد الحديث لا يتشددون في الشواهد والمتابعات تشددهم في الأصول، فيغفرون فيها من الرواية عن الضعيف القريب الضعف ما لا يغفرون في الأصول، وربما وقع في الصحيحين شيء من ذلك، «لأن الاعتماد ليس على التابع والشاهد بل على الأصل الصحيح الذي أريد إردافه بالمتابعة أو الشاهد» (ابن الأثير ١٣٨٩هـ، ج١، ص٧٢).

من المؤلفات فيه:

الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات (طارق بن عوض الله بن محمد، ١٤١٧هـ).

ثامنًا: التصحيف والتحريف:

قال الفيومي: «والصحيفة قطعة جلد أو قرطاس كتب فيه، وإذا نُسب إليها قيل رجل صحفي، ومعناه يأخذ العلم منها دون المشايخ... والتصحيف تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع، وأصله الخطأ»

وهذا التعريف يصدق على التصحيف في المتون (الفيومي، ١٩٧٨م، ص١٢٧).

وأما في أسماء الرواة فقد عرفه الجرجاني بقوله: «التصحيف أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه أو على ما اصطلحوا عليه» (١٤٠٣هـ، ص٥٩).

أما التحريف فقد عرفه الجرجاني أيضًابأنه: «تغيير اللفظ غير المعنى» (المرجع السابق، ص٥٣).

قال عتر: «والسبب في وقوع التصحيف والإكثار منه إنما يحصل غالبًا للآخذين من بطون الكتب والصحف، دون تلقٍّ للحديث عن أستاذ من ذوي الاختصاص، لذلك حذر أئمة الحديث من الأخذ عمن هذا شأنه، وقالوا: «لايؤخذ الحديث من صَحَفي» (مرجع سابق، ص٤٤٦).

أقسام التصحيف:

ينقسم التصحيف الواقع في الحديث إلى تصحيف إسناد وتصحيف متن.

١- تصحيف الإسناد: هو التغيير أو التبديل الذي يقع في أسماء الرواة.

مثاله: ما رواه مالك بن أنس عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان بن عفان عن أسامة ابن زيد أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يرث المسلم الكافر**» (رواه مالك (د.ت) ج٢، ص٥١٩).

قال الشافعي: «صحّف مالك في عمر بن عثمان، وإنما هو عمرو بن عثمان».

٢- تصحيف المتن: وهو التغيير والتحويل الذي يحصل في ألفاظ الأحاديث النبوية.

ومن أمثلته ما ذكره الحاكم في (معرفة علوم الحديث) قال رحمه الله: «سمعت أبا أحمد بن محمد الوراق يقول: سمعت عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي يقول: سمعت أبي يقول لأبي زرعة: حفظ الله أخانا صالح ابن محمد البغدادي لا يزال يضحكنا شاهدًا وغائبًا، كتب إليّ يذكر أنه لما مات محمد بن يحيى الذهلي أجلس للتحديث شيخ لهم يُعرف بمَحمِش، فحدّث أن النبي ﷺ قال: «**يا أبا عمير ما فعل البعير؟**». وأن النبي ﷺ قال: «**لا تصحب الملائكة رفقة فيها خرس**».

وصواب الرواية الأولى: «**ما فعل النُّغَير**» وهوتصغير (نغر) وهوطائر كان لأخي أنس بن مالك، وكان الرسول ﷺ يزوره، فزاره مرة فوجد طائره قد مات فقال: «**يا أبا عمير ما فعل النُّغَير**» تسلية منه للصبي.

وأما الحديث الثاني فصوابه: «**لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس**» بالجيم المعجمة، اسم للآلة التي تحدث رنينًا (الحاكم ١٩٧٩م، ص١٤٦).

ووقوع التصحيف في الإسناد أكثر من وقوعه في المتن، وذلك لأن الأسماء لا يدخلها القياس، ولا يدل عليها ما قبلها ولا ما بعدها، ولهذا قال أبو إسحاق النُّجَيْرَمي: «أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده شيء يدل

عليه» (أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع ١٤٠١هـ، ج١، ص١٩٩، وكذا القاضي عياض في الإلماع، ١٣٩٨هـ، ص١٥٤).

أسباب التصحيف:

١- الأخذ عن الكتاب.
٢- التشابه في رسم حروف اللغة العربية.
٣- سوء السمع.
٤- الوراقون.
٥- الحمل على المألوف.
٦- التعصب المذهبي.
٧- العوامل الطبيعية.

حكم التصحيف والمصحفين:

إذا تتبعنا أقوال النقاد من المحدثين، فإننا نجدهم يذمون التصحيف والمصحفين؛ لما يترتب على الأخذ عن المصحفين من أضرار مفسدة لمعاني النصوص، ومحرفة لأسماء الرواة.

عن سليمان بن موسى أنه قال: «لا تأخذوا الحديث عن الصحفيين، ولا تقرأوا القرآن على المُصْحَفِيِّين» (رواه ابن أبي حاتم ١٣٧٢هـ، ج٢، ص٣١).

وقال سعيد بن عبد العزيز التنوخي: «كان يقال: لا تحملوا العلم عن صحفي، ولا تأخذوا القرآن من مصحفي» (المرجع السابق، ج٢، ص٣١).

وقد اعتبر النقاد من المحدثين وقوع التصحيف من الراوي جرحًا يطعن في ضبطه.

أبرز المؤلفات في هذا العلم:

١- التنبيه على حدوث التصحيف للأصفهاني.
٢- وتصحيفات المحدثين، وأخبار المصحفين لأبي أحمد العسكري.
٣- إصلاح غلط المحدثين لأبي سليمان الخطابي.

٤- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف لصلاح الدين خليل الصفدي.

تاسعًا: المدرج:

الإدراج لغة: جعل شيء في طي شيء آخر.

واصطلاحًا هو: ما ذكر ضمن الحديث متصلاً به من غير فصل وليس منه.

وينقسم بحسب موضعه إلى قسمين:

١- مدرج المتن: وهو ما ذكر في ضمن متن الحديث من قول بعض الرواة الصحابي أو من دونه موصولاً بالحديث.

مثاله: حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا في بدء الوحي: «أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبِّب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله» (البخاري، مرجع سابق برقم (٣)، ج١، ص٢١، ومسلم بشرح النووي، مرجع سابق، برقم (٤٠١) ج١، ص٣٧٣).

جملة «وهو التعبد» مدرجة في الحديث من كلام الزهري، لتفسير «يتحنث».

٢- مدرج الإسناد:

ذكر العلماء لإدراج السند صورًا متعددة يمكن أن تجمل فيما يلي:

- أن يسمع الراوي حديثًا عن جماعة مختلفين في إسناده، فيرويه عنهم بإسناد واحد، ولا يبين اختلافهم.

ومما وجدناه من هذا ما رواه أبو داود: حدثنا سليمان بن داود المهري، أخبرنا ابن وهب أخبرني جرير بن حازم - وسمى آخر - عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «**فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم...**».

هذا قد أدرج فيه إسناد في آخر، وذلك عن عاصم بن ضمرة رواه موقوفًا على علي،

والحارث رواه مسندًا أي مرفوعًا، والحارث متهم بالكذب، فجاء جرير بن حازم وجعله مرفوعًا من روايتهما. وقد ذكر أبو داود أن شعبة وسفيان وهما من جبال العلم وكذا غيرهما رووا الحديث عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي ولم يرفعوه، فعلمنا من ذلك أن جريرًا قد داخله الوهم، فجعل الحديث مرفوعًا من رواية عاصم أيضًا وأدرجها مع رواية الحارث.

- أن يكون المتن عن راوٍ إلا طرفًا منه، فإنه عنده بإسناد آخر، فيرويه عنه راوٍ تامًا بإسناد واحد، ونحوه فيما نرى إذا كان عنده حديثان بإسنادين فجمع بينهما بإسناد واحد.

ومن أمثلته هذه الصورة: حديث سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعًا: «**لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تنافسوا...**». قوله: «ولا تنافسوا» مدرج في الحديث بهذا السند، إنما هو من حديث آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن أبي هريرة مرفوعًا...

- أن يسوق المحدث إسناد حديث، ثم يعرض له عارض فيقول كلامًا من عند نفسه فيظنه أحد السامعين متن ذلك الإسناد، فيرويه به.

- مثال هذه الصورة: قصة ثابت بن موسى الزاهد المشهورة، في روايته «**من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار**». فقد دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبد الله القاضي وهو يقول: «ثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال رسول الله ﷺ». فدخل ثابت عليه، فلما نظر إلى ثابت ذكر ذلك، يريد به ثابتًا لزهده وورعه. فظن ثابت أن ذلك سند الحديث فكان يحدث به بهذا الإسناد. (أخرجه عنه ابن ماجه (د. ت)، رقم (١٣٣٣)، ج١، ص٤٢٢).

ويُعرف الإدراج بثلاثة وسائل:

١- ورود رواية تفصل القدر المدرج عن أصل الحديث.

٢- أن يرد التنصيص على ذلك من الراوي نفسه، أو من أحد الأئمة المطلعين.

٣- أن يعرف الإدراج من ظاهر سياق الحديث.

حكم المدرج:

المدرج من أنوع الحديث الضعيف؛ لأنه إدخال في الحديث لما ليس منه، قال ابن

السمعاني: «من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين» (السيوطي، مرجع سابق، ص١٧٨). لكن الإدراج إذا وقع سهوًا أو خطأ فلا يؤاخذ عليه صاحبه، إلا إذا كثُر منه وقوع ذلك، فإنه يكون حينئذ جرحًا في ضبطه (عتر، مرجع سابق، ص٤٣٩-٤٤٣).

أهم المؤلفات فيه:

الفصل للوصل المدرج في النقل (أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت٤٦٣هـ).

عاشرًا: المُدلّس:

لغة: هو كتمان عيب السلعة، وأصل التدليس مشتق من «الدَّلس» وهو الظلمة واختلاف الظلام.

اصطلاحًا: إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين لظاهره... وهو أنواع، منها:

١- تدليس الإسناد: وهو أن يروي عمن عاصره مالم يسمعه منه، موهمًا سماعه، قائلاً: قال فلان، أو عن فلان ونحوه، وربما لم يسقط شيخه أو أسقط غيره ضعيفًا أو صغيرًا تحسينًا للحديث.

مثاله: ما أخرجه الحاكم بسنده إلى علي بن خشرم قال: قال لنا ابن عيينة عن الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: لا ولا ممن سمعه من الزهري.

٢- تدليس التسوية: وهو رواية الراوي عن شيخه، ثم إسقاط راوٍ ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر.

مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم في (العلل) قال: سمعت أبي... وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهوية عن بقية، حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر حديث: «**لا تَحْمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عُقدة رأيه**».

قال أبي: هذا الحديث له أمر قلّ من يفهمه، روى هذا الحديث عبيدالله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ وعبيد الله بن عمرو

وكنيته أبو وهب، وهو أسدي، فكناه بقية ونسبه إلى بني أسد كي لا يفطن له، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة لا يُهتدى له.

٣- تدليس الشيوخ: وهو أن يسمي شيخه أو يَكْنِيه أو يَنْسِبَه أو يَصِفه بما لا يُعْرف.

مثاله: قول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء: حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله، يريد به أبا بكر بن أبي داود السجستاني.

٤- تدليس العطف: وهو من أقسام تدليس الإسناد، وهو أن يصرح بالتحديث عن شيخ له، ويعطف عليه شيخًا لم يسمع منه ذلك المروي مضمرًا في الكلام محذوفًا، وهذا النوع من التدليس زاده ابن حجر.

مثاله: فيما نقل هُشيم، أن أصحابه قالوا: نريد أن تحدثنا اليوم شيئًا لا يكون فيه تدليس. فقال: خذوا، ثم أملى عليهم مجلسًا يقول في كل حديث منه: حدثنا فلان وفلان، ثم يسوق السند والمتن، فلما فرغ قال: هل دلست لكم اليوم شيئًا؟ قالوا: لا، قال: بلى، كل ما قلت فيه: وفلانًا، فإني لم أسمعه منه.

٥- وهو من أقسام تدليس الإسناد، وهو أن يقطع اتصال أداة الرواية بالراوي.

مثال: ما رواه محمد بن سعيد عن أبي حفص عمر بن علي المقدمي أنه كان يدلس تدليسًا شديدًا، يقول: سمعت وحدثنا، ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة، والأعمش (المنشاوي، مرجع سابق، ص٣٨-٤٠).

أهم المؤلفات في التدليس والمدلسين:

١- ذكر المدلسين للنسائي.

٢- المدلسين للعراقي.

٣- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر.

٤- التبيين لأسماء المدلسين لسبط بن العجمي.

٥- أسماء المدلسين للسيوطي.

٦- التأنيس بشرح منظومة الذهبي في التدليس للغماري.

٧- إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ لحماد الأنصاري.

٨- معجم المدلسين لمحمد بن طلعت.

٩- روايات المدلسين في صحيح البخاري لعواد خلف.

١٠- روايات المدلسين في صحيح مسلم له أيضًا.

١١- منهج المتقدمين في التدليس لناصر الفهد.

١٢- التدليس في الحديث لمسفر الدميني.

١٣- التدليس وأحكامه وآثاره النقدية لصالح بن سعيد عومار.

حادي عشر: المضطرب:

حديث يُروى على أوجه مختلفة متساوية، سواءٌ كان من راوٍ واحدٍ من مرتين أو أكثر، أو من راوٍ ثانٍ، أو من رواةٍ ولا مرجّح، فإن رجحت إحدى الروايتين أو الروايات بحفظ راويها أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالحكم للراجحة، ولا يكون الحديث مضطربًا، والمرجوحة شاذة أو منكرة.

قال ابن الصلاح: «المضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له. وإنما نسميه مضطربًا إذا تساوت الروايتان». (ابن الصلاح، مرجع سابق، ص٢٦٩).

شروط المضطرب:

١- وجود الاختلاف المؤثر.

٢- اتحاد المخرج.

٣- أن تكون الأوجه متساوية.

٤- ألا يمكن الجمع.

٥- ألا يمكن الترجيح.

قال الحافظ: «الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطربًا إلا بشرطين:

أحدهما: استواء وجوه الاختلاف، فمتى رجح أحد الأقوال قدم ولا يعل الصحيح بالمرجوح.

ثانيهما: مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث، فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث».

ويقع الاضطراب تارةً في السند وتارةً في المتن:

قال ابن الصلاح: «يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راو واحد ويقع بين رواة له جماعة» (مرجع سابق، ص٢٧٠).

مثال مضطرب الإسناد:

ما رواه أبو داود في سننه: حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا إسماعيل بن أمية حدثني أبو عمرو بن محمد أنه سمع جده حريثًا يحدث عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئًا، فإن لم يجد فلينصب عصًا، فإن لم يكن معه عصًا فليخطط خطًا، ثم لا يضره ما مرّ أمامه**» (١٤٣٠هـ، رقم (٦٨٩)، ج٢، ص٢٣).

وهذا إسناد ضعيف، فيه مجهولان: أبو عمرو بن محمد وجده حريث، ووقع فيه اضطراب في سنده.

مثال مضطرب المتن:

قال الترمذي: «حدثنا محمد بن إسماعيل الواسطي قال: سمعت ابن نمير عن أشعث بن سوار عن أبي الزبير عن جابر قال: كنا إذا حججنا مع النبي ﷺ فكنا نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان» (١٤١٨هـ، رقم (٩٢٧)، ج٤، ص١٢٣).

وهذا إسناد ضعيف:

فيه أشعث بن سوار ضعيف.

وفيه عنعنة أبي الزبير وهو مدلس.

وأعل باضطراب متنه. (بازمول، ١٤٢٢هـ، ص٥٢-٥٤).

أهم المؤلفات فيه:

المقترب في بيان المضطرب (أحمد بازمول).

ثاني عشر: المقلوب:

ما وقع فيه تقديم وتأخير وهمًا، أو تغيير وتبديل كذلك.

تعريف ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) رحمه الله:

والخبر المقلوب أن يكون ... عن سالم يأتي نافع ليرغبن
وقيل فاعل هذا يسرق ... ثم مركب على ذا أطلقوا
قلت: وعندي أنه الذي ... وضع إسناد ذا لغيره كما وقع
للحافظ البخاري في بغداد ... والمزِّ أيضًا بابن عبد الهادي
منقلب وأصله كما يجب ... يسبق لفظ الراو فيه ينقلب
كمثل للفارس سهمين للفرس ... للنار ينشئ الله خلقًا انعكس
إن ابن مكتوم ليلاً يُسمع ... وقبل جمعة يُصلي أربع

(السخاوي، ج١، ص٣٣٩).

إما في الإسناد بجعل اسم الراوي لأبيه، أو اسم أبيه له كمُرَّة بن كعب، وكعب بن مُرَّة، وهو الأكثر، أو بإبدال راوٍ اشتهر الحديث بروايته براوٍ آخر في طبقته، نحو حديث مشهور عن سالم جُعِلَ عن نافع.

فإن لم يكن عن وَهمٍ بل بقصد الإغراب فهو كالموضوع.

وإما في المتن كحديث أبي هريرة عند مسلم وفيه «**ورجلٌ تصدق بصدقةٍ أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**».

فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو «**حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**».

وقد يكون بأن يؤخذ إسناد متن فيُجعل على متن آخر، وبالعكس، وهذا إن قُصد به الإغراب فهو كالموضوع.

وقد يُفعل اختبارًا لحفظ المحدِّث أو لقبوله التلقين. وقد فعل ذلك أهل الحديث. وقَلَبَ أهل بغداد على البخاري مائة حديث امتحانًا، فردها على وجوهها، فأذعنوا بفضله (السيوطي، مرجع سابق، ص١٩١-١٩٢).

كيف يُعْرَف القلب؟

الأصل في معرفة وقوع القلب في الحديث وكشفه هو جمع طرقه والنظر فيها، ومقابلتها بأحاديث الثقات.

قال ابن حبان (ت٣٥٤هـ) رحمه الله: سمعت محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطي يقول: «جاء يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) إلى عفان ليسمع منه كتب حمّاد بن سلمة، فقال له: ما سمعتها من أحد؟ قال: نعم، حدثني سبع عشرة نفسًا عن حماد بن سلمة! فقال: والله لا حدّثتك! فقال: إنما هو وَهْم، وانحدر إلى البصرة واسمع من التبوذكي. فقال: شأنك!

فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل فقال له موسى: لم تسْمع هذه الكتب عن أحد؟

قال: سمعتها على الوجه من سبع عشرة نفسًا وأنت الثامن عشر!

فقال: وما تصنع بهذا؟

فقال: إن حمّاد بن سلمة كان يخطئ فأردت أن أميِّز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حمّاد، فأميِّز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه (ابن حبان، مرجع سابق، ج١، ص ٣٥،٣٤).

أهم المؤلفات فيه:

١- رفع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب (الخطيب البغدادي، ت ٤٦٣هـ).

٢- جلاء القلوب في معرفة المقلوب، ويسمى أيضًا: نزهة القلوب في معرفة المبدل من المقلوب (ابن حجر، ت٨٥٢هـ).

ثالث عشر: المدّبج:

المدبج بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة وآخره جيم: هو رواية القرين عن قرينه. والأقران هم المتقاربون في سنهم وإسنادهم.

وقد قال السخاوي في ألفيته:

والقرنا من استووا في السند — والسن غالبًا وقسمينا عدد
مدبجًا وهو إذا كل أخذ — عن آخر وغيرها نفراد

وسمي المدبج بهذا لحسنه لأنه لغة المزين ، والرواية كذلك إنما تقع لنكتة يعدل فيها عن العلو إلى المساواة أو النزول فيحصل للإسناد بذلك تزيينٌ.

ويحتمل أن يقال: إن القرين ينال واقع ينفي المدبج في طبقة واحدة بمنزلة واحدة شُبِّها بالخدين إذ يقال لهما: الديباجتان،كما قاله الجوهريُّ وغيرُه، وأول من سماه بذلك هو الإمام الدارقطني، ولم يقيده بكونهما قرينين، بل ظاهركلامه أن كل اثنين روى كل واحد منهما عن الآخر يقال لهما: تدبج فلان مع فلان؛ وإن كان أحدهما أكبر من صاحبه.

وفي (شرح النخبة): لو روى الشيخ عن تلميذه فهل يسمى مدبجًا؟ فيه بحث، والظاهر لا؛ لأنه من رواية الأكابر عن الأصاغر، والتدبيج مأخوذ من ديباجتي الوجه، فيقتضي أن يكون مستويًا من الجانبين. وأهمية المدبج وفائدته ضبطه والأمن من ظن الزيادة في الإسناد أو إبدال الواو بعن إن كان بالعنعنة كما قال السخاوي.

وصورة المدبج رواية كل قرين عن صاحبه كعائشة وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الصحابة، والزهري وأبي الزبير في التابعين، ومالك والأوزاعي في أتباع التابعين.

أما رواية القرين عن قرينه من غير أن يعلم رواية الآخر عنه فلا يسمى مدبجًا، كرواية زائدة بن قدامة عن زهير بن معاوية ولا يعلم لزهير رواية عنه.

ومثاله من الصحابة كما ساق الحاكم في المعرفة بإسناده: حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب قال: حدثنا الحسن بن علي بن عفان العامري قال: ثنا أبو أسامة قال: حدثنا عبيد الله بن عمر، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عبد الرحمن الأعرج.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ الله ﷺ لَيْلَةً مِنَ الْفِرَاشِ فَالْتَمَسْتُهُ فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَى بَطْنِ قَدَمَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ وَهُوَ يَقُولُ: «**اللهم أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ**» (مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، برقم (١٠٩٠)، ج٤، ص٤٢٦).

قال أبو عبد الله: وقد روت عائشة، عن أبي هريرة وسألته عن حديثه أخبرنا أبو بكر بن أبي نصر الداربردي بمرو، قال: حدثنا عبد الله بن روح المدايني قال: حدثنا عثمان بن عمر قال: حدثنا أبو عامر الخزاز، عن سيار أبي الحكم، عن الشعبي، عن علقمة أن عائشة قالت لأبي هريرة: أنت حدثت عن رسول الله ﷺ أن امرأة عذبت في هرة، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك (السخاوي، مرجع سابق، ج ٤، ص١٣٠-١٣١).

أهم المؤلفات فيه:

- القول المدبج بذكر وصايا في المنهج، لعبيد الجابري.

وهناك الكثير من المصطلحات التي يفيض بها علم الحديث، لكنني أحسب أن مثل تلك المصطلحات دارجة وموجودة وميسرة في كل كتب علوم الحديث، وتبقى بعض المصطلحات غير الشائعة أوردتها في هذا المبحث حتى يتمكن كل من اطلع على هذا البحث وأراد الاستفادة منه أن يلم بها ولا يتجشم مشقة البحث عنها في كتب علوم الحديث، والله من وراء القصد.

المبحث الرابع

ما تميز به علم الحديث

١ – أن هذا العلم العظيم مستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، بخلاف التفكير الناقد الذي هو مجرد اجتهادات بشرية بنيت على العقل والمنطق.

٢ – ومما تفرد به علماء الحديث للتأكد من مصداقية المعلومة كما ذكر مسلم في مقدمته: «فرسان هذا العلم الذين حفظوا على المسلمين الدين، وهدوهم إلى الصراط المستقيم، آثروا قطع المفاوز والقفار والتنعم في الديار والأوطان في طلب السنن في الأمصار، وجمعها بالوجل والأسفار والدوران في جميع الأقطار، حتى أن أحدهم ليرحل في الحديث الواحد الفراسخ البعيدة، وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة، لئلا يدخل مضل في السنن شيئًا يضل به، وإن فعل فهم الذابُّون عن رسول الله ﷺ الكذب والقائمون بنصرة الدين» (النووي، مرجع سابق، ج١، ص٨٢).

وإن رحلة المحدثين لطلب السنن والآثار كانت مصداقًا لقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وفي سيرة البخاري للعلامة عبد السلام المباركفوري (١٤٢٢هـ): «قال عبد الله بن بريدة إن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر، فقدم عليه وهو يمُدُّ لناقةٍ له، فقال: مرحبًا، قال: أما إني لم آتك زائرًا ولكن سمعت أنا وأنت حديثًا من رسول الله ﷺ رجوت أن يكون عندك منه علم، قال: ما هو؟ قال: كذا وكذا... الحديث» (ص٧٨).

٣– تحريهم الدقيق عن من ينقل الخبر عن المصدر وهو في سنة النبي ﷺ كما ورد في كتاب العلل ومعرفة الرجال: «ولما كان الخبر ـ أي خبر ـ لا يوثق به إلا إن كان المخبر ثقة حافظًا، عدلاً، فكيف يُقبل الخبر عن النبي ﷺ من كل أحد بدون أن نعرف صدقه من صوابه

من وهمه وخطئه.

لذلك فاستنبطوا كلمة الإسناد باصطلاحهم الخاص واستنبطوا له علمًا خاصًا يُعرف بعلم النقد والجرح والتعديل. وترجموا للتابعين ولمن بعدهم، وقيّدوا أحوالهم حتى يُعرف الضعيف من الحافظ والثقة من الكاذب، ممن تقبل أخبارهم وممن ترد أحاديثهم، فإذا رأيت كتب التراجم والتواريخ والطبقات ثم رأيت آلافًا من التراجم بجميع ما وصلوا إليه من مولد الراوي ونشأته إلى مماته، كيف كان مدخله ومخرجه، وكيف كان في سلوكه ودينه وعقيدته ومعاملاته مع الآخرين، من شيوخه الذين تتلمذ عليهم وهل سمع أحاديثه أم بعضها، من هم التلاميذ الذين تلقَّوا عنه ومن تلاميذه الثقات عنه ومن تضعّف رواياتهم عنه. كم عدد مروياته. كم فيها صحيح وكم فيها ضعيف. هل بقي في حفظه وعدالته على ما كان في شبابه وصحته أم اختلط بآخرته بعدما كبر وشاخ أو بعدما أصيب بعاهة أو حادثٍ في نفسه، أو في كتبه؟ وهل حدّث حال اختلاطه أم لا؟ فإن حدّث، فمن الذين أخذوا قبل الاختلاط ومن الذين أخذوا بعده؟ ومن الذين أخذوا قبل الاختلاط وبعده؟ أيضًا هل مُيّزت أحاديثهم أم لا؟ إلى غير ذلك من صفات تتعلّق بالراوي، هذا ما عُرف بعلم معرفة الرجال أو علم الجرح والتعديل.

حتى انبهر بهذه العلوم أعداء الإسلام ونطق بعضهم بالثناء عليها وعليهم اعترافًا بالفضل، والفضل ما شهدت به الأعداء.

قال الدكتور سبر نجر في مقدمة كتاب الإصابة:

«يحق للمسلمين أن يفتخروا بعلم الرجال كما شاءوا. فلم توجد أمَّة في الماضي ولا في الحاضر دوّنت تراجم وسير العلماء خلال اثني عشر قرنًا كما فعل المسلمون. فبإمكاننا الحصول على تراجم خمسمائة عالم من المشهورين من كتبهم» (ص ٢٠، ٢١).

٤- عناية المحدثين بالأحاديث الضعيفة واهتمامهم بحفظها والتأليف فيها، حتى يبينوا ضعفها ويميزوها عن الأحاديث الصحيحة حتى لا تختلط بها، وحتى يتجنب الناس العمل بها.

٥- إن هذا العلم قام على الرواية والتي لا مندوحة لعلم من العلوم عنها، لأنه لا يمكن لكل إنسان أن يكون حاضرًا في كل الحوادث، فإذًا لا يتصور علم الوقائع للغائبين عنها إلا بطريق الرواية مشافهة أو تحريرًا، كذلك المولودون بعد تلك الحوادث لا يمكنهم العلم بها إلا بالرواية عمن قبلهم، والعجب ليس من الرواية نفسها، فكل الأمم تروي تواريخ الأمم التي سبقتها وحضاراتها والمذاهب والأديان السائدة فيها ونظريات الحكماء والفلاسفة وتجارب العلماء واختراعاتهم، لكن ما تميزت به الرواية في علم الحديث هو عنايتها برجال الحديث والإسناد، وعنايتها أيضًا بمتن الأحاديث والدقة والأمانة المتناهية في نقل هذه الأحاديث وروايتها مما لايوجد في تاريخ أي أمة من أمم الأرض.

٦- إن علم أصول الحديث يعتمد في منهجه النقدي تحريم الكذب بنص الكتاب والسنة، وعدم التبديل والزيادة والنقصان في الحديث إلا بتوضيح ذلك، وهذا ما لم تعتمده المناهج النقدية الأخرى.

٧- إن علم أصول الحديث يعتمد في منهجه النقدي رفض خبر الفاسق حتى تتبين صحته من طرق أخرى، في حين أن مناهج النقد الأخرى تنقل عن العدل وغير العدل؛ حيث لا ضابط للعدالة والفسق عندهم، ومهما وضعوا من ضوابط فلن تصل لدقة ضوابط الوحي الإلهي.

٨- مما يميز منهج النقد عند المحدثين أنهم يعتمدون تحريم نقل الخبر المكذوب، لقوله ﷺ: «**من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**» (مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، مقدمة مسلم، ج١، ص٢٢» (سبرنجر، ص٢٠، ٢١).

٩- ومما يميزه أنهم يعتمدون التثبت من كل قضية، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]. ومن ثم فإنه يؤخذ من هذه الدعوة القرآنية التفكر والتدبر والتماس الشواهد ومحاكمة المقولات السابقة والابتعاد عن التقليد الأعمى.

١٠- أن قواعد هذا العلم كانت شاملة لكل أوجه احتمال القوة والضعف في جوانب الحديث كافة؛ سندًا أو متنًا شمولاً دقيقًا متناسقًا يشكل نظرية وفلسفة نقدية كاملة.

١١- من أهم الأسس التي ينطلق منها علم أصول الحديث «أداء الراوي للحديث كما سمعه، وهذا يقتضي أولاً دراسة الراوي، وقد حقق المحدثون ذلك بدراسات مستفيضة متنوعة دقيقة، ووضعوا فيها شروط الراوي «العدالة والضبط»، ثم وضعوا العلوم التي تكشف أمور الرواة، فبحثوا في أسمائهم وتواريخهم وأماكنهم».

١٢- أن المنهج النقدي عند المحدثين لم يكن منهجًا تهيمن عليه الشكلية، فما أُدعّي أن العوامل الشكلية كانت هي العوامل الحاسمة للحكم على صحة الحديث، وإن الأحاديث كانت تعتبر بحسب شكلها الخارجي فقط، إذ إن النقد الخارجي للأحاديث ـ أي نقد الأسانيد ـ والذي عابه العائبون وسموه شكليًا، يتصل اتصالاً وثيقًا بالنقد الداخلي أي نقد المتون؛ لأن إثبات ثقة الرواة وكونهم جديرين بالثقة لا يثبت بمجرد عدالتهم وصدقهم، بل لابد من اختبار مروياتهم بعرضها على روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، وعلى أصول الدين وقواعده ومقاصده، وعلى صريح العقل، وثابت التاريخ، فما كان موافقًا قُبل وما كان مخالفًا رُد. إن اعتناء المحدثين بـ (الإسناد) لم يكن لذاته بل لمصلحة (المتن)، فمتى كان رواة الحديث من الثقات الأثبات، كان الاطمئنان إلى صحة ما نقوله أكثر ابتداءً، وهذا أمر طبيعي في البشر، وعلى نقيضه من الشك والريبة فيما ينقله الكاذب والمستهتر، وعلى هذا فاعتناء المحدثين بالإسناد هو من صميم اعتنائهم بالمتن المنقول.

١٣- إن من أهم ما تميز به علماء الحديث عطفًا على ما سبق؛ حيث إن علماء الحديث قد أحاطوا من النظرة الشكلية في تقريرهم قاعدة اتفقوا عليها، وهي أنه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن، وكذا العكس لا تلازم بين ضعف السند وضعف المتن.

فقد يصح الإسناد ولا يصح المتن، وقد لا يصح الإسناد ويصح المتن من طرق أخرى.

قال الإمام ابن كثير (ت ٧٧٤): والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد (لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن، إذ قد يكون شاذًا أو معللاً).

١٤- تميز علماء الحديث في نقدهم باعتمادهم على ثلاثة مقاييس وهي:

أ- عرض الحديث على القرآن الكريم.

ب- عرض السنة بعضها على بعض.

ج- مقياس النظر العقلي.

بينما تعتمد مناهج النقد الأخرى على النظر العقلي فقط.

١٥- إن هذا المنهج النقدي عند المحدثين كان ابتداؤه من تلك الأصول المنهجية التي قررها القرآن الكريم والسنة المطهرة في شأن الراوي والمروي، وتقرير حقيقة البناء العقلي يتجلى في كون المحدثين قد راعوا العقل في قبول الحديث وتصحيحه في أربعة مواطن، كما يقول العلاّمة عبد الرحمن المعلمي في كتابه (الأنوار الكاشفة):

١- عند السماع. ٢- عند التحديث. ٣- عند الحكم على الرواة.

فالمثبتون إذا سمعوا خبرًا تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدّثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه، وفي الراوي الذي عليه تبعته.

وأئمة الحديث يشترطون العقل في قبول الحديث وتصحيحه.

فهذا ابن حبان في أول صحيحه يقول: «إنّا لم نحتج فيه - يعني في صحيحه - إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من مشايخه خمسة أشياء»، وذكر منها: العقل بما يحدّث من الحديث.

وكذلك ما قرره الخطيب البغدادي في كتابه (الفقيه والمتفقه) فيما يُردّ به خبر الواحد:

«إذا روى المأمون خبرًا متصل الإسناد رُدّ بأمور، وذكر منها:

أن يخالف موجبات العقل فيُعلم بطلانه؛ لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقل، وأما بخلاف العقول فلا».

ومن الضوابط التي يُعرف بها الحديث الضعيف كما ذكرها ابن القيم في كتابه (المنار المنيف) وذكر منها:

أ) مخالفته لبدهيات العقل أو الحس.

ب) كونه مما لايشبه كلام النبوة.

(مستفاد من كتاب دور علم أصول الحديث في تشكيل العقل المسلم، خلدون الأحدب).

الفصل الثالث

التفكير والتفكير الناقد

ويتضمن مدخل وأربعة مباحث:

المبحث الأول: التفكير.

المبحث الثاني: التفكير الناقد.

المبحث الثالث: العلاقة بين مهارات التفكير الناقد والمجال التربوي.

المبحث الرابع: خطوات النقد.

مدخل الفصل

إن من أجلِّ نعم الله التي ميز بها الإنسان وفضَّله بها على سائر مخلوقاته هي نعمة العقل والتفكير، والتي جعلته مؤهلاً للخلافة في الأرض، وحمل الأمانة التي أبت السموات والأرض والجبال حمْلها وحَمَلها الإنسان كما ذكر الله في كتابه العزيز، والذي بواسطته تمكَّن من العيش في الأرض وعمارتها، وقد حث الله على التفكر في محكم كتابه العزيز في مواضع كثيرة وبصيغ مختلفة، مثل التدبر والتذكر والنظر والاعتبار والادكار، قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا سُبۡحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [آل عمران: ١٩١].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في (مفتاح دارالسعادة): «قراءة آية بتفكر وتفهم خير من قراءة ختمة بغير تدبر وتفهم» (١٤١٦هـ، ج١، ص١٨٧).

وتمعن معي في هذا الجدول جيدًا:

آيات تدعو للنظر (العقلي)	١٢٩آية
آيات تدعو للتبصُّر	١٤٨آية
آيات تدعو للتدبر	٤آيات
آيات تدعو للتفكر	١٦آية
آيات تدعو للاعتبار	٧آيات
آيات تدعو للتفقُّه	٢٠آية
آيات تدعو للتذكر	٢٦٩آية

وما ذلك إلا لأهمية هذه النعمة وأهمية استغلالها في كل ما من شأنه أن ينفع الإنسان في دينه ودنياه.

قال ابن القيم: «فإنه لابد من تفكر، وعلم يكون نتيجة للتفكر، وحالٍ يحدث للقلب من ذلك العلم، فإن كل من علم شيئًا من المحبوب، أو المكروه، لابد أن يُبقي لقلبه حالة، وينصبغ بصبغة علمه، وتلك الحال توجب له إرادة توجب وقوع العمل، فهنا خمسة أمور: الفكر، وثمرته العلم، وثمرتهما الحالة التي تحدث للقلب، وثمرة ذلك الإرادة، وثمرتهما العمل، فالفكر إذًا هو المبدأ والمفتاح للخيرات كلها» (ابن القيم،١٤١٦هـ، ج١، ص٥٤٥).

المبحث الأول

التفكيـــــــــــــــــــر

التفكير عملية تلازم الإنسان في جميع مراحل حياته، ولا يمكن أن يستغني عنها، وتنمو بنمائه وتزداد نضجًا بزيادة خبراته الحياتية.

يقول العتوم وآخرون: «أن التفكير يعد من الظواهر النمائية التي تتطور عبر مراحل العمر المختلفة؛ حيث إن الأفراد - ومنذ سن الطفولة - يدركون بسرعة أننا نفكر، وأن لديهم سرعة البديهة لإبداء آرائهم حول ما نفعله عندما نفكر. كما يمارس الأطفال ومنذ ولادتهم ما سماه بياجيه: التفكير الحس - حركي، وتفكير ما قبل العلميات في الطفولة المبكرة، ثم التفكير المادي في مرحلة الطفولة المتأخرة، وأخيرًا التفكير المجرد مع بداية مرحلة البلوغ.

وقد حظي التفكير باهتمام العديد من الباحثين والمربين والفلاسفة عبر التاريخ. ولقد عنيت جميع المدارس الفلسفية والفكرية والتربوية والنفسية بتنمية الفكر والتفكير لدى المتعلم كي يصبح أكثر قدرة على مواجهة الصعوبات والمشكلات التي تعترض سبيله، سواء في المجالات الأكاديمية أو مناحي الحياة المختلفة من جوانب اجتماعية أم اقتصادية أم تربوية أم أخلاقية أم غيرها» (عتوم وآخرون، ٢٠١١م، ص١٧).

التفكير الخاصية الراقية العليا التي يتميز بها الإنسان عن سائر المخلوقات، فهو من أرقى العمليات النفسية. والتفكير هو المحصلة النهائية لنواتج عمليات الإحساس والإدراك والتخيل، وأي عيوب أو عجز في تلك العمليات لابد أن يؤثر سلبًا على التفكير. إن طريقة التفكير هي المنهج أو الأسلوب الذي يمارس الفكر نشاطاته وجهوده وفق خطتة... فإن كان المنهج أو طريقة التفكير مادية تقوم على أساس الحس والتجربة فقط، كان التفكير ماديًا تجريبيًا لايستطيع أن يوصل الى اكتشاف الإيمان، واستنتاج فلسفة للقيم الخلقية والروحية في الحياة... لأن تلك الحقائق ليست من الأمور التي تستطيع التجارب والمختبرات أن تكتشفها أو تتوصل إليها. الطريقة العقلية في التفكير هي وحدها تستطيع أن تدرك وجود القيم الروحية

والأخلاقية، وهي وحدها تستطيع أن توصل الفكر إلى الإيمان بالله، وتعمل على تحرير الإنسان من سيطرة الحياة المادية.

«لذلك لابد أن يظل الإنسان ـ وهو يفكر ـ محصورًا في دائرة الوحي الرباني؛ لئلا يقوده تفكيره إلى الانحراف والشطط» (الحدري، ١٤٢٥هـ، ص١٣).

إن الإنسان لو أطلق لفكره العنان دون قيود وضوابط لأدى به ذلك إلى الإلحاد والزندقة وشتى صنوف الانحراف الفكري، ولهذا نهى النبي ﷺ عن التفكر في ذات الله تعالى، وأمر بالتفكر في آياته، كما في معجم الطبراني عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «**تفكروا في آلاء الله ولا تتفكروا في الله**» (الطبراني،١٤١٥هـ، برقم (٦٣١٩)، ج٦، ص٢٥٠).

قال أبو جعفر الطحاوي (١٤١٦هـ): «لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام، ولا يشبه الأنام» (ص٨).

وذلك لأن طرق معرفة الشيء والحكم عليه، تكون بثلاثة أمور:

الأول: معاينته ومشاهدته، وهذه مستحيلة في حق الله عز وجل، حيث يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

الثاني: قياسه على شيء مثله قد رآه الشخص، فيحكم من خلال المرئي على مماثله الذي لم يره... وهذه أيضًا مستحيلة في حق الله عزوجل؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

الثالث: الحكم على الشيء ومعرفته من خلال آثاره المرئية المحسوسة بأنه قادر ـ مثلاً ـ إذا لاحظ آثار قدرته، أو أنه حكيم إذا لاحظ آثار حكمته... وهكذا.

وهذه هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن للإنسان من خلالها أن يدرك ويتيقن أن الله تعالى واحد لاشريك له في ربوبيته، وألوهيته، وأسمائه وصفاته، وأنه متصف بكل كمال يليق به جل وعلا، منزه عن كل نقص. (١٤٢٤هـ، موقع مركز الفتوى، إسلام ويب).

ولهذا لما أطلق الفلاسفة لفكرهم العنان كانت نهايتهم الزندقة والإلحاد، ولذلك أمثلة

عدة في تاريخنا الإسلامي.

لذا كان لزامًا أن يكون الفكر منضبطًا بضوابط الوحي الإلهي الذي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

أولاً: تعريف التفكير:

هناك عدم اتفاق على تعريف التفكير، ولذلك تعددت تعاريفه بتعدد المدارس التي نظرت إليه كل مدرسة من زاويتها، ومما يدل على ذلك أن أصحاب المدرسة المعرفية من علماء النفس يرونه -مثلاً عند نبيل عبد الهادي وآخرين (١٤٢٤هـ) «عبارة عن سلسلة من النشاطات العقلية المعرفية غير المرئية التي يقوم بها الدماغ عندما يتعرض لمثير يتم استقباله عن طريق واحدة أو أكثر من الحواس الخمس؛ بحثًا عن معنى في الموقف، أو الخبرة» (ص٨٤).

أما أصحاب المدرسة السلوكية فينظرون إلى التفكير على أنه: مجموعة الأداءات التي ترتبط بمجموعة المثيرات التي تستجرها، وتشكل السلوك الذي يتحول إلى خبرات يمكن الاستفادة منها في مواقف تعليمية مشابهة (المرجع السابق، ص٧٩).

وبهذا نجد المدرسة المعرفية تنظر إليه على أنه عملية معرفية داخلية و«السلوك مجرد نتيجة للتفكير، لذلك يجب أن نركز على الميكانيكات التي تكوِّن السلوك» (ناديا السرور، ١٤٢١هـ، ص٢٧٢).

بينما تنظر إليه المدرسة السلوكية على أنه عملية سلوكية خارجية، وبذلك فإنه يجب التعامل معه بشكل تجريبي لأنه سلوك ملحوظ، أما العمليات الداخلية فلا يمكن ملاحظتها مباشرة.

وهناك عدة تعريفات للتفكير، ومن أشهرها: تعريف جون ديوي بأنه: «ذلك الإجراء الذي تقدم فيه الحقائق لتمثل حقائق أخرى تستقرئ معتقدًا ما» (الحارثي، ٢٠٠٩م، ص١٧).

وتعريف دي بونو الذي عرَّف التفكير بأنه: «استكشاف للخبرة من أجل الوصول إلى الهدف، الذي قد يكون اتخاذ القرار أو فهم المسألة أو حل مشكلة أو إصدار حكم» (المرجع

السابق، ص١٧).

ويُعدُّ تعريف دي بونو من أشمل تعريفات التفكير؛ لأن التفكير إما أن يُستخدَم لاتخاذ قرار أو فهم مسألة أو حل مشكلة أو إصدار حكم، وهذا ما تضمنه تعريف دي بونو وهو أقرب ما يكون لتعريف التفكير الناقد الذي نحن بصدد البحث فيه.

يقول زيتون (١٤٢٤هـ): «إن علم التفكير من العلوم الحديثة نسبيًا، وعلينا الانتظار عدة سنوات حتى يستقر هذا العلم على مفاهيمه، أو مصطلحاته الأساسية» (ص٥).

ثانيًا: خصائص التفكير:

للتفكير خصائص عدة اختلفت باختلاف تعريف العلماء للتفكير ونظرتهم له، لكن من أهمها:

١- التفكير سلوك هادف، وهو يدل على شخصية الإنسان، وجزء عضوي وظيفي من بنية الشخصية ككل.

٢- التفكير نشاط عقلي غير مباشر، يحدث بأشكال وأنماط متعددة، فمنها ما هو لفظي ومنها ما هو لغوي، أو كتابي، أو كمي، أو رمزي.

٣- يعتمد التفكير على ما استقر في ذهن الفرد من معلومات عن القوانين العامة للظواهر.

٤- التفكير نشاط ضمني أو مضمر، ينطلق من الخبرة الحسية للفرد، ولكنه لا ينحصر فيها ولا يقتصر عليها.

٥- التفكير إحدى عمليات تجهيز المعلومات، ومن أهم ما يميزه عن العمليات المعرفية الأخرى، كالتعلم، والتذكر، والانتباه.

٦- عملية التفكير يمكن ملاحظتها وقياسها والتعرف على مدى نموها (فتح الله، ١٤٢٩هـ، ص٧٢).

ثالثًا: أهمية التفكير:

للتفكير أهمية عظمى يدركها كل لبيب في شتى مناحي الحياة، لاسيما في مجال التربية والتعليم وإعداد الأفراد للحياة العملية بكل ما فيها من مسئولية وتعقيدات، ولذلك تحرص جميع الدول التي تنشد التطور والنهوض إدخال مهارات التفكير ضمن مناهجها؛ لإيمانها الشديد بأنه لا يوجد تطور بدون تفكير سليم، ولعلنا نوجز أهمية التفكير في هذه النقاط:

١- يؤدي عمق تفكير المتعلم أثناء عملية التعلم إلى إحداث تعلم فعّال، وإن الأفكار والمعارف التي يكتسبها المتعلم من أسلوب التدريس القائم على خطوات فكرية واضحة تنعكس على تحسين مستوياته في عملية التذكر وحل المشكلات.

٢- يعد تعليم التفكير بمهاراته وأساليبه المختلفة بمثابة تزويد المتعلم بالأدوات والوسائل التي يحتاجها للتعامل بفاعلية مع جميع أنواع المعلومات والمتغيرات الحالية، والتي يمكن أن يواجهها في المستقبل.

٣- تسهم تنمية التفكير لدى المتعلم في إعداده لمواجهة ظروف الحياة ومشكلاتها، وتنمية قدرته على تحديد ما ينفعه وما يضره، وإتاحة الفرصة أمامه لرؤية الأشياء بشكل أوضح وأوسع، وتكوين شخصيته وبنائها بطريقة صحيحة، وتأهيله ليكون عضوًا صالحًا في مجتمعه مسهمًا في تنميته وتطويره.

٤- يمثل تعلم مهارات التفكير حاجة مُلِحَّة في عصرنا الحالي نتيجة زيادة التعقيدات والتحديات التي تفرضها ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في شتى مناحي الحياة، والتي لا يمكن للفرد مواجهتها والتعامل معها إلا بامتلاك المهارات اللازمة لاستخدام تلك المعلومات وتوظيفها في المواقف المختلفة (فتح الله، المرجع السابق، ص٧٣).

رابعًا: أنماط وأشكال التفكير:

هناك أنماط أو أشكال متعددة من التفكير، وتؤكد العديد من الدراسات التربوية والنفسية إلى وجود تصنيفات عديدة للتفكير وفق أشكاله المتناظرة أو أنماطه ومنهجياته المتعددة، وسوف نستعرض أهم هذه الأنماط والأشكال دون الاعتماد على معيار محدد:

١) التفكير الحسي (Sensory Thinking): وهو من أبسط أشكال التفكير؛ حيث يتعامل الفرد مع ما يستطيع مشاهدته أو سمعه فقط، أي إن المثيرات الحسية يجب أن تكون مصاحبة لعملية التفكير.

٢) التفكير المادي (Thinking Concrete): ويعتمد هذا النمط من التفكير على القدرة في إبراز البيانات والوقائع المادية الحسية لإثبات وجهة نظر أو تدعيم سلوك معين. لذلك فإن الطفل يفكر ويتذكر ما هو مادي وواقعي فقط، ولا يتفاعل مع المواقف التي تتطلب التفكير المجرد أو الافتراضات الغيبية.

٣) التفكير المنطقي (Logical Thinking): هو التفكير الذي يمارسه الفرد عند محاولة بيان الأسباب والعلل التي تكمن وراء الأشياء، ومحاولة معرفة نتائج أعمال الناس. ويتضمن التفكير المنطقي محاولة الحصول على أدلة تؤيد أو تنفي أعمال الفرد أو وجهات نظره.

٤) التفكير التحليلي (Analytical Thinking): ويتناول القدرة على تحليل المثيرات البيئية إلى أجزاء منفصلة يسهل التعامل معها والتفكير فيها بشكل مستقل.

٥) التفكير التركيبي (Synthetic Thinking): ويتمثل في القدرة على وضع المثيرات المنفصلة مع بعضها البعض لإنتاج مثير جديد قابل للتفكير.

٦) التفكير التمييزي (Distinctive Thinking): ويتمثل في القدرة على تمييز الظروف والعوامل المحيطة بموقف معين قبل التوصل إلى اتخاذ القرارات المناسبة حول الموقف أو وضع خطة للحل.

٧) التفكير المجرد (Abstract Thinking): وهو عملية ذهنية تهدف إلى استنباط

النتائج، واستخلاص المعاني المجردة للأشياء والعلاقات، بواسطة التفكير الافتراضي من خلال الرموز والتعاميم، والقدرة على وضع الافتراضات والتأكد من صحتها.

٨) التفكير الاستنتاجي (Inferential Thinking): ويتمثل في قدرة الفرد على زيادة حجم العلاقات القائمة بين المعلومات المتوفرة من أجل الوصول إلى نتيجة محددة من خلال التفكير العميق والموضوعي.

٩) التفكير الاستقرائي (Inductive Thinking): وهو عملية استدلال عقلي تهدف إلى التوصل إلى استنتاجات أو تعميمات، مستفيدة من الأدلة المتوافرة أو المعلومات التي حصل عليها الفرد من خلال خبراته السابقة.

١٠) التفكير الاستنباطي (Deductive Thinking): وهو عملية استدلال منطقي تهدف إلى التوصل لاستنتاجات أو معرفة جديدة، معتمدًا على الفروض أو المقدمات المتوافرة للفرد.

١١) التفكير الاستكشافي (Exploratory Thinking): ويتحقق هذا التفكير من خلال القدرة على ربط العلاقات، ومحاولة اكتشاف الأشياء وتفسيرها، باستخدام أسلوب طرح الأسئلة الهامة حول المواقف الجديدة التي يتعرض لها الفرد في حياته.

١٢) التفكير الاستبصاري (Insightful Thinking): وهو التفكير الذي يصل فيه الفرد إلى الحل معرفيًا، من خلال تحليل الموقف، وإدراك العناصر المتضمنة فيه، وفهمه بصورة كلية، معتمدًا على الخبرات السابقة، وقدراته الذاتية.

١٣) التفكير التباعدي (Divergent Thinking): وهو التفكير الذي يتضمن إنتاج العديد من الحلول والاستجابات المختلفة، دون تقييد لتفكير الفرد بقواعد محددة مسبقًا كالتفكير الإبداعي.

١٤) التفكير التقاربي (Convergent Thinking): ويتطلب هذا النمط من الفرد أن

يسير وفق خطة منظمة تستند إلى قواعد محددة مسبقًا، لتؤدي إلى نتيجة محددة كالتفكير الناقد.

١٥) التفكير الناقد (Crtical Thinking): وهو التفكير الذي يعمل على تقييم مصداقية الظواهر، والوصول إلى أحكام منطقية من خلال معايير وقواعد محددة، محاولاً تصويب الذات، وإبراز درجة من الحساسية نحو الموقف والسياق الذي يرد فيه، وصولاً إلى حل مشكلة ما، أو فحص وتقييم الحلول المطروحة أمام الفرد.

١٦) التفكير الإبداعي (Creative Thinking): وهو تفكير يتضمن توليد وتعديل للأفكار، يهدف إلى التوصل إلى نواتج تتميز بالأصالة، والطلاقة، والمرونة، والإفاضة، والحساسية للمشكلات.

والتفكير الإبداعي يعتمد على الخبرة المعرفية السابقة للفرد، وعلى قدرته في عدم التقيد بحدود قواعد المنطق أو ما هو بديهي ومتوقع من الناس.

١٧) التفكير الجانبي (Lateral Thinking): ويقصد به التفكير الذي يسعى إلى الإحاطة بجوانب المشكلة، من خلال توليد المعلومات غير المتاحة عن المشكلة. وقد اعتبر دي بونو هذا النوع من التفكير رديفًا لما سماه الإبداع الجاد.

١٨) التفكير العامودي (Vertical Thinking): وهو التفكير الذي يحرك الفرد إلى الأمام بخطوات تتابعية ومنطقية ومدروسة بشكل جيد. وقد اعتبر دي بونو هذا النوع من التفكير معيقًا للتفكير الإبداعي، لعدم قدرته على توليد البدائل الجديدة غير المألوفة.

١٩) التفكير التأملي (Reflective Thinking): هو التفكير الذي يتأمل فيه الفرد الموقف الذي أمامه، ويحلله إلى عناصره، ويرسم الخطط اللازمة لفهمه بهدف الوصول إلى النتائج التي يتطلبها الموقف، وتقويم النتائج في ضوء الخطط الموضوعة. وهذا النمط من التفكير يتداخل مع التفكير الاستبصاري، ومع التفكير الناقد؛ حيث إن التفكير الناقد هو تفكير تأملي، لما يتطلبه الأخير من وضع فرضيات واختبارها بطريقة تقاربية.

٢٠) التفكير ما وراء المعرفي (Meta Cognitive Thinking): ويعد هذا النمط من

التفكير من أعلى المستويات؛ حيث يتطلب من الفرد أن يمارس عمليات التخطيط والمراقبة والتقويم لتفكيره بصورة مستمرة. كما يعد من أنماط التفكير الذاتي المتطور، والذي يتعلق بمراقبة الفرد لذاته، وكيفية استخدامه لتفكيره، أي إنه التفكير في التفكير.

٢١) التفكير عالي الرتبة (Higher Order Thinking): ويُعرّف التفكير عالي الرتبة بأنه التفكير الغني بالمفاهيم، والذي يتضمن تنظيمًا ذاتيًا لعملية التفكير، ويسعى إلى الاستكشاف والتساؤل خلال البحث، والدراسة، أو التعامل مع مواقف الحياة المختلفة (العتوم وآخرون، ١٤٣١هـ، ص٢٨-٣٠).

المبحث الثاني

التفكيـــــر الناقـــد

وقد صنَّفه العلماء إلى صنوف وأنماط شتى، ومن أبرزها وأهمها: التفكير الناقد الذي يتعامل مع المعلومات والنصوص التي تصل إلى الإنسان بالتمحيص والتدقيق، حتى يتم التأكد من صدق هذه المعلومة وسلامة مصدرها، مما يجعلها صالحة لأن يُبنى عليها قول أو فعل، وهذا ما فعله السلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لحماية مصادر هذا الدين وإيصاله إلى القرون التي تليهم صافيًا نقيًا كما ورد عن النبي ﷺ، ونقله صحابته الكرام ومن بعدهم التابعون وتابعوهم.

وقد وردت العديد من النصوص القرآنية التي تدل على هذا النوع من التفكير. قالت كوثر الشريف، ١٤٣٠هـ: «بيَّن القرآن أن النقد يتكون من خمس خطوات أساسية، هي: تحديد القضية وجزئياتها المراد دراستها، ثم الدراسة والفحص للقضية المحددة، ثم الوصول إلى النتيجة، ثم إصدار الحكم، وأخيرًا إظهار الحق ونصره. والمتدبر في آيات القرآن الكريم يجد أن التنوع في أساليب النقد يمثل أحد أوجه الإعجاز القرآني، ومن هذه الأساليب: كشف التناقضات، والقياس، والمقارنة، والتحدي، واستنباط المترتبات، وتحديد قوة الدليل والبرهان، والملاحظة، والتجريب وغير ذلك» (ص١٨).

ومن أوضحها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

ويتجلى التفكير الناقد فيها من خلال مهارة فن اتخاذ القرار في ظل هذا الإرشاد الإلهي في التريث في اتخاذ القرار، حتى يُعلم صدق الخبر من كذبه، ويتم التأكد من صحة المعلومة ومصدرها، وبهذا يكون القرار المتخذ سليمًا ولا يندم الإنسان عليه.

يقول السعدي (١٤٢٣هـ) في تفسيره: «وهذا أيضًا من الآداب التي على أولي الألباب التأدب بها واستعمالها، وهو أنه إذا أخبرهم فاسق بخبر أن يتثبتوا في خبره، ولا يأخذوه مجردًا، فإن في ذلك خطرًا كبيرًا، ووقوعًا في الإثم، فإن خبره إذا جعل بمنزلة خبر الصادق العدل،

حكم بموجب ذلك ومقتضاه، فحصل من تلف النفوس والأموال - بغير حق - بسبب ذلك الخبر ما يكون سببًا للندامة، بل الواجب عند خبر الفاسق، التثبت والتبين، فإن دلت الدلائل والقرائن على صدقه، عمل به وصدق، وإن دلت على كذبه، كذب ولم يعمل به، ففيه دليل على أن خبر الصادق مقبول، وخبر الكاذب مردود، وخبر الفاسق متوقف فيه كما ذكرنا، ولهذا كان السلف يقبلون روايات كثير [من] الخوارج، المعروفين بالصدق، ولو كانوا فساقًا» (ص ٨٠٠).

وفي تفسير السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عظيم الدلالة على أن منهج المحدثين في النقد مستفاد من القرآن الكريم من مثل هذه الآيات، وفي ذلك أيضًا دلالة على أن مهارات التفكير الناقد ينبغي أن تستخلص من هذين المصدرين من أن تؤخذ من مصادر غربية لا تولي لضوابط الشرع اهتمامًا، بالإضافة لكونها اجتهادات بشرية معرضة للصواب والخطأ، وقد وضعت لمجتمع غير مجتمعنا وفي ظل عقائد تخالف الشريعة الإسلامية. أما المنهج المستمد من الكتاب والسنة فلا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

يقول أكرم ضياء العمري، ١٤١٧هـ: «لو أننا استمرينا في البحث في مناهج النقد عند علماء المسلمين فيمكننا أن نؤصل نظرية نقدية معاصرة تستند إلى تراثنا. وللأسف لا يُعمِل كثير من الدارسين المناهج النقدية الإسلامية، وإنما الشائع في معظم الجامعات في العالم الإسلامي اتباع مناهج النقد الغربية، بل لا يكاد يعترف معظم الأساتذة المسلمين بالمناهج الإسلامية القديمة، مثل منهج المحدثين ومنهج الأصوليين في النقد، ليس لأنهم درسوا هذه المناهج وتبين لهم أنها قاصرة، وإنما لأنهم لا يكادون يعرفون عنها شيئًا، فأصول الحديث وأصول الفقه لايدرسان إلا بشكل إلمامة سريعة جدًا بوصفهما منهجين تاريخيين استُنفِدت أغراضهما» (ص١٤).

وهذا الكلام قد يصدق على التعليم العام والمجالات التربوية، لكن لا يمكن أن يعمم، فهناك جامعات وكليات قد أولت هذين العلمين جل اهتمامها، وخصصت لهما أقسامًا مستقلة، وقد أشبعت مواضيعها ومخطوطاتها بحثًا، لكن القصور يبدو واضحًا في تفعيل هذين

العلمين والاستفادة منهما في مختلف المجالات البحثية والعلمية لا سيما ما يتعلق بالمنهج النقدي، الذي يجد الباحث المنصف فيهما معظم أسس وقواعد وضوابط النقد العلمي المؤصل.

ولعل الفكر السائد بين طبقة المثقفين في المجتمعات الإسلامية أن المناهج النقدية وليدة العصر غربية المنشأ، وليس لها جذور في إرثنا الثقافي الإسلامي. وهذا دليل جهل وقصور في الاطلاع والبحث في مصادر التشريع عندنا وموروثنا الثقافي.

يقول بركات سيد، ١٩٩٥م: «يعتقد كثير من الباحثين أن الاتجاه النقدي في الفكر والثقافة والفلسفة هو اتجاه وليد العصور الحديثة عامة، وربيب الفكر الأوربي خاصة، بدءًا من كانط وأوجست كونت، وانتهاءً بالاتجاهات النقدية المعاصرة. ولكن يتبدد هذا الاعتقاد ويصير وهمًا ولا يمكن تصديقه عند المشتغلين بالفكر الإسلامي المعاصر، فقد ظهرت مدارس نقدية كثيرة على يد المفكرين والفلاسفة المسلمين، وكان من روادها الإمام الغزالي وابن تيمية» (ص١٠٢).

والذي يقرأ التاريخ بإنصاف يجد أن هذا المنهج النقدي الإسلامي تأسس منذ بزوغ فجر الإسلام من خلال المنهج الإلهي، الذي وضع أسس هذا المنهج وقواعده وضوابطه الموجودة في الكتاب والسنة.

قال الزهراني، ١٤٢٦هـ: «صاغ القرآن الكريم الإطار الفكري للعلماء المسلمين بما احتواه من أسس منهجية للنقد، ومنها: التدبر والتأمل والتفكر وإعمال العقل والمجادلة والأخذ والرد، واستخدام التجربة لإثبات الحقيقة، ونقد النصوص وتحقيقها، في ضوء معايير علمية تقوِّم مصادر المعرفة» (٣١٦).

وتعاطي النبي ﷺ مع القضايا ثم تعاطي الصحابة من بعده، حتى تم تأسيس علم أصول الحديث الذي هو أعظم منهج نقدي للتعامل مع النصوص ثبوتًا وتوثيقًا، منذ أن وضع أول لبناته الإمام الشافعي في كتابيه الرسالة والأم، وكذلك الزهري والخطيب البغدادي، وبروز الكثير من العلماء المسلمين في هذا المجال منذ عصور متقدمة كسعيد بن المسيب

والشعبي وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وشعبة ابن الحجاج وسفيان الثوري وغيرهم كثير.

يقول الحدري، ١٤٢٥هـ: «وقد اشتمل القرآن الكريم على هذا النوع من التفكير في مواطن متعددة، منها عند مجادلة المشركين في تفنيد معتقداتهم، أوتقرير تناقضهم، أو تبيين فساد أحكامهم.

ففي بيان ضلال معتقداتهم قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣].

وفي تقرير تناقضاتهم قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٧-٧٩].

وفي تبيين فساد أحكامهم قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُوا۟ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا ۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ ۗ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦].

وغيره من الأدلة والشواهد في كتاب الله كثير (ص ١٧٦، ١٧٧).

أما من السنة: فعن أبي أمامة الباهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: إن فتى شابًا أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ائذن لي بالزنا. فأقبل القوم عليه فزجروه وقالوا: مه مه! فقال: «**ادنه**»، فدنا منه قريبًا. قال: فجلس، قال: «**أتحبه لأمك؟**» قال: لا والله، جعلني الله فداءك. قال: «**ولا الناس يحبونه لأمهاتهم**»، قال: «**أفتحبه لابنتك؟**» قال: لا والله يا رسول الله، جعلني الله فداءك. قال: «**ولا الناس يحبونه لبناتهم**». قال: «**أفتحبه لأختك؟**». قال: لا والله، جعلني الله فداءك. قال: «**ولا الناس يحبونه لأخواتهم**». قال: «**أفتحبه لعمتك؟**» قال: لا والله، جعلني الله فداءك. قال:

«**ولا الناس يحبونه لعماتهم**». قال: «**أفتحبه لخالتك؟**» قال: لا والله، جعلني الله فداءك. قال: «**ولا الناس يحبونه لخالاتهم**»، قال: فوضع يده عليه وقال: «**اللهم اغفر ذنبه وطهر قلبه وحصِّن فرجه**»، فلم يكن بعد ذلك الفتى يلتفت إلى شيء (ابن حنبل، ١٤٢٩هـ، برقم (٢٢٨٤٧)، ج٩، ص١٨٤). (وقال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح» (الهيثمي، مرجع سابق، ج١، ص٣٤١).

ومن هذا الحديث يتجلى الأسلوب النبوي في التربية عن طريق الحوار والإقناع ومعالجة الفكر وتعديله، حتى يؤدي ذلك لتعديل السلوك باقتناع تام وعدم العودة إليه مرة أخرى.

وعن أَنَسِ بن مَالِكٍ أَنَّ رَجُلاً مِن الأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْأَلُهُ فَقَالَ: «**أَمَا فِي بَيْتِكَ شَيْءٌ**؟ قَالَ: بَلَى، حِلْسٌ نَلْبَسُ بَعْضَهُ وَنَبْسُطُ بَعْضَهُ، وَقَعْبٌ نَشْرَبُ فِيهِ مِن الْمَاءِ. قَالَ: **ائْتِنِي بِهِمَا**. قَالَ: فَأَتَاهُ بِهِمَا فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ وَقَالَ: **مَنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ**؟ قَالَ رَجُلٌ: أَنَا آخُذُهُمَا بِدِرْهَمٍ. قَالَ: **مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ**؟ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاثًا. قَالَ رَجُلٌ: أَنَا آخُذُهُمَا بِدِرْهَمَيْنِ. فَأَعْطَاهُمَا إِيَّاهُ وَأَخَذَ الدِّرْهَمَيْنِ وَأَعْطَاهُمَا الأَنْصَارِيَّ وَقَالَ: **اشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَامًا فَانْبِذْهُ إِلَى أَهْلِكَ، وَاشْتَرِ بِالآخَرِ قَدُومًا فَائْتِنِي بِهِ**. فَأَتَاهُ بِهِ فَشَدَّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُودًا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ لَهُ: **اذْهَبْ فَاحْتَطِبْ وَبِعْ، وَلا أَرَيَنَّكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا**. فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَحْتَطِبُ وَيَبِيعُ، فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، فَاشْتَرَى بِبَعْضِهَا ثَوْبًا وَبِبَعْضِهَا طَعَامًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ الْمَسْأَلَةُ نُكْتَةً فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لا تَصْلُحُ إِلا لِثَلاثَةٍ: لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ، أَوْ لِذِي غُرْمٍ مُفْظِعٍ، أَوْ لِذِي دَمٍ مُوجِعٍ**» (أبو داود، مرجع سابق، برقم (١٦٤١)، ج٣، ص٨١، ٨٢).

وفي هذا الحديث نجد الرسول ﷺ يحل المشكلة بالتعليم الهادئ الذي يتلاءم مع المشكلة من دون تهوين أو تعظيم، مما يورث المرء شجاعة التحمل والانتظار، ويفتح أمام ذلك السائل أبوابًا جديدة لتحصيل المال بطرق شرعية قد لا تكون خطرت له على بال، ويضع أمامه الحلول والبدائل لمشكلته.

وفي اتخاذ القرارات من المواقف: لما اعتدى يهود بني قريظة على امرأةٍ مسلمة، واستنجدت بذاك الصحابي الجليل وقتله اليهود، وبذلك نقض اليهود عهدهم مع رسول الله

ﷺ، وأراد الرسول ﷺ أن يريهم كيف هم المسلمون، وكيف يؤدب زمرة اليهود تلك، قال لأصحابه بكل حزم وهيبة: «**لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة**» (البخاري، مرجع سابق، برقم (٤١٢٠)، ج٣، ص١٢٥٥)، وفي رواية مسلم: «**لا يصلين أحدكم الظهر إلا في بني قريظة**» (مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، برقم (٤٥٧٧)، ج١٢، ص٣١٧، ٣١٨).

فلو لم يكن لدى رسول الله ﷺ بديهة وسرعة في اتخاذ القرارات القيادية لقال اليهود إنه لا يحمل صفات القائد، ولما أهابوه، فكان هذا القرار والأمر النافذ الذي أرعبهم لما رأوا عدم التهاون والاستكانة من رسول الله ﷺ.

ونحن في هذا المبحث سنتعرض لمفهوم التفكير الناقد وبيان أهميته ومعاييره ومهاراته ومعوقاته.

أولاً: نشأة التفكير الناقد:

يرجع ظهور هذا المصطلح في النصف الأول من القرن العشرين، وهو مصطلح نشأ في الغرب من خلال الدراسات التي قام بها بعض علمائهم، ويرى بعض الباحثين أن التفكير الناقد وجد تطبيقه على أرض الواقع منذ قدم الزمان في إطار فلسفي، منذ أيام الفلاسفة والمفكرين القدماء، حيث ترى العطاري، ١٩٩٩م: «أن التفكير الناقد بدأ مع أرسطو قبل خمسة عشر قرنًا، والذي وضع أساسًا للتفكير الراسخ في التفكير الناقد، وتبعه بعد ذلك تلميذه أفلاطون وكذلك سقراط؛ حيث برزت في أيامهم الحاجة للتفكير بشكل منهجي، وتتبع الإيحاءات بتوسع وتعمق وذلك بسبب معتقداتهم حول الأشياء، حيث أكدوا أن الأشياء في الغالب تكون مختلفة في حقيقتها عما تبدوا عليه في الظاهر».

ولكن التفكير الناقد كمجال علمي معرفي، يعد حديث النشأة نسبيًا؛ حيث ترى ناديا السرور، ١٩٩٨م «أن التفكير الناقد يرجع إلى عدد من التربويين الرواد أمثال جون ديوي John Dewey خلال الفترة ما بين (١٩١٠- ١٩٣٩م) عندما استعمل المصطلحات التالية: التفكير التأملي Reflective Thinking والتساؤلInquiry ، ودعوته إلى التحرر من الجمود الذهني في التفكير، ثم ظهور كتابه (الديمقراطية والتربية)، والذي يعتبر استمرارًا

للدعوة إلى التربية المنظمة والتقصي العلمي للحقائق؛ ولذلك يعتبر جون ديوي الرائد الحقيقي للتفكير الناقد. ثم جاء إدوارد جليسر Edward Glaser وآخرون وأعطوا معنى أوسع للتفكير الناقد، ليشمل التأكد من صحة المعلومات والعبارات وذلك في الفترة ما بين (١٩٤٠-١٩٦١م).

كما قدم ماكس بلاك Max Black وليبمان Lipman (١٩٩٦ - ١٩٩٨م) فكرتهما حول التفكير الناقد والتي تمثلت في كتابهما (اللغة ومفاهيم التربية)؛ حيث أوضحا فيه نظرتهما للتفكير الناقد بأنه تفكير عقلاني يساعدنا أن نقرر ما نؤمن به وما نفعله.

وامتدت جهود إنيس وآخرين من عام (١٩٦٢ إلى عام ١٩٧٩م)؛ حيث ضاق معنى مصطلح التفكير الناقد ليستثني حل المشكلات، واعتماد الأسلوب العلمي، وليتضمن فقط التدقيق في العبارات والتأكد من صحتها.

أما في الفترة مابين عامي (١٩٨٠ و١٩٩٢) فإن معنى التفكير الناقد اتسع ليشمل جوانب أسلوب حل المشكلات من خلال جهود أنيس وزملائه، مما يدل على زيادة الوعي والاهتمام بموضوع التفكير الناقد والنظر إليه من جوانب عديدة من قبل الباحثين والمختصين، تشمل خصائصه وتطبيقاته المختلفة، ثم تعددت الاهتمامات بعد ذلك حول موضوع التفكير الناقد، حيث تم تناوله بمختلف جوانبه ومجالاته وتنميته إلى وقتنا الراهن، وتمثل ذلك في جهود العديد من الباحثين، أمثال ليبمانLipman ، وبولPaul ، وبايرBeyer .

ثانيًا: مفهوم التفكير الناقد:

تبعًا لاختلاف العلماء حول مفهوم التفكير فإن ذلك ينسحب إلى التفكير الناقد بصفته فرعًا من فروع التفكير وأحد أشكاله، فنجد أن مفهوم التفكير الناقد ليس مفهومًا متفقًا عليه، وإنما هو من المفاهيم التي تختلف من عالم إلى عالم ومن مجتمع إلى مجتمع بحسب اختلاف الأطر الدينية والفلسفية والثقافية في النظر إلى هذا المفهوم والتعامل معه، وهو كما يقول مختار، ١٤١٨هـ: اصطلاح حديث، وهو فن من فنون الرقابة الذاتية والتصحيح والانضباط الذاتي (ص٤٨).

ومع محاولة العديد من العلماء والباحثين وضع أُطُرِه وضوابطه إلا إنه يظل مصطلحًا عائمًا يمكن أن يُنتقد ويُعترض على بعض مضامينه، وهكذا، ونحن هنا سنستعرض بعض التعريفات المشهورة له، ثم نحاول من خلال الجمع بين هذه التعريفات أن نصل إلى مفهوم إجرائي له على الأقل يتناسب مع ما هو متبع عند رجال الحديث؛ لأنه يبقى الأسلوب الذي يتعامل مع كل معلومة بالنقد وفق ضوابط شرعية، قد لا تكون موجودة في التعريفات المستمدة من ثقافات أخرى، ومن هذه التعريفات:

تعريف جود good (١٩٤٥م) وهو من أوائل من اهتموا بتعريف التفكير الناقد، وقد عرفه بأنه «نوع من التفكير يقوم على أساس التقويم الدقيق للمقدمات والبراهين حتى نصل إلى النتائج، مع العلم بأن كل هذه العوامل لها علاقة بالموقف» (الصاوي، ١٤٢٤هـ، ص٧٤).

وعرَّفه جلسبر (١٩٩١م) بأنه: «عبارة عن مهارة من مهارات الحياة التي تمكن الفرد من العيش والعمل بفاعلية من داخل هذا العالم التكنولوجي المعقد والمتغير، حيث يستطيع التلميذ أن يعمل خيارات ويصدر قرارات ترتبط بالمعلومات التي يحصلها ويعتنقها، والخطط التي يرسمها والسلوكيات التي يمارسها» (بهجات، ١٤٢٣هـ، ص٢٠).

وعرَّفه أولد (١٩٩٨م) بأنه: «بحث واكتشاف حالة أو موقف أو ظاهرة أومشكلة، بهدف الوصول إلى فرضية أو استنتاج، بحيث يدمج جميع المعلومات المتوفرة بأسلوب مقنع» (حسن، ١٤٢٥م، ص٤٢).

ويعرِّفه يونس (د.ت) بأنه عبارة عن: «استخدام مهارات التفكير الأساسية لتحليل القضايا، والوصول إلى استبصارات حول معانٍ وتفسيرات معينة، والتوصل إلى أنماط من الاستدلال المنطقي والمتماسك، وفهم الافتراضات والتحيزات القائمة وراء مواقف معينة، ويتوفر لدى المرء هنا أسلوب مقنع ومختصر وذو وجاهة للعرض والحجية» (ص١١).

ويعرِّفه جروان (١٤٢٠هـ) بأنه: «نشاط عقلي مركب وهادف محكوم بقواعد المنطق والاستدلال، ويقود إلى نواتج يمكن التنبؤ بها، غايته التحقق من الشيء وتقييمه بالاستناد إلى

معايير أو محكات مقبولة، ويتألف من مجموعة من مهارات الاستقراء، ومهارات الاستنباط، ومهارات التقييم» (ص٤٢٦).

ويعرِّفه باير (٢٠٠٣م) بأنه: «تقرير حقيقة المعرفة ودقتها وقيمتها والحكم على الأخبار المستندة إلى مصادر مقبولة، وفحص المواد في ضوء الدليل، ومقارنة الحوادث والأخبار ثم الاستنتاج» (فتح الله، ١٤٢٩هـ، ص٩٥).

ويعرِّفه مورو باركر (٢٠٠٤م) بأنه: «الحكم الحذر والمتأني لما ينبغي قبوله أو رفضه أو تأجيل البت فيه حول مطلب ما، أو قضية معينة، مع توافر درجة من الثقة لما نقبله أو نرفضه» (المرجع السابق، ص٩٥).

ويعرِّفه قطامي (٢٠٠٧م) بأنه: «عملية ذهنية يطور فيها المتعلم من خلال عمليات التفاعل التي يشترك فيها مع المواد والخبرات والمواقف والأحداث البيئية المعروفة والوصول إلى استنتاجات وافتراضات ومعانٍ وتوقعات جديدة» (المرجع السابق، ص٩٥).

وبعد استعراض هذه المجموعة من تعريفات التفكير الناقد نصل إلى نتيجة، وهي أنه لا يوجد تعريف جامع مانع واحد للتفكير الناقد، وإنما نلحظ أن كل عالم ينظر له من اتجاه معين، ولذلك يقول (سكنر Skinner) بعد أن استعرض مجموعة كبيرة من تعاريف التفكير الناقد: «إن الوصول إلى تعريف محدد ومختصر لهذا المفهوم أمر صعب إن لم يكن مستحيلاً، ويفضل تحليل عملية التفكير الناقد إلى خطواتها الأساسية، والتي يرى أن الباحثين على اختلاف تعريفاتهم للتفكير الناقد يجمعون عليها» (كفافي، ١٩٨٣م، ص٢٢١).

ونلحظ أيضًا من خلال النظر في تواريخ تلك التعريفات أن التطور العلمي وظهور علوم واتجاهات جديدة أثرت في تطور التعريفات في السنين المتأخرة وتعدد مفرداتها والزيادة في مبناها ومعناها.

يقول إبراهيم الحارثي: «تشتق معلوماتنا عن التفكير من حقلين من حقول المعرفة هما: الفلسفة وعلم النفس، والحقل الثالث الذي ظهر حديثًا هو علم جراحة الأعصاب، وقد

اعتبر الفلاسفة العقل بمثابة قاعدة للمنطق، وأكدوا على دراسة التفكير الناقد من خلال التحليل الجدلي للأمور، وتطبيق المنطق عليها، أما علماء النفس فقد اشتغلوا بدراسة آلية عمل الدماغ، وأكدوا على دراسة التفكير الإبداعي، وكيفية توليد الأفكار في الدماغ، بَيْدَ أن عملية التفكير تشمل الجانبين كليهما: الجانب الناقد، والجانب الإبداعي من الدماغ، أي إنها تشمل المنطق وتوليد الأفكار كذلك» (الحارثي، ١٤٢٤هـ، ص١٢).

من الأمور التي يجمع عليها من عرَّف التفكير النقدي:

١- يتفق الجميع على أن التفكير الناقد نوع مستقل بذاته عن أنواع التفكير الأخرى، له مهاراته، وسماته، ووظائفه، رغم تداخله مع بعض أنواع التفكير في بعض الجوانب، هذا مما جعل الباحثين يفردونه بتعريف مستقل يحاول كل باحث أن يعطي له وصفًا يميزه عن غيره.

٢- يتفق الجميع على أن التفكير الناقد يركز على مهارات التفكير العليا، فهو ليس مجرد استدعاء وتذكر للمعلومات، ولذا ركزت التعريفات على مهارات التحليل والتقويم، والفحص والاستنتاج، واتخاذ القرار، وحل المشكلات باعتبارها من أهم المهارات التي يعنى بها التفكير الناقد.

٣- التفكير الناقد يستلزم إصدار حكم من جانب الفرد الذي يمارسه (جروان، ٢٠١٢م، ص٦٨).

٤- التفكير الناقد تفكير علمي يقوم على الدليل والبرهان، إذ لا يمكن قبول حكم إلا بدليل.

ونجد بالنظر إلى التعريفات السابقة أن أقرب تعريف للمنهج النقدي في علم أصول الحديث هو تعريف (باير)؛ لأنه يركز على دقة المعرفة والحكم على الأخبار من خلال إسنادها إلى مصادرها المقبولة، وفحص المعلومات في ضوء الدليل، ومقارنة الحوادث والوقائع والأخبار ببعضها لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف والتناقضات، وبالتالي نصل إلى نتيجة وهي الحكم عليها بالصحة أو البطلان، وهذا ما يتضمنه المنهج النقدي في علم أصول الحديث.

ثالثًا: خصائص التفكير الناقد:

ينقل حسن (١٤٢٥هـ) عن كل من بروكفيلد (١٩٨٧م) والحسين (١٩٩٠م) والسيد (١٩٩٥م) عددًا من الخصائص التي يتميز بها التفكير الناقد وهي:

١- التفكير الناقد نشاط إيجابي خلاق.

٢- التفكير الناقد عملية وليس نتاجًا فقط.

٣- يتغير التعبير عنه بتغير السياق الذي يظهر فيه داخليًا أو خارجيًا.

٤- يستثار بالأحداث السلبية والإيجابية.

٥- يعتبر نشاطًا انفعاليًا وعقليًا معًا (ص٤٥).

وحدد مختار (١٤١٣هـ) خصائص التفكير الناقد في التالي:

١- الذاتية.

٢- الاستنتاج والاستنباط.

٣- التركيز على الفضيلة.

٤- الحوار (ص٤٩).

ويشير العتوم وزميلاه (١٤٢٧هـ) إلى أنها تتميز بالتالي:

١- الوضوح في طرح الأسئلة والعبارات.

٢- القدرة على الملاحظة وتقدير أوجه الشبه والاختلاف غير الظاهرة.

٣- استخدام الأدلة بمهارة عالية.

٤- الميل إلى إجابة الأسئلة التي تتميز بالصعوبة والتحدي (ص٧٤).

ويرى جروان (١٤٢٠هـ) أن للمفكر الناقد عددًا من الخصائص التي تميزه، أهمها:

١- منفتح على الأفكار الجديدة.

٢- يعرف الفرق بين نتيجة «ربما تكون صحيحة» ونتيجة «لا بد أن تكون صحيحة».

٣- يعتمد الطريقة المنظمة في التعامل مع المشكلات.

٤- يأخذ جميع جوانب المواقف بنفس القدر من الأهمية.

٥- يتساءل عن أي شيء غير مقبول.

٦- يتخذ موقفًا ويغيره عند توفر الأدلة.

٧- يتأنى في إصدار الأحكام.

٨- يحاول فصل التفكير العاطفي عن التفكير المنطقي.

٩- يفرق بين الرأي والحقيقة.

١٠- يعرف متى يحتاج إلى معلومات جديدة حول شيء ما.

١١- يستخدم مصادر علمية موثوقة ويشير إليها.

١٢- يعرف بأن لدى الناس أفكارًا مختلفة حول معاني المفردات.

١٣- حب الاستطلاع والمرونة.

١٤- يبحث عن الأسباب والأدلة والبدائل.

١٥- يعرف المشكلة بوضوح.

١٦- الموضوعية والبعد عن العوامل الذاتية (ص٦٣، ٦٤).

رابعًا: معايير التفكير الناقد:

المعايير: «هي المحكات التي يتم الاعتماد عليها في الحكم على مسار الهدف المقصود تعييره أو توجيهه أو تقويمه» (الأسمري، ١٤١٧هـ، ص١٧).

ويقصد بمعايير التفكير الناقد: تلك المواصفات العامة المتفق عليها لدى الباحثين في مجال التفكير، والتي تتخذ أساسًا في الحكم على نوعية التفكير الاستدلالي أو التقويمي الذي يمارسه الفرد في معالجة الموضوع.

ويلخص كل من جروان (١٤٢٠هـ) وعبد الكريم (١٤٢٤هـ) والقحطاني (١٤٢٦هـ) معايير التفكير الناقد كالتالي:

١- **الوضوح**: وهو من أهم معايير التفكير الناقد باعتباره المدخل الرئيس لباقي المعايير الأخرى، فإذا لم تكن العبارة واضحة فلن نستطيع فهمها، ولن نستطيع معرفة مقاصد المتكلم،

وعليه فلن يكون بمقدورنا الحكم عليه. ولكي يدرب المعلم طلابه على الالتزام بوضوح العبارات في استجاباتهم، يمكنه أن يوجه لهم أسئلة تشير إلى أن العبارات غير واضحة أو تزيدها وضوحًا، مثل:

هل يمكن أن تعطيني مثالاً على ما تقول؟

هل يمكن أن تعبر عن الفكرة بطريقة أخرى؟

٢- **الصحة والموثوقية**: وهي أن تكون العبارة صحيحة وموثقة، وقد تكون العبارة واضحة ولكنها ليست صحيحة. ولكي يدرب المعلم طلابه على مراعاة هذا المعيار، يمكنه أن يستخدم الأسئلة التي تشعر بأهمية الاهتمام بتوثيق المعلومات مثل:

ما مصدر هذه المعلومة؟

هل هذه المعلومة صحيحة بالفعل؟

كيف يمكن التأكد من صحة هذه المعلومة؟

٣- **الدقة**: الدقة في التفكير تعني استيفاء الموضوع حقه من المعالجة، والتعبير عنه بلا زيادة ولا نقصان. ويستطيع المعلم أن يوجه طلابه إلى هذا المعيار عن طريق السؤالين الآتيين:

هل يمكن أن تعطي تفصيلات أكثر؟ (في حالة الإيجاز الشديد).

هل يمكن أن تكون أكثر تحديدًا؟ (في حالة الإطالة).

٤- **الربط**: ويقصد به مدى العلاقة بين السؤال أو المداخلة بموضوع النقاش. ومن الأسئلة المساعدة على ذلك:

هل تعطي هذه الأفكار أو الأسئلة تفصيلات أو إيضاحات للمشكلة؟

هل تتضمن هذه الأفكار أو الأسئلة أدلة مؤيدة أو داحضة للموقف؟

٥- **العمق**: ويقصد به ألا تكون المعالجة الفكرية للموضوع أو المشكلة مفتقرة إلى العمق المطلوب الذي يتناسب مع تعقيدات المشكلة، وأن يلجأ في حلها إلى السطحية.

٦- **الاتساع**: ويعني الأخذ بجميع جوانب الموضوع. ومن الأسئلة التي يمكن إثارتها في هذا المعيار:

هل هناك طريقة أخرى لمعالجة المشكلة أو السؤال؟

هل هناك جهة أو جهات لا ينطبق عليها هذا الوضع؟

هل هناك حاجة لأخذ وجهة نظر أخرى في الاعتبار؟

٧- **المنطق**: ويعني أن يكون الاستدلال على حل المشكلة منطقيًا؛ لأنه المعيار الذي استند إليه الحكم على نوعية التفكير، والتفكير المنطقي: هو تنظيم الأفكار وتسلسلها وترابطها بطريقة تؤدي إلى معنى واضح، أو نتيجة مترتبة على حجج معقولة. ويمكن إثارة الأسئلة الآتية للحكم على منطقية التفكير:

هل ذلك معقول؟

هل المبررات أو المقدمات تؤدي إلى هذه النتيجة بالضرورة؟

هل يوجد تناقض بين الأفكار والعبارات؟

خامسًا: سمات المفكر الناقد:

إن قدرة الفرد على التفكير الناقد تعتمد بشكل كبير على امتلاكه مجموعة من القيم والميول والاتجاهات والخصائص المرتبطة بممارسة التفكير الناقد. وقد أشار بول بأن من يفكرون تفكيرًا ناقدًا في حياتهم هم الذين يفكرون بطريقة عقلانية، ومثل هؤلاء الناس يتعلمون كيف يكتشفون العمليات غير العقلية من التفكير وأن يفكروا فيما وراءها.

فمن أبرز السمات الشخصية للمفكر الناقد التي ذكرها معظم علماء التفكير وذكرها زيتون (١٤٢٩هـ):

- الإلمام بالفكرة/ الأفكار المراد نقدها.
- متفتح على الأفكار الجديدة.
- لا يجادل في أمر ما عندما لا يعرف عنه شيئًا.

- القدرة على التمييز بين التحيز والحقيقة.

- يأخذ جميع جوانب الموقف بنفس الأهمية.

- تحديد الافتراضات والتعامل مع البدائل للوصول إلى هدف معين.

- الشك الصحي تجاه الافتراضات القائمة.

- توليد الأفكار واختيار المعنى، والنقد بموضوعية واتخاذ القرار وحل المشكلات.

- يتساءل عن أي شيء يبدو غير معقول أو غير مفهوم.

- يستخدم مصادر علمية موثوقة ويشير إليها.

- يستطيع تجنب الأخطاء الشائعة في استدلاله للأمور.

- يبحث عن الأسباب والعلل والبدائل.

- يعرف متى يحتاج إلى معلومات أكثر حول موضوع ما.

- يبقى على صلة بالنقطة الأساسية أو جوهر الموضوع (ص١٦٢، ١٦٣).

وذكر بوزافير (٢٠١١م) نقلاً عن قلاتورن وبارون (Glatthorn et Baron) عددًا من سمات المفكّر الفعّال الذي يقابل ما نسميه بالمفكر الناقد وهي:

١- ينفتح هذا الشخص على الحالات التي تمثل المعضلات ويتقبل الغموض فيها.

٢- يلجأ للنقد الذاتي ويأخذ في الاعتبار الإمكانات المختلفة التي تبدو له، ويبحث عن البراهين التي يستند عليها وجهان متباينان لوضعٍ ما.

٣- يتدبر ويستشير ويقوم ببحث معمّق عند اللزوم.

٤- يولي الاهتمام للمعقولية ويثق في فعالية إعمال الذهن.

٥- يحدد أهدافه بتمعن ويراجعها عند اللزوم.

٦- يوجد الحجة التي تشكك في آراء الآخرين (ص٧، ٨).

وينقل العتيبي (١٤٢٨هـ) عن نيكرسوين وريموند (Raymond&Nickerson) بأن هناك عددًا من الخصائص والقدرات والعادات التي تتمثل في طرق سلوكية المفكر الناقد فيما يلي:

١- يستخدم الأدلة بكفاءة مرتفعة.
٢- ينظم أفكاره ويصرح بها بشكل متماسك.
٣- القدرة على التعلم الذاتي.
٤- يؤجل إصدار الحكم في غياب الأدلة الكافية لدعم أي قرار.
٥- يفهم الفرق بين الاستدلال والتبرير.
٦- التنبؤ بالنتائج المحتملة.
٧- تطبيق تكنيكات لحل المشكلات في المجالات الجديدة.
٨- يفهم الفرق بين النتيجة التي قد تكون حقيقية والنتيجة التي يجب أن تكون حقيقية .

وفي دراسة استخدمت التحليل العلمي طُبقت في الثقافة الخليجية البحرينية لتحديد سمات الشخصية الناقدة، تتمحور في ست أبعاد رئيسة:

١- بعد التقويم: ويتضمن القدرة على إصدار الحكم، وتقويم الحجج، والقدرة على الاستدلال.

٢- بعد المعرفة: ويتضمن القدرة على التحدي والتخيل النقدي، والمخاطرة المدروسة، والمرونة المعرفية، وتحمل الغموض.

٣- بعد فهم قواعد المنطق: ويشمل معرفة قواعد المنطق، والربط، والتنظيم العقلاني، وكشف المغالطات أثناء النقاش.

٤- بعد القدرة على التفسير: ويتضمن القدرة على الاكتشاف والنقاش والجدل، والميل إلى التناسق المعرفي، والتفسير المنطقي للظواهر الحياتية، وتطبيق المعارف.

٥- البعد الوجداني: وينطوي على القدرة على التكيف مع المواقف الجديدة، والثقة بالنفس، والدرجة العالية من الاتزان، وتقبل آراء الآخرين، والاتصاف بالنشاط والفاعلية.

٦- بعد الحساسية تجاه المشكلات: يتضمن الحساسية تجاه المشكلات، والقدرة على وضع الافتراضات الصحيحة وتحديد المشكلات بطريقة منطقية.

ويوجز أونيل Oneil خصال الشخصية الناقدة في خاصيتين هما: القدرة على التمييز بين التحيّز والمنطق، والقدرة على التمييز بين الرأي والحقيقة (ص٢٢-٢٤).

سادسًا: أهمية التفكير الناقد:

يعد التفكير الناقد من أكثر أشكال التفكير تعقيدًا؛ نظرًا لارتباطه بسلوكيات عديدة كالمنطق وحل المشكلات وارتباطه الوثيق بالتفكير المجرد والتفكير التأملي، من حيث تشابه العديد من الخصائص. كما أن علماء النفس والتربية يظهرون اهتمامًا واضحًا في مثل هذا النوع من التفكير نظرًا لما له من انعكاسات في عملية التعلم والقدرة على حل المشكلات؛ حيث بدا هذا الاهتمام بهذا النوع من التفكير في السنوات الأخيرة واضحًا في مجالات التعليم المختلفة من مرحلة ما قبل المدرسة حتى مرحلة التعليم الجامعي. (العتوم وآخرون، ١٤٣١هـ، ص٧١).

وتكمن أهمية التفكير الناقد وتعلم مهاراته للطلاب عمومًا في كونه ليس مجرد مطلب علمي لزيادة التحصيل والقدرة على التعامل مع المعلومات، بل هو مطلب حياتي، حيث يحقق النمو المتكامل لشخصياتهم ويعطيهم القدرة على مواجهة المشكلات على الصعيد الشخصي والمجتمعي، ويجعلهم أكثر قدرة في التعامل مع ما يمكن أن نسميه بالغزو الثقافي الذي يتمثل فيما تبثه وتنقله وسائل الإعلام والاتصال من غث وسمين؛ لأن التفكير الناقد يجعلهم قادرين على فحص مسلماتها وحججها، ويستطيعون تقويمها باستخدام محكات ومعايير معينة حتى يميزوا بين ما يمكن أن يكون مفيدًا لهم وما قد يضرهم.

وقد ذكر (رائد محمد ١٩٩٦م) بعض الفوائد لهذه المهارات للمتعلمين، منها:

١- تؤدي إلى فهم أعمق للمحتوى المعرفي المتعلم.

٢- تقود المتعلم إلى الاستقلالية في التفكير وتحرره من التبعية والتمحور حول الذات.

٣- تشجع روح التساؤل والبحث وعدم التسليم بالحقائق دون تحرٍ كاف.

٤- تجعل من الخبرات المدرسية ذات معنى، وتعزز من سعي المتعلم لتطبيقها وممارستها.

٥- ترفع من المستوى التحصيلي للمتعلم.

٦- تجعل المتعلم أكثر إيجابية وتفاعلاً ومشاركة في عملية التعلم.

٧- تعزز من قدرة المتعلم على تلمس الحلول لمشكلاته واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

٨- تزيد من ثقة المتعلم في نفسه، وترفع من مستوى تقديره لذاته.

٩- تتيح للمتعلم فرص النمو والتطور والإبداع (فتح الله، ١٤٢٩هـ، ص٩٧).

وهو ذو أهمية عظمى عند الباحثين على وجه الخصوص لما يزودهم به من مهارات معرفية وبحثية تجعلهم أكثر قدرة على الاستقراء والاستنباط والتحليل، وأكثر تقصيًا لمصداقية المعلومة وصحتها، وأكثر دقة في التعامل مع النصوص التي يراد تضمينها في بحوثهم، وأقوى في الاستدلال وأعرف بمقارنة النصوص ببعضها ومعرفة أوجه الشبه والاختلاف والتفريق بين الدعاوى والحقائق، وما هو من صلب الموضوع وما هو دخيل عليه. وهذه الأمور من أهم المهارات التي تمكن الباحثين من إخراج بحوث علمية نافعة وذات جودة عالية.

سابعًا: معوقات تنمية التفكير الناقد:

أكدت بعض الدراسات أن هناك معوقات تقف في وجه الفرد تمنعه من التفكير الناقد، وقد أكد القرآن الكريم على بعضها كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤].

وقد أشار بكار (١٤٢٣هـ) إلى أهم المعوقات المتعلقة بالمعلم والمدرسة والتي يمكن أن نسميها المعوقات التعليمية العامة وهي:

١- اعتقاد المعلم بأنه صاحب الكلمة الأولى والأخيرة داخل الحجرة أو القاعة، مما يجعل معظم التفاعل اللفظي يأتي من ناحيته.

٢- الالتزام بحرفية الكتاب المقرر وعدم الخروج عنه قيد أنملة، واعتبار أنه المرجع الوحيد للطالب والمعلم.

٣- عدم التنويع في استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية الحديثة.

٤- عدم تحضير المعلم للأسئلة بشكل جيد، والاقتصار على طرحها على الطلبة المتميزين للإجابة عنها وإهمال باقي الطلاب.

٥- دكتاتورية المعلم في عدم قبول آراء الطلاب المخالفة له، وتعريضهم للسخرية، أو التهديد، أو الإهانة.

٦- تركيز المعلم على الأسئلة التي تقيس مدى حفظ الطالب الكربوني للمنهج.

٧- قيام العديد من المعلمين بمكافأة الطلاب الذين يتصفون بالصمت والهدوء والتقيد والطاعة لما يقوله المعلم.

٨- تجنب العديد من المعلمين طرح الأسئلة التربوية التي تثير التفكير والتأمل.

٩- تفضيل المعلمين الطالب الذكي على المبتكر؛ حيث إن تعريفهم للطالب الذكي هو الذي يحفظ الإجابات كاملة.

١٠- اعتماد العديد من المعلمين على طريقة الإلقاء.

١١- كثرة الحصص والمواد التي يدرِّسها المعلم والمهام التي يقوم بها فترهقه.

١٢- عدم وجود مكتبة غنية بالمراجع والمصادر، وعدم تفعيلها إن وجدت.

١٣- توقف العديد من المعلمين عن القراءة والاطلاع في مجال تخصصهم العلمي والتربوي.

١٤- عدم تفعيل النشاط الطلابي بالشكل الصحيح الذي يؤدي إلى تنمية المهارات وإثراء خبرات الطلاب.

١٥- تحويل دور المؤسسة إلى مؤسسة بيروقراطية تهتم بالكم على حساب الكيف.

١٦- إهمال التدريب الفعّال لمنسوبي المدرسة.

وذكر جابر (١٤٠٢هـ) بعض معوقات التفكير الناقد في الصف الدراسي:

١- الإخفاق أو العجز عن فهم المبادئ الأساسية الهادية للحل الصحيح للمشكلة أو المسألة.

٢- عدم قدرة الطالب على فهم ما يقرؤه.

٣- عدم قدرة الطالب على التمييز بين ما يتعلق بالمشكلة من اعتبارات، من حيث درجة أهميتها في موقف معقد.

٤- التفسير المنفرد لمعنى السؤال أو المجادلة.

٥- العجز عن الالتزام بما يرد من تعليمات متعلقة بالتفكير الناقد.

٦- التأثر بالذاتية وعدم اتخاذ الحياد أثناء تفسير البيانات أو التقويم.

٧- الميل إلى التعميمات الشاملة على أساس خبرة شخصية محددة مع أنها غير مسوغة منطقيًا.

٨- التكاسل والاتكال وعدم بذل الجهد في البحث عن الحل الصحيح.

٩- القلق والعصبية الزائدة (ص١٤٠-١٤١).

وأضاف الهيشان وملكاوي (١٤٢٣هـ) المعوقات التالية:

١- التسليم بصحة أو خطأ الأفكار المطروحة دون مناقشتها.

٢- التقليد.

٣- اتباع الهوى.

٤- الإعجاب بالنفس.

٥- الوهم والظن.

٦- الخرافات والأفكار الباطلة التي يتوارثها الناس، وتمنعهم من التفكير في بطلانها (ص١٩٣-١٩٩).

وترى دراسة ناديا السرور (١٤٢٢هـ) أن من معوقات تعليم التفكير الناقد في البيئة المدرسية:

١- افتقار المعلم إلى إستراتيجيات التدريس التي تؤهله وتساعده على تنمية التفكير.
٢- افتقار المناهج الدراسية إلى الأنشطة التي تساعد على تنمية التفكير.
٣- عدم تفعيل الأهداف المضمنة بالمناهج والمتعلقة بتنمية التفكير في حال وجودها.
٤- معظم طرق التدريس تركز على الطرق التقليدية.
٥- الامتحانات بصورتها التقليدية تعد أكبر محبط أمام تنمية التفكير.
٦- اعتبار الكتاب المدرسي هو المرجع والفيصل بين المعلم والطالب.
٧- إهمال المعلم النمو الانفعالي والأخلاقي والإبداعي لطلابه وتركيزه على الجانب المعرفي.
٨- عدم كفاية الوقت المتاح أمام الطالب للتفكير، لكون المعلم مجبرًا على إنهاء مقرره قبل نهاية العام الدراسي.

ويشير العتوم وزميلاه (١٤٣١هـ) نقلاً عن إيغر (٢٠٠١م) إلى عدد من المشكلات التي تعترض المعلمين خلال محاولاتهم تعليم التفكير الناقد في الغرفة الصفية، ومن أهمها:

١- يتوقع الطلبة الحصول على إجابات محددة من المعلم بدلاً من الوصول لهذه الإجابات من خلال التحليل والنقد والتفكير الجاد.
٢- يتصف بعض الطلبة بقلة الصبر، فتجدهم يسارعون إلى مناقشة البدائل والفرضيات قبل دراسة الموقف والتفكير فيه بشكل فعَّال.
٣- يبدي بعض الطلبة عدم الرغبة في مناقشة أفكار الآخرين أو الأفكار المطروحة للنقاش الصفي.
٤- يفشل بعض الطلبة في التفكير بعمق كبير عند الحاجة إلى تطوير أو الوصول إلى بدائل أو فرضيات حول الموقف.
٥- يدخل بعض الطلبة في مناقشات مع الآخرين رغم عدم توفر المعلومات النظرية أو الأساسية للدخول في المناقشة (ص٩٣).

ويرى كفافي (١٤٢١هـ) أن معوقات التفكير الناقد:

١- التسرع في فهم واستيعاب المواد المقروءة أو المسموعة أو المرئية.

٢- التسرع في إصدار الأحكام وإبداء الآراء.

٣- البعد عن الموضوعية عند تقويم الأفكار أو النصوص.

٤- التعصب لرأي معين أو فكرة ما، أو الميل مع الهوى أو الميول الشخصية والتحيز.

٥- البعد عن التفكير المنطقي، والاقتراب من التفكير الخرافي.

٦- مسايرة الاتجاهات الشائعة دون تحكيم العقل.

٧- التفكير الجامد المحدود (ص٥٠).

ويرى عبد الحميد والباز (٢٠٠١م) أن معوقات التفكير الناقد:

١- كف الاستجابات: وتعني كف وتعطيل الطلاب عن التفكير الناقد.

٢- الجزمية: وتعني مقاومة التغيير والتشبث بنظام المعتقدات.

٣- الجمود: وتعني عدم المرونة أو مقاومة التغيير، والإصرار على صحة الأسلوب المختار للعمل.

٤- المسايرة: وتعني درجة خضوع الطالب لرأي الجماعة الشائع في كل المواقف وانصياعه لاتجاهات المحيطين به.

٥- التفكير الخرافي: وهو التفكير الذي يستند إلى أسباب غير طبيعية لتفسير أو حل المشكلات.

٦- التفكير الاعتمادي: يعتمد على الآخرين ليفكروا نيابة عنه ولا يحاول أن يفكر بنفسه (ص٥٦-٥٧).

ثامنًا: مهارات التفكير الناقد:

قبل استعراض مهارات التفكير الناقد ينبغي أن نوضح الفرق بين التفكير ومهارات التفكير.

يقول الحارثي (١٤٣٠هـ): «هل التفكير مهارة، أم أنه أساس لجميع المهارات؟ ثم هل التفكير يساوي مجموع مهارات التفكير؟ وبعبارة أخرى: هل تعليم مهارات التفكير يساوي

تعليم التفكير؟ أم أن تعليم التفكير شيء أكبر وأعمق من تعليم مهارات التفكير؟

عرف سوارتزر (Swartz ١٩٩٠) مهارة التفكير بأنها كفاية تسهم في بعض أنواع التفكير، أي إن مهارات التفكير يمكن أن تكون متضمنة في التفكير الإبداعي والتفكير الناقد واتخاذ القرارات وغيرها. وتختلف مهارات التفكير فيما بينها في مستوى العمومية. فهناك مهارات عامة وهناك مهارات فرعية، أي إن المهارات العامة تنقسم إلى مهارات فرعية وهذه أيضًا تنقسم إلى مهارات أبسط منها. فإذا أردنا تعليم نوع من التفكير، ينبغي أن تحدد مهارات التفكير الرئيسية والفرعية ذات العلاقة به... وهكذا نرى أن مهارات التفكير هي إحدى مكونات التفكير السليم الراقي وليست هي التفكير السليم كله. فهي من العوامل الأساسية للتفكير الراقي، وينبغي أن يكون استخدامها منطلقًا من إستراتيجيات فكرية عامة، وينضبط بنظام قيمي معتبر» (ص٢٤، ٢٥).

ويقول فتحي جروان: «هناك حاجة للتفريق بين مفهومي (التفكير) و(مهارات التفكير)، ذلك أن التفكير: عملية كلية نقوم عن طريقها بمعالجة عقلية للمدخلات الحسية، والمعلومات المسترجعة لتكوين الأفكار، أو استدلالها، أو الحكم عليها، وهي عملية غير مفهومة تمامًا، وتتضمن الإدراك، والخبرة السابقة، والمعالجة الواعية، والاحتضان، والحدس، وعن طريقها تكتسب الخبرة معنى.

أما مهارات التفكير: فهي عمليات محددة نمارسها ونستخدمها عن قصد في معالجة المعلومات.

مثل: مهارات تحديد المشكلة، وإيجاد الافتراضات غير المذكورة في النص، أو تقييم الدليل أو الادعاء» (جروان، مرجع سابق، ص٤٥).

«ولتوضيح العلاقة بين التفكير ومهاراته، يمكن أن نعقد مقارنة على سبيل المجاز بين التفكير ولعب كرة القدم، فلعبة كرة القدم تتألف من مهارات محددة كثيرة مثل: الجري بالكرة، التمرير، التصويب بالقدم، التصويب بالرأس...إلخ، ويسهم كل منها في تحديد مستوى اللعب أو جودته.

والتفكير كذلك يتألف من مهارات متعددة تسهم إجادة كل منها في فاعلية التفكير، ويتطلب التفكير تكاملاً بين مهارات معينة ضمن إستراتيجية كلية في موقف معين لتحقيق هدفٍ ما» (الغرايبه، ١٤٢٩هـ، ص٢٠).

فمفهوم المهارة يرتبط بالأداء ارتباطًا عضويًا؛ إذ إن الأداء يشكل الصورة الملاحَظة للسلوك أثناء قيام الفرد بممارسة المهارة، ومهارة التفكير نشاط عقلي يعبَّر عنه بالأداء أو الإجراء الذي يمارسه الشخص عن قصد في عملية التفكير.

يرى كوستا (costs, ١٩٨٥) أن مهارات التفكير الناقد تشمل:

مهارات التمكن، وهي:

الملاحظة، المقارنة، الترتيب، التجميع، التصنيف.

مهارات المعالجة، وهي:

تحليل الحقائق والآراء والاستنتاج والتوقع، وتحديد علاقة السبب بالنتيجة.

ومهارات التشغيل، وهي:

تحديد المشكلة، جمع المعلومات المرتبطة بالمشكلة، الاستنتاج، اتخاذ القرار المناسب.

ويرى أنيس (Eunis, ١٩٩١) أن مهارات التفكير الناقد تشمل:

التركيز على سؤال وتحليل الحجج والبراهين، والحكم على مصداقية مصدر استعدادات عامة لتناول موقف أو مشكلة، مثل:

أن يكون الفرد متفتح الذهن دقيقًا وواضحًا، وتجنب الاندفاعية، وأن يأخذ الموقف الكلي في الاعتبار، وأن يحاول دائمًا.

نموذج أنيس لمهارات التفكير الناقد:

١- استيعاب وفهم معنى العبارة المقروءة.
٢- الحكم على درجة غموض العبارة.

٣- الحكم على تعارض العبارات مع بعضها.

٤- الحكم على مدى اتساق النتيجة مع المقدمات.

٥- الحكم على درجة دقة العبارة.

٦- الحكم على درجة تطبيق العبارة لقاعدة أو قانون معين.

٧- الحكم على درجة إحكام العبارة.

٨- الحكم على العبارة من خلال الملاحظة.

٩- الحكم على مدى علاقة العبارة وارتباطها بالمشكلة المعروضة.

١٠- الحكم على العبارة على أنها أمر مُسَلَّم به.

١١- الحكم على مدى تحقيقها للهدف.

١٢- الحكم على مدى صحة العبارة أو دقتها. (الحارثي، ٢٠٠٩م، ص١٠٩، ١١٠).

نموذج واطسون وجلاسر (Watson,Glasser,١٩٩٤):

١- الاستنتاج.

٢- تمييز الفرضيات.

٣- القدرة على استخلاص النتائج.

٤- تفسير النتائج.

٥- القدرة على تقييم الحجج.

نموذج باول (Paul,١٩٩٢):

١- تحديد المشكلة أو التساؤل محور الدراسة.

٢- تحديد الغاية أو الهدف من التفكير.

٣- عرض الإطار المرجعي أو وجهات النظر المتنوعة.

٤- وضع الفرضيات.

٥- المفاهيم والأفكار الرئيسية.

٦- النظريات والأسس المستخدمة.

٧- الأسباب.

٨- التفسيرات التي تم التوصل إليها.

٩- الاتجاهات الفكرية.

١٠- النتائج المترتبة.

نموذج نيدير Needier:

١- القدرة على تحديد المشكلات والمسائل المركزية.

٢- تمييز أوجه الشبه والاختلاف.

٣- تحديد المعلومات المتعلقة بالموضوع.

٤- صياغة الأسئلة التي تسهم في فهم أعمق للمشكلة.

٥- القدرة على تقديم معيار للحكم على نوعية الملاحظات والاستنتاجات.

٦- القدرة على تحديد ما إذا كانت العبارات مرتبطة معًا ومع السياق العام.

٧- القدرة على تحديد القضايا البديهية، والأفكار التي لم تظهر بصراحة في البرهان والدليل.

٨- تمييز الصيغ المتكررة.

٩- القدرة على تحديد مصداقية المصادر.

١٠- تمييز الاتجاهات والتصورات المختلفة لوضع معين.

١١- تحديد قدرة البيانات وكفايتها ونوعيتها في معالجة الموضوع.

١٢- التنبؤ بالنتائج الممكنة أو المحتملة، من موقف أو مجموعة من المواقف. (قطامي، ١٩٩٠م، ص٧٠٧-٧٠٩).

ويرى (فيصل يونس، ١٩٩٧م) تقسيمها إلى:

أولاً: الإستراتيجيات المعرفية ـ المهارات الصغرى:

١- مقارنة المواقف المثالية ومقابلتها مع الممارسة الفعلية.

٢- التفكير الدقيق في التفكير: استخدام قاموس نقدي.

٣- ملاحظة الفروق وأوجه الشبه الجوهرية.

٤- فحص وتقييم الافتراضات.

٥- تمييز الحقائق المتعلقة من غير المتعلقة (بالموضوع).

٦- القيام باستنتاجات وتنبؤات وتفسيرات معقولة.

٧- إعطاء الأسباب وتقييم الأدلة والادعاءات.

٨- التعرف على التناقضات.

٩- استكشاف المتضمنات والمترتبات.

ثانيًا: الإستراتيجيات المعرفية: القدرات واسعة النطاق:

١- تدقيق التعميمات وتجنب التبسيط الزائد.

٢- مقارنة مواقف متماثلة، نقل الاستبصارات إلى سياقات جديدة.

٣- تنمية منظور معين للشخص: تكوين المعتقدات والحجج والنظريات وفحصها.

٤- توضيح القضايا والاستنتاجات والمعتقدات.

٥- تكوين محكات للتقييم: توضيح المعايير والقيم.

٦- تقييم مصداقية مصادر المعلومات.

٧- التساؤل المتعمق: استثارة الأسئلة المهمة والبحث عن جذورها.

٨- تحليل وتقييم الحجج والتفسيرات والمعتقدات والنظريات.

٩- توليد الحلول وتقويمها.

١٠- تحليل وتقييم الأفعال والسياسات.

١١- القراءة الناقدة: توضيح ونقد النصوص.

١٢- الإنصات الناقد: في الحوار الصامت.

١٣- الربط بين المعارف المختلفة.

١٤- ممارسة الحوار السقراطي: توضيح المعتقدات والنظريات ووجهات النظر والتشكيك فيها.

١٥- التفكير الحواري: مقارنة وجهات النظر والتفسيرات والنظريات.

١٦- التفكير الجدلي: تقييم وجهات النظر والتفسيرات والنظريات.

ثالثًا: الإستراتيجيات الوجدانية: سمات العقل:

١- التفكير باستقلالية.
٢- تنمية فهم ما يعني بالتمركز حول الذات والتمركز حول الجماعة.
٣- ممارسة الحس العقلي العادل.
٤- استكشاف الأفكار القائمة وراء المشاعر والمشاعر القائمة وراء الأفكار.
٥- تنمية التواضع الفكري وتأجيل الحكم.
٦- تنمية الشجاعة الفكرية.
٧- تنمية الإخلاص الفكري أو النزاهة.
٨- تنمية المثابرة الفكرية.
٩- تنمية الثقة بالعقل (ص٦٠-٧٠).

ويرى فاشيون (Facione ٢٠٠٦) أن التفكير الناقد يتكون من:

مهارات معرفية وهي:

١- التفسير: ويشمل مهارات فرعية مثل: التصنيف، استخراج المعنى، وتوضيح المعنى.
٢- التحليل: ويشمل مهارات فرعية مثل: فحص الأفكار، وتحديد الحجج، وتحليل الحجج.
٣- التقويم: ويشمل مهارات فرعية مثل: تقدير الادعاءات، وتقييم الحجج.
٤- الاستنتاج: ويشمل مهارات فرعية مثل: البحث عن البدائل، والوصول إلى البدائل والاستنتاجات.
٥- الشرح: وهو إعلان نتائج التفكير، ويشمل مهارات فرعية مثل: إقرار النتائج، تبرير الإجراءات، تقديم الحجج.
٦- التنظيم الذاتي: ويقصد به: قدرة الفرد على التساؤل، والتأكد من المصداقية، وتنظيم الأفكار والنتائج. ومهاراته الفرعية هي: فحص الذات، وتصحيح الذات.

ويرى محمد السعدني (٢٠٠٧م) أن مهارات التفكير الناقد:

١- التمييز بين الحقائق أو التحقق من صحتها.

٢- التمييز بين الأسباب ذات العلاقة بالموضوع أو التي ليس لها علاقة بالموضوع.

٣- تحديد مصداقية مصدر المعلومة.

٤- تعرّف المغالطات الموضوعية.

٥- تحري الموضوعية وعدم التحيز لرأي معين.

٦- تعرف أوجه التناقض أو عدم الاتساق في مسار عملية الاستدلال من المقدمات أو الوقائع.

٧- تحديد البرهان أو الادعاء (ص٥٣).

إن مهارات التفكير الناقد هي من مهارات التفكير العليا، ينطوي التفكير الناقد على مجموعة من المهارات، يقول فتح الله (١٤٢٩هـ): «يتفق معظم علماء النفس على أن التفكير الناقد ينطوي على مجموعة من مهارات التفكير التي يمكن تعلمها والتدرب عليها وإجادتها، ويمكن تصنيف هذه المهارات إلى خمس فئات وهي:

١- الدقة في فحص الوقائع: وتتمثل في القدرة على فحص الوقائع والبيانات التي يتضمنها موضوع ما، بحيث يمكن أن يحكم الفرد بأن نتيجة ما صحيحة أو غير صحيحة تبعًا لدقة فحصه للوقائع المعطاة.

٢- إدراك الحقائق الموضوعية: وتتمثل في قدرة الفرد على الوصول إلى نتائج مبنية على الوقائع الموضوعية وحدها، بعيدًا عن التأثر بالعواطف والتعصب، وغير ذلك من العوامل الذاتية.

٣- إدراك إطار العلاقة الموضوعية: وتتمثل في قدرة الفرد على إدراك العلاقة التي تربط الموضوع بمجموعة الظروف العلمية التي ينتمي إليها أو المجال الذي يعمل فيه، والحكم على نتيجة ما بأنها صحيحة أو غير صحيحة تبعًا لارتباطها بإطار العلاقة الصحيحة.

٤- تقويم المناقشات: تتمثل في القدرة على الجوانب المهمة التي تتصل مباشرة بموضوع المناقشة وتميز نواحي القوة والضعف فيها.

٥- الاستدلال: القدرة على معرفة العلاقات بين وقائع معينة تعطى له، بحيث يمكن على ضوء هذه المعرفة أن يحكم ما إذا كانت نتيجة ما، مشتقة تمامًا من هذه الوقائع أم لا، بغض النظر عن صحة الوقائع المعطاة، أو موقف الفرد منها (ص٩٩-١٠١).

يقول الغرايبة (١٤٢٩هـ): «إن هناك عددًا من المهارات التي يمكننا أن نقول عنها إنها أكثر شيوعًا وانتشارًا، وأكثر حيازة على اتفاق العلماء والباحثين في مجال التفكير.

ولعل تصنيف (واطسن) و(جليسر) يعتبر من أشهر التصنيفات التي تحدثت عن مهارات التفكير الناقد؛ حيث صنفاها في خمس مهارات أو مكونات هي:

١- الاستنتاج: ويتم من خلاله التوصل إلى استنتاجات معينة بناءً على معلومات تم الحصول عليها، وهو يشير إلى قدرة الفرد على استخلاص نتيجة من حقائق معينة تمت ملاحظتها أو افتراضها، ويؤدي الاستنتاج إلى التمييز بين الدرجات المختلفة من الصواب والخطأ، في ضوء الحقائق المعطاة.

٢- الاستنباط: ويشير إلى قدرة الفرد على تحديد بعض النتائج المترتبة على مقدمات أو معلومات سابقة لها. وهو يعبر عن قدرة الفرد على التفكير بالأشياء بشكل استنباطي (من العام إلى الخاص أو من الكل إلى الجزء) اعتمادًا على المعلومات المعطاة.

٣- التفسير: ويقيس مهارة الفرد في الحكم على الشواهد والأدلة والبراهين، وذلك من أجل التمييز بين التعميمات التي توجد في الأدلة. ويتضمن القدرة على تحديد المشكلة، والتعرف على التفسيرات المنطقية، وتقرير فيما إذا كانت هذه التعميمات والنتائج المبنية على معلومات معينة مقبولة أم لا.

٤- التعرف على الافتراضات: ويشير إلى القدرة على التمييز بين درجة صدق معلومات معينة أو عدم صدقها، والتمييز بين الحقيقة والرأي، والغرض من المعلومة المعطاة. مثل أن يتم طرح قضية أو مشكلة والطلب من المفحوصين أن يبينوا الافتراضات المتضمنة فيها ومناقشتها.

٥- تقويم الحجج: وتعني قدرة الفرد على تقييم الفكرة المطروحة، وقبولها أو رفضها، والتمييز بين المصادر الأساسية والثانوية (ص٩٧، ٩٨).

ونقل جروان (٢٠٠٥م) عن «بيير» (١٩٨٥م) أنه حدد عشر مهارات للتفكير الناقد، هي:

١- التمييز بين الادعاءات والمزاعم وبين الحقائق المثبتة.

٢- التمييز بين الأسباب الحقيقية المرتبطة بالموضوع والمقحمة عليه.

٣- التحقق من مصداقية مصدر المعلومات.

٤- تحديد الدقة الحقيقية للخبر أو الرواية.

٥- التعرف على الافتراضات المتضمنة في النص.

٦- الموضوعية والبعد عن التحيز والمحاباة.

٧- تحري التدرج والمنطقية والاستدلال.

٨- التعرف على البراهين والحجج الغامضة وتحديد درجة قوتها.

٩- التعرف على أوجه التناقض أو عدم الاتساق في مسار عملية الاستدلال من ناحية المقدمات أو الوقائع.

١٠- تحديد درجة قوة البرهان أو الادعاء (ص٦٠).

كما نقل كل من الصاوي (١٤٢٤هـ) والأسمري (١٤١٧هـ) عن «روبرت إنيس» (١٩٦٢م) أنه حدد مهارات التفكير الناقد باثنتي عشرة مهارة، تنبثق جميعها مع فروعها عن قاعدتين أساسيتين: هما النزعات، والقدرات، وهذه المهارات هي:

١- استيعاب معنى العبارة.

٢- الحكم بوجود غموض في الاستدلال.

٣- الحكم فيما إذا كانت العبارة متناقضة.

٤- الحكم فيما إذا كانت النتيجة تتبع بالضرورة.

٥- الحكم فيما إذا كانت العبارة محددة بوضوح.

٦- الحكم فيما إذا كانت العبارة تطبق مبدءًا.

٧- الحكم فيما إذا كانت المشاهدة موثوقة الدقة.

٨- الحكم فيما إذا كانت النتيجة مبررة بقدر كاف.

٩- الحكم فيما إذا كانت المشكلة معرفة.

١٠- الحكم فيما إذا كان الشيء عبارة عن افتراض.

١١- الحكم فيما إذا كان التعريف محددًا بدقة.

١٢- الحكم فيما إذا كانت العبارة نصًا مقبولاً.

وأشار قطامي (١٤١٠هـ) إلى أن كنيدلر اقترح أيضًا اثنتي عشرة مهارة للتفكير الناقد، هي:

١- القدرة على تحدي المشكلات والمسائل المركزية.

٢- تمييز أوجه الشبه والاختلاف.

٣- تحديد المعلومات المتعلقة بالموضوع والتي لها القدرة على إجراء مقارنات بين الأمور التي يمكن إثباتها أو التحقق منها، وتمييز المعلومات الأساسية عن المعلومات الهامشية الأقل ارتباطًا.

٤- صياغة الأسئلة التي تسهم في فهم أعمق للمشكلة.

٥- القدرة على تقديم معيار للحكم على نوعية الملاحظات والاستنتاجات.

٦- القدرة على تحديد ما إذا كانت العبارات أو الرموز الموجودة مرتبطة معًا ومع السياق العام.

٧- القدرة على تحقيق القضايا البديهية والتي تظهر بصراحة في البرهان والدليل.

٨- تمييز الصيغ المتكررة.

٩- القدرة على تحدي موثوقية المصادر.

١٠- تمييز الاتجاهات والتصورات المختلفة لوضع معين.

١١- تحديد قدرة البيانات وكفايتها ونوعيتها في معالجة الموضوع.

١٢- توقع النتائج الممكنة أو المحتملة من حدث أو من مجموعة أحداث (ص٧٠٧).

ونقل الصاوي (١٤٢٤هـ) تصنيف أدوال ودانليز (١٩٩١م) لمهارات التفكير الناقد والتي حددها في ثلاث مهارات رئيسية:

١- مهارات التفكير الاستقرائي.

٢- مهارات التفكير الاستنباطي.

٣- مهارات التفكير التقويمي (ص٨٥).

وحددت دراسة القطامي (١٤٢٠هـ) مهارات التفكير الناقد فيما يلي:

١- صياغة الفكرة التي طورها المتعلم بعد مروره في الخطوات التمهيدية.

٢- ملاحظة العناصر المختلفة في النص.

٣- تحديد العناصر اللازمة وغير اللازمة وفق معايير مصوغة.

٤- طرح أسئلة تحاكم العناصر اللازمة.

٥- ربط العناصر بروابط وعلاقات.

٦- وضع الأفكار المتضمنة على صورة تعميمات في جمل خبرية.

٧- وضع الأفكار في وحدات تضم: مقدمة وفرضية (ص١٨٨).

وأما جابر (د.ت) فقد صنّف مهارات التفكير الناقد في بُعدين، هما:

- دعم المعلومات الأساسية:

١- تحديد دقة الملاحظات.

٢- تحديد موثوقية المصادر الثانوية.

الاستنباط:

أولاً: استخدام الدليل أو الشاهد:

١- تفسير على أساس متين.

٢- تنبؤ على أساس جيد.

٣- تعميم على أساس راسخ.

٤- استدلال بالمماثلة حسب الأساس.

ثانيًا: الاستدلال:

١- جدل شرطي صادق (إذا كان..فإن).

٢- جدل مقولي (كل/ بعض).

وحَصَرها مقبل (٢٠٠٣م) في مهارتي التحليل والتقويم (ص١)، وقسمها خليل (٢٠٠٢م) إلى مهارات معرفية ووجدانية (ص٣١٣).

وبهذا نجد أن هناك العديد من التصنيفات لمهارات التفكير الناقد، ونجد صاحب كتاب يقدم تصنيفًا على آخر ثم في كتابٍ آخر نجد صاحبه يقدم تصنيفًا آخر، وهكذا لا يكاد يكون هناك إجماع بالمعنى الصحيح على تصنيفٍ معين، ومن الممكن بعد كل فترة أن يظهر تصنيفات جديدة حسب رؤية علماء النفس والتفكير، وهي تتطور وتتحدث بتطور هذا العلم، واختلاف التصنيفات وتعددها ليس شيئًا سلبيًا، بل إنه يوفر لنا صورة تكاملية تحيط بالتفكير الناقد من جميع جوانبه، ولذلك رأى الباحث أن يختار سبع مهارات من أدبيات التفكير الناقد، يجد أنها أكثرها مناسبة لقواعد علوم الحديث بحكم كون قواعد علوم الحديث تتعلق بالحكم على المصدر والمعلومة.

تاسعًا: المهارات التي اختارها الباحث:

وهي:

١- تحديد مصداقية مصدر المعلومات.

إن مصدر المعلومات الذي انطلقت منه هو أهم عنصر في قنوات تداول المعلومة، ولذلك فمدى مصداقية ذلك المصدر هي التي تحدد كون المعلومة يمكن الاستفادة منها والعمل بها أو لا.

وهذا ما يسمى عند علماء الحديث بنقد السند، وهو تصحيح أو تضعيف الرواية، من خلال الحُكم على رُواتها جَرحًا وتعديلاً وضَبطًا، ومن خلال اتّصال السنَد أو عدمه.

ولذلك هناك ما يسمى في النقد الخارجي ـ في المنهج التاريخي ـ بنقد الاستعادة، ويقصد به: التحقق من صحة الوثائق، وهل الوثيقة موضع التحقيق كتبها صاحبها فعلاً؟ وهل كتبت بخطه أم بخط غيره. (صابر، ١٤١٨هـ، ص٥٤).

وفي الأصول التي تشكل أسس المنهج النقدي عند المحدثين يضع خلدون الأحدب من ضمن هذه الأصول:

أ- رفض خبر الفاسق.

ب-اشتراط العدالة لقبول الأخبار.

ت-اشتراط الضبط لقبول الأخبار.

ث-تحريم نقل الخبر المكذوب (ص٣٣-٣٥).

وفي مجال البحوث فإن أكثر ما يُفقد البحث مصداقيته: تضمين الباحث نصوصًا بدون تحديد مصدرها أو عدم التأكد من نسبتها لذلك المصدر، ولذلك فإنه ينبغي للباحث الجاد أن يأخذ المعلومات التي يضمّنها بحثه من مصادرها الأصلية الموثوقة، وعلى سبيل المثال عندما يريد تفسير آية يرجع إلى كتب التفسير المعتبرة، وعندما يريد الاستدلال بحديث يرجع لكتب الصحاح المعروفة، وكذلك في الوقائع التاريخية يرجع لكتب التاريخ المعروفة المجمع على الأخذ منها، كسيرة ابن هشام وسير أعلام النبلاء للذهبي وغيرها، وعندما يريد أن يستشهد بقول مؤلف أو كاتب يرجع لكتبه التي ذُكِرَ هذا الرأي فيها ولا يكتفي بنقله من مجلة أو صحيفة أو موقع إلكتروني.

وفي حالة عدم وجودها فإن الباحث بين أمرين:

إما أن يستبعدها ويستغني عن الاستدلال بها، وإما أن يفعل كما كان يفعل باحثو السلف فيقول: بحثت عنها في مظانها ولم أجدها أو لم أقف عليها.

٢- تحديد الدقة الحقيقية للخبر أو الرواية.

وهذا ما يسمى عند المحدثين بنقد المتن، ويتم من خلاله التأكد من صحة ما ورد في متن الحديث من عبارات من خلال التدقيق في ذلك الخبر، وما فيه من تصحيف أو تحريف، وما فيه من أغلاط، وهل مردّ ذلك إلى ضعف البصر، أو ضعف السماع، أو التدليس وغيره.

وفي أصول تشكل أسس المنهج النقدي الحديثي يذكر الأحدب منها عدة أصول تتعلق

بهذه المهارة، منها:

أ- رفض خبر الفاسق.

ب-اشتراط الضبط لقبول الخبر.

ت-التثبت من كل قضية.

واستشهد بعدة آيات، منها قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: ١١١] (مرجع سابق، ص٣٣-٣٦).

وفي البحوث يقول صابر: «يجب على الباحث أن يلتزم الدقة في بحثه، وأن يتثبت في كل خطوة يخطوها، فلا يُدخل الباطل على أنه حق، ولا يقبل شيئًا في بحثه إلا إذا تيقن أنه صدق، ويحذر الأوهام والأغلاط، فما أكثر أوهام اللغة، وأوهام المصطلحات العلمية التي يكثر تداولها بين الناس وهي غير سليمة في ذاتها.

وقد حث الإسلام على التثبّت في العلم، وطالب بالدليل والبرهان، ونهى عن اتباع الظن، وبيّن أن الظن لا يغني من الحق شيئًا، وقد فطن علماء البحث والمناظرة ـ عن طريق توجيهات القرآن الكريم ـ إلى قاعدة هامة من قواعد البحث والنظر وهي: [إن كنت ناقلاً فالصحة، وإن كنت مدعيًا فالدليل] (مرجع سابق، ص١٢٩).

٣- الموضوعية والبعد عن التحيز.

من أهم الصفات التي يُفترض وجودها في الناقد والباحث والكاتب والمحاور: التحلي بالموضوعية والبعد عن الذاتية، فإذا عرفنا أن الذاتية هي: مختلف الميولات والرغبات والأهواء والانفعالات ومختلف الاعتقادات والمعتقدات والآراء الشخصية التي يميل لها الإنسان.

أو كما يعرّفها جيبسون بأنها: تأثير دوافع الشخص وعُرفه وقيمه وموقفه الاجتماعي. (قنصوة، ٢٠٠٧م، ص٦٦)، إذا عرفنا ذلك، فإن الموضوعية تعني: أن يتجرد الناقد والباحث

عند تناوله لموضوعٍ معين من كل تلك الأمور ويفصلها تمامًا عن الموضوع. وكما يقول (جيبسون): «فأن تكون موضوعيًا معناه ألا تتأثر بدوافعك وعُرفك وقيمك وموقفك الاجتماعي» (المرجع السابق، ص٦٦).

وهذا يقتضي ألا يميل الباحث أو الناقد إلى جهة على حساب أُخرى، ولا طائفة على حساب طائفة، ولا مجتمع على حساب مجتمع آخر.

مع أن هذا الأمر مطلب صعب في العلوم الإنسانية لأنه كما يقول قنصوة: إن الصلة بين الباحث (كذات) وبين موضوع بحثه في العلوم الإنسانية صلة لها وضعها الخاص وتأثيرها الذي لا يمكن إغفاله في هذه العلوم. (المرجع السابق، ص٦٠).

يقول صابر (١٤١٨هـ): «في المنحى الموضوعي في البحوث: هو الذي تبرز فيه موضوعية البحث المجردة البعيدة عن الأساليب الإنشائية أو الخصائص الذاتية للباحث، فهو يقوم على الحيدة والنزاهة، ويعتمد على التنظيم الجيد للأفكار، وعرض المقدمات، واستخلاص النتائج بأسلوب علمي محض غير متأثر بمشاعر وجدانية وأفكار ذاتية» (ص١١٥، ١١٦).

٤- تحديد درجة قوة البرهان أو الادعاء.

قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: ١١١].

وقال الشاعر:

والدعاوي ألم يقيموا عليها بينات أصحابها أدعياء

يقوم التفكير الناقد على قوة الدليل والبرهان، فلا يُقبل أي قول أو دليل مهما كان إلا أن يكون من القوة بالقدر الذي يعطي قدرة للفرد على تحديد مستوى قوة الدليل والبرهان عن طريق الكشف عن مواطن القوة والضعف فيه، ومعرفة مدى ملاءمته ودعمه للموقف، أو

المجال المعرفي الذي ورد فيه، وكذلك في العلم الشرعي بشكل عام، فهناك ما يُعرف بقوة الدلالة أو الاستدلال، وهي مدى دلالة تلك الآية أو ذلك الحديث على الحكم أو الموضوع الذي يُستشهد بها عليه، وهذه مهارة من أهم المهارات التي يجب أن يتحلى بها الباحث نظرًا لأن بعض الباحثين يلوي أعناق النصوص لكي يستدل لموضوعه أو مسألته التي يناقش، مع أن هذا النص الذي يستدل به قد يكون بعيدًا كل البعد عن هذا الموضوع، وكذلك من قوة الدليل والبرهان ارتفاع درجة الحديث في الصحة، فالباحث ينبغي ألا يستدل إلا بالأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، بينما نجد في كثير من البحوث العديد من الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة أو التي تُنسب للنبي ﷺ وهي في الأصل أثر لأحد الصحابة أو التابعين. كذلك عند الاستدلال لمسألة معينة فإن مما يعطي الدليل قوة أن يكون صادرًا عن اتحادات علماء وهيئات ولجان، أفضل من أن يكون صادرًا عن عالم واحد.

٥- التمييز بين الأسباب الحقيقة المرتبطة بالموضوع والمقحمة.

من المهم عند العمل على موضوع معين من بحوث ومقالات وكتابات وخلافه أن يكون كل ما يُعضد به هذا الموضوع من أدلة وشواهد وأمثلة وتعريفات وغيرها مما له علاقة به وارتباط وثيق به، ولا يكون مجرد إضافة لا تمت للموضوع بصلة، فمثل هذه الإضافة تخل بالموضوع ولا تخدمه، وهنا يقال أيضًا إنه من الملاحظ على بعض الباحثين إيراده لنصوص لبعض العلماء والمفكرين، ثم عند إمعان النظر فيها وتأملها تجد لا علاقة لها بالموضوع، وإنما جيء بها لتكثير الأسطر والصفحات والمراجع، وكذلك في موضوع مهم جدًا، وهو عند الاستدلال لرأي أو قضية معينة تجد البعض يُقحم بعض الآيات والأحاديث والتي لا تمت للموضوع بصلة، إما لإرادة تكثير الأدلة وإما لفهم مغلوط لم يستند فيه إلى مراجع صحيحة معتبرة.

٦- التعرف على أوجه التناقض أو عدم الاتساق في مسار عملية الاستدلال من ناحية المقدمات أو الوقائع.

وهي قدرة الفرد على تحديد التناقضات المتضمنة في النص، أو وجهات النظر المختلفة أو الأدلة المتعارضة، والتي بموجبها يستطيع أن يحدد جوانب القوة والضعف، ويتخذ موقفًا محددًا في الحكم.

إن من أهم أعمال الباحث أن تظهر شخصيته وفكره وتوجهه في بحثه، وذلك من خلال تعليقه على النصوص التي يضمنها بحثه من خلال تبيين ما تحمله من أخطاء عقدية وفكرية ولغوية، بالإضافة لنقده لهذا النص، وتحديد موقفه كباحث من هذا النص الذي استشهد به، وكما نعرف فليس استشهاد الباحث بالنص دلالة قاطعة على موافقته لما جاء فيه، فقد يكون استشهد به كمثال لما يمكن أن يقع من أخطاء، أو لوجهة النظر الأخرى، ولكن متى يعرف القارئ ذلك؟ عندما يوضح ذلك الباحث ويكشف ما فيه من تناقضات وأخطاء ويجليها للقارئ ويبين أيضًا سبب إيراده لهذه المعلومة في بحثه ما لم يكن السياق يدل على سبب إيراده لهذه المعلومة.

١ - تمييز أوجه الشبه والاختلاف.

قدرة الفرد على تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين شيئين أو أكثر، للتوصل إلى نتائج تيسر عليه دراستها وسهولة التعامل معها، وإمكانية الحكم عليها (ثائر حسين وعبد الناصر فخرو، ٢٠١٠م، ص٥٨).

فعندما يقوم الباحث مثلاً بذكر مسألة شرعية ثم يذكر أقوال العلماء فيها فإنه يعرض أقوالهم، ويبين ما يتفقون عليه في هذه المسألة، ويحرر محل النزاع وهو موطن الاختلاف بينهم، ثم بعد ذلك يرجح بين هذه الأقوال، وكذلك عند استعراض مفهوم من المفاهيم أو تعريف من التعاريف فإنه كما مر معنا في تعريف التفكير الناقد وجدنا تعددًا في تلك التعاريف واتفاقًا في مواطن واختلافًا في أخرى، ومن خلال مواطن الاتفاق استطاع الكثير ممن بحثوا هذا المفهوم أو المصطلح الوصول إلى تعاريف جامعة نوعًا ما، يمكن أن يعتمدها الباحث حسب الجانب الذي يتناوله في بحثه، وكذلك عند مناقشة آراء بعض الكتاب والمؤلفين حول قضيةٍ ما فإن الباحث يستعرض كل الآراء ثم يبين نقاط الاتفاق بينهم، والتي يمكن أن يبدأ منها الباحث ويعتمد عليها، وكذلك يذكر نقاط الاختلاف وإمكانية التوفيق بينها وتجاوزها.

المبحث الثالث

العلاقة بين مهارات التفكير الناقد والمجال التربوي

ومن خلال استعراض ما مر من تصنيفات لمهارات التفكير الناقد نجدها شديدة العلاقة بالتربية، بل إتقان هذه المهارات مطلب من مطالب نجاح العملية التعليمية، ولهذا حرصت وزارة التربية والتعليم على تضمين أنشطة المقررات أنواع التفكير، ومن أهمها مهارات التفكير الناقد التي لايستغني عنها الطالب في تعامله مع المعلومات التي توضع بين يديه، فهو يحتاج إليها من حيث رصده للعلاقات بين الأشياء والمقارنة بينها والتحليل والاستنتاج والاستنباط، ثم التقويم لإصدار الحكم، بالإضافة إلى أن طريقة حل المشكلات والاستقراء والاستنباط تمثل بعض طرق التدريس المهمة التي يحتاجها المعلم لكي يوصل المعلومة لطلابه، وكل هذه من مهارات التفكير الناقد. وإدراكًا من الوزارة لأهمية التفكير فقد قامت ـ كما ذكرت ـ بتضمينها في أنشطة المقررات، وأعدت في عام ١٤٢٥هـ دليلاً للمعلم يوضح له كيف ينمي هذه المهارات في الطلاب.

بالإضافة إلى عقد العديد من الدورات التدريبية لمنسوبي التعليم من مشرفين ومعلمين وطلاب في مهارات التفكير، ولذلك ـ كما ذكرت في المقدمة ـ فبعض بنود سياسة التعليم في المملكة تنص على ذلك، ومنها:

«التفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية في ميادين العلوم والثقافة والآداب، والمشاركة فيها وتوجيهها بما يعود على المجتمع والإنسانية بالتقدم والخير» (الحقيل، ١٤١٤هـ، ص ٦٧، ٦٨).

«تقوية وعي الطالب ليتعرف بقدر سنّه كيف يواجه الإشاعات المضللة والمذاهب الهدامة، والمبادئ الدخيلة».

«تنمية التفكير العلمي لدى الطالب، وتعميق روح البحث العلمي والتجريب والتتبع المنهجي» (المرجع السابق، ص٧٤).

وقد وضعت في دليل المشرف التربوي الذي صدر عام ١٤١٩هـ، من ضمن كفايات المشرف التربوي ـ كفايات التقويم ـ ومن ضمن عناصره:

«القدرة على تقويم نتاجات الطلبة في المجالات المعرفية والانفعالية والمهارية».

«القدرة على حل المشكلات التربوية في مختلف المجالات بأسلوب علمي» (وزارة المعارف، ١٤١٩هـ، ص١١١).

فالقدرة على تقويم نتاجات الطلبة والحكم عليها وكذلك حل المشكلات من مهارات التفكير الناقد.

وهذه من صميم التفكير الناقد وهو أيضًا ـ التقويم ـ أحد محاور العملية التعليمية التي لايستغني عنها المدير، فهو أحد وظائف أو عمليات الإدارة.

فمن مهارات التفكيرالناقد: مهارات التفكير التقويمي.

التفكير التقويمي يعني النشاط الذي يستهدف إصدار حكم حول قيمة الأفكار أو الأشياء وسلامتها ونوعيتها.

يقول صلاح مصطفى وفدوى عمر: «يتفق المختصون على أن هناك وظائف أو عمليات أو مراحل رئيسة تقوم بها الإدارة بصفة عامة، ومنها:

التقويم: ويعني عملية إصدار الأحكام على مدى وصول العملية الإدارية إلى أهدافها والكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف فيها، والاستفادة من التغذية الراجعة (مصطفى، ١٤٢٤هـ، ص١٥).

وهذه أحد مهام التفكير الناقد، فهو لإصدار الأحكام، ومن مهامه أيضًا اكتشاف نقاط القوة والضعف.

وكذلك الحال بالنسبة للمعلم، فمن ضمن مسئوليات المعلم ومهامه:

«العمل على تنمية التفكير العلمي لدى التلاميذ، وتوجيههم نحو اتباع الأساليب العلمية في الكتاب والمناقشة» (السبحي وبنجر، ١٤١٧هـ، ص٧٣).

وكما ذكر صبحي وبنجر أيضًا: «أن من طرق التدريس:

١- طريقة المناقشة: وتتوقف هذه الطريقة على ما يقوم به التلاميذ من تحضير مسبق لموضوع الدرس وقراءتهم له، أو إثارة المعلم لمشكلة معينة ذات صلة بالموضوع، ثم تدور المناقشة بين المعلم والتلاميذ.

[فالمناقشة والحوار حول موضوع معين هي في حد ذاتها تفكير ناقد، بل إن تقويم المناقشات ـ وهي قدرة الفرد على إدراك الجوانب المهمة التي تتصل اتصالاً مباشرًا بقضية ما ويمكن تمييز نواحي القوة والضعف فيها ـ مهارة من مهارات التفكير الناقد كما مر معنا من خلال استعراض المهارات.

وصياغة الدرس على شكل مشكلة يبحث الطلاب عن حلول لها هي أيضًا مهارة تفكير ناقد].

٢- والطريقة الاستقرائية: وتعرف هذه الطريقة بالطريقة الاستنباطية أو الاستنتاجية.

وتقوم على أساس عرض الأمثلة وفهمها ومن ثم استخلاص القاعدة بناءً على الأمثلة.

وهي أيضاً إحدى مهارات التفكير الناقد ومن مهارات التفكير الناقد: مهارات التفكير الاستقرائي: وهي عملية استدلال عقلي، تستهدف التوصل إلى استنتاجات أو تعميمات تتجاوز حدود الأدلة المتوافرة أو المعلومات التي تقدمها المشاهدات المسبقة.

وكذلك من مهارات التفكير الناقد: مهارات التفكير الاستنتاجي. وهي عملية استدلال منطقي، تستهدف التوصل لاستنتاج ما، أو معرفة جزئية بالاعتماد على فروض أو مقدمات موضوعة ومعلومات متوافرة.

وكذلك الاستنباط: وهو قدرة الفرد على معرفة العلاقات بين وقائع معينة تعطى له بحيث يمكن أن يحكم في ضوء هذه المعرفة ما إذا كانت نتيجة معينة مشتقة تمامًا من هذه الوقائع أم لا، بغض النظر عن صحة الوقائع المعطاة أو موقف الفرد منها.

٣- وطريقة حل المشكلات: تهدف هذه الطريقة إلى إكساب التلاميذ الأسلوب العلمي في التفكير وتنمية مهاراتهم في النواحي العلمية.

وهي تُعد مهارة من أهم مهارات التفكير الناقد وثمرة من ثمار هذا النوع من التفكير.

٤- وطريقة الاكتشاف أو الاستقصاء: هذه الطريقة تتطلب من التلميذ القيام بدور نشط للحصول على المعلومة في ظل مساعدة المعلم له وتوجيهه بشكل علمي حتى يكتشف الأمر بنفسه.

وتسمى هذه الطريقة بالاكتشاف الحر أو الموجه أو الاستقصاء؛ لأنه تعلم بحثي مقصود يجري بإشراف المعلم وتوجيهه (المرجع السابق، ص٩٦-٩٩).

وهذه تشبه القيام بتحليل أحد الكتب أو المقالات ونقدها واكتشاف ما فيها من نقاط قوة أو ضعف، وهذه من مهام التفكير الناقد.

ومن أهم مهارات التفكير الناقد: المهارات التقويمية فهي مهارات مهمة للمعلم والطالب لأن التقويم أحد مكونات المنهج المدرسي الحديث.

فقد ذكر الخليفة (١٤٢٦هـ) مكونات المنهج المدرسي والتي هي: أهداف المنهج، محتوى المنهج، طرق التدريس، الأنشطة التعليمية، الوسائل التعليمية، ثم ذكر التقويم [والذي بناءً عليه يتم تحسين وتطوير المكونات السابقة، فكأن كل واحد من هذه المكونات لا يتم بمعزل عن الآخر، وتكمن أهمية التقويم في كونه تكتشف من خلاله الأخطاء فتعدّل ونقاط القوة فتعزز] (ص٢٢).

بالإضافة إلى أنه من أهم أنواع التربية (التربية العقلية)، والذي يعد التفكير الناقد ومهاراته رافدًا من روافدها.

ونلمس ذلك من خلال تعريف التربية العقلية، يقول علي عبد الحليم محمود (١٤١٥هـ) في كتابه تربية الناشئ المسلم: «هي التي تهتم بالعقل وتغذيه وتمده بأسباب نشاطه وحيويته، وتعطيه القدرة على النظر والتأمل والتدبر والتحليل والاستنتاج، أي تنمي قدراته واستعداداته» (ص٢٥٩).

ويعرّفها الزهراني (١٤٢٤هـ) بأنها: «التربية المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله محمد

ﷺ، والتي تربي عقل المسلم وتنمّي طاقاته، والتي تستلزم تدريب قدرات هذا العقل، وإمداده بكل ما هو نافع من العلوم والمعارف الشرعية والعلمية، وتوعيته بكل ما يحيط به من أحداث فكرية واجتماعية وعلمية، بحيث يحقق النضج القويم في إطار بناء الشخصية الإسلامية العابدة لله، المكلفة بتبليغ منهجه سبحانه وتعالى إلى البشرية، والقادرة على الابتكار، وإحداث التقدم، وبحيث تمارس هذه الشخصية حياتها بطريقة علمية موضوعية، بعيدًا عن الأهواء» (ص١١).

وكما مر معنا أن الموضوعية وعدم التحيز هي من مهارات التفكير الناقد المهمة لطلاب العلم عمومًا، والباحثين على وجه الخصوص. وهذه من مهارات التفكير الناقد كما مر معنا.

فـ«لا بدّ أن يشمل الإعداد قدرات الشباب العقلية كلها، وبخاصة ما يتصل بالقوى العقلية من إدراك، وذاكرة، وخيال، وحفظ، واستنتاج، وتخيُّل، وغيرها من القوى العقلية التي تحتاج إلى صقل وتدريب، بالإضافة إلى الميول العقلية، كالميل إلى البحث والاطّلاع، والتنقيب والابتكار، وتقوية مهارات القراءة والكتابة، والتفكير المنطقي المنظم. إنّ التربية الموجهة هي التي تنمي الجوانب العقلية في الإنسان بل والقدرات المساعدة، كالقدرات الرياضية واللغوية، والمعارف العامة، ولذلك كان الرسول ﷺ يحذّر من الجدال والمراء فيما لا طائل فيه، وذم القرآنُ من يوجهون قواهم العقلية وقدراتهم في الاتجاهات غير المرغوب فيها.

إنّ من أهم المشكلات التي تواجهها المجتمعات العربية تتمثل في قصور المناهج التربوية في إعداد الناس عامة، والشباب خاصة؛ إعدادًا عقليًا يساعد على تفتح أذهانهم، وتنمية قدراتهم العقلية، وصقل مواهبهم، ورعاية ميولهم العلمية والعقلية؛ ليكونوا في مستوى التحدي العلمي والحضاري في عصرهم، ولتكون لهم القدرة على المشاركة والإضافة في توجيه ثمار العلم لخير البشرية، ولا يتحقق ذلك كله إلاّ بتوجيه الإعداد العقلي للشباب إلى الربط بين العلم النظري والاتجاهات السليمة في التطبيق، وإصدار الأحكام، والوصول إلى الحقائق. والإعداد العقلي في الإسلام مختلف عن مفهوم الإعداد في الفكر غير الإسلامي؛ لأن الإسلام

يعتبر العقل وسيلة من وسائل المعرفة وليس الوسيلة الوحيدة؛ لعجز العقل وحده عن تفسير كل شيء، ولذلك اهتم المسلمون بالدليل العقلي والدليل النقلي؛ لأنّ للعقل حدًا لا يدرك ما بعده، وليس العلم كله مما يدرك بالعقل؛ لأن المرء حتى ولو لم يكن مسلمًا فإنه يؤمن بكثير من الأشياء الخارجة عن إدراك العقل والحواسّ، وإذا كان الإنسان مطالبًا بمعرفة الله والتفكير في ملكوته عن طريق العقل، فإنّ الدين هو الذي يوجّه هذا العقل، ويحدّد مساره الصحيح، وعلمُ الدين علم غيبيّ يصل عن طريق الوحي من الله وليس غير ذلك. ولذلك فإن تكامل المنهج في الإعداد العقلي للشباب إنما يبنى على وسيلتي الوصول إلى الحق، هما: العقل، والوحي. الأول فيما يتعلق بالمظاهر الكونية، والأمور الحسيّة، وما هو خاضع للتجربة المادية، والثاني لمعرفة ما هو خارج عن نطاق العقل وقدراته ووظائفه، وما اتصل بالغيب فيما جاء عن الله من رسله وكتبه» (موقع إسلام ويب ـ المكتبة الإسلامية).

والحقيقة، هذا كلام جميل في معنى التربية العقلية، وأهدافها، وتوجيهها، وكل ذلك مهم، لكن الأهم أن هذا المقال يشير إلى أهمية التفكير الناقد في التربية العقلية من خلال ما ذكر من أهمية الاستنتاج، والتفكير المنطقي، وبيّن أن من أهم ما يُعد الشباب عقليًا لتكون لهم القدرة على المشاركة والإضافة في توجيه ثمار العلم لخير البشرية توجيه الإعداد العقلي لديهم إلى الربط بين العلم النظري والاتجاهات السليمة في التطبيق، وإصدار الأحكام، والوصول إلى الحقائق، وهذه من مهام التفكير الناقد.

كما أن الجانب الوقائي في التربية العقلية يكمن في قدرة العقل مع مختلف النصوص على محاكمتها وتمييز صحيحها من سقيمها وفق ضوابط الشرع الحكيم، وخصوصًا الأفكار الوافدة من الأمم الأخرى لأنها تكون مختلفة عن خلفية الإنسان الدينية والثقافية والاجتماعية والتاريخية.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى: «كما أن نور العين لا يرى إلا مع ظهور نور قدّامه، فكذلك نور العقل لا يهتدي إلا إذا طلعت عليه شمس الرسالة» (١٤١٦هـ، ج١، ص٦).

وقال الإمام الأصفهاني: «اعلم أن العقل لن يهتدي إلا بالشرع، والشرع لا يتبين إلا

بالعقل، فالعقل كالأس، والشرع كالبناء، ولن يغني أس مالم يكن بناء، ولن يثبت بناء مالم يكن أس، وأيضًا فالعقل كالبصر، والشرع كالشعاع، ولن يغني الشعاع مالم يكن بصر» (١٤٠٨هـ، ص١٤٠، ١٤١).

وأما إذا أردنا أن نبين علاقة التفكير الناقد ومهاراته بالتربية الإسلامية على وجه الخصوص فنجد بينهما علاقة وطيدة من حيث:

أن أهم سمات نهج الكتابة في مجال التربية الإسلامية عمومًا أنها نهج استدلالي استنباطي يقوم على الاستدلال بالآيات والأحاديث، والاستنباط منها أفكار (يالجن، ١٤١٩هـ، ص٤٢).

ومهارة الاستدلال والاستنباط من أهم مهارات التفكير الناقد التي لا يستطيع الباحث في التربية الإسلامية وأصولها الاستغناء عنها.

كذلك فمن أهم أهداف البحث العلمي في التربية الإسلامية:

حل المشكلات السلوكية والاجتماعية المعاصرة (المرجع السابق، ص٤٣).

ومهارة حل المشكلات من أهم مهارات التفكير الناقد والتي لا يستغني عنها الباحث في التربية الإسلامية خصوصًا والباحثون في العلوم التربوية عمومًا.

المبحث الرابع

خطـــوات النقـــد

يرى قطامي (١٩٩٠م) أن هناك مجموعة من الخطوات التي يجب على الناقد اتباعها:

١- جمع سلسلة من الدراسات والأبحاث والمعلومات والوقائع المتصلة بموضوع الدراسة المراد نقده.

٢- استعراض الآراء المختلفة من وجهة نظر الكتّاب والعلماء المتصلة بالموضوع.

٣- مناقشة الآراء المختلفة لتحديد الصحيح منها وغير الصحيح والترجيح بينهما.

٤- تمييز نواحي القوة ونواحي الضعف في الآراء المتعارضة.

٥- تقييم الآراء بطريقة موضوعية بعيدة عن التحيز والذاتية.

٦- البرهنة وتقديم الحجة على صحة الرأي أو الحكم الذي تتم الموافقة عليه.

٧- الرجوع إلى مزيد من المعلومات إذا ما استدعى البرهان والحجة ذلك (ص١٢٣).

ويرى نيدلر أن هناك مجموعة من الخطوات للنقد وهي:

١- القدرة على تحديد المشكلات والمسائل المركزية، وهذا يسهم في تحديد الأجزاء الرئيسية للبرهان أو الدليل.

٢- تمييز أوجه الشبه وأوجه الاختلاف، وهذا يسهم في القدرة على تحديد الخصائص المميزة، ووضع المعلومات في تصنيفات للأغراض المختلفة.

٣- تحديد المعلومات المتعلقة بالموضوع أو التحقق منها، وتمييز المعلومات الأساسية عن المعلومات الهامشية الأقل ارتباطًا.

٤- صياغة الأسئلة التي تسهم في فهم أعمق للمشكلة.

٥- القدرة على تقديم معيار للحكم على نوعية الملاحظات والاستنتاجات.

٦- القدرة على تحديد ما إذا كانت العبارات أو الرموز الموجودة مرتبطة معًا ومع السياق العام.

٧- القدرة على تحديد القضايا البديهية والأفكار التي لم تظهر بصراحة في البرهان والدليل.

٨- تمييز الصيغ المتكررة.

٩- القدرة على تحديد موثوقية المصادر.

١٠- تمييز الاتجاهات والتصورات المختلفة لوضع معين.

١١- تحديد قدرة البيانات وكفايتها ونوعيتها في معالجة الموضوع.

١٢- التنبؤ بالنتائج الممكنة أو المحتملة، من حدث أو مجموعة أحداث.

القواسم المشتركة بين علم أصول الحديث وعلم التفكير الناقد:

يرى الباحث أن هناك قواسم مشتركة بين علم أصول الحديث وبين علم التفكير الناقد ومنها:

١- الحاجة إلى التأكد من صحة المعلومة.

٢- الحاجة إلى التأكد من دقة المعلومة.

٣- الحاجة إلى التأكد من موثوقية مصدر المعلومة.

٤- تحديد الأساليب المنطقية التي تساعد في تحديد موثوقية الأدلة والشواهد.

٥- الاعتماد على أسلوب المقارنة للتأكد من صحة المعلومات.

٦- الاعتماد على أسلوب الاستقراء للنصوص للتأكد من ثبوتها وصحتها.

٧- الاعتماد على كشف التناقض بين عبارات النص لمعرفة مدى صحته.

٨- الاعتماد على التمييز بين الحقائق والادعاءات.

٩- الحاجة إلى الاستدلال المنطقي للوصول للحقائق.

١٠- الحاجة إلى تحديد قوة البرهان أو الادعاء.

١١- البحث عن المعلومات الموثقة التي يمكن استخدامها أدلة تدعم إصدار الأحكام.

الفصل الرابع

المنهج النقدي لعلم أصول الحديث

ويتضمن مدخل وثمانية مباحث:

المبحث الأول: منهج النقد عند المحدثين.

المبحث الثاني: ضوابط النقد عند المحدثين.

المبحث الثالث: نقد السند والمتن.

المبحث الرابع: الفرق بين النقد الداخلي والنقد الخارجي عند المحدثين وفي المنهج التاريخي.

المبحث الخامس: الفرق بين النقد في علوم الحديث والنقد في المجال التربوي.

المبحث السادس: الفرق بين النقد والغيبة

المبحث السابع: كيفية التعامل مع نقول المبتدعة والطوائف المنحرفة.

المبحث الثامن: حدود النقد.

مدخل الفصل

الإسلام يدعو إلى خطوات أبعد من مجرد الفهم لما يُقرأ، فأمرنا بتجاوز حدود الفهم للأفكار والنصوص والآراء والمبادئ إلى تحليلها ونقدها واختيار الأفضل والأحسن منها.

قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [الزمر: ١٨].

وفي هذا دلالة واضحة على دعوة القرآن الكريم الإنسان لنقد النصوص وتمحيصها، وقد بدأ النقد منذ زمن النبي ﷺ، والأدلة على ممارسته ﷺ للنقد كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

عن جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قلنا يارسول الله: إنا كنا نعزل، فزعمت اليهود أنها الموءودة الصغرى. فقال رسول الله ﷺ: «**كذبت اليهود. إن الله إذا أراد أن يخلقه فلم يمنعه**». (رواه الترمذي، ١٩٩٦م، برقم (١١٣٦)، ج٢، ص٤٢٩).

حكى الحافظ ابن حجر في الفتح قول ابن القيم: الذي كذبت فيه اليهود زعمهم أن العزل لا يتصور معه الحمل أصلاً، وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالوأد، فأكذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل إذا شاء الله خلقه، وإذا لم يرد خلقه لم يكن، لذلك لم يسمه وأدًا حقيقة وإنما سماه وأدًا خفيًا (العسقلاني، ١٤٠٧هـ، ج٩، ص٢٢٠).

وكذلك مارسه الصحابة من بعده، فهذا أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كما يروي قبيصة بن ذؤيب أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال لها أبو بكر: «مالك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله شيئًا، فارجعي حتى أسأل الناس» فسأل الناس. فقال المغيرة بن شعبة: «حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس».

فقال أبو بكر: «هل معك غيرك؟»، فقام محمد بن مسلمة فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذه لها أبو بكر» (سبق تخريجه، ص١١).

وكذلك عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد أرسل إلى أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يستدعيه، فأتى بابه، فاستأذن ثلاثًا فلم يرد عليه فرجع، فأرسل إليه عمر وقال له: «مالك لم تدخل؟ فقال أبو موسى: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك فادخل، وإلا فارجع**». فقال عمر: ومن يعلم هذا؟ لئن لم تأتني بمن يعلم ذلك لأفعلن بك كذا وكذا، فخرج أبو موسى حتى جاء مجلسًا في المسجد يقال له مجلس الأنصار، فقال: إني أخبرت عمر بن الخطاب أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك فادخل وإلا فارجع**»، فقال: لئن لم تأتني بمن يعلم هذا لأفعلن بك كذا وكذا، فإن كان سمع ذلك أحد منكم فليقم معي.

فقالوا لأبي سعيد الخدري: قم معه - وكان أبو سعيد أصغرهم - فقام معه فأخبر بذلك عمر بن الخطاب، فقال عمر بن الخطاب لأبي موسى: أما إني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقوّل الناس على رسول الله ﷺ» (مالك، ١٤٠٦هـ، رقم (٣)، ص٩٦٤، والبخاري، مرجع سابق، برقم (٦٢٤٥)، ج٤، ص١٩٦٥، ومسلم بشرح النووي، مرجع سابق، برقم (٥٥٩١) ج١٤، ص٣٥٥).

ومن التابعين: قال حماد بن زيد عن أيوب: قال: حدثني القاسم بن عاصم قال: قلت لسعيد بن المسيب: إن عطاء الخرساني حدثني عنك أن النبي ﷺ أمر الذي واقع أهله في رمضان بكفارة الظهار.

فقال: كذب، ما حدثته، إنما بلغني أن النبي ﷺ قال له: «**تصدق. تصدق**» (الذهبي، (د.ت)، ج٣، ص٧٣).

ومن تابعيهم الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد قال: العلماء أربعة: سعيد بن المسيب بالمدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن البصري بالبصرة، ومكحول بالشام (الذهبي، مرجع سابق، ج٤، ص١٧٧).

وهكذا يتضح مدى أصالة هذا الفن المستمدة أصوله وقواعده وضوابطه من مصادر التشريع، والذي برع فيه العديد من علماء الإسلام وحرصوا عليه خدمة لدين الله وصيانة

لحديث النبي ﷺ.

يقول بكار (١٤٣١هـ): «النقد هو الرئة التي تتنفس بها الأمة، وهو المصباح الذي يضيء لها الطريق، وهو لا يؤذي إلا الحالات المريضة، ولا يتضايق منه إلا من لديهم نوع من الاعوجاج والتفريط» (ص٩٦).

إن النقد عند المحدثين كان ينبني على أسس وضوابط تؤدي في الغالب إلى الجزم بصحة المعلومة وإمكان استخدامها كدليل، وبذلك يصدرون الحكم على النقول والأخبار معتمدين على أصول نقدية دقيقة، لوحظ فيها المعنى مع المبنى، والمتن مع السند، مع الاستناد في ذلك إلى مقتضيات العقل والحس.

قال أبو شهبة: «وقد عُني العلماء المسلمون ولاسيما علماء الحديث والفقه والأصول بعلم الإسناد ونقد الرواة عناية فائقة؛ إذ به يعرف التمييز بين الصحيح والحسن والضعيف من المرويات والمقبول والمردود منها. وذلك لمّا رأوا الله ورسوله يحضان على التثبت في المرويات، وأنه لا يقبل إلا خبر العدل[ولايقبل خبر الفاسق، وشهادته مردودة]، قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار. وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة مرفوعًا: «كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع». وكذلك ورد عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم النهي عن الرواية عن الكذابين والضعفاء والمجروحين والمجهولين والتحري في الرواية، ففي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «**يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم لا يضلونكم**» (أبو شهبة، ١٩٨٣م، ص٤٥، ٤٦).

وقال: «وقد أوفى المحدثون في نقد الأسانيد ـ النقد الخارجي ـ على الغاية ولم يدعوا زيادة لمستزيد، اللهم إلا ما جد من المباحث النفسية التي تعين الناقد على النقد. وكذلك عنوا بنقد المتن ـ النقد الداخلي ـ فحكموا على الحديث بالوضع أوالنكارة إذا خالف العقل أو الحس أو

القرآن أو السنة المشهورة، ولم يمكن التوفيق أو التأويل تأويلاً مقبولاً. ومن كلامهم في هذا:

«إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع» (السيوطي، ١٤١٥هـ، ص٣٢٧).

ومن ثم يتبين لنا أن منهج المحدثين في نقد المرويات ونقد الرواة هو أعلى المناهج وأدقها، وأن الذين جاروهم من المؤرخين وكتاب السير وأمثالهم لم يبلغوا شأوهم. وذلك لأن المؤلفين في الحديث ينظرون إليه على أنه دين وتشريع. فالتساهل في روايته تساهل في الدين. أما المؤلفون في التاريخ والأدب واللغة فلم ينظروا إليها هذه النظرة. وإنا لنلمس هذا أيضًا في صنيع ابن جرير، فهو في كتابه (التفسير) يدقق ويتحرى في الرواية أكثر مما صنع في كتابه (التاريخ)، وهذا يرجع إلى تغاير الفنين واختلاف الاعتبارين (المرجع السابق، ص٧٧-٧٩).

المبحث الأول

منهج النقد عند المحدثين

منذ بزوغ فجر الإسلام وتنزل الكتاب على محمد ﷺ وانتشار سنته، لم يكن المسلمون في ذلك العهد بحاجة للنقد والجرح والتعديل؛ لأن الناس كانوا قريبي عهد بتنزل القرآن وبمعايشة النبي ﷺ والتربية على يديه، ولذلك كانوا أشد خشية لله وأكثر صدقًا وأمانة في تحمل السنة وأدائها. ولكن مع تقدم الزمن وظهور الفتن واتساع رقعة الدولة الإسلامية ودخول العديد من الأجناس المختلفة في الإسلام أو اختلاطهم بالمسلمين وإن بقوا على ديانتهم ـ ساعد هذا المناخ المتنوع والمتعدد على ظهور ما يسمى بالوضَّاعين، وهم من يكذبون على النبي ﷺ، إما لأغراض سياسية أو عقدية أو حتى دنيوية.

يقول العمري (١٤١٧هـ): «جرَّت فتنة مقتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى ظهور حركة الوضع في الأحاديث، واستغلالها من قبل الفرق الدينية والسياسية لأغراضها الخاصة، مما أدى إلى اهتمام النقاد ببلورة المنهج النقدي لمواجهة التزييف وفضح المزيفين» (ص٢٤).

لذلك رأى علماء التابعين وتابعيهم أن الحاجة مُلِحَّة لدحض هذه الافتراءات على النبي ﷺ وتخليص السنة منها؛ لأنها دين يدينون الله به، لكن وفق قواعد وضوابط الشرع المستمدة من القرآن والسنة الصحيحة، ولذلك قاموا بالتأسيس والتقعيد لهذه المسألة، مما أفرز لنا ما يسمى بعلم أصول الحديث الذي يقوم بالذب عن السنة النبوية وفق منهج علمي رباني، وهو ما يمكن أن نطلق عليه منهج النقد عند المحدثين.

قال العمري: «فكان ظهور المنهج مقترنًا بخطوات أخرى تتظافر لتحقيق هذا الهدف، وهي الاهتمام بذكر الأسانيد والتفتيش عن عدالة الرواة وضبطهم، والتأكد من لقائهم مع بعضهم بتحديد طبقتهم في اللقيا، وكذلك الرحلة في طلب العلم وما أثمرته في جمع الحديث في دواوين السنة، مما جعل حفظ الكتاب ينافس حفظ الصدور، وتراجع الأخير عبر القرون، وهذا ما حدث في تواريخ أمم أخرى من قبل ومن بعد» (ص٢٤).

«إن منهج النقد والبحث في الإسلام يختلف عن بقية المناهج في جميع المجتمعات الأخرى؛ لأنه يرتكز على الإيمان بالله وعالم الغيب إلى جانب عالم الشهادة، ويقر المشيئة الإلهية ويعترف بالجوانب الروحية في الإنسان، ويقوم على مراعاة الموازنة بين المؤثرات المختلفة فلا يلتزم بُعدًا واحدًا، وهو يراعي الفطرة ويقر بالغرائز ويتسم بالموضوعية والبُعد عن العصبية والاستعلاء القومي، وهذه الضوابط والسمات تميزه عن بقية المناهج التي تعتمد على الاجتهادات البشرية وخلاصة الفكر البشري بعيدًا عن منهج الله» (العمري، ١٤١٧هـ، ص١١) بتصرف.

إن منهج النقد عند المحدثين ليس مجرد إعمال للعقل، وإنما يستمد من مصادر التشريع أصوله وضوابطه، وهو منهج ثابت لما يشتمل عليه من قواعد محكمة.

ومنهج النقد عند المحدثين كان هو الأساس الذي انطلقت منه مناهج النقد في بقية العلوم في العالم الإسلامي.

يقول همام (١٤٠٨هـ): «ولا شك أن منهج المحدثين وقواعدهم انعكست على معظم العلوم والفنون النقلية، فقلدهم في ذلك علماء اللغة، والأدب، وعلماء التاريخ وغيرهم، فاجتهدوا في رواية كل نقل في علومهم بإسناده كما نراه في كتب المتقدمين، فهذا المنهج في الحقيقة أساس لكل العلوم النقلية، وهو كما وصفه أحد العلماء «منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار» (ص١٠).

وأعظم ما قدمه هذا المنهج هو حماية الدين ممن يحاولون الدس فيه والتشكيك في مصادره، يقول همام: «ومن البدهيات التي لابد من إثباتها هنا؛ أن مدرسة الحديث أو أهل الأثر كانوا هم السد العظيم الذي حال دون تسلل الخرافة وتفشي البدعة في الحياة الإسلامية، وكانوا دائمًا وراء حركات التصويب وإعادة الأمة إلى الجادة، والوقوف بالمرصاد لكل دارس أو باحث أو عابد تضل به الطريق إلى درجة لم يعد يجرؤ معها أحد أن يقول في الدين دون تحقيق» (المرجع السابق، ص١٠).

ولم يكن أحد فوق مستوى النقد في الإسلام مهما كانت مكانته خلا رسول الله ﷺ

لعصمة الله له من الخطأ، وأما من سواه من الصحابة والتابعين وكبار علماء الأمة، فكما قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «كلٌّ يؤخذ من قوله ويُرد إلا صاحب هذا القبر» [يعني الرسول ﷺ].

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في الفرق بين النصيحة والتعيير: «وسواء كان الذي بيّن الخطأ صغيرًا أو كبيرًا، فله أسوة بمن رد من العلماء مقالات ابن عباس التي يشذ بها، وأُنكرت عليه من العلماء مثل المتعة والصرف والعمرتين وغير ذلك.

ومن ردَّ على سعيد بن المسيِّب قوله في إباحته المطلقة ثلاثًا بمجرد العقد، وغير ذلك مما يخالف السنة الصريحة، وعلى الحسن في قوله في ترك الإحداد على المتوفى عنها زوجها، وعلى عطاء في إباحته إعادة الفروج، وعلى طاووس قوله في مسائل متعددة شذَّ بها عن العلماء، وعلى غير هؤلاء ممن أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم ومحبتهم والثناء عليهم.

ولم يعد أحد منهم مخالفيه في هذه المسائل ونحوها طعنًا في هؤلاء الأئمة ولا عيبًا لهم، وقد امتلأت كتب أئمة المسلمين من السلف والخلف بتبيين هذه المقالات وما أشبهها، مثل كتب الشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور ومن بعدهم من أئمة الفقه والحديث وغيرهما ممن ادعوا هذه المقالات ما كان بمثابتها شيء كثير، ولو ذكرنا ذلك بحروفه لطال الأمر جدًا.

وأما إذا كان مرادُ الرادِّ بذلك إظهارَ عيب من ردَّ عليه وتنقّصَه وتبيينَ جهله وقصوره في العلم ونحو ذلك كان محرمًا، سواء كان ردّه لذلك في وجه من ردّ عليه أو في غيبته، وسواء كان في حياته أو بعد موته، وهذا داخل فيما ذمَّه الله تعالى في كتابه وتوعد عليه في الهمز واللمز، وداخل أيضًا في قول النبي ﷺ: «**يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه، لا تؤذوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم؛ فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف بيته**». وهذا كله في حق العلماء المقتدى بهم في الدين، فأما أهل البدع والضلالة ومن تشبه بالعلماء وليس منهم فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم تحذيرًا من الاقتداء بهم» (ص٥، ٦).

المبحث الثاني

ضوابط النقد عند المحدثين

١ - النزاهة في الحكم والأمانة في الوصف:

فكانوا يذكرون للراوي ما له وما عليه، لا يمنعهم قرابة، ولا يحول دونه شيء، فهذا علي بن المديني يُسأل عن أبيه فيقول: سلوا عنه غيري. فيعيدوا عليه المسألة، فيطرق ثم يرفع رأسه فيقول: «هو الدين، إنه ضعيف».

٢ـ الدقة في البحث والحكم:

وذلك يدرك من تتبع أقوالهم في الجرح والتعديل، وحكمهم على الرواة، فكثيرًا ما يذكرون سبب وهمه، أو وقت اختلاطه، أو علة ضعفه.

فهذا شعبة يبين سبب ضعف عبد الرحمن بن أبي ليلى فيقول: «ما رأيت أحدًا أسوأ حفظًا من ابن أبي ليلى» (ابن أبي حاتم، مرجع سابق، ص١٥٢).

٣- التزام الأدب في الجرح:

لم يخرج علماء الجرح والتعديل في نقدهم عن أدب البحث العلمي، وما يروى عنهم من عبارات قاسية وأوصاف شديدة هي في الحقيقة تقرير لواقع الراوي وكشف عن حاله، وإن كان بعضهم يتجنب ذكر بعض الأوصاف ويكتفي عنها بما يدل عليها، كقول البخاري: «سكتوا عنه. فيه نظر. تركوه» (السخاوي، ١٤٠٧هـ، ص٥٢).

وكانوا يوصون طلابهم بالتزام الحيطة والأدب، فقد جاء عن المزني قال: «سمعني الشافعي يومًا وأنا أقول: فلان كذاب. فقال لي: يا إبراهيم، اكس ألفاظك أحسنها، لا تقل كذاب، ولكن قل حديثه ليس بشيء» (السخاوي، المرجع السابق، ص٦٩).

٤ - لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة لأنه أجيز لضرورة شرعية لتمييز الثقات عن الضعفاء، ومعرفة الصحيح من السقيم، فينبغي أن تقدر الضرورة بقدرها، فإذا وُجِدَ في

الراوي سبب قادح مُخِلٌّ بعدالته أو ضبطه، امتنع على الجارح أن يذكر أكثر من ذلك، وإلى هذا ذهب الجمهور. قال السخاوي: «لا يجوز التجريح بسببين إذا حصل بواحد».

قال العز بن عبد السلام في قواعده: إنه لا يجوز للشاهد أن يجرح بذنبين مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما، فإن القدح إنما يجوز للضرورة، فلتقدر بقدرها، ووافقه عليها القرافي وهو ظاهر» (السخاوي، ١٤٢٦هـ، ج٣، ص٣٢٥).

٥- **لا يجوز جرح من لا يحتاج إلى جرحه**؛ لأنه أجيز لضرورة، فإذا لم توجد الحاجة الشرعية إليه فلا يحل ذكره؛ لأنه لا رواية له، فلا موجب للقدح في دينه والطعن في عرضه للأدلة القاضية بتحريم الخوض في أعراض المسلمين.

قال السخاوي: «ولذا تعقب ابن دقيق العيد ابن السمعاني في ذكره بعض الشعراء والقدح فيه بقوله: إذا لم يضطر فيه إلى القدح فيه للرواية لم يجز» (اللكنوي، مرجع سابق، ص١٤).

٦- **لا يحل الاقتصار على نقل الجرح فقط دون التعديل** فيمن يوجد فيه جرح وتعديل من النقاد؛ لأن في ذلك إجحافًا على الراوي.

قال الذهبي في ترجمة أبان بن يزيد العطار :«فقد أورد أيضًا العلامة ابن الجوزي في (الضعفاء) ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه، يذكر الجرح ويسكت عن التوثيق» (الذهبي، (د.ت)، ج١، ص١٦).

المبحث الثالث

نقـــد السنـــد والمتن

إن النقد عند علماء الحديث يمكن أن نطلق عليه (نقد المروي) بغض النظر عن كون الموضوع الواقع عليه النقد سندًا أو متنًا، والسند والمتن جميعًا عند الناقد جملة واحدة، قد يدخل الخطأ والوهم على أي جزء منها، فقد يخطئ في ذكر الاسم وقد يخطئ في عبارة التحمّل ـ حدثنا، أو أخبرنا ـ وقد يخطئ في الرفع أو الوقف أو الإرسال، وقد يخطئ في عبارة المتن فيختصرها اختصارًا يخلّ بها، أو ينقص منها ما حقه أن يكون فيها (همام سعيد، مرجع سابق، ص١٠٨).

ولذلك اهتم العلماء بالحديث سندًا ومتنًا لأسباب، منها:

- مقاومة الوضع على الرسول ﷺ بعد وفاته.
- الخوف من الوقوع في خطأ غير متعمد.
- صيانة السنة من التحريف.

أولاً: نقد السند:

وهو تصحيح أو تضعيف الرواية، من خلال الحُكم على رُواتها جَرحًا وتعديلاً وضَبطًا، ومن خلال اتّصال السنَد أو عدمه.

وهذا يعني أنّ بحثهم عن الرواة يكون من خلال ثلاثة أمور:

أوّلاً – شخصيّة الرَاوِيَة وتَديّنه ومُستواه الخُلُقي، وهو ما يُسمَّى بالعدالة.

ثانيًا – الدقّة والإتقان في نَقلِ الحديث، وهو ما يُسمَّى بالضبْطِ.

ثالثًا – اتّصال السنَد أو انقطاعه (البيضاني، (د.ت)، ص١٣).

السند هو الإخبار عن طريق المتن. قال جماعة: وأخذه إما من السند، وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل؛ لأن المسند يرفع قائله.

أو من قولهم: فلان سند أي معتمد،فسمي الإخبار عن طريق المتن سندًا لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه (السيوطي، مرجع سابق، ج١، ص٤٢).

وأما الإسناد فهو رفع الحديث إلى قائله. قال الطيبي: «وهما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما» (الطيبي، ١٤٠٥هـ، ص٣٠).

أهمية الإسناد وأثره في الحديث:

إن علم الإسناد ـ وبدون مبالغة ـ من أبرز الإنجازات في المعارف الإنسانية، وهو بالتأكيد ليس نتيجة جهد بشري صِرف بل هو نتيجة العناية الإلهية بهذه الجهود. إن إغفال الإسناد يؤدي إلى إسقاط الحديث كليًا، ومن ثم التزم به المحدثون وجعلوه قربة ودينًا. واشتهر بينهم أن السند للخبر كالنسب للمرء.

أوجه أهمية السند:

١ - الإسناد خاصية لهذه الأمة لبقاء دينها:

قال ابن حبان: «ولو لم يكن الإسناد وطلب هذه الطائفة له، يظهر في هذه الأمة من تبديل الدين ما ظهر في سائر الأمم، وذاك أنه لم يكن أمة لنبي قط حفظت عليه الدين عن التبديل ما حفظت هذه الأمة» (١٤٢٠هـ، ج١، ص٣٠).

قال الحافظ اللغوي علي الغساني (ت ٤٩٨هـ):

«خص الله هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد والأنساب والإعراب» (السيوطي، مرجع سابق، ص٦٠٥).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ):

«وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد ﷺ وجعله سُلّمًا إلى الدراية.

فأهل الكتاب لا إسناد لهم يؤثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة: أهل الإسلام والسنة، يفرقون به بين

الصحيح والسقيم والمعوجّ والقويم. وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات يؤثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل» (ابن تيمية، ١٤٢٥هـ، ج١، ص٩).

٢- الإسناد أساس سلامة النص:

قال شعبة: «كل حديث ليس فيه (حدثنا، أو أخبرنا) فهو مثل الرجل بالفلاة، معه البعير ليس له خطام» (ابن حبان، مرجع سابق، ج١، ص٢٧).

وقال ابن سيرين: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم» (السيوطي، مرجع سابق، ص٣٥٣).

وقال الأوزاعي: «ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد» (ابن عبد البر، مرجع سابق، ج١، ص٥٧).

قال البشير (١٤٠٤هـ): «ومما تقدم نعلم مدى أهمية الإسناد في علم الحديث، وعليه أكثر التعويل في الحكم على الحديث؛ لأن القدح في الإسناد أشد من القدح في المتن، فلو اتهم شخص واحد من رجال السند كان مدعاة لسقوط الحديث وعدم قبوله، بينما وجود كلمة في الحديث مشكوك فيها لا تدعو إلى طرح الحديث وسقوطه لاحتمال أن يكون قد دخلها شيء من إدراج الرواة أو تصحيفاتهم» (ص٦١).

واعتبر الإسناد ركنًا من ركني الحديث. وتحمل المحدثون مشاق السفر إلى بلاد نائية، بحثًا عن أسانيد الأحاديث، بل عن إسناد الحديث الواحد؛ لأنه استقر في أذهانهم أنه لا يمكن تصور الحديث بدون الإسناد، واشتهر بينهم: أن السند للخبر كالنسب للمرء. وكما أنهم استعملوا الإسناد للحديث، استعملوه كذلك لرواية الكتب.

ثم اهتموا بنقد هذه الأسانيد، فرتبوا أسماء الرواة بحسب القوة والضعف والسنة والبدعة، وعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، وكتبوا الحديث من عشرين وجهًا فأكثر، وأجروا عملية المقارنة بين الروايات حتى وصلوا إلى نتائج صحيحة ودقيقة.

ولم يكتفوا بهذا. بل بحثوا في عدالة الراوي وضبطه، وذكروا معنى العدالة، وكيفية ثبوتها للراوي، والأمور التي تسلب العدالة من الراوي. وذكروا معنى الضبط، وكيفية ثبوته للراوي، والأمور التي تسلبه من الرواية. ثم نصوا على أنه لا يقبل إلا حديث الثقة الضابط، وردُّوا حديث أهل الغفلة والغلط والكذب والبدعة.

ومن عنايتهم بنقد السند أن بحثوا في اتصال السند وانقطاعه وصرفوا إليهما اهتمامهم البالغ، وجعلوا اتصال السند شرطًا أساسيًا لكون الحديث صحيحًا. وذكروا معنى الاتصال، وأنواع الحديث المتصل ودرجاته وأحكامه من حيث القبول والرد، كما ذكروا معنى الانقطاع وأنواع الحديث المنقطع ودرجاته وأحكامه بكل تفاصيلها.

ومن عنايتهم بنقد السند أيضًا أن اهتموا بمعرفة طرق تلقّي الحديث وأدائه، ووضعوا مصطلحات خاصة تحدد كيفية التلقي وأدائه، حتى أمكن لهم الحكم على كل حديث بأنه صحيح أم غير صحيح، متصل أو منقطع.

كيف يُعرف الوضع في الراوي؟

١- إقراره بوضع الحديث:

قيل لأبي عصمة: «من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة». وكان يقال لأبي عصمة هذا: (نوح الجامع)؛ لما جمع من خصال وعلم لم ينتفع به. قال ابن حبان: «جمع كل شيء إلا الصدق» (ابن الجوزي، ١٣٨٦هـ، ص٨).

٢- أن يكذِّبه التاريخ:

مثل ما وقع للمأمون بن أحمد أنه ذكر بحضرته في كون الحسن سمع من أبي هريرة أو لم يسمع منه، فساق في الحال إسنادًا إلى النبي ﷺ أنه قال: «سمع الحسن من أبي هريرة» (ابن حجر، ١٤٢٢هـ، ص١٠٩).

٣- أن تحف بالراوي قرائن تدل على كذبه:

قيل لمأمون بن أحمد الهروي: ألا ترى الشافعي ومن تبعه بخراسان؟ فقال: حدثنا أحمد بن عبد الله حدثنا عبيد الله بن معدان الأزدي عن أنس مرفوعًا: «يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي».

قال السيوطي: «ومن القرائن كون الراوي رافضيًا والحديث في فضائل أهل البيت». (السيوطي، مرجع سابق، ص١٨٠، عتر، مرجع سابق، ص٣١٠، ٣١١).

أحوال الرواة:

١- من الرواة من يُحتج به وإن خالفه غيره، أي: وإن كان المخالفون ثقات، وهؤلاء هم الأئمة الحفاظ المشاهير كالإمام أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ومن جرى مجراهما في الشهرة بالأمانة والضبط والتحري واليقظة.
٢- من الرواة من يحتج به إذا تفرّد، ولا يحتج به إذا خالف، وهؤلاء غالب رواة الحديث الصحيح والحسن، فيحتج بهم عند التفرد، لكن إذا خالفوا من هو أوثق منهم يُرد عليهم.
٣- ومن الرواة من يحتج به إذا توبع، أما إذا انفرد ـ فضلاً عن المخالفة ـ فلا يحتج به، وهؤلاء أهل الشواهد والمتابعات.
٤- ومن الرواة من لا يحتج به وإن توبع، وهؤلاء أهل الترك، والرد، والتهمة، والكذب، والفسق. والعياذ بالله (السليماني، ٢٠٠٠م، ص ٤٦-٤٨).

معايير نقد السند هي :

- الوضوح التام فيما يتعلق بالرواة.
- اتصافه بالعدالة والأمانة.
- التزامه الصدق.

- اتصافه بالضبط والإتقان.
- اتصال السند من أوله إلى منتهاه.

ثانيًا: نقد المتن:

ينطلق من خلال عَرضِ المحتوى على أُسسٍ شرعيّة وعُقلائيّة، أو من خلال مُقايَسَة الروايات مع الروايات الصحيحة الأُخرى، لمعرفة ما نَشَأ من وَهْم الرواة، من نفيٍ، أو زيادة معنى، أو غير ذلك مما يُغيّر معنى الحديث (البيضاني، (د.ت)، ص١٣).

تعريف المتن:

المتن: هو ألفاظ الحديث التي تتقوم به المعاني (الطيبي، ١٤٠٥، ص٣٠).

أو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام (السيوطي، مرجع سابق، ج١، ص٤٢).

ويمكن أن نقول أيضًا: واصطلاحًا: ألفاظ الحديث سواء كانت للرسول ﷺ أو للصحابة متى نقلوا سنته عليه السلام الفعلية.

قال بشير: «لما كان الحكم على صحة الحديث مركبًا من صحة الإسناد والمتن، وكانت صحة الإسناد ليست موجبة لصحة الحديث، لذا فقد وجد الاهتمام بمتون الحديث وفحصها، والعناية بها» (مرجع سابق، ص٦٧).

قال بكار (١٤٢٩هـ): «وقد كانت التهمة التي توجه لعلماء المسلمين أنهم لم يهتموا بالنقد الداخلي للنصوص، وإنما اعتمدوا على دراسة الأسانيد وحدها. وهذه التهمة لفقها المستشرقون ومن يحطب بحبالهم خالية من الصحة تمامًا. نعم إن النفس ترتاح لأخبار الثقات المأمونين لكن ذلك لم يكن كافيًا عند علماء المسلمين لقبول كلام كل صدوق، فصاروا إلى نقد المتون نقدًا بلغ أقصى درجات الدقة، وساعدهم على ذلك أنهم لا يرسمون في الفراغ كما فعل باحثو الملل الأخرى، وإنما عندهم أصول تحاكم إليها الرواية، وعندهم سجلات كاملة لأكثر الرواة، مما مَكَّنهم من النقد الداخلي المتفرد» (ص١٥٧).

أنواع نَقدِ المُحتَوى:

وينقسم نقد المُحتوى إلى قِسمين:

أ – تَقيِيم النصِّ، ومعرفة صحيحه من سَقيمِه، بعرضِ المُحتوى على بعض المعايير، والحُكم عليه من خلال موافقته لهذه الضوابط، وغاية ما يُستَفاد من حاصل هذه العمليّة، صحّة مُتَضَمّن الخبر لا صحّته في نفسه. قال الشيخ الطوسي: «فهذه القرائن كلّها ـ كتاب، سُنّة، عقل ـ تدلّ على صحّة مُتَضمّن أخبار الآحاد، ولا يدلّ على صحّتها أنفسِها؛ لِما بيّنّاه من جواز أن تكون مصنوعة، وإن وافَقَت هذه الأدلّة» (الطوسي، ١٤١٧هـ، ج١، ص ١٤٥).

ب – تقييم النصِّ والحُكم عليه، من خلال عرضه على بعض الضوابط، والنظر إليه بما هو مُخالِف لهذه المعايير، ومفهوم المُوافَقة غير مفهوم المُخالَفة، وحاصل هذه العمليّة ردّ الحديث وعدم القبول به، وهذا ما نُريده في بحث نقد المُحتَوى (البيضاني، مرجع سابق، ص١٤).

وقد اهتم علماء الأمة بالمتون من خلال:

١ – تكامل علومهم في العناية بالمتون:

فقد صنفوا فيها التصانيف العديدة:

ففي علوم المتن المتعلقة بقائلها مثل الأحاديث القدسية والمرفوعة إلى النبي ﷺ والموقوفة على الصحابي، والمقطوعة على التابعي.

وعلوم مبينة لحال المتن وشارحة له كعلوم غريب الحديث وأسباب ورود الحديث وناسخ الحديث ومنسوخه، ومختلف الحديث، ومحكم الحديث.

وعلوم نشأت من مقابلة المتن المروي بالروايات الأخرى، لمعرفة تعدد الحديث وتفرده، واتفاقه مع غيره واختلافه، من حيث التفرد: فهنالك الغريب، ومن حيث التعدد مع الاتفاق: كالمتواتر والمشهور والعزيز والشاهد والتابع.

ومن حيث الاختلاف: كالشاذ والمحفوظ والمعروف والمنكر وزيادات الثقات،

والمضطرب، والمقلوب، والمدرج، والمصحَّف، والمعلل.

٢- اهتمامهم بسلامة المتن من العلة:

لما كانت الأسباب التي تفضي إلى القدح في متون الأحاديث وتقضي بردها نوعين:

نوع ظاهر جلي يُعرف بسهولة، ويدرك بيسر، وذلك بالنظر إلى أحوال الرواة جرحًا وتعديلاً، أو المتون من حيث المخالفة الظاهرة للأصول المقررة.

ونوع لا يعرف إلا بالتأمل الدقيق والنظر الفاحص ممن له قدم راسخة وتمكن عميق - فقد اتجهت عناية المحدثين أيضًا إلى البحث في أحوال المتون التي بدت على سمائها دلائل الصحة، فكشفوا عن جوانب غامضة تخل بسلامتها، وهو ما عرف بالعلة، وهو من أجل علوم الحديث وأغمضها. قال الحافظ: «وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهمًا ثاقبًا وحفظًا واسعًا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون» (ابن حجر، مرجع سابق، ص١١٣، ١١٤).

وقد تقع العلة في المتن وقد تقع في السند والمتن معًا.

٣- اهتمامهم بما يغير المعنى:

اعتنى المحدثون بما يقع في المتن من تغيير في بعض كلماته على غير الوجه الذي رواه الثقات، فيتبدل المعنى، وتختلف دلالته، وأطلقوا عليه اسم التصحيف (المرجع السابق، ص٩٢).

قال الحافظ: «وأكثر ما يقع في المتون».

ولا شك أن تحويل الكلمة من هيئتها المتعارفة إلى ما سواها أمر يقتضي العناية؛ لما يترتب على ذلك من أثر في فهم المتن وفي استخراج الدلالة منه، ولقد أولى العلماء هذا المبحث فائق العناية.

ومن أمثلة التصحيف في المتون: حديث الفضل بن أبي طاهر قال: صحف رجل في قول النبي ﷺ: «**عم الرجل صنو أبيه**»، فقال: عم الرجل ضيق أبيه (الخطيب، ١٤٠٣، ج١، ص٢٩١).

ويندرج في العناية بضبط المتون والإبقاء على هيئاتها وألفاظها دون تحريف لمعاني الألفاظ ودلالاتها: ماجاء في تشددهم في رواية الحديث باللفظ، وتحريهم في وضع الضوابط اللازمة للرواية بالمعنى، ومن أجازها اشترط أن يكون الراوي عاقلاً، عالمًا بما يحيل المعنى من اللفظ، مدركًا لأساليب العرب حتى يستبين الفروق بين الألفاظ ودلالاتها والأساليب ومعانيها.

٤- اهتمامهم بالمتن من خلال عرض الحديث على الحديث:

وهو عرض الروايات بعضها على بعض سندًا ومتنًا، ليعرف من خلالها تفرد الحديث وتعدده، واتفاقه مع غيره واختلافه، وهو ما اصطلح عليه بالاعتبار والمتابعات والشواهد.

فالاعتبار: هو أن نأتي إلى حديث لبعض الرواة ثم نتتبع طرقه وأسانيده لنعرف هل شاركه في رواية ذلك الحديث غيره من الرواة بلفظه أو بمعناه عن الإسناد نفسه، أو من طريق صحابي آخر، أو لم يشاركه في روايته راو آخر لا في اللفظ ولا في المعنى. فهو هيئة للتوصل إلى معرفة المتابعات والشواهد (ابن حجر، مرجع سابق، ص٥٧).

أما المتابعة: فهي موافقة راوي الحديث الفرد على ما رواه من راوٍ آخر، وهي قسمان:

الأولى تامة: وهي أن تحصل للراوي نفسه بأن يروي حديثه راوٍ آخر عن شيخه.

الثانية قاصرة: وهي التي تحصل لشيخ الراوي أو من فوقه (المرجع السابق، ص٥٣، ٥٤).

أما الشاهد: فهو حديث مروي عن صحابي آخر يشبه الحديث الذي يظن تفرده في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط (المرجع السابق، ص٥٥).

وعلاقة هذه المباحث بالمتن واضحة؛ لأن المراد منها تقوية الحديث بالعثور على رواية أخرى تقويه وتعضده.

٥- اهتمامهم بسلامة المتن من المخالفات:

تعرض المحدثون لكل أنواع المخالفات التي تقع من الثقات فيخالفون فيها الأكثر ضبطًا، والأقوى حفظًا، وكشفوا ما في هذه المخالفات من الزيادة والنقصان والقلب

والاضطراب، أو الإدراج والتصحيف، إلى غيرها من العيوب التي تؤثر في الحديث وتقدح في صحته، كالعناية بسلامته من الشذوذ، والاهتمام بوقوع كلام ليس من المتن، وهو ما يسمى بالإدراج، وقد يقع في أول المتن أو في وسطه أو في آخر الإسناد. واهتمامهم بسلامته من تبديل الألفاظ وهو ما يعرف بالقلب؛ لأنه أبدل الراوي شيئًا بآخر في السند أو المتن سهوًا أو عمدًا (المرجع السابق، ص٨٧-٨٨).

واهتمامهم بسلامته من الاضطراب، ويقع تارة في الإسناد، وتارة في المتن.

والمضطرب: «ما روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة، بحيث لا مرجح بينها ولا يمكن معها الجمع» (السيوطي، مرجع سابق، ج١، ص٣٠٨).

٦- اهتمامهم بنقده وفق قواعد خاصة:

اعتنى المحدثون بجمع المسالك التي يفقد بها المتن دون الرجوع إلى السند، وهي شاهدة على دقتهم ويقظتهم، فمن ذلك أنهم قرروا أن صحة الإسناد لا تستلزم صحة المتن، كما لا يلزم من ضعف السند ضعف المتن، فقد يضعف السند ويصح المتن لوروده من طريق آخر. قال ابن الصلاح: «إذا رأيت حديثًا بإسناد ضعيف فلك أن تقول هذا ضعيف، وتعني به ضعف متن الحديث بناءً على مجرد ضعف ذلك الإسناد، فقد يكون مرويًا بإسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث» (ابن الصلاح، (د.ت)، ص١٠٢، ١٠٣).

وقد استعانوا بتاريخ الرواة في نقد المتون لما له من أهمية في كشف المنتحلين، وبيان زيف الأدعياء. قال حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فاحسبوه بالسنين».

وقال الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ» (المرجع السابق، ص٣٨٠).

وهذه بعض القواعد العلمية التي وضعها المحدثون لكشف الموضوع في متون الأحاديث:

١- مخالفة الحديث لدلالة الكتاب القطعية أو السنة الصحيحة الصريحة مناقضة بينة.

٢- مخالفة الحديث للإجماع القطعي.

٣- مخالفة الحديث لصريح العقل.

٤- مخالفة الحديث للتاريخ الثابت.

٥- ركاكة ألفاظ الحديث أو سماجتها، أو لحن في عباراتها.

٦- ما يقترن بالحديث من القرائن الدالة على كذبه.

٧- الإفراط في الوعد الشديد على الأمر الصغير أو الوعيد الشديد على الأمر الحقير.

٨- أن يكون خبرًا عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله لوروده في محضر عظيم، ثم لا يرويه إلا راوٍ واحد.

٩- كل حديث يشتمل على فساد أو ظلم أو عبث، أو مدح باطل أو ذم حق أو نحو ذلك.

١٠- أن يكون من مبتدع داعٍ لبدعته كالروافض في فضائل آل البيت أو ذم الصحابة (البشير، مرجع سابق، ص٦٨-٨٠).

يقول حمزة مليباري، (د.ت): «فإذا تفرد أحد من هؤلاء بشيء يخالف العقل أو الأصول الثلاثة ـ الكتاب والسنة والإجماع ـ مخالفة صريحة، أو يتضمن ركة في المعنى وسخافة في الموضوع لا يتناسبان وأسلوب العقلاء، فلا يشك أحد عنده شيء من العلوم الشرعية، في وضعه وكذبه» (ص٧٣).

وذكر الأحدب عددًا من هذه القواعد ومنها:

١- عرض السنة على القرآن الكريم.

٢- عرض السنة على السنة.

٣- عرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض.

٤- عرض السنة على الإجماع.

٥- عرض السنة على عمل الصحابة.

٦- عرض السنة على القياس.

٧- عرض خبر الواحد على ما تعم به البلوى.

٨- عرض متن الحديث على الوقائع والمعلومات التاريخية.

٩- النظر إلى لفظ الحديث ومعناه.

١٠- عرض الحديث على الأصول الشرعية العامة والقواعد المقررة.

١١- النظر العقلي في الحديث (ص٦٦,٦٧) بتصرف.

أسباب نقد المتن:

السبب الأول: المخالفة:

نقصد بالمخالفة هنا أن متن الحديث الذي يرويه الراوي الذي يكون محل الدراسة عند علماء الجرح والتعديل يتعارض مع أحد الأصول التالية: صريح القرآن، أو صحيح السنة النبوية، أو الإجماع، أوقول راوي الحديث أو فعله.

السبب الثاني: التفرد:

الناظر بتأمل وتعمق في كلام أئمة الجرح والتعديل لا يخالجه شك أن مسألة التفرد بصورة عامة قد احتلت مساحة كبيرة جدًا في العملية النقدية عندهم رحمهم الله.

والتفرد بمتن حديثي لا يحتمل للراوي كان سببًا من أهم أسباب نقد أئمة الجرح والتعديل للرواة، وقد ظهر لي بدراسة جملة من النصوص المتعلقة بتفرد المتون، أنه يكون موجبًا لنقد الراوي عندهم في ثلاث حالات:

١- إذا كان التفرد بمتن لا أصل له، ويكون مشتملاً على أمور مبالغ فيها، أو لا تشبه كلام النبوة، وهذا ما يمكن تسميته بالتفرد المطلق، أي إن الراوي ينفرد بمتن أو متون حديثية لا أصل لها، لا تعرف إلا من طريقه، وهذا متفق عند الأئمة على رده.

٢- إذا كان الراوي يكثر من التفرد بمتون عن عالم من علماء الحديث المعروفين كابن جريج أو عطاء، وأمثالهما، يستبعد أن يكون حدث بها؛ لأنها لا توجد عند الحفاظ من أصحاب ذلك الإمام، والغالب أن ذلك الراوي الذي تفرد بها جعل ذلك السند ـ لسهولته بالنسبة

لحافظته ـ جادة يكثر من سلوكها في كثير من مروياته، وهذا يمكن تسميته بالتفرد المقيد، وجمهور علماء الجرح والتعديل على تضعيف الراوي الذي يقع منه مثل ذلك.

٣- إذا كان الراوي يتفرد بمتن يحتوي على تفصيل في أمر من الأمور المهمة في الشريعة، وهذا يمكن تسميته بالتفرد النسبي، وهو مختلف فيه بين علماء الحديث إذا كان راويه صدوقًا أو ثقة غير مكثر.

السبب الثالث: الاضطراب:

الاضطراب في المتن يعد سببًا كافيًا لنقد الراوي الذي وقع منه ذلك؛ لأن الاضطراب الذي هو: رواية الحديث على أوجه مختلفة متساوية في القوة؛ يدل على وجود خلل في رواية ذلك المتن عندذلك الراوي، وفي تقرير هذه الحقيقة العلمية يقول الإمام عبد الرحمن بن مهدي: «إنما يستدل على حفظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحفاظ».

فأما إن اضطرب الحفاظ على ذلك المحدث فيما يرويه من متون كان هذا مشعرًا بوجود الخلل، ولذا قال الإمام أحمد في عبد الملك بن عمير: «إن سماك بن حرب أصلح منه»، وعلل هذا الحكم بقوله: «وذلك أن عبد الملك تختلف عليه الحفاظ»، وهذا يشمل المتن بالتأكيد. وقد قرر هذه الأمر الخطيب البغدادي في قوله: «فمما يوجب تقوية أحد الخبرين المتعارضين، وترجيحه على الآخر: سلامته في متنه من الاضطراب، وحصول ذلك في الآخر؛ لأن الظن بصحة ما سلم متنه من الاضطراب يقوى، ويضعف في النفس سلامة ما اختلف لفظ متنه، وإن كان اختلافًا يؤدي إلى اختلاف معنى الخبر فهو آكد وأظهر في اضطرابه، وأجدر أن يكون راويه ضعيفًا قليل الضبط لما سمعه، أو كثير التساهل في تغيير لفظ الحديث، وإن كان اختلاف اللفظ لا يوجب اختلاف معناه، فهو أقرب من الوجه الأول غير أن ما لم يختلف لفظه أولى بالتقديم عليه».

ومما يؤكد أن علماء الجرح والتعديل التفتوا لهذا السبب بصورة أساسية، وجعلوه ركنًا من أركان العملية النقدية في فحص الرواة والحكم عليهم، قول الحافظ ابن حجر: «مدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف» (الدريس، ١٤٢٦هـ، مجلة إسلامية المعرفة).

أهم القواعد التي وضعها العلماء لنقد المتن:

وقد وضع علماؤنا ـ رحمهم الله ـ شروطًا غاية في الدقة فيما يخص متن الأحاديث، فاشترطوا في قبول الأحاديث:

أولاً: ألا يكون ركيك اللفظ غير بليغ أو فصيح ولا يشبه كلام النبوة؛ بحيث يدرك العليم بأسرار البيان العربي أن مثل هذا اللفظ ركيك، لا يصدر عن فصيح ولا بليغ، فكيف بسيد الفصحاء ﷺ؟!

قال ابن دقيق العيد: كثيرًا ما يحكمون بذلك ـ أي بالوضع ـ باعتبار أمور ترجع إلى المروي، وحاصله أنهم لكثرة ممارستهم لألفاظ الحديث حصلت لهم هيئة نفسانية، وملكة قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي وما لا يجوز، وشاهد هذا أن إنسانًا لو خدم إنسانًا سنين، وعرف ما يحب وما يكره، فادعى إنسان أنه كان يكره شيئًا يعلم ذلك أنه يحبه، فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه (القاسمي، ١٤٢٥هـ، ص١٣٦) بتصرف.

ثانيًا: ألا يكون الحديث مخالفًا لبدهيات العقول بحيث لا يمكن تأويله، فإذا كان الحديث يخالف بدهيات العقول فإنه موضوع بلا شك؛ ونمثل لذلك بـ «أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعًا، وصلَّت عند المقام ركعتين»، أو أن يكون مخالفًا للقواعد العامة في الحكم والأخلاق مثل: «جور الترك ولا عدل العرب»، أو داعيًا إلى الشهوة والمفسدة مثل: «النظر إلى الوجه الحسن يجلي البصر»، أو مخالفًا للحس والمشاهدة مثل: «لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة»، أو مخالفًا لقواعد الطب المتفق عليها مثل: «الباذنجان شفاء من كل داء»، أو مخالفًا لما يوجبه العقل لله من تنزيه وكمال نحو: «إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت فخلق نفسه منها»، أو يكون مخالفًا لقطعيات التاريخ، أو سنة الله في الكون والإنسان، مثل حديث عوج بن عنق، وأن طوله ثلاثة آلاف ذراع، وأن نوحًا لما خوفه الغرق قال: «احملني في قصعتك هذه؛ يعني السفينة، وأن الطوفان لم يصل إلى كعبه، وأنه كان يدخل يده في البحر فيلتقط السمكة من قاعه ويشويها قرب الشمس» (السباعي، ١٤٢٧هـ، ص٩٨) بتصرف.

ثالثًا: ألا يكون مخالفًا لصريح القرآن، أو محكم السنة، أو المعلوم من الدين بالضرورة، أو

يخالف مقصدًا من مقاصد الشريعة، أو قاعدة كلية من قواعدها.

إن الحديث إذا خالف القرآن لا يقبله العلماء مثل: «ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء»؛ فإنه مخالف لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١٥]، وكذلك إذا خالف السنة المتواترة مثل: «إذا أخذتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثت به أو لم أحدث»، فإنه مخالف ما هو معلوم من الدين بالضرورة، ومثل: «من ولد له ولد فسماه محمدًا كان هو ومولوده في الجنة»، فإن هذا مخالف للمعلوم المقطوع به من أحكام القرآن والسنة من أن النجاة بالأعمال الصالحة لا بالأسماء والألقاب، ومما يخالف مقاصد الشريعة: حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند النسائي حيث قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: إن عندي امرأةً هي من أحب الناس إلي، وهي لا تمنع يد لامس. قال: طلقها. قال: لا أصبر عنها. قال: استمتع بها».

قال الأحدب: «فإنه يصادم مقصدًا من مقاصد الشريعة، وهو حفظ العرض، كما أنه يصادم قواعد الشريعة، لأن ظاهر قوله: «لا تمنع يد لامس» إرادة معنى الفجور، وأنها لا تمتنع ممن يطلب منها الفاحشة، ورغم تصحيح بعض العلماء له إلا أنه من غير المعقول أن يأمره النبي ﷺ بإمساكها وهي على هذه الحال (الأحدب، ١٤٢٩هـ، ص٦٩).

ونقل ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في الموضوعات عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: «هذا الحديث لا يثبت عن رسول الله ﷺ ليس له أصل» (ابن الجوزي، ١٣٨٦هـ، ج٣، ص٢٧٢).

رابعًا: ألا يكون الحديث مخالفًا لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي ﷺ، ومثاله ما أورده مسلم في خطبة كتابه، قال: «قال المعلى بن عرفان: حدثنا أبو وائل قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين، فقال أبو نعيم: أتراه بعث بعد الموت؟» (مسلم بشرح النووي، ج١، ص٧٧).

لأن ابن مسعود توفي قبل صفين، فكيف يخرج بعد موته.

خامسًا: صدور الحديث من راوٍ تأييدًا لمذهبه: كالأحاديث الصادرة من أتباع المذاهب الفقهية والكلامية المغالين في تعصبهم مثل: «من لا يرفع يديه في الصلاة فلا صلاة له»، أو يروي رافضي حديثًا في فضائل أهل البيت، أو مرجئي حديثًا في الإرجاء؛ مثل ما رواه حبة بن

جوين قال: سمعت عليًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «عبدت الله مع رسوله قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة خمس سنين أو سبع سنين»، وكان حبة غاليًا في التشيع واهيًا في الحديث (السباعي، مرجع سابق، ص٩٩) بتصرف.

سادسًا: أن يتضمن الحديث أمرًا من شأنه أن تتوافر الدواعي على نقله؛ لأنه وقع بمشهد عظيم، ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد، وبهذا حكم أهل السنة على الأحاديث التي نصت بالخلافة لعلي بن أبي طالب بالوضع والكذب.

سابعًا: أن يشتمل الحديث على إفراط في الثواب العظيم، أو العقاب الشديد على عمل صغير: فإذا اشتمل الحديث على إفراط في الثواب العظيم على العمل الصغير، أو اشتمل على المبالغة في الوعيد الشديد على الأمر الحقير؛ فإنه لا يقبل مثل هذه الأحاديث التي وضعها القصاص في ثواب بعض الأعمال، وجزاء بعض الجرائم (هاشم،١٤٢١هـ، ص٩٣) بتصرف.

ثامنًا: أن يكون في الحديث عصبية على أهل لغة أو بلد أو جنس أو مذهب، نحو «أبغض الكلام إلى الله الفارسية. وكلام الشياطين الخوزية، وكلام أهل النار البخارية، وكلام أهل الجنة العربية». ونحو «الزنجي إذا شبع زنا، وإذا جاع سرق»، ونحو «يكون في أمتي رجل يقال له: أبوحنيفة، هو سراج أمتي» (بكار، مرجع سابق، ص١٥٨).

معايير نقد المتن هي:

- الاحتكام إلى الكتاب والسنة الصحيحة.
- جزالة اللفظ وصحة المعنى.
- عدم تعارض الحديث مع حكم العقل والحس والتجربة الصادقة.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق الخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكبر بدلالات الصدق منه» (الشافعي، مرجع سابق، ص٣٩٩).

ضوابط نقد المتون عند المحدثين:

١- مخالفة الحديث صريح القرآن.

٢- مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة.

٣- تكذيب الحس له.

٤- أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه.

٥- اشتماله على أمثال المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ.

٦- سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه، كحديث (إن لله ديكًا عنقه مطوية تحت العرش).

٧- أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، فضلاً عن كلام رسول الله ﷺ بل لا يشبه كلام الصحابة.

٨- أن يدعى على النبي ﷺ أنه فعل أمرًا ظاهرًا بمحضر الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه.

٩- أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق.

١٠- أن يكون الحديث باطلاً في نفسه، فيدل على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ.

١١- مخالفته لمقصد من مقاصد الشريعة أو هدف من أهدافها.

١٢- مخالفته لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي ﷺ.

١٣- أن يتضمن تأييد نحلة مبتدعة أو مذهب سياسي كالأحاديث التي تتحدث عن الإرجاء.

١٤- أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا مثل قوله: «سنة كذا وكذا وقع كيت وكيت». (دغمش، (د.ت)، ص٧-٨).

المبحث الرابع

الفرق بين النقد الداخلي والنقد الخارجي عند المحدثين وفي المنهج التاريخي

عندما نتعرض لمصطلح (النقد الداخلي) و(النقد الخارجي) عند المحدثين فإنما نقصد بـ(النقد الداخلي) نقد المتن، وهو ألفاظ الحديث التي تتقوَّم بها المعاني، أو ما ينتهي إليه السند من الكلام. و(النقد الخارجي) نقد السند، وهو الطريق الموصلة إلى المتن، أي أسماء رواته مرتبة.

يقول عتر: «إن النقد الخارجي للأحاديث ـ أي نقد الأسانيد ـ الذي عابه العائبون وسموه شكليًا يتصل اتصالاً وثيقًا بالنقد الداخلي أي نقد المتون» (مرجع سابق، ص٤٧١).

ولا يبعد هذا المقصد لهذين المصطلحين في المنهج التاريخي عن المنهج النقدي عند المحدثين.

فالنقد الخارجي في المنهج التاريخي: يحاول الباحث نقد الوثيقة التاريخية التي حصل عليها ويضع حولها كثيرًا من الأسئلة.

وهو يأخذ شكلين:

أ) نقد صحة الوثيقة.

ب) نقد المصدر.

نقد صحة الوثيقة: يقوم على أساس التحقق من صحة الوثيقة، وما إذا كانت نسخة وحيدة أو أكثر من نسخة، وهل هي بخط المؤلف أو بخط النساخ؟ وهل دخلها الحشو والإضافة؟ وهل هذه الإضافة من باب الشرح أم من باب الإكمال؟ وهل دخل تحريف في النص الأصلي أو تزوير...إلخ

ولهذا اشتُرِطَ فيمن يتصدى لهذا النقد أن تتحقق فيه ثلاثة شروط:

١- أن يكوم ملمًا باللغة التي كُتب بها النص.

٢- أن يكون ملمًّا بالخطوط التي كانت سائدة في ذلك العصر.

٣- أن يكون ملمًا بالأخطاء الشائعة في كتابة اللغة التي دُوّن بها النص.

نقد المصدر: وهنا يحاول الباحث التعرف على مصدر الوثيقة ومؤلفها وتأريخها.

ولنقد المصدر قواعد هي:

- أن نقوم بما يسمى بالتحليل الباطني.
- ملاحظة الخط للمصدر؛ لأن الخطوط تختلف حسب العصور.
- النظر في اللغة من حيث خصائصها اللغوية.
- ملاحظة الوقائع في المصدر من حيث الزمان.
- ملاحظة الاقتباسات السابقة.
- ملاحظة الحشو والزيادة ومراجعة المؤلف الأصلي.
- معرفة المصادر التي صدرت عن المصادر الأصلية.

وبهذه القواعد يمكن الوصول إلى النص الحقيقي والتأكد من صحة نسبته إلى مؤلفه الحقيقي.

[وهذا النوع يقابل نقد السند عند علماء الحديث].

النقد الداخلي:

وهو يتجه إلى الرواية والراوي، ويهتم بالوثيقة وأصالتها من الداخل، وهذا الداخل يشمل دقة المعاني والرموز والمحتويات الأخرى التي تثبت أصالتها كاللغة المستخدمة ومعانيها بالنسبة لعصرها، وهل حافظت على ذلك المعنى في العصر الحاضر أم فقدت هذا المعنى مع مرورالزمن. كذلك معرفة بلد المؤلف أو الكاتب مهمة لتفهم الخلفية السياسية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي أثرت على الكاتب ومعالجته للمشاكل.

وبالجملة فهو ينقسم إلى قسمين:

الأول: النقد السلبي: وهو يبحث عن الأمانة لدى الراوي وعن الدقة، ويتحرى كما سبق عن الظروف التي أحاطت بالمؤلف، وبالأمور التي ترجع في جملتها إلى أمانة الراوي ودقته، وهي تقابل العدالة والضبط عند علماء الحديث.

الثاني: النقد الإيجابي: ويطلق عليه نقد التفسير، وهو نوعان:

- تفسير يقوم على تحديد المعنى الحرفي للنص، وفهم جزئياته ومعرفة ما يكون فيه من غرابة، وبيان المقصود بكل كلمة.

- تفسير يقوم على تحديد المعنى الكلي للنص.

وهذا النوع يقابل نقد المتن عند علماء الحديث (صابر، مرجع سابق، ص٥١-٥٦) بتصرف.

والفرق بين النقد الداخلي والخارجي في مجال علم الحديث ومجال الدراسات التاريخية كما ذكر المليباري؛ حيث قال: «فالنظر في الأسانيد والسماعات والإجازات لغرض إثبات كتاب لمؤلفه هو ما يقال الآن: الدراسة الخارجية، والنظر في المحتوى والمضامين لمعرفة صحتها، وسلامتها من التصحيف، هو ما يقال الدراسة الداخلية.

أما الدراسة الخارجية والداخلية على نحو ما رسمه المستشرقون فمجالها المواد التاريخية وكتب الديانات السابقة مقطوعة الأسانيد، وسائر الكتب والنصوص الصادرة عن البشر الذين يحتمل قولهم الصدق، والكذب، والخطأ. وأما أحاديث النبي ﷺ الذي لا يقول إلا الصدق فلا يصلح تطبيق هذه النوعية من الدراسة فيها؛ لأن الذي نقصده من خلال الدراسة الخارجية هو إثبات النص عن مصدره القائل به، أو نفيه عنه، وهو في الأحاديث النبوية: رسول الله ﷺ الذي لا يحتمل قوله إلا الصدق، فإذا توصل الباحث إلى معرفة ثبوته عن النبي ﷺ من خلال دراسة السند، دراسة خارجية ـ كما يصورها المستشرقون ـ فلا يبقى بعد ذلك مجال للنظر فيما قاله النبي ﷺ للتحقق من صدقه؛ لأنه ﷺ صادق أمين، فبذلك يتبين أن مجال

الدراسة الخارجية والداخلية هو نصوص من يحتمل قوله الصدق والكذب» (مرجع سابق، ص٧٦، ٧٧).

أما حلمي صابر فيرى:

أن نقد السند (النقد الخارجي) «البحث عن مصدر الخبر، ومن نقله؟ وكيف نقله؟... هو أول خطوات النقد التاريخي، وهو ما يسمى عند علماء المسلمين [بالراوي]، وعند الأوربيين [بالمؤلف].

وقد وصل المنهج الإسلامي في التعرف على الراوي، وتحقيق نسبة الخبر إليه، ومدى صلاحية هذا الراوي ومقدار ما يحوزه من عدالة وضبط إلى درجة من الدقة والتوثيق عجز عنها المنهج الأوربي، وهو ما يعرف في المنهج الإسلامي [بدراسة السند]، ومعرفة الاتصال فيه من عدمه، وإمكانية اللقاء أو المعاصرة بين الراوي ومن روى عنه، ومعرفة كل شيء عن الرواة: تواريخهم، وطبقاتهم، وأسمائهم، ومعرفة الكنى والألقاب، والمبهم والمختلف فيه من الأسماء، ومعرفة بلدانهم، وأوطانهم... ولم يقف عند حد معرفة الراوي والتأكد من صحة نسبة الخبر إليه، بل بحث في مدى صلاحية هذا الراوي لنقل الخبر، ومقدار ما يتمتع به من أمانة ودقة، أو عدالة، وضبط، ووضعت القواعد المنظمة لتقويم الراوي فيما يُعرف [بعلم الجرح والتعديل].

أما المنهج الأوروبي: فيفتقد في منهجيته هذا الجانب، ويتعذر عليه التحديد الجازم لمصدرية الخبر، وقد عبر عبد الرحمن بدوي عن قصور المنهج الأوربي في هذا الجانب الهام بقوله: «وهذه عسيرة كل العسر تبلغ في كثير من الأحيان درجة الاستحالة، سوى في الأحاديث النبوية التي وردت مقرونة برواتها حتى رسول الله ﷺ مع الحكم عليهم نزاهة ودقة».

وقد لجأ الأوربيون في منهجهم التاريخي إلى طرق كثيرة لمحاولة تحديد [المؤلف]، تقوم على التحليل الباطني للوثيقة من أجل استخراج الدلائل التي تعرفنا بالمؤلف وعصره، ولكنها لم تصل إلى درجة اليقين في معرفة المصدر الحقيقي للنص، بل قامت في معظمها على الفرض والتخمين.

وشتان بين الجزم واليقين في مصدرية الخبر عند علماء السنة وبين الظن والتخمين الذي قام عليه المنهج الأوربي الحديث في تحديد شخصية المؤلف وصحة نسبة الخبر إليه.

«وكذلك في نقد المتن فإن تصحيح المتن لغويًا واستبعاد ما فيه من أغلاط هو ما يُعرف عند علماء الحديث [بالتصحيف والتحريف]، وقد وضعوا الضوابط التي تُنقِّي النص من التحريفات، وبحثوا في منشأ الغلط، وهل مرده إلى ضعف البصر؟ أم إلى ضعف السماع؟ أم التدليس...إلخ.

وإذا ما قارنا ذلك بما يعرف عند الأوربيين [بنقد التصحيح] سنجد البون شاسعًا.

وكذلك ما يعرف عندهم [بالنقد التفسيري] بنوعيه: الحرفي، والكلي، فسنجد أن علماء الحديث قد توفرت عنايتهم على شرح غريب الحديث، وقاموا بجهود كبيرة في شرح الأحاديث وتحليل نصوصها، واستخراج ما بها من حكم وأحكام، وقد أفرزت هذه الجهود ثمارها المباركة في المكتبة الإسلامية بالعديد من الكتب التي تناولت غريب الحديث، والكتب التي شرحت الصحاح والسنن وغيرها من كتب السنة، كما قام علماء الحديث بوضع القواعد المنهجية التي تميّز الصحيح من الزائف، وتُبيّن الموضوع من الأخبار، ووضعوا علامات يُعرف بها الوضع بنوعيه في السند والمتن، وأفرد بعضهم الموضوعات بمؤلفات خاصة بها حتى ينتبه لها الباحثون.

وإذا ما قارنا القواعد التي قام عليها المنهج الإسلامي في نقد المتن وما تمتعت به من دقة فائقة، وقارناها بطرق تقويم النص في المنهج الأوربي، فسنجد أن معظمها - عند الأوربيين - قام على الظن والإغراق في الاحتمالات» (مرجع سابق، ص٥٨-٦١).

وأهم ما يميز المنهج النقدي الإسلامي عن المنهج الغربي أن المنهج الإسلامي قائم ومستمد من الكتاب والسنة، بينما المنهج الغربي قائم على اجتهادات بشرية تحتمل الصواب والخطأ، وهو أيضًا منهج قائم على الاحتمالات والظن كما ذكر حلمي صابر، وذلك يدعونا للوثوق في منهجنا الإسلامي. وأما المنهج الغربي فكلما تعمق الإنسان في دراسته وجده لا يقارن بمنهجنا الإسلامي، فجزى الله علماء السلف عنا خير الجزاء على ما بذلوه من جهد في

وضع أسس هذا المنهج وقواعده، وهذا يزيد من قناعة كل باحث مسلم، بل حتى غير المسلمين عند الحكم بإنصاف أن المنهج الإسلامي هو أدق وأفضل منهج نقدي يتّبعه أي باحث.

وفي العصر الحديث اعترف الباحثون غير المسلمين بدقة عمل المحدثين، وأقروا بحسن صنيعهم، واتخذ علماء التاريخ من قواعدهم أصولاً يتبعونها في تقصي الحقائق التاريخية، ووجدوا فيها خير ميزان توزن به وثائق التاريخ، ومنهم أسد رستم صاحب كتاب (مصطلح التاريخ) جريًا على تسمية العلماء المسلمين (مصطلح الحديث» (زريق، ١٩٨٥م، ص٦٨).

المبحث الخامس

الفرق بين النقد في علوم الحديث والنقد في المجال التربوي

يرى الباحث أن هناك فروقًا بين النقد في علوم الحديث والنقد في المجال التربوي منها:

١- أننا من خلال النقد في علوم الحديث لا نتعامل إلا مع الحديث النبوي وما صدر من الصحابة والتابعين، بينما في المجال التربوي نتعامل مع مختلف النقول والأخبار والحوادث والحقائق العلمية والمستجدات.

٢- أننا في مجال علوم الحديث نتعامل مع ناقلي الحديث (الرواة) وهم من خير القرون: الصحابة والتابعون وتابعوهم، بينما في المجال التربوي ننقل عن كل كاتب أو مؤلف أو وسيلة اتصال أو وسيلة إعلام وننقل عن البر والفاجر والمسلم والكافر والسني والمبتدع، وهذا يقتضي مزيد تحرٍّ وبحث واستقصاء.

٣- أننا في مجال علوم الحديث ننقل ما يتعلق بأمور الدين عن أهل الدين، بينما في المجال التربوي ننقل عن ما يتعلق بالأمور الدنيوية والحياتية والنفسية والمجتمعية، وهذا يستدعي الاستدلال بأقوال العلماء في هذه المجالات من مختلف الملل والأديان، مما يجعل دائرة التأكد من صحة المعلومة أوسع.

٤- أننا في مجال علوم الحديث نستدل من القرآن والسنة والإجماع والقياس والاجتهاد ونتحاكم إلى هذه المصادر، بينما في المجال التربوي نتحاكم بالإضافة إلى ما سبق إلى العقل والمنطق والبراهين والحقائق العلمية والسنن الكونية.

٥- أننا في مجال علوم الحديث لا نتعامل إلا مع النصوص المنسوبة إلى النبي ﷺ تصحيحًا وتوثيقًا، بينما في المجال التربوي نتعامل مع كل النصوص التي لها علاقة بالموضوع مهما كان من تنسب إليه.

المبحث السادس

الفرق بين النقد والغيبة

عندما نتطرق لمفهوم الغيبة ومفهوم النقد والفرق بينهما، فإن أول ما يتبادر للذهن من هذه الفروق: هو أن النقد يمكنك أن تقوله للشخص المنقود. أما الغيبة فلا، والنقد يأتي دائمًا بعده التصحيح ودعوة المنقود إلى تصحيح أفعاله (النصيحة). أما الغيبة فهي مجرد أخبار واستهزاء فقط، ليس فيها أخذ بيد الآخر لجعله أفضل.

قال الإمام ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الفرق بين النصيحة والتعيير:

«يشتركان في كون كل منهما ذكر للإنسان بما يكره ذكره، وقد يشتبه الفرق بينهما عند كثير من الناس. والله الموفق للصواب.

اعلم أن ذِكر الإنسان بما يكره محرم إذا كان المقصود منه مجرد الذمِّ والعيب والنقص.

فأما إن كان فيه مصلحة لعامة المسلمين خاصة لبعضهم، وكان المقصود منه تحصيل تلك المصلحة فليس بمحرم بل مندوب إليه.

وقد قرر علماء الحديث هذا في كتبهم في الجرح والتعديل، وذكروا الفرق بين جرح الرواة وبين الغيبة، وردُّوا على من سوَّى بينهما من المتعبدين وغيرهم ممن لا يتسع علمه» (ابن رجب، مرجع سابق، ص١).

روى أحمد بن مروان المالكي حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: جاء أبو تراب النَخشبي إلى أبي، فجعل أبي يقول: فلان ضعيف وفلان ثقة، فقال أبو تراب النَخشبي إلى أبي فجعل أبي يقول: فلان ضعيف وفلان ثقة، فقال أبو تُراب: يا شيخ لا تغتب العلماء، قال: فالتفت أبي إليه، قال: ويحك، هذا نصيحة، ليس هذا بغيبة.

وقال محمد بن بُندار: قلت لأحمد بن حنبل: إنه ليشتدّ عليَّ أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذّاب، قال أحمد: إذا سكت أنت وسكتُّ أنا، فمتى يُعْرَفُ الجاهلُ من السقيم (ابن الجوزي، مرجع سابق، ص٥١).

وقال أبو بكر بن خلاّد: دخلت على يحيى بن سعيد في مرضه فقال لي: يا أبا بكر، ما تركت أهل البصرة يتكلمون؟ قلتُ: يذكرون خيرًا إلا أنهم يخافون عليك من كلامك في الناس، فقال: احفظ عني: لأن يكون خصمي في الآخرة رجلٌ من عَرض الناس أحبّ إلي من أن يكون خصمي في الآخرة النبي ﷺ يقول: بلغك عني حديث وقع في وهمِك أنه عني غير صحيح، يعني فلم تنكر (ابن حنبل، ١٤٢٢هـ، ج١، ص٢٢).

قال ابن رجب: «ولا فرق بين الطعن في رواة حفَّاظ الحديث ولا التمييز بين من تقبل روايته منهم ومن لا تقبل، وبين تبيين خطأ من أخطأ في فهم معاني الكتاب والسنة وتأوَّلَ شيئًا منها على غير تأويله، وتمسك بما لا يتمسك به ليُحذِّر من الاقتداء به فيما أخطأ فيه، وقد أجمع العلماء على جواز ذلك أيضًا.

ولهذا نجد أن كتبهم المصنفة في أنواع العلوم الشرعية من التفسير وشروح الحديث والفقه واختلاف العلماء وغير ذلك ممتلئة بالمناظرات وردِّ أقوال من تُضَعَّفُ أقواله من أئمة السلف والخلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

ولم يترك ذلك أحد من أهل العلم ولا ادعى فيه طعنًا على من ردَّ عليه قولَه ولا ذمًّا ولا نقصًا، اللهم إلا أن يكون المصنِّف ممن يُفحش في الكلام ويُسيءُ الأدب في العبارة، فيُنكَر عليه فحاشته وإساءته دون أصل ردِّه ومخالفته، إقامةً للحجج الشرعية والأدلة المعتبرة. وسبب ذلك أن علماء الدين كلهم مجمعون على قصد إظهار الحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ، ولأنْ يكون الدين كله لله وأن تكون كلمته هي العليا، وكلُّهم معترفون بأن الإحاطة بالعلم كله من غير شذوذ شيء منه ليس هو مرتبة أحد منهم ولا ادعاه أحد من المتقدمين ولا من المتأخرين، فلهذا كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم يقبلون الحق ممن أورده عليهم وإن كان صغيرًا، ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قولهم.

كما قال عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في مهور النساء وردَّت المرأة بقوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَرَدتُّمُ ٱسۡتِبۡدَالَ زَوۡجٖ مَّكَانَ زَوۡجٖ وَءَاتَيۡتُمۡ إِحۡدَىٰهُنَّ قِنطَارٗا فَلَا تَأۡخُذُواْ مِنۡهُ شَيۡـًٔاۚ أَتَأۡخُذُونَهُۥ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا﴾ [النساء: ٢٠]، فرجع عن قوله وقال: «أصابتِ امرأةٌ ورجلٌ أخطأ»، وروي

عنه أنه قال: «كل أحد أفقه من عمر» (ابن رجب، مرجع سابق، ص٢، ٣).

[هذه القصة عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقع في سندها كلام و الأقرب ضعفها].

فحينئذٍ فرد المقالات الضعيفة وتبيين الحق في خلافها بالأدلة الشرعية ليس هو مما يكرهه أولئك العلماء، بل مما يحبونه ويمدحون فاعله ويثنون عليه.

فلا يكون داخلاً في الغيبة بالكلية، فلو فرض أن أحدًا يكره إظهار خطئه المخالف للحق فلا عبرة بكراهته لذلك، فإن كراهة إظهار الحق إذا كان مخالفًا لقول الرجل ليس من الخصال المحمودة، بل الواجب على المسلم أن يحب ظهور الحق ومعرفة المسلمين له سواءٌ كان ذلك في موافقته أو مخالفته.

وهذا من النصيحة لله ولكتابه ورسوله ودينه وأئمة المسلمين وعامتهم، وذلك هو الدين كما أخبر به النبي ﷺ.

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة صحيح مسلم:

«اعلم أن جرح الرواة جائزٌ، بل واجبٌ بالاتفاق، للضرورة الداعية إليه، لصيانة الشريعة المكرَّمة، وليس من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين، ولم يزل فضلاء الأئمة وأخيارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك».

وقد تكلم الإمام مسلم على جماعة منهم في مقدمة صحيحه ثم قال: «وأشباه ما ذكرنا من كلام أهل العلم في مُتَّهمي رواة الحديث وإخبارهم عن معايبهم كثير يطول الكتاب بذكره على استقصائه، وفيما ذكرنا كفاية لمن تفهَّم وعقل مذهب القوم فيما قالوا وبيّنوا، وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر؛ إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل وتحريم، أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب. فإذا كان الراوي ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه ممن قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفة كان آثمًا بفعله ذلك، غاشًا لعوام المسلمين؛ إذ لا يؤمن على بعض من سمع بعض تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها

أكاذيب لا أصل لها» (النووي، مرجع سابق، ج١، ص٨٢).

وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله إذا تأدب في الخطاب وأحسن في الرد والجواب فلا حرج عليه ولا لوم يتوجه إليه، وإن صدر منه الاغترار بمقالته فلا حرج عليه. وقد كان بعض السلف إذا بلغه قول ينكره على قائله يقول: (كذب فلان)، ومن هذا قول النبي ﷺ: «**كذب أبو السنابل**» لما بلغه أنه أفتى أن المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً لا تحل بوضع الحمل حتى يمضي عليها أربعة أشهر وعشر.

وقد بالغ الأئمة الوَرِعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء وردِّها أبلغ الردّ، كما كان الإمام أحمد ينكر على أبي ثور وغيره مقالات ضعيفة تفردوا بها ويبالغ في ردها عليهم، هذا كله حكم الظاهر.

وأما في باطن الأمر: فإن كان مقصوده في ذلك مجرد تبيين الحق ولئلا يغتر الناس بمقالات من أخطأ في مقالاته، فلا ريب أنه مثاب على قصده ودخل بفعله هذا بهذه النية في النصح لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم.

وسواء كان الذي بين الخطأ صغيرًا أو كبيرًا فله أسوة بمن رد من العلماء مقالات ابن عباس التي يشذ بها وأُنكرت عليه من العلماء، مثل المتعة والصرف والعمرتين وغير ذلك.

ولم يعد أحد منهم مخالفيه في هذه المسائل ونحوها طعنًا في هؤلاء الأئمة ولا عيبًا لهم، وقد امتلأت كتب أئمة المسلمين من السلف والخلف بتبيين هذه المقالات وما أشبهها، مثل كتب الشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور ومن بعدهم من أئمة الفقه والحديث وغيرهما ممن ادعوا هذه المقالات، ما كان بمثابتها شيء كثير، ولو ذكرنا ذلك بحروفه لطال الأمر جدًا.

وأما إذا كان مرادُ الرادِّ بذلك إظهارَ عيب من ردَّ عليه وتنقصَه وتبيينَ جهله وقصوره في العلم ونحو ذلك، كان محرمًا سواء كان ردُّه لذلك في وجه من ردَّ عليه أو في غيبته، وسواء كان في حياته أو بعد موته، وهذا داخل فيما ذمَّه الله تعالى في كتابه وتوعد عليه في الهمز واللمز، وداخل أيضًا في قول النبي ﷺ: «**يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه، لا تؤذوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف**

بيته». وهذا كله في حق العلماء المقتدى بهم في الدين، فأما أهل البدع والضلالة ومن تشبه بالعلماء وليس منهم فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم تحذيرًا من الاقتداء بهم (ص٢، ٥).

وهكذا فصّل الإمام ابن رجب القول في هذه المسألة العظيمة التي يجب أن يعيها كل طالب علم وكل باحث، حتى يدرك متى يكون ناقدًا ومتى يكون مغتابًا داخلاً في الإثم.

ومن الأمور المهمة التي يجب أن يدركها كل باحث: ما هي الأمور التي تباح فيها الغيبة؟

من تباح غيبتهم:

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في (رياض الصالحين): «باب ما يباح من الغيبة:

اعلم أن الغيبة تباح لغرض صحيح شرعي، لا يمكن الوصول إليه إلا بها، وهو بستة أسباب:

الأول: التظلم. فيجوز للمظلوم أن يتظلم إلى السلطان والقاضي وغيرهما ممن له ولاية أو قدرة على إنصافه من ظالمه، فيقول: ظلمني فلان بكذا.

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قالت هند امرأة أبي سفيان للنبي ﷺ: إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم، قال: «**خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف**» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الثاني: الاستعانة على تغيير المنكر ورد العاصي إلى الصواب.

فيقول لمن يرجو قدرته على إزالة المنكر: فلان يعمل كذا فازجره عنه، ونحو ذلك، ويكون مقصوده التوصل إلى إزالة المنكر، فإن لم يقصد ذلك كان حرامًا.

الثالث: الاستفتاء. فيقول للمفتي: ظلمني أبي أو أخي أو زوجي أو فلان بكذا، فهل له ذلك؟ وما طريقي في الخلاص منه وتحصيل حقي ودفع الظلم؟ ونحو ذلك، فهذا جائز للحاجة، ولكن الأحوط والأفضل أن يقول: ما تقول في رجل أو شخص أو زوج كان من

أمره كذا؟ فإنه يحصل به الغرض من غير تعيين، ومع ذلك فالتعيين جائز كما ورد عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن هند بنت عتبة، قالت: يارسول الله! إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي، إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم. فقال: «**خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف**» (البخاري برقم (٣٥٦٤)، ج٤، ص١٧٢٨، ومسلم بشرح النووي برقم (١٧١٤)، ج٦، ص٢٤٣).

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٤٢٦هـ): «واستدل بهذا الحديث على جواز ذكر الإنسان بما لا يعجبه إذا كان على وجه الاستفتاء والاشتكاء ونحو ذلك، وهو أحد المواضع التي تباح فيها الغيبة» (ج١٢، ص٢٦٧).

الرابع: تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم، وذلك من وجوه:

١- منها جرح المجروحين من الرواة والشهود:

«قد عاب من لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال؛ لأنهم لم يقفوا على الغرض من ذلك، ولا أدركوا المقصد فيه، وإنما حمل أصحاب الحديث على الكلام في الرجال، وتعديل من عدَّلوا، وجرح من جرحوا الاحتياط في أمور الدين، وحراسة قانونه، وتمييز مواقع الغلط والخطأ في هذا الأصل الأعظم الذي عليه مبنى الإسلام، وأساس الشريعة، ولا يظن بهم أنهم أرادوا الطعن في الناس ، والغيبة والوقيعة فيهم، ولكنهم تورُّعًا وحسبةً وتثبتًا في أمر الدين، فإن الشهادة في الدين أحق وأولى أن يُتَثَبَّت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال، فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك وتَبيين أحوال الناس، وهو من الأمور المتعينة العائدة بالنفع العظيم في أصول الدين» (الترمذي، (د.ت)، ص٤٣).

«عن عمرو بن علي قال: حدثني عفان قال: كنت عند إسماعيل بن علية فحدث رجل عن رجل بحديث فقلت: لا تحدثن عن هذا فإنه ليس بثبت، قال: اغتبته، فقال إسماعيل: ما اغتابه، ولكنه حكم عليه أنه ليس بثبت» (مسلم بشرح النووي، ج١، ص٧٧).

وذلك جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة.

٢- ومنها المشاورة في مصاهرة إنسان أو مشاركته أو إيداعه أو معاملته أو غير ذلك أو مجاورته، ويجب على المشاوَر ألا يخفي حاله، بل يذكر المساوئ التي فيه بنية النصيحة. فعن فاطمة بنت قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: أتيت النبي ﷺ فقلت: إن أبا الجهم ومعاوية خطباني، فقال رَسُول اللهِ ﷺ: «**أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه**» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وفي رواية لمسلم: «**وأما أبو الجهم فضراب للنساء**»، وهو تفسير لرواية: «**لا يضع العصا عن عاتقه**»، وقيل معناه: كثير الأسفار (مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، برقم (٣٦٨١)، ج١٠، ص٣٣٤).

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «في هذا الخبر دلالة على أن إجازة الجرح للضعفاء من جهة النصيحة لتجنُّب الرواية عنهم، وليُعْدل عن الاحتجاج بأخبارهم؛ لأنّ رسول الله ﷺ لمّا ذكر في أبي جهم أنّه لا يضع عصاه عن عاتقه، وأخبر عن معاوية أنّه صعْلوك لا مال له عند مشورة استشير فيها لا تتعدى المستشير،كان ذِكر العيوب الكامنة في بعض نَقَلَة السنن التي يُؤدي السكوت عن إظهارها عنهم وكَشْفها عليهم إلى تحريم الحلال وتحليل الحرام، وإلى الفساد في شريعة الإسلام أولى بالجواز وأحقّ بالإظهار» (البغدادي، مرجع سابق، ص٤٠).

٣- ومنها إذا رأى متفقهًا يتردد إلى مبتدع أو فاسق يأخذ عنه العلم وخاف أن يتضرر المتفقه بذلك، فعليه نصيحته ببيان حاله بشرط أن يقصد النصيحة، وهذا مما يُغلط فيه، وقد يحمل المتكلم بذلك الحسد ويلبِّس الشيطان عليه ذلك، ويخيل إليه أنه نصيحة .فليُتَفطن لذلك.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: «كل من اطَّلع من حال شخص على شيء وخشي أن غيره يغتر بجميل ظاهره فيقع في محذور ما، فعليه أن يطلعه على ما يحذر من ذلك، قاصدًا نصيحته» (مرجع سابق، ج١٣، ص٥٨٠، ٥٨١).

٤- ومنها أن يكون له ولاية لا يقوم بها على وجهها، إما بأن لا يكون صالحًا لها، وإما بأن يكون فاسقًا أو مغفلاً ونحو ذلك، فيجب ذكر ذلك لمن له عليه ولاية عامة ليزيله ويولي من يصلح، أو يعلم ذلك منه ليعامله بمقتضى حاله ولا يغتر به، وأن يسعى في أن يحثه على

الاستقامة أو يستبدل به. وقال إبراهيم النخعي: «ثلاث كانوا لا يعدونهن من الغيبة: الإمام الجائر والمبتدع والفاسق المجاهر بفسقه».

الخامس: أن يكون مجاهرًا بفسقه أو بدعته كالمجاهر بشرب الخمر، ومصادرة الناس وأخذ المكس وجباية الأموال ظلمًا وتولي الأمور الباطلة، فيجوز ذكره بما يجاهر به، ويحرم ذكره بغيره من العيوب، إلا أن يكون لجوازه سبب آخر مما ذكرناه. وخلاصة الأمر أن غيبة الفاسق المجاهر بفسقه جائزة، بل قد تكون واجبة في بعض الحالات التي تستدعي صد شره وتحذير المسلمين منه.

فعن الحسن بن علي: «ثلاثة لا غيبة لهم: صاحب هوى (المبتدع)، والفاسق المعلن لفسقه، والإمام الجائر» (القرطبي، ١٤٢٧هـ، ج١٩، ص٤٠٨).

السادس: التعريف، فإذا كان الإنسان معروفًا بلقب، كالأعمش والأعرج والأصم والأعمى والأحول وغيرهم جاز تعريفه بذلك، ويحرم إطلاقه على جهة التنقص، ولو أمكن تعريفه بغير ذلك كان أولى.

وقد جمع ذلك بعض العلماء في بيتين من الشعر:

القدح ليس بغيبة في ستة ... متظلم ومعرِّف ومحذر

ومجاهر فسقًا ومستفت ومن ... طلب الإعانة في إزالة منكر

(النووي، ١٤١٨هـ، ص٣٣-٣٥) بتصرف.

المبحث السابع

التعامل مع نقول المبتدعة والطوائف المنحرفة

كان لأهل السنة منهج عدل منصف من هذه النقول في تعاملهم معها، رغم تشدد بعض العلماء تجاه هذه الفرق والتحذير منها، ولعلنا نستعرض بعض أقوال أئمة الإسلام تجاه أصحاب هذه الفرق:

يقول ربيع المدخلي في كتابه (منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف): «ويجوز ـ بل يجب ـ الكلام في أهل البدع، والتحذير منهم ومن بدعهم أفرادًا وجماعات، الماضين منهم والحاضرين، من الخوارج والروافض والجهمية والمرجئة والكرامية، وأهل الكلام الذين جرهم علم الكلام إلى عقائد فاسدة، مثل: تعطيل صفات الله أو بعضها.

فهؤلاء يجب التحذير منهم ومن كتبهم وطرقهم الضالة، وما أكثرها!

وكذلك من سار على نهجهم من الفرق (الجماعات) المعاصرة ممن باين أهل التوحيد والسنة، ونابذهم، وجانب مناهجهم، بل حاربها، ونفر عنها وعن أهلها، ويلحق بهم من يناصرهم ويدافع عنهم، ويذكر محاسنهم ويشيد بها، ويشيد بشخصياتهم وزعمائهم، وقد يفضل مناهجهم على منهج أهل التوحيد والسنة والجماعة.

وأما المبتدع، فإذا كنا في مقام التحذير من البدع، حذرنا منه، ذاكرين بدعته فقط، ولا يجب علينا ذكر شيء من محاسنه. وإذا كنا في باب الرواية، فيجب ذكر عدالته وصدقه إذا كان عدلاً صادقًا، لأجل مصلحة الرواية وتحصيلها والحفاظ عليها، لا من أجل شيء آخر، كوجوب الموازنة بين المحاسن والمثالب كما يزعم من يزعمه، فلا يلزمنا ذكر جوده وعلمه وشجاعته وجهاده وأخلاقه وغير ذلك مما لا علاقة له بالرواية.

ولقد كان من السلف من يجانب الرواية عن أهل البدع وعن أهل التهم.

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ،

ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه آذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول،لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف» (مسلم بشرح النووي، ج١، ص٣٩).

وقال ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم». (مسلم بشرح النووي، ج١، ص٤٤).

وكلام ابن عباس وابن سيرين يحتمل أن هذا كان مذهبًا عامًا للسلف في عهد بقية الصحابة ومن بعدهم من التابعين.

ولعل هذا كان منهم بسبب إدراكهم بأنهم في غنية عن الرواية عن المبتدعين، فوقفوا منهم هذا الموقف الحازم الحاسم، فلما اضطر من بعدهم إلى الرواية عن الصادقين من أهل البدع، أخذوها عنهم بشروط وتحفظات تضمن أخذ السوي منها ورد معوجها ومدسوسها.

قال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني رحمه الله: «ومنهم زائغ عن الحق، صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه، إذ كان مخذولاً في بدعته، مأمونًا في روايته، فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة، إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إذا لم يقو به بدعته (المدخلي، ١٤١٣هـ، ص٣٥-٣٨).

ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة والعبادات المخالفة للكتاب والسنة.

فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: «إذا قام وصلى واعتكف، فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع، فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فبيّن أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم، من جنس الجهاد في سبيل الله، إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعه ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين.

ولو لا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء، لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب.

فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين، إلا تبعًا، وأما أولئك، فهم يفسدون القلوب ابتداء» (ابن تيمية، (د.ت)، ج٢٨، ص٢٣١-٢٣٢).

فهذا هو منهج السلف حقًا لا ادعاء، وهو الذي يسير عليه ابن تيمية وغيره من المجاهدين المخلصين الصادقين، ولا تأخذهم في الله لومة لائم.

فأين اشتراط الموازنات؟!

وأين إيجاب ذكر الجوانب المشرقة التي طالما سمعنا تردادها حفاظًا ظالمًا على مكانة دعاة الضلال؟!

بل ترى ابن تيمية يرى أن الرد على أهل الأهواء واجب، ومن جنس الجهاد في سبيل الله؛ لأنه تطهير لدين الله ومنهاجه وشرعته.

ومقابل هذا الكلام الحازم الجازم في أهل البدع والطوائف المنحرفة نجد هناك الأقوال المتوسطة المعتدلة.

يقول بكار (١٤٢٩هـ): «ومن أجمل مظاهر الإنصاف إنصاف الخصوم،كما كان من أجمل مظاهره الانتصاف من النفس والأقرباء، وإنصاف الخصوم بذكر محامدهم ومناقبهم ليس بالأمر اليسير على النفس البشرية؛ إذ إن عين السخط لا ترى إلا في اتجاه واحد.

ونجد في المقام اعتدال أهل السنة والجماعة مع الفرق والطوائف التي يرون انحرافها عن الحق، وانغماسها في الانحراف، وهذا مع أن كثيرًا من الفرق لم ينصفوا أهل السنة والجماعة، بل إن منهم من يكفرهم، ومع هذا فإنهم يعطونهم حقهم دون بخس أو شطط! وكان الإطار النظري في مقام الرواية يتمثل عند كثير من علماء الحديث في أمرين:

الأول: تقسيم البدعة إلى مكفرة وغير مكفرة.

فإذا كانت البدعة مكفرة لم يحكم للمتلبس بها بالوثاقة، ولم تقبل روايته، لعدم وجود عاصم يعصم من الكذب بعد ذهاب الدين.

وإن لم تكن البدعة مكفرة قبلت الرواية بشرط ألا يكون المبتدع داعيًا لبدعته؛ حيث إن

النشاط في نشر عقيدة منحرفة يحمل صاحبه في بعض الأحيان على الكذب.

ويضاف إلى هذا أن يكون المبتدع ممن يستحل الكذب كالخطابية والرافضة؛ حيث إنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم! ويرى ابن حجر رحمه الله أن التحقيق أنه لا يُردّ كل مكفّر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدّعي أن مخالفتها مبتدعة، وقد تبالغ، فتكفّر، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف.

والمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع، معلومًا من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه.

وأما من لم يكن كذلك، وانضم إلى ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله (ابن حجر، ١٤١٧هـ، ص٣٠١).

وهذا من أهل الحق غاية الإنصاف! أما على المستوى العملي فنجد الكثير والكثير من الشواهد التي تدعم ذلك التوجه الذي أشرنا إليه، فمن ذلك الشيخان البخاري ومسلم؛ رويا عن العشرات من أهل البدع كالخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية وغيرهم. كما في هدي الساري مقدمة فتح الباري.

أقول: ولا يفهم من هذا فتح الباب على مصراعيه للأخذ عن أهل البدع، فالتحقيق في هذه المسألة عندي على الأقل أن الأخذ عن أهل البدع والفرق المنحرفة سواءً كانوا علماء أو مكتشفين أو كتّاب ضرورة تقدر بقدرها، فمتى ما زالت الحاجة إلى النقل عنهم رجعنا للأصل وهو عدم النقل عنهم.

والإنصاف لا يقتضي في نظري في مقابل ذكر مثالبهم مما يتعلق بالدين أن نذكر كل محاسنهم، بل نذكر ما يتعلق بالرواية وصحتها من صدق وعدالة ونحوها، كما هو منهج السلف رحمهم الله.

ثم إنه من كانت بدعته مكفرة أو أنكر شيئًا معلومًا من الدين بالضرورة أو كان ممن يستحل الكذب لصالح مذهبه أو يدعو لبدعته، فإنه لا يؤخذ عنه وفي سواه من المنصفين المعتدلين غُنية، والله أعلم.

المبحث الثامن

حـــــدود النقـــــد

من المعلوم أن التكلم في الرجال من رواة الحديث وغيرهم من أجل تبيين الخطأ والذب عن حديث النبي ﷺ جائز كما مرَّ معنا سابقًا في مسألة متى تباح الغيبة.

قال ابن رجب: «ولا فرق بين الطعن في رواة حفَّاظ الحديث ولا التمييز بين من تقبل روايته منهم ومن لا تقبل، وبين تبيين خطأ من أخطأ في فهم معاني الكتاب والسنة وتأوَّلَ شيئًا منها على غير تأويله وتمسك بما لا يتمسك به، ليُحذِّر من الاقتداء به فيما أخطأ فيه، وقد أجمع العلماء على جواز ذلك أيضًا» (ابن رجب، مرجع سابق، ص٢).

ولكن يبقى أن هذه ضرورة أبيحت لأسباب تطرقنا لها فيما سبق، والضرورة تقدر بقدرها. فمتى ما زالت الحاجة إليها رجعنا إلى الأصل وهو حرمة الخوض في أعراض الناس وذكر ما يكرهون، والذي لا يخرج عن ثلاثة أحوال:

١ ـ إما أن يكون في وجه الشخص فيكون من قبيل السب والشتم والقذف وحكمها معلوم في الشرع.

٢ ـ وإما أن يكون فيه هذه الصفات لكنه غائب فتكون غيبة.

٣ ـ وإما ألا يكون حاضرًا وليست فيه هذه الصفات فيكون بهتانًا.

كذلك فإن الجارح أو الناقد ينبغي كما بيَّنا في مبحث الجرح والتعديل ألا يتجاوز حدود الأدب في الجرح والنقد، فينتقي من الكلام ما يوضح المراد دون المبالغة في ذلك بدعوى إباحة الشرع لهذا؛ فإن النبي ﷺ لم يكن فاحشًا ولا متفحشًا. روى البخاري ومسلم عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فلما رآه قال: **بئس أخو العشيرة وبئس ابن العشيرة**، فلما جلس تطلَّق النبي في وجهه وانبسط إليه، فلما انطلق الرجل قالت عائشة: يا رسول الله حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلَّقت في وجهه وانبسطت إليه، فقال رسول الله ﷺ: **يا عائشة متى عَهِدتني فاحشًا؟ إنّ شرّ الناس عند الله منزلة يوم القيامة مَنْ تركه**

الناس اتقاء شرّه» وفي رواية: «**اتقاء فُحْشِه**».

قال الحافظ في فتح الباري: «(تطلق وجهه) أي انبسط وظهر فيه البشر، ووجه طليق أي منبسط» اهـ. وقال أيضًا: «قوله: فلما جلس تطلق، بفتح الطاء المهملة وتشديد اللام أي أبدى له طلاقة وجهه، يقال: وجهه طلق وطليق أي مسترسل منبسط غير عبوس» (ابن حجر، مرجع سابق، ج١٣، ص٥٨٠).

نقلاً عن الشيخ المحدث عبد العزيز العبد اللطيف ﷺ، نقلاً عن كتابه (ضوابط الجرح والتعديل) المقرر في كلية الحديث في الجامعة الإسلامية (ص ٢٩).

الفوائد من الحديث عظيمة ومهمة، وهي:

الفائدة الأولى: جواز المداراة: فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلّم في ذلك الرجل على وجه الذّم لمّا كان في ذلك مصلحة شرعية، وهي التنبيه إلى سوء خلقه ليحذره السامع، كما يفيده قوله: «**إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء فحشه**».

ولذلك تطلَّق في وجهه وانبسط إليه مداراة له لا مداهنة.

المداراة: بذل الدنيا لصلاح الدنيا أو الدين، أو هما معًا. والمداهنة: ترك الدين لصلاح الدنيا.

ووجه المداراة في الحديث «أن النبي ﷺ إنما بذل (لذلك الرجل) من دنياه حسن عشرته والرفق في مكالمته، ومع ذلك فلم يمدحه بقول، فلم يناقض قوله فيه فعله، فإن قوله فيه قول حق وفعله معه حسن عشرة» (المرجع السابق، ج١٣، ص٥٨١).

وكل ما ذكرته هو في مبحث من مباحث علم الجرح والتعديل في كتاب الشيخ عبد العزيز الآنف الذكر. (ص ٢٩، ٣٠).

فالفائدة الأولى: جواز المداراة، أي جواز بذل الدنيا، أي ترك الدنيا للحصول على صلاح الدنيا أو الدين أو كلاهما، فإن المسلم إذا رأى من يعلم فيه شرًا وإن كان فيه خير بإسلامه، فإنه له أن يبتسم في وجهه ويحسن معاملته إذا لقيه، وذلك لقول عائشة نقلاً عن ما

فعله النبي ﷺ: «تطلَّق النبي في وجهه وانبسط إليه».

الفائدة الثانية: جواز الغيبة بقدر الحاجة إذا كانت من أجل غرض شرعي لا يُتَوَصَّلُ إليه إلا بها: كالتحذير من الشر والنصيحة لتَوقِّه، ودليل ذلك أن النبي لم يمدح ما في ذلك السيئ من شر بل ذمه، فيجب على المسلم إن كان في ذلك مصلحة محققة وكان قادرًا على بيان شر من رأى منه شرًا أن يُبَيِّنَهُ للناس؛ لأن النبي فعل ذلك تصريحًا لقدرته على فعله أمام غيره، لقول النبي هنا: «بئس أخو العشيرة وبئس ابن العشيرة» أمام عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقوله: «إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء فحشه» لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حين أشكل عليها تطلق وجه النبي لذلك الرجل السيئ وانبساطه له أي في المعاملة والكلام.

وبهذا الحديث استدل علماء الجرح والتعديل على جواز الكلام في الرواة وجرحهم لحفظ الحديث عن أن يختلط بما لا يصح لضعفه أوكذبه، ونحو ذلك لسبب ضعف أو كذب الرواة.

قال الشيخ عبد العزيزالعبد اللطيف في (ضوابط الجرح والتعديل): «وجرح الرواة بقدر الحاجة لا يُعَدُّ من الغيبة المحرّمة، فقد ذكر النووي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أن الغيبة تباح لغرض صحيح شرعًا لا يمكن الوصول إليه إلا بها، وأنّ من تلك الأغراض تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم لتوَقِّيْهِ. وذلك من وجوه منها:

جرح المجروحين من الرواة والشهود، فإنه جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة؛ إذ يترتب عليه في شأن الرواة تمييز الأحاديث الثابتة عن الروايات الضعيفة والواهية والموضوعة التي لا تثبت صحتها لما في أحوال رواتها من الأمور المنافية للعدالة أو الضبط» (ص٢٨، ٢٩).

الفائدة الثالثة: عدم جواز الغيبة لغير غرض شرعي لا يُتَوَصَّلُ إليه إلا بها: وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام وهو يرد على ما أشكل على أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**يا عائشة متى عَهِدتني فاحشًا؟**»، فهذا يدل على أنه لو كان الحال في كلام الناس في غيرهم على نحو ما فهمته واستشكلته أم المؤمنين من الكلام في الناس دون غرض شرعي لا يُتَوَصَّلُ إليه إلا به مع إظهارحسن المعاملة لهم، فإنه عند ذلك يكون من الغيبة المحرمة التي وصفها النبي عليه

الصلاة والسلام هنا بالفحش بقوله: «متى عهدتني فاحشًا» أي من فعل ذلك فعل فحشًا وكان فاحشًا.

الفائدة الرابعة: ليس كل من تجوز الغيبة فيه ينطبق عليه قوله ﷺ في بيان العلة من فعله وقوله: «**إنّ شرّ الناس عند الله منزلة يوم القيامة مَنْ تركه الناس اتقاء شرّه**»، وفي رواية: «**اتقاء فُحْشِهِ**»، فهذا لا شك أن ضرره عظيم وشره كبير، كأن يكون كذابًا أو منافقًا أو نحو ذلك. أما من كان ضعيفًا في حفظه أو نحو ذلك من الضعف الذي لا يطعن في عدالة الراوي فيجوز غيبته للغرض الشرعي لبيان ضعفه. أما أن يُقال فيه إنه شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة فلا، فالوعيد في الحديث منصبٌّ على الكذاب والمتهم بالكذب والمبتدع البدعة المكفِّرة، والفاسق والذي كان انخرام مروءته يقدح في عدالته، والمنافق والنمام والذي يغتاب الناس ونحوهم.

أما من عُرِفَ بالعلم والدين والورع وكان فيه ضعفٌ لا يطعن في عدالته، كأن يكون في حفظه أو أنه يُدلِّس أويُرسِل ونحو ذلك وخلا من ذلك الشر العظيم، فلا شك أنه ليس مرادٌ بالحديث. كيف ومنهم أئمة شهد لهم العلماء بالخير وهذا كثير في كتب الجرح والتعديل، ومن منا معصومٌ لا يخالط المعاصي أحيانًا وهي شرور، ولكن الجميع ـ من كان ضعفه لا يطعن في عدالته كأن يكون في حفظه أو أنه يُدلِّس أو يُرسِل ونحو ذلك كما مر بيانه، ومن كان ضعفه يطعن في عدالته كالمبتدع بدعة مكفّرة والفاسق والكذاب والمتهم بالكذب، والذي كان انخرام مروءته يقدح في عدالته ونحوهم في الناس من المسلمين في زماننا ـ جاز غيبتهم للتحذير من الشر صغيره وكبيره، وكي لا تنتشر الأحاديث الضعيفة بين الناس، وكي يُحفظ الصحيح من الحديث عن مخالطة الضعيف والمكذوب، فيحذر الناس الباطل ويعتقدوا الحق.

ليس كل من انخرمت مروءته قُدِحَ في عدالته كما قرر العلماء.

ذكرها عمر الزهيري، ٢٠١٢م نقلاً عن كتاب الشيخ عبد العزيز (ص ١١٦ -١١٨» (موقع منتديات كل السلفيين).

الفصل الخامس

إجـــراءات الدراســـــــــة

ويتضمن أربعة مباحث:

المبحـــــث الأول: تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

المبحـــث الثـــاني: البيانات الوصفية لعينة الدراسة .

المبحـــث الثالـــث: صدق أداة الدراسة.

المبحـــث الرابـــع: ثبات أداة الدراسة.

المبحث الأول

تحديد مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، تخصص علوم حديث وعلم نفس، وطلاب الدراسات العليا، تخصص علوم حديث وأصول تربية إسلامية.

وقد بلغ عدد المجتمع الكلي (٢٧٤)، والجدول التالي يوضح تعدد المجتمع وعينة الدراسة:

جدول رقم (١-٥)

مجتمع الدراسة لعام ١٤٣٣/ ١٤٣٤هـ

	أعضاء هيئة التدريس علوم الحديث	أعضاء هيئة التدريس علم النفس	طلاب دراسات عليا
العدد الكلي	١١٨	٨٦	٧٠
العينة	٤٢	٢٨	٤٢

ونظرًا لصغر مجتمع الدراسة، فقد تم أخذ جميع أفراد المجتمع الممكن الوصول إليهم كما هو مبين في الجدول السابق.

المبحث الثاني

البيانات الوصفية لعينة الدراسة

يمثل وصف عينة الدراسة جزءًا مهمًا من إجراءات البحث، وفيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة:

١ - وصف عينة الدراسة وفقًا لمتغير الدرجة العلمية:

جدول رقم (٢- ٥)

خصائص أفراد العينة وفقًا لمتغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة
أستاذ مساعد	٣٢	٢٨,٦٪
أستاذ مشارك	٢٧	٢٤,١٪
أستاذ	١١	٩,٨٪
طلاب دكتوراه	٤٢	٣٧,٥٪
المجموع	١١٢	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٢-٥) أن أفراد العينة يتكونون من أربع فئات حسب متغير الدرجة العلمية: أستاذ مساعد بلغ تكرارهم في عينة الدراسة ٣٢ فردًا وبنسبة إجمالية من العينة تعادل ٢٨,٦٪، في حين كانت الفئة الثانية هم درجة (أستاذ مشارك)، حيث بلغ تكرارهم في عينة الدراسة ٢٧ فردًا وبنسبة إجمالية ٢٤,١٪، وكانت الفئة الثالثة من عينة الدراسة هم (درجة أستاذ)، حيث بلغ تكرارهم في عينة الدراسة ١١ فردًا وبنسبة إجمالية من عينة الدراسة ٩,٨٪، وكان عدد الفئة الرابعة من أفراد العينة بلغ تكرارهم في عينة الدراسة ٣٧,٥٪ وهي نسبة معقولة؛ حيث يمثل أعضاء هيئة التدريس أكثر من نصف عينة الدراسة كهيئة تدريسية، ويمثل الطلاب ما يقارب ثلث العينة وهي نسب متوازنة ومقبولة لأغراض البحث الحالي.

والشكل التوضيحي التالي يوضح تكرار عينة الدراسة بفئاتها الأربع حسب متغير الدرجة العلمية:

شكل توضيحي رقم (١-٥)

يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

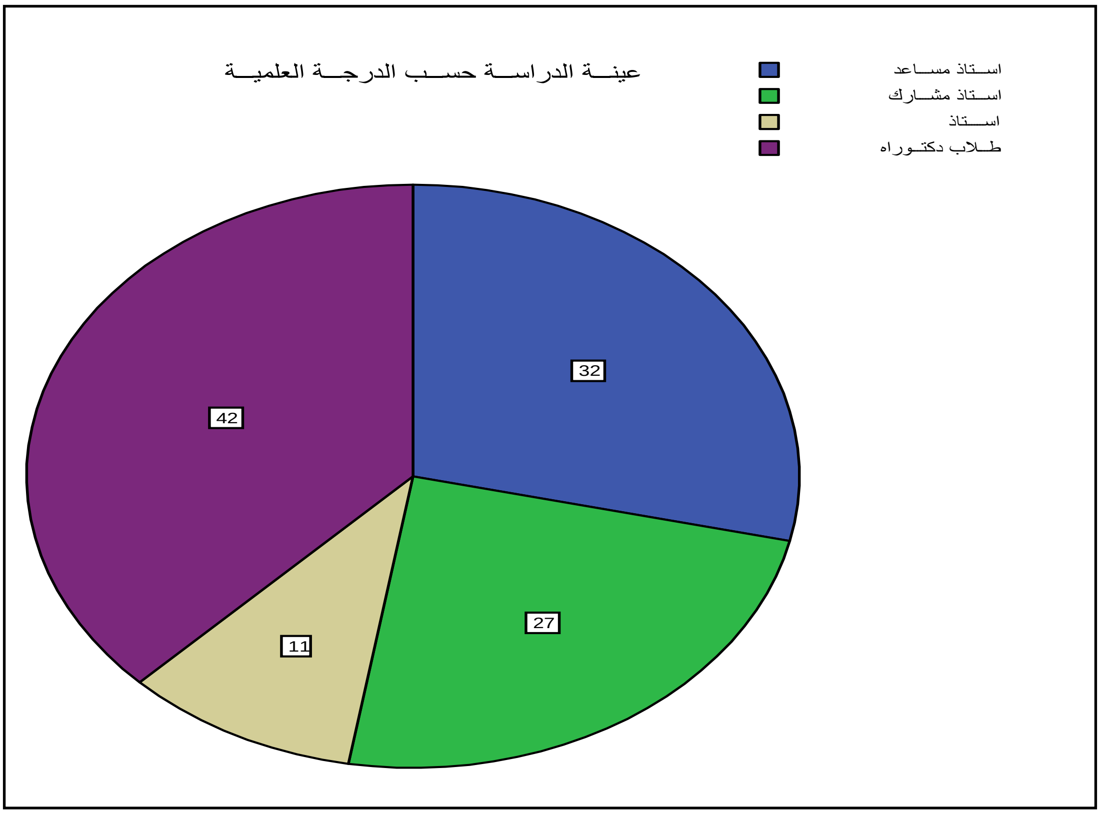

٢- وصف عينة الدراسة وفقًا لمتغير التخصص:

جدول رقم (٣-٥)

خصائص أفراد العينة وفقًا لمتغير التخصص

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
علم النفس	٢٨	٢٥,٠٪
طلاب حديث وعلومه	٤٢	٣٧,٥٪
الحديث وعلومه	٤٢	٣٧,٥٪
المجموع	١١٢	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٣) أن أفراد العينة كانت أكثر تكرارًا منهم تخصص الحديث وعلومه من طلاب الدكتوراه ومن أعضاء هيئة التدريس في جميع فئات عينة الدراسة، حيث بلغ إجمالي عددهم ٤٢ فردًا وبنسبة ٣٧,٥٪ من عينة الدراسة لكلا الفئتين، وهي نسبة عالية تؤكد أن فئة تخصص الحديث وعلومه وهو المعني بالدراسة الحالية كان لهم السواد الأعظم من عينة الدراسة، في حين كان عدد أعضاء هيئة التدريس من تخصص علم النفس هو ٢٨ فردًا وبنسبة بلغت ٢٥٪ أي ما يعادل ربع أفراد العينة.

والشكل التوضيحي التالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

شكل توضيحي رقم (٢-٥)

يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

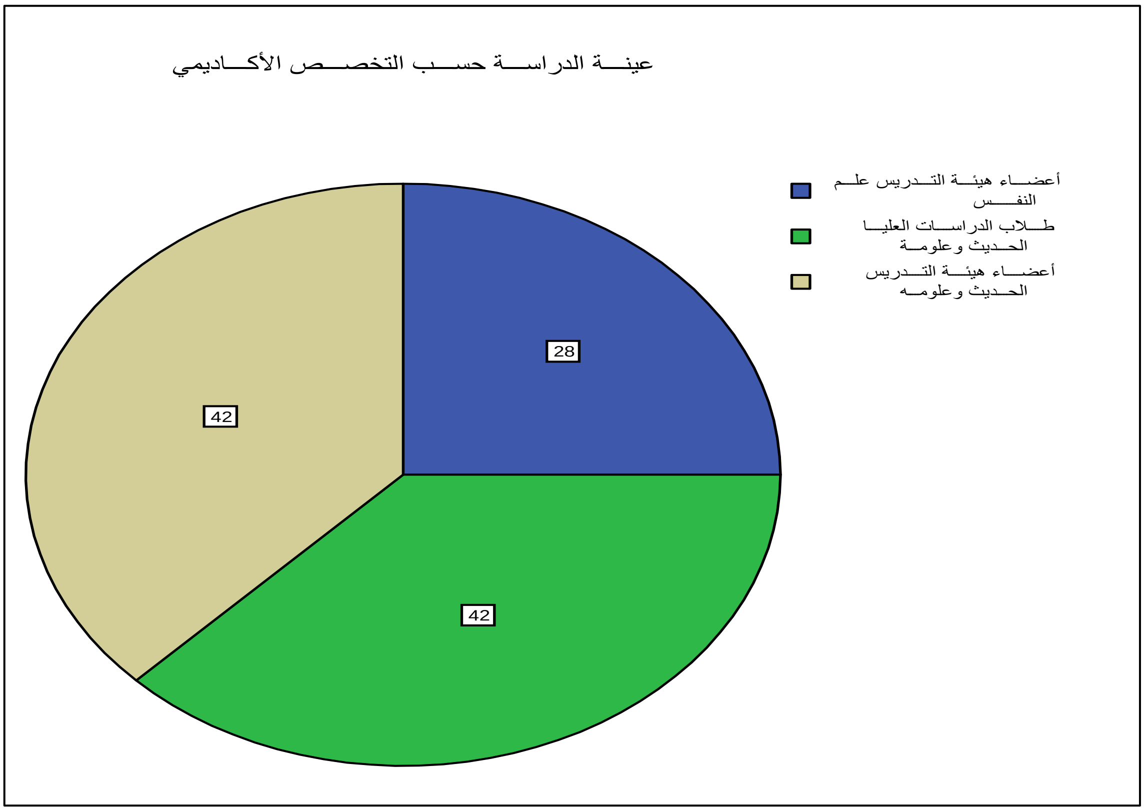

٣- وصف عينة الدراسة وفقًا لمتغير الجامعة التي يتبع لها أفراد العينة:

جدول رقم (٤-٥)

خصائص أفراد العينة وفقًا لمتغير الجامعة التي ينتمي لها أفراد العينة

الجامعة التي ينتمي لها أفراد العينة	التكرار	النسبة المئوية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٢٠	١٧,٩٪
جامعة أم القرى	٢٨	٢٥,٠٪
جامعة الملك عبد العزيز	١٨	١٦,١٪
الملك سعود	٢٤	٢١,٤٪
الجامعة الإسلامية	٢٢	١٩,٦٪
المجموع	١١٢	١٠٠,٠٪

يبين الجدول رقم (٤-٥) أن أفراد العينة كان عدد الأفراد في جامعة أم القرى متركزًا فيها بشكل أكبر؛ حيث بلغ عددهم ٢٨ فردًا من العينة، وبنسبة ٢٥ ٪ أي ما يعادل ربع أفراد العينة كانوا من جامعة أم القرى، في حين كان عدد أفراد العينة من جامعة الملك سعود بلغ ٢٤ فردًا، وبنسبة ٢١,٤٪، وقريبًا منها الجامعة الإسلامية؛ حيث بلغ عددهم في عينة الدراسة ٢٢ فردًا وبنسبة ١٩,٦٪ من العينة الكلية، ثم أفراد العينة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كان عددهم ٢٠ فردًا وبنسبة ١٧,٩٪ من العينة، ثم جامعة الملك عبد العزيز؛ حيث بلغ عدد أفراد العينة منها ١٨ فردًا وبنسبة كلية من عينة الدراسة بلغت ١٦,١٪ من أفراد العينة، وهذا يعكس التنوع الإيجابي للعينة من جامعات المملكة العربية السعودية، وهو ما يعطي مزيدًا من المصداقية لاستجابة المفحوصين كونهم ينتمون لجامعات عدة.

والشكل التوضيحي التالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجامعة التي ينتمي لها أفراد العينة:

شكل توضيحي رقم (٣-٥)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجامعة التي ينتمي لها الفرد

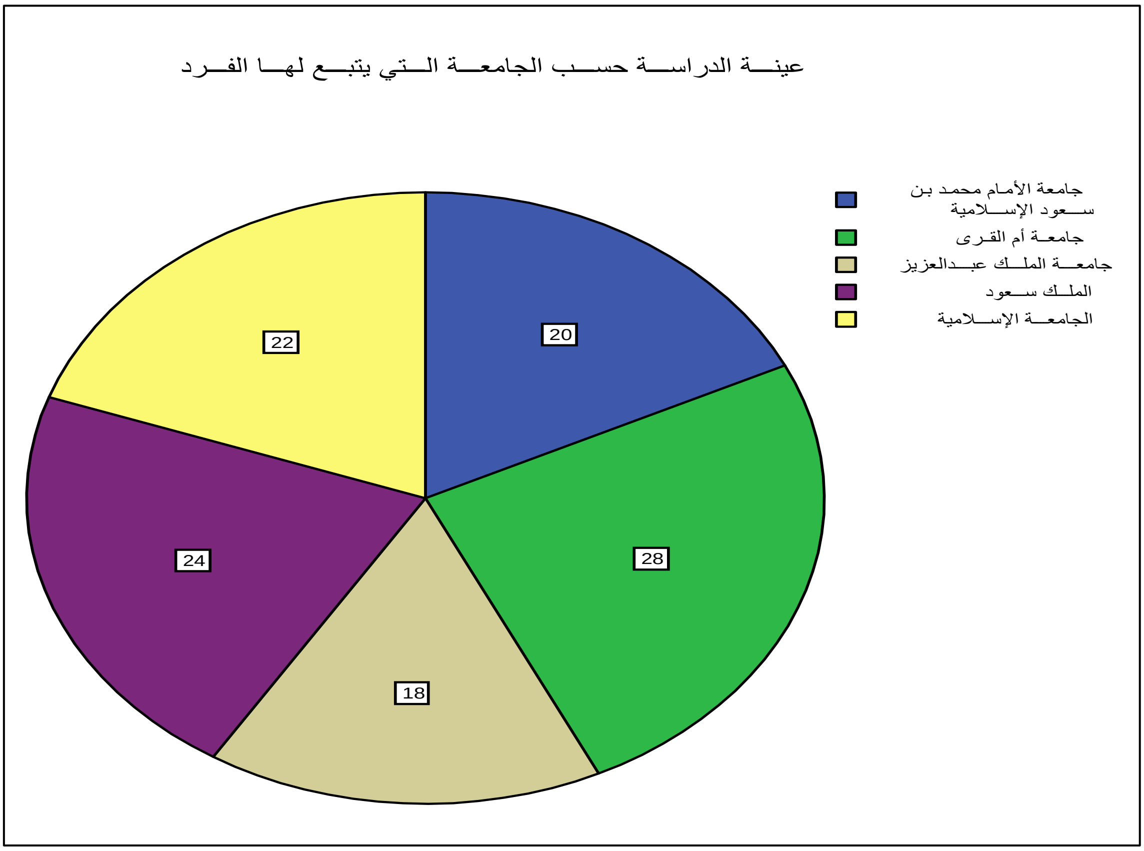

المبحث الثالث

صـــدق أداة الدراســـة

للتأكد من صدق أداة الدراسة استخدم الباحث نوعين من طرق التأكد من صدق المقياس، وهي كما يلي:

١- صدق المحكمين:

اعتمد الباحث في اختبار صدق المقياس على الصدق الظاهري والمحكمين؛ إذ قام بعرضها في صورتها الأولية على أعضاء هيئة التدريس المتخصصين بجامعة الملك عبد العزيز وكلية التربية بجامعة أم القرى لإعطاء رأيهم في المحاور المكونة للمقياس، وفي مدى تمثيل العبارات للمحور الذي تنتمي إليه، وفي مدى وضوح معنى العبارات ومناسبتها لتحقيق أهداف الدراسة.

وبناءً على ملاحظات المحكمين ومقترحاتهم وتوجيهات الدكتور المشرف قام الباحث بتعديل بعض العبارات وصياغة وتغيير وإضافة بعض العبارات واستبعاد العبارات غير الملائمة للدراسة، واستخدام معاملات الارتباط للحكم على ارتباط العبارة بالمقياس وحذفت العبارات ذات الارتباط الضعيف، وبذلك أصبح المقياس في صورته النهائية صالحًا للتطبيق.

٢- صدق الاتساق الداخلي:

حيث تم حساب معاملات الارتباط لكل عبارة مع محورها وارتباط المحور ببقية المحاور وارتباطها بالمقياس ككل، وفيما يلي عرض لعبارات كل مهارة من المهارات على حدة:

جدول رقم (٥-٥)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المهارة الأولى، تحديد مصداقية مصدر المعلومات والمحور الذي تنتمي إليه

العبارات	معامل الارتباط
١ - التأكد من صحة نسبة المعلومة لصاحبها.	٠,٥٠١(**)
٢ - الاعتماد على ورود المعلومة من أكثر من مصدر يعد تعزيزًا لها ومحفزًا على الأخذ بها.	٠,٦٤٤(**)
٣ - نسبة المعلومة إلى المصدر من صيغ الجزم مثل (سمعت أو حدّث) يقتضي صحتها والعمل بها إذا كان المصدر ثقة.	٠,٦٢٦(**)
٤ - سماع المعلومة أو قراءتها بصيغة من صيغ التمريض (لا تفيد الجزم، (مثل) يُحكى، أو يُقال) يدل على ضعفها وضعف العمل بها.	٠,٥١٦(**)
٥ - الصفات التي تشترط في ناقل الحديث كالعدالة والضبط تشترط في ناقل المعلومة أيضًا.	٠,٥٩٣(**)
٦ - التأكد من أن صاحب المعلومة لم يتراجع عنها أو يصححها قبل استخدامها.	٠,٧٢٦(**)
٧ - كلما قل عدد النقلة عن المصدر كان ذلك دلالة على قوة السند وصحة المعلومة.	٠,٥٦٥(**)
٨ - كلما تم ضبط تواريخ قائلي النصوص مولدًا ووفاة أدى ذلك لمعرفة مدى صحة نسبتها لمن أسندت إليه.	٠,٦٧٣(**)

(**) هذه الإشارة تعني وجود دلالة إحصائية على مستوى أقل من ٠,٠١

يبين الجدول رقم (٥-٥) معاملات الارتباط للتحقق من الصدق الداخلي للمقياس بارتباط كل عبارة بالمحور الذي تنتمي له العبارة.

فيما يلي توضح لمعاملات الارتباط لكل محور وعباراته التي تنتمي له، حيث يلاحظ الباحث أن جميع الارتباطات كانت موجبة تتراوح معاملات الارتباط لكل عبارة مع محور تحديد مصداقية مصدر المعلومات بين (٠١٠,٥) كحد أدنى و(٢٦٠,٧) كحد أعلى، وكانت

أغلب العبارات متوسطة تقريبًا، في حين لم تحقق أي من العبارات لهذا المحور ارتباطًا ضعيفًا، وهذا يدل على وثوق ارتباط العبارات بالمحور، وأنها عبارات منتمية إليه بدرجة عالية، وكانت أعلى العبارات في ارتباطها بالمحور هي التأكد من أن صاحب المعلومة لم يتراجع عنها أو يصححها قبل استخدامها؛ حيث بلغ معامل الارتباط بينها وبين المحور (٢٦٠,٧)، وهو ارتباط إيجابي. تبين عينة الدراسة أن تحديد مصداقية المعلومة يرتبط ارتباطًا مباشرًا بصاحب المعلومة، وأنه لم يتراجع عنها أو يصححها قبل استخدامها، وهذا يعطي مصداقية لقوة هذه المهارة من مهارات التفكير الناقد لدى المشتغلين بالحديث وعلومه، في حين كانت أقل العبارات في ارتباطها بالمحور هي التأكد من صحة نسبة المعلومة لصاحبها، حيث بلغ معامل الارتباط بينها وبين المحور (٠١٠,٥)، وهو ارتباط إيجابي ومتوسط الإيجابية. ولعل العينة رأت أن هذه العبارة رغم أنها أقل العبارات ارتباطًا بالمحور إلا أنها لا تقل عن الارتباط الإيجابي لهذه العبارات من مهارة تحديد مصداقية المعلومات.

جدول رقم (٦-٥)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المهارة الثانية تحديد الدقة الحقيقية للخبر أو الرواية والمحور الذي تنتمي إليه

العبارات	معامل الارتباط
٩ ـ التأكد من صحة العبارات والمعلومات التي تشتهر على ألسنة الناس قبل الاعتماد عليها.	٠,٥٣٥(**)
١٠ ـ المعلومة التي يشك في صحتها يفضل عرضها على أهل الاختصاص والخبرة ليدلوا برأيهم فيها.	٠,٥٦٠ (**)
١١ ـ التنبه لما قد يحصل في الرواية من تصحيف (هو تحويل الكلمة عن الهيئة المتعارفة إلى غيرها) مما يخل بالمعنى أو يغيره، فتصبح المعلومة غير ذات فائدة.	٠,٦٩٦(**)
١٢ ـ إذا ساق ناقل الخبر أو الواقعة نصها وبدا بعض هذا النص يخالف البعض الآخر فإنه يحكم على هذه الرواية بالضعف.	٠,٤٧٦(**)
١٣ ـ عندما يتابع ناقل حدث أو معلومة آخر في نقلها فلا يشترط اتفاقهم في الألفاظ ما داموا متفقين في المعنى.	٠,٥٤٨ (**)
١٤ ـ ناقل النص لا يحق له روايته بالمعنى ما لم يتعذر الإتيان بالنص كما هو.	٠,٦١٤ (**)

١٥ـ للرواية بالمعنى لابد من معرفة مدلولات الألفاظ وما يغير المعنى.	٠,٦٩٠(**)
١٦ـ معرفة ناقل النص باللغة حتى لا ينقل الكلام خطأ فيغير معناه.	٠,٦٧٨(**)
١٧ـ للاستدلال بالآيات والأحاديث لابد من ضبطها بالشكل حتى لا يختل لفظها وبالتالي معناها.	٠,٦١٦(**)
١٨ـ التثبت من صحة الرواية بالإقرار أو المشاهدة أو البينة أو الشهود أو الحلف.	٠,٥٩٤(**)
١٩ـ للتأكد من صحة المعلومة التي نريد أن نستند إليها لابد من أن تكون منقولة بالسماع من القائل أو بالكتابة عنه أو بسند متصل له أو من كتابه.	٠,٦٤٢(**)

(**) هذه الإشارة تعني وجود دلالة إحصائية على مستوى أقل من ٠,٠١

يبين الجدول رقم (٦-٥) معاملات الارتباط للتحقق من الصدق الداخلي للمقياس بارتباط كل عبارة بالمحور الذي تنتمي له العبارة.

فيما يلي توضح لمعاملات الارتباط لكل محور وعباراته التي تنتمي له، حيث يلاحظ الباحث أن جميع الارتباطات كانت موجبة تتراوح معاملات الارتباط لكل عبارة مع محور تحديد الدقة الحقيقية للخبر أو الرواية بين (٧٦٠,٤) كحد أدنى و(٩٠٠,٦) كحد أعلى، وكانت أغلب العبارات متوسطة تقريبًا، في حين لم تحقق أي من العبارات لهذا المحور ارتباطًا ضعيفًا، وهذا يدل على وثوق ارتباط العبارات بالمحور وأنها عبارات منتمية إليه بدرجة عالية، وكانت أعلى العبارات في ارتباطها بالمحور هي أن للرواية بالمعنى لابد من معرفة مدلولات الألفاظ وما يغير المعنى، حيث بلغ معامل الارتباط بينها وبين المحور (٩٠٠,٦) وهو ارتباط إيجابي.

تبين عينة الدراسة أن تحديد الدقة الحقيقية للخبر أو الرواية يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالرواية بالمعنى، وأنه لابد من معرفة مدلولات الألفاظ وما يغير المعنى، وهذا يعطي مصداقية لقوة هذه المهارة من مهارات التفكير الناقد لدى المشتغلين بالحديث وعلومه، في حين كانت أقل العبارات في ارتباطها بالمحور هي: إذا ساق ناقل الخبر أو الواقعة نصها وبدا بعض هذا النص يخالف البعض الآخر فإنه يحكم على هذه الرواية بالضعف؛ حيث بلغ معامل الارتباط بينها وبين المحور (٧٦٠,٤) وهو ارتباط إيجابي ومتوسط الإيجابية، ولعل العينة رأت أن هذه العبارة رغم أنها أقل العبارات ارتباطًا بالمحور إلا أنها لا تقل عن الارتباط الإيجابي لهذه العبارات من مهارة تحديد الدقة الحقيقية للخبر أو الرواية.

جدول رقم (٧-٥)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المهارة الثالثة الموضوعية والبعد عن التحيز والمحاباة والمحور الذي تنتمي إليه

العبارات	معامل الارتباط
٢٠ ـ كلام الأقران في تجريح بعضهم بعضًا يطوى ولا يروى.	٠,٥٧٣(**)
٢١ ـ التوازن عند ذكر الإيجابيات والسلبيات والإنصاف.	٠,٦٢٣ (**)
٢٢ ـ البعد عن الذاتية قدر المستطاع وعدم التأثر بالمواقف الشخصية عند النقد والحكم على الآخرين.	٠,٦٢٣(**)
٢٣ ـ التراجع عن الحكم فور العلم بالخطأ، فالرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل.	٠,٥٥٥ (**)
٢٤ ـ الإنصاف في النقد حتى مع النفس والأقارب.	٠,٦٠٣ (**)
٢٥ ـ تقديم التعديل على الجرح غير المفسر وكذلك ذكر الإيجابيات قبل السلبيات عند النقد.	٠,٥٧٩ (**)
٢٦ ـ مراعاة كون المنقود بشرًا يخطئ ويصيب ويذكر وينسى ونحو ذلك عند النقد.	٠,٥٨٨ (**)
٢٧ ـ كلام العلماء في شبابهم وتوقد ذواكرهم وحفظهم لا ينقض بما قد يطرأ عليهم بسبب كبر السن من الخطأ والنسيان.	٠,٦١٧ (**)
٢٨ ـ عند الأخذ عن عالم أو مؤلف فإنما يحاسب على أخطائه في اختصاصه، أما لو تطرق لمسألة في علم آخر فأخطأ فيها فلا يؤاخذ.	٠,٥٤٦ (**)
٢٩ ـ جواز الأخذ عن المبتدع ما لم تكن بدعته مكفرة، أو كان ممن يدعو لبدعته أو من الطوائف التي تستحل الكذب.	٠,٥٤٠ (**)

(**) هذه الإشارة تعني وجود دلالة إحصائية على مستوى أقل من ٠,٠١

يبين الجدول رقم (٧-٥) معاملات الارتباط للتحقق من الصدق الداخلي للمقياس بارتباط كل عبارة بالمحور الذي تنتمي له العبارة.

فيما يلي توضح لمعاملات الارتباط لكل محور وعباراته التي تنتمي له، حيث يلاحظ الباحث أن جميع الارتباطات كانت موجبة تتراوح معاملات الارتباط لكل عبارة مع محور

الموضوعية والبعد عن التحيز والمحاباة بين (٤٠,٥) كحد أدنى و(٢٣٠,٦) كحد أعلى، وكانت أغلب العبارات متوسطة تقريبًا، في حين لم تحقق أي من العبارات لهذا المحور ارتباطًا ضعيفًا، وهذا يدل على وثوق ارتباط العبارات بالمحور، وأنها عبارات منتمية إليه بدرجة عالية، وكانت أعلى العبارات في ارتباطها بالمحور هي: التوازن عند ذكر الإيجابيات والسلبيات والإنصاف، حيث بلغ معامل الارتباط بينها وبين المحور (٢٣٠,٦) وهو ارتباط إيجابي. تبين عينة الدراسة أن الموضوعية والبعد عن التحيز والمحاباة يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالتوازن عند ذكر الإيجابيات والسلبيات والإنصاف، وهذا يعطي مصداقية لقوة هذه المهارة من مهارات التفكير الناقد لدى المشتغلين بالحديث وعلومه، في حين كانت أقل العبارات في ارتباطها بالمحور هي: جواز الأخذ عن المبتدع ما لم تكن بدعته مكفرة أو كان ممن يدعو لبدعته أو من الطوائف التي تستحل الكذب، حيث بلغ معامل الارتباط بينها وبين المحور (٤٠,٥) وهو ارتباط إيجابي ومتوسط الإيجابية. ولعل العينة رأت أن هذه العبارة رغم أنها أقل العبارات ارتباطًا بالمحور إلا أنها لا تقل عن الارتباط الإيجابي لهذه العبارات من مهارة الموضوعية والبعد عن التحيز والمحاباة.

جدول رقم (٨-٥)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المهارة الرابعة، تحديد درجة قوة البرهان أو الادعاء والمحور الذي تنتمي إليه

العبارات	معامل الارتباط
٣٠ـ عندما يروي الواقعة عدد كبير ممن حضرها يستحيل في العادة اتفاقهم على الكذب، فالعبرة حينئذ بكثرتهم وليس بعدالتهم وضبطهم، وفي هذه الحالة يفيد العلم اليقيني.	.٥٢١(**)
٣١ـ مما تقرر في الشرع أنه لا عمل إلا براجح يستفاد من علم أو ظن، كذلك في التعامل مع النقول والأخبار والحوادث لا يعتمد إلا على ما ترجحت صحته.	.٦٢٩(**)
٣٢ـ عدم الاتصال في السند بين القائل والناقل يعتبر مدعاة لضعف المعلومة وضعف الاستشهاد بها.	.٧١٢(**)
٣٣ـ ناقل العلم لا يشترط أن يكون عالمًا لكل ما ينقله.	.٥٦٣(**)
٣٤ـ التأكد من أن المعلومة التي ينقلها لا تزال صالحة. بمعنى (ألا تكون معلومة تنفع في الزمن الماضي ولا تتلاءم مع الحاضر).	.٤٩٣(**)
٣٥ـ إذا خالف قول المقبول (من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله) من هو أوثق منه فيعتبر قوله شاذًا ولا يعتد به.	.٧٢٠(**)

(**) هذه الإشارة تعني وجود دلالة إحصائية على مستوى أقل من ٠,٠١

يبين الجدول رقم (٨-٥) معاملات الارتباط للتحقق من الصدق الداخلي للمقياس بارتباط كل عبارة بالمحور الذي تنتمي له العبارة.

فيما يلي توضح لمعاملات الارتباط لكل محور وعباراته التي تنتمي له، حيث يلاحظ الباحث أن جميع الارتباطات كانت موجبة تتراوح معاملات الارتباط لكل عبارة مع محور تحديد درجة قوة البرهان أو الادعاء بين (٩٣٠,٤) كحد أدنى و(٢٠,٧) كحد أعلى، وكانت أغلب العبارات متوسطة تقريبًا، في حين لم تحقق أي من العبارات لهذا المحور ارتباطًا ضعيفًا، وهذا يدل على وثوق ارتباط العبارات بالمحور وأنها عبارات منتمية إليه بدرجة عالية، وكانت

أعلى العبارات في ارتباطها بالمحور هي: إذا خالف قول المقبول (من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله) من هو أوثق منه فيعتبر قوله شاذًا ولا يعتد به، حيث بلغ معامل الارتباط بينها وبين المحور (٢٠,٧) وهو ارتباط إيجابي، تبين عينة الدراسة أن تحديد قوة البرهان أو الادعاء يرتبط ارتباطًا مباشرًا إذا خالف قول المقبول (من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله) من هو أوثق منه فيعتبر قوله شاذًا ولا يعتد به، وهذا يعطي مصداقية لقوة هذه المهارة من مهارات التفكير الناقد لدى المشتغلين بالحديث وعلومه، في حين كانت أقل العبارات في ارتباطها بالمحور هي التأكد من أن المعلومة التي ينقلها لا تزال صالحة، بمعنى (ألا تكون معلومة تنفع في الزمن الماضي ولا تتلاءم مع الحاضر)، حيث بلغ معامل الارتباط بينها وبين المحور (٩٣٠,٤) وهو ارتباط إيجابي ومتوسط الإيجابية، ولعل العينة رأت أن هذه العبارة رغم أنها أقل العبارات ارتباطًا بالمحور إلا أنها لا تقل عن الارتباط الإيجابي لهذه العبارات من مهارة الموضوعية والبعد عن التحيز والمحاباة.

جدول رقم (٩-٥)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المهارة الخامسة التمييز بين الأسباب الحقيقية المرتبطة بالموضوع والمقحمة عليه والمحور الذي تنتمي إليه

العبارات	معامل الارتباط
٣٦ـ عندما يقوم شخص بنقل خبر أو واقعة ثم يحدث موقف يقتضي منه قطع كلامه والتعليق على الموقف فإنه ينبغي أن يبين بأن هذا الكلام ليس تابعًا لسابقه.	.٨٣٩(**)
٣٧ـ التأكد مما قد يكون في النص من الأخطاء في الرواية والنقل أو في الكتابة مما يغير المعنى أو ما قد يكون إضافة من الناقل وليست من أصل الخبر.	.٨٧٢(**)
٣٨ـ حينما نقوم بنقل خبر أو واقعة وأردنا أن نوضح عبارة غامضة فيها فيجب أن نبيّن ذلك ونفصل الإيضاح عن العبارة.	.٧٩٨(**)

(**) هذه الإشارة تعني وجود دلالة إحصائية على مستوى أقل من ٠,٠١

يبين الجدول رقم (٩-٥) معاملات الارتباط للتحقق من الصدق الداخلي للمقياس بارتباط كل عبارة بالمحور الذي تنتمي له العبارة.

فيما يلي توضح لمعاملات الارتباط لكل محور وعباراته التي تنتمي له، حيث يلاحظ الباحث أن جميع الارتباطات كانت موجبة تتراوح معاملات الارتباط لكل عبارة مع محور التمييز بين الأسباب الحقيقية المرتبطة بالموضوع والمقحمة عليه بين (٩٨٠,٧) كحد أدنى و(٧٢٠,٨) كحد أعلى، وكانت أغلب العبارات مرتفعة تقريبًا، في حين لم تحقق أي من العبارات لهذا المحور ارتباطًا ضعيفًا، وهذا يدل على وثوق ارتباط العبارات بالمحور وأنها عبارات منتمية إليه بدرجة عالية، وكانت أعلى العبارات في ارتباطها بالمحور هي: التأكد مما قد يكون في النص من الأخطاء في الرواية والنقل أو في الكتابة مما يغير المعنى أو ما قد يكون إضافة من الناقل وليست من أصل الخبر، حيث بلغ معامل الارتباط بينها وبين المحور (٧٢٠,٨) وهو ارتباط إيجابي مرتفع. تبين عينة الدراسة أن التمييز بين الأسباب الحقيقية المرتبطة بالموضوع والمقحمة عليه يرتبط ارتباطًا مباشرًا وعاليًا بالتأكد مما قد يكون في النص من الأخطاء في الرواية والنقل أو في الكتابة، مما يغير المعنى أو ما قد يكون إضافة من الناقل وليست من أصل الخبر، وهذا يعطي مصداقية لقوة هذه المهارة من مهارات التفكير الناقد لدى المشتغلين بالحديث وعلومه، في حين كانت أقل العبارات في ارتباطها بالمحور هي: حينما نقوم بنقل خبر أو واقعة وأردنا أن نوضح عبارة غامضة فيها فيجب أن نبيّن ذلك ونفصل الإيضاح عن العبارة، حيث بلغ معامل الارتباط بينها وبين المحور (٩٨٠,٧) وهو ارتباط إيجابي وعالي الإيجابية، ولعل العينة رأت أن هذه العبارة رغم أنها أقل العبارات ارتباطًا بالمحور إلا أنها لا تقل عن الارتباط الإيجابي المرتفع لهذه العبارات من مهارة الموضوعية والبعد عن التحيز والمحاباة.

جدول رقم (١٠-٥)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المهارة السادسة التعرف على أوجه التناقض أو عدم الاتساق في مسار عملية الاستدلال من ناحية المقدمات أو الوقائع والمحور الذي تنتمي إليه

العبارات	معامل الارتباط
٣٩ ـ إذا كان السامع أو المنقولة له الحوادث عارفًا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص ذلك الخبر.	.٦٧٥(**)
٤٠ ـ مراعاة أن معايير النقد تختلف من شخص لآخر وعند الأخذ عن النقاد يراعى منطلقاتهم في تقويم الأشخاص.	.٦٠٩(**)
٤١ ـ مراعاة طباع أهل البلدان وأعرافهم بحسب تأثيرها على النقد فما قد يكون قادحًا (يقدح في الشيء أي يطعن فيه ويظهر ما فيه من العلل والخلل) في بلد لا يكون كذلك في بلد آخر.	.٧١٥(**)
٤٢ ـ من وسائل التأكد من صحة الخبر أو الحادثة المراد الاستشهاد بها من عدمه النظر فيما صاحب الناقل من قرائن.	.٧٠٢(**)
٤٣ ـ الركاكة في اللفظ والمعنى في الحديث تدل على أنه موضوع، وكذا في المعلومة تدل على أنها مكذوبة.	.٦٧٢(**)
٤٤ ـ إذا كان الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فهو موضوع، وكذلك المعلومات والأخبار تعتبر غير صادقة.	.٦٥٩(**)

(**) هذه الإشارة تعني وجود دلالة إحصائية على مستوى أقل من ٠,٠١

يبين الجدول رقم (١٠-٥) معاملات الارتباط للتحقق من الصدق الداخلي للمقياس بارتباط كل عبارة بالمحور الذي تنتمي له العبارة.

فيما يلي توضح لمعاملات الارتباط لكل محور وعباراته التي تنتمي له، حيث يلاحظ الباحث أن جميع الارتباطات كانت موجبة، تتراوح معاملات الارتباط لكل عبارة مع محور التعرف على أوجه التناقض أو عدم الاتساق في مسار عملية الاستدلال من ناحية المقدمات أو الوقائع بين (٠٩٠,٦) كحد أدنى و(١٥٠,٧) كحد أعلى، وكانت أغلب العبارات تميل للارتفاع تقريبًا، في حين لم تحقق أي من العبارات لهذا المحور ارتباطًا ضعيفًا، وهذا يدل على

وثوق ارتباط العبارات بالمحور، وأنها عبارات منتمية إليه بدرجة عالية، وكانت أعلى العبارات في ارتباطها بالمحور هي: مراعاة أن معايير النقد تختلف من شخص لآخر وعند الأخذ عن النقاد يراعى منطلقاتهم في تقويم الأشخاص، حيث بلغ معامل الارتباط بينها وبين المحور (١٥٠,٧) وهو ارتباط إيجابي، تبين عينة الدراسة أن التعرف على أوجه التناقض أو عدم الاتساق في مسار عملية الاستدلال من ناحية المقدمات أو الوقائع يرتبط ارتباطًا مباشرًا بمراعاة طباع أهل البلدان وأعرافهم بحسب تأثيرها على النقد، فما قد يكون قادحًا (يقدح في الشيء أي يطعن فيه ويظهر ما فيه من العلل والخلل) في بلد لا يكون كذلك في بلد آخر، وهذا يعطي مصداقية لقوة هذه المهارة من مهارات التفكير الناقد لدى المشتغلين بالحديث وعلومه، في حين كانت أقل العبارات في ارتباطها بالمحور هي: مراعاة أن معايير النقد تختلف من شخص لآخر، وعند الأخذ عن النقاد يراعى منطلقاتهم في تقويم الأشخاص، حيث بلغ معامل الارتباط بينها وبين المحور (٠٩٠,٦) وهو ارتباط إيجابي ومتوسط الإيجابية، ولعل العينة رأت أن هذه العبارة رغم أنها أقل العبارات ارتباطًا بالمحور إلا أنها لا تقل عن الارتباط الإيجابي لهذه العبارات من مهارة الموضوعية والبعد عن التحيز والمحاباة.

جدول رقم (١١-٥)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المهارة السابعة تمييز أوجه الشبه والاختلاف والمحور الذي تنتمي إليه

العبارات	معامل الارتباط
٤٥ ـ مقارنة الكلام المنقول عن شخص معين ببقية كلامه أو مؤلفاته الأخرى من وسائل التأكد من صحة المعلومة ليمكن إثبات نسبتها إليه من عدمه.	.٧٩٨(**)
٤٦ ـ التأكد من صحة نسبة المعلومة للقائل من خلال نقد متنها ومعرفة هل هذا الكلام يتناسب مع منهج من نسبت له وفكره ومبادئه أو لا.	.٧٢٠(**)
٤٧ ـ عرض أي نص على قواعد الكتاب والسنة، فما وافقها أخذنا به وما خالفها تركناه مهما كان قائله.	.٧٣٣(**)
٤٨ ـ مناقضة النص أو المعلومة لدلالة القرآن القطعية والسنة المتواترة والإجماع القطعي مع عدم إمكان الجمع والتوفيق بين ذلك كله يمنع من الاستفادة منها.	.٧٣٢(**)

٤٩ ـ عند قيام شخص بنقل خبر أو واقعة بصيغ مختلفة ولم يمكن الجمع بين هذه الصيغ أو الروايات فإنه يُحكم عليه بالاضطراب، وهذا يوجب ضعفها.	٧٥٨.(**)

(**) هذه الإشارة تعني وجود دلالة إحصائية على مستوى أقل من ٠,٠١

يبين الجدول رقم (١١-٥) معاملات الارتباط للتحقق من الصدق الداخلي للمقياس بارتباط كل عبارة بالمحور الذي تنتمي له العبارة.

فيما يلي توضح لمعاملات الارتباط لكل محور وعباراته التي تنتمي له، حيث يلاحظ الباحث أن جميع الارتباطات كانت موجبة، تتراوح معاملات الارتباط لكل عبارة مع محور تمييز أوجه الشبه والاختلاف بين (٢٠,٧) كحد أدنى و(٩٨٠,٧) كحد أعلى، وكانت أغلب العبارات تميل للارتفاع تقريبًا، في حين لم تحقق أي من العبارات لهذا المحور ارتباطًا ضعيفًا، وهذا يدل على وثوق ارتباط العبارات بالمحور وأنها عبارات منتمية إليه بدرجة عالية، وكانت أعلى العبارات في ارتباطها بالمحور هي: مقارنة الكلام المنقول عن شخص معين ببقية كلامه أو مؤلفاته الأخرى من وسائل التأكد من صحة المعلومة ليمكن إثبات نسبتها إليه من عدمه، حيث بلغ معامل الارتباط بينها وبين المحور (٩٨٠,٧) وهو ارتباط إيجابي، تبين عينة الدراسة أن تمييز أوجه الشبه والاختلاف يرتبط ارتباطًا مباشرًا بمقارنة الكلام المنقول عن شخص معين ببقية كلامه أو مؤلفاته الأخرى من وسائل التأكد من صحة المعلومة ليمكن إثبات نسبتها إليه من عدمه، وهذا يعطي مصداقية لقوة هذه المهارة من مهارات التفكير الناقد لدى المشتغلين بالحديث وعلومه، في حين كانت أقل العبارات في ارتباطها بالمحور هي التأكد من صحة نسبة المعلومة للقائل من خلال نقد متنها ومعرفة هل هذا الكلام يتناسب مع منهج من نسبت له وفكره ومبادئه أو لا، حيث بلغ معامل الارتباط بينها وبين المحور (٢٠,٧) وهو ارتباط إيجابي ومتوسط الإيجابية، ولعل العينة رأت أن هذه العبارة رغم أنها أقل العبارات ارتباطًا بالمحور إلا أنها لا تقل عن الارتباط الإيجابي لهذه العبارات من مهارة الموضوعية والبعد عن التحيز والمحاباة.

المبحث الرابع

ثبـــات أداة الدراســـة

قـام الباحـث بحساب الثبات بالحاسـب الآلي، حيـث تـم اسـتخدام برنـامج الحزمـة الإحصائية للعلـوم الاجتماعيـة (SPSS)، وذلـك لحساب ثبات المقيـاس بطرفيـه واسـتخدام معامل (ألفاكرونباخ)، حيث بلغ معامل الثبات للمجموع الكلي لعبارات المقياس (٣٠,٩)، وهو ثبات عالٍ كافٍ للتطبيق المنشود من الدراسة.

جدول رقم (١٢ -٥)

قيم معاملات الثبات باستخدام معامل ألفاكرونباخ لكل محور وللاستبانة ككل

المحور (المهارات)	معاملات الثبات
المهارة الأولى: تحديد مصداقية مصدر المعلومات.	٧٠,٧
المهارة الثانية: تحديد الدقة الحقيقية للخبر أو الرواية.	١٠,٨
المهارة الثالثة: الموضوعية والبعد عن التحيز والمحاباة.	٨٠,٧
المهارة الرابعة: تحديد درجة قوة البرهان أو الادعاء.	٧٠,٦
المهارة الخامسة: التمييز بين الأسباب الحقيقية المرتبطة بالموضوع والمقحمة عليه.	٨٠,٧
المهارة السادسة: التعرف على أوجه التناقض أو عدم الاتساق في مسار عملية الاستدلال من ناحية المقدمات أو الوقائع.	٥٠,٧
المهارة السابعة: تمييز أوجه الشبه والاختلاف.	٢٠,٨
الاستبانة ككل	٣٠,٩

يبين الجدول رقم (١٢-٥) أن معاملات الثبات لألفا كرونباخ كانت عالية، حيث تراوحت بين (٧٠,٦) و(٢٠,٨) بمعنى أنها متقاربة جدًا، في حين كانت قيمة معامل الثبات الكلي للاستبانة هي أعلى القيم، حيث بلغت (٣٠,٩) وهي قيمة مرتفعة يمكن الاعتماد عليها لأغراض الدراسة.

الفصل السادس

الإجابة على تساؤلات الدراسة

السؤال الرابع: ما درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر المختصين في علم أصول الحديث؟

السؤال الخامس: ما درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية؟

السؤال السادس: طا درجلة إبطهام القواطد الطستنبطة طن مجطالات عطلم أطول الطحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهلة نظلر المخطلصين في عطلم الطنفس في الجامعات السعودية؟

السؤال السابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحطصائية بطين اطتجابات أطاتذة عطلم الطحديث بحسب رتبهم العلمية؟

السؤال الثامن: هل توجد فلروق ذات دلالطة إحلصائية بطين اطتجابات أطاتذة عطلم الطنفس بحسب رتبهم العلمية؟

السؤال التاسع: هل توجلد فلروق ذات دلالطة إحلصائية بطين اطتجابات أطاتذة عطلم أطول الحديث وأساتذة عطلم الطنفس في الجامطات الطسعودية حلول رأيطلم في دور علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الباحث التربوي؟

السؤال العاشر: هل توجلد فلروق ذات دلالطة إحلصائية بطين اطتجابات أطاتذة عطلم أطول الطلديث وطلاب الدراسات العليا في تخلصص عطلوم الطلديث والأطلول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية؟

الفصل السادس

الإجابة على تساؤلات الدراسة

في هذا الفصل يقدم الباحث إجابة على تساؤلات الدراسة التي تتعلق بالجانب الإحصائي حيث أعتمد الباحث الجدول التالي لتحديد درجة تقيم أفراد عينة الدراسة وفق المتوسط المرجح والجدول التالي يبين التقييمات المعتمدة في التحليل:

جدول رقم (١-٦)

التقييمات المعتمدة لتصنيف استجابات أفراد عينة الدراسة وفق المتوسط المرجح

قيمة المتوسط الراجح	التقييم
من ١,٠٠ إلى أقل من ١,٨٠	قليلة جدًا
من ١,٨٠ إلى أقل من ٢,٦٠	قليلة
من ٢,٦٠ إلى أقل من ٣,٤٠	متوسطة
من ٣,٤٠ إلى أقل من ٤,٢٠	كبيرة
أقل من ٤,٢٠ إلى أقل من ٥,٠٠	كبيرة جدًا

السؤال الرابع: ما درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر المختصين في علم أصول الحديث في الجامعات السعودية؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية لجميع عبارات الأداة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في تخصص علم أصول الحديث في الجامعات السعودية (٤,٣)، وبانحراف معياري بلغ (٠,٤٤)، وبهذا يستنتج الباحث أن درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس قريبة من الموافقة بدرجة كبيرة، كما تم حساب المتوسط والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية لكل محور من محاور الدراسة بشكل منفصل، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٢-٦)

ترتيب عبارات المهارة الأولى: تحديد مصداقية مصدر المعلومات حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر المختصين في علم أصول الحديث

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١- التأكد من صحة نسبة المعلومة لصاحبها.	(ت)	٣٦	٤	٢			٤,٨	٠,٥١	١
	(٪)	٨٥,٧	٩,٥	٤,٨					
٢- الاعتماد على ورود المعلومة من أكثر من مصدر يعد تعزيزًا لها ومحفزًا على الأخذ بها.	(ت)	٢٥	١٤	٣			٤,٥	٠,٦٣	٢
	(٪)	٥٩,٥	٣٣,٣	٧,١					
٣- نسبة المعلومة إلى المصدر من صيغ الجزم مثل (سمعت أو حدّث) يقتضي صحتها والعمل بها إذا كان المصدر ثقة.	(ت)	٢٥	١٤	٢	١		٤,٥	٠,٧١	٣
	(٪)	٥٩,٥	٣٣,٣	٤,٨	٢,٤				

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٤- سماع المعلومة أو قراءتها بصيغة من صيغ التمريض (لا تفيد الجزم) مثل (يُحكى، أو يُقال) يدل على ضعفها وضعف العمل بها.	(ت)	١٨	١١	٩	٢	٢	٤,٠	١,١	
	(٪)	٤٢,٩	٢٦,٢	٢١,٤	٤,٨	٤,٨			٧
٥- الصفات التي تشترط في ناقل الحديث كالعدالة والضبط تشترط في ناقل المعلومة أيضًا.	(ت)	٢٤	١٢	٤	٢		٤,٣	٠,٨٥	
	(٪)	٥٧,١	٢٨,٦	٩,٥	٤,٨				٥
٦- التأكد من أن صاحب المعلومة لم يتراجع عنها أو يصححها قبل استخدامها.	(ت)	٢١	١٣	٥	٢	١	٤,٢	١,٠	
	(٪)	٥٠,٠	٣١,٠	١١,٩	٤,٨	٢,٤			٦
٧- كلما قل عدد النقلة عن المصدر كان ذلك دلالة على قوة السند وصحة المعلومة.	(ت)	١٦	١٠	٤	٥	٧	٣,٥	١,٥٢	
	(٪)	٣٨,١	٢٣,٨	٩,٥	١١,٩	١٦,٧			٨
٨-كلما تم ضبط تواريخ قائلي النصوص مولدًا ووفاة أدى ذلك لمعرفة مدى صحة نسبتها لمن أسندت إليه.	(ت)	٢٤	١٤	١	٢	١	٤,٤	٠,٩٤	
	(٪)	٥٧,١	٣٣,٣	٢,٤	٤,٨	٢,٤			٤
الكلي							٤,٣	٠,٦٢	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,٣) بانحراف معياري بلغ (٠,٦٢)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة جدًا على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لتخصص الحديث وعلومه بالجامعات السعودية، كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٣,٥ – ٤,٨)، وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور، كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة متوسطة أو قليلة أو

قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

وكانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: التأكد من صحة المعلومات لصاحبها، حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٨) بانحراف معياري بلغ (٠,٥١)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: كلما قل عدد النقلة عن المصدر كان ذلك دلالة على قوة السند وصحة المعلومة، حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣,٥) بانحراف معياري بلغ (١,٥٢)، ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة عالية على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (٣-٦)

ترتيب عبارات المهارة الثانية تحديد الدقة الحقيقية للخبر أو الرواية حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر المختصين في علم أصول الحديث

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٩-التأكد من صحة العبارات والمعلومات التي تشتهر على ألسنة الناس قبل الاعتماد عليها.	(ت)	٢٩	١٠	٢		١	٤,٦	٠,٨١	٢
	(٪)	٦٩,٠	٢٣,٨	٤,٨		٢,٤			
١٠-المعلومة التي يشك في صحتها يفضل عرضها على أهل الاختصاص والخبرة ليدلوا برأيهم فيها.	(ت)	٣٢	٩		١		٤,٧	٠,٦	١
	(٪)	٧٦,٢	٢١,٤		٢,٤				
١١-التنبه لما قد يحصل في الرواية من تصحيف (هو تحويل الكلمة عن الهيئة المتعارفة إلى غيرها) مما يخل بالمعنى أو يغيره فتصبح المعلومة غير ذات فائدة.	(ت)	٢٣	١٢	٦		١	٤,٣	٠,٩	٥
	(٪)	٥٤,٨	٢٨,٦	١٤,٣		٢,٤			

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١٢-إذا ساق ناقل الخبر أو الواقعة نصها وبدا بعض هذا النص يخالف البعض الآخر فإنه يحكم على هذه الرواية بالضعف.	(ت)	٧	١٥	٩	٥	٦	٣,٣	١,٣	١٠
	(٪)	١٦,٧	٣٥,٧	٢١,٤	١١,٩	١٤,٣			
١٣-عندما يتابع ناقل حدث أو معلومة آخر في نقلها فلا يشترط اتفاقهم في الألفاظ ما داموا متفقين في المعنى.	(ت)	١٤	٢٢	٣	٢	١	٤,١	٠,٩١	٧
	(٪)	٣٣,٣	٥٢,٤	٧,١	٤,٨	٢,٤			
١٤- ناقل النص لا يحق له روايته بالمعنى ما لم يتعذر الإتيان بالنص كما هو.	(ت)	١١	١٤	٧	٦	٤	٣,٥	١,٣	٩
	(٪)	٢٦,٢	٣٣,٣	١٦,٧	١٤,٣	٩,٥			
١٥- للرواية بالمعنى لابد من معرفة مدلولات الألفاظ وما يغير المعنى.	(ت)	١٦	١٠	٤	٥	٧	٤,٦	٠,٩	٣
	(٪)	٣٨,١	٢٣,٨	٩,٥	١١,٩	١٦,٧			
١٦-معرفة ناقل النص باللغة حتى لا ينقل الكلام خطأ فيغير معناه.	(ت)	٣٠	٨	١		٣	٤,٥	١,١	٤
	(٪)	٧١,٤	١٩,٠	٢,٤		٧,١			
١٧-للاستدلال بالآيات والأحاديث لابد من ضبطها بالشكل حتى لا يختل لفظها وبالتالي معناها.	(ت)	٢٢	١٢	٥	٢	١	٤,٠	١	٨
	(٪)	٥٢,٤	٢٨,٦	١١,٩	٤,٨	٢,٤			
١٨-التثبت من صحة الرواية بالإقرار أو المشاهدة أو البينة أو الشهود أو الحلف.	(ت)	١٩	١٤	٤	٣	٢	٤,١	١,٢	٧
	(٪)	٤٥,٢	٣٣,٣	٩,٥	٧,١	٤,٨			

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١٩-للتأكد من صحة المعلومة التي نريد أن نستند إليها لابد من أن تكون منقولة بالسماع من القائل أو بالكتابة عنه أو بسند متصل له أو من كتابه.	(ت)	٢١	١٦	٣	١	١	٤,٣	٠,٩	٦
	(٪)	٥٠,٠	٣٨,١	٧,١	٢,٤	٢,٤			
الكلي							٤,٢	٠,٦٥	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,٢) بانحراف معياري بلغ (٠,٦٥)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لتخصص الحديث وعلومه بالجامعات السعودية، كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٣,٣ – ٤,٧)، وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور، كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

كانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: المعلومة التي يشك في صحتها يفضل عرضها على أهل الاختصاص والخبرة ليدلوا برأيهم فيها، حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٧) بانحراف معياري بلغ (٠,٦)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: إذا ساق ناقل الخبر أو الواقعة نصها وبدا بعض هذا النص يخالف البعض الآخر فإنه يحكم على هذه الرواية بالضعف، حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣,٣) بانحراف معياري بلغ (١,٣)، ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة متوسطة على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (٤-٦)

ترتيب عبارات المهارة الثالثة الموضوعية والبعد عن التحيز والمحاباة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر المختصين في علم أصول الحديث

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٢٠- كلام الأقران في تجريح بعضهم بعضًا يطوى ولا يروى.	(ت)	٢٠	١٢	٩	١		٤,٢	٠,٨٧	٥
	(٪)	٤٧,٦	٢٨,٦	٢١,٤	٢,٤				
٢١- التوازن عند ذكر الإيجابيات والسلبيات والإنصاف.	(ت)	٢٤	١٢	٥	١		٤,٤	٠,٨	٣
	(٪)	٥٧,١	٢٨,٦	١١,٩	٢,٤				
٢٢- البعد عن الذاتية قدر المستطاع وعدم التأثر بالمواقف الشخصية عند النقد و الحكم على الآخرين.	(ت)	٢٥	١١	٤	٢		٤,٤	٠,٨٦	٤
	(٪)	٥٩,٥	٢٦,٢	٩,٥	٤,٨				
٢٣- التراجع عن الحكم فور العلم بالخطأ فالرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل.	(ت)	٣٠	١١	١			٤,٧	٠,٥٢	١
	(٪)	٧١,٤	٢٦,٢	٢,٤					
٢٤- الإنصاف في النقد حتى مع النفس والأقارب.	(ت)	٣٢	٧	٢		١	٤,٦	٠,٨	٢
	(٪)	٧٦,٢	١٦,٧	٤,٨		٢,٤			
٢٥- تقديم التعديل على الجرح غير المفسر وكذلك ذكر الإيجابيات قبل السلبيات عند النقد.	(ت)	١٥	١٧	٧	١	٢	٤,٠	١,٠	٧
	(٪)	٣٥,٧	٤٠,٥	١٦,٧	٢,٤	٤,٨			
٢٦- مراعاة كون المنقود بشرًا يخطئ ويصيب ويذكر وينسى ونحو ذلك عند النقد.	(ت)	١٩	١٦	٦		١	٤,٢	٠,٨٨	٦
	(٪)	٤٥,٢	٣٨,١	١٤,٣		٢,٤			

٢٧- كلام العلماء في شبابهم وتوقد ذواكرهم وحفظهم لا ينقض بما قد يطرأ عليهم بسبب كبر السن من الخطأ والنسيان.	(ت)	١٣	١٧	٧	٤	١	٣,٩	١,٠	٨
	(٪)	٣١,٠	٤٠,٥	١٦,٧	٩,٥	٢,٤			
٢٨- عند الأخذ عن عالم أو مؤلف فإنما يحاسب على أخطائه في اختصاصه أما لو تطرق لمسألة في علم آخر فأخطأ فيها فلا يؤاخذ.	٤	١٥	١٢	٣	٨	٤	٣,١	١,٣	١٠
	٩,٥	٣٥,٧	٢٨,٦	٧,١	١٩,٠	٩,٥			
٢٩- جواز الأخذ عن المبتدع ما لم تكن بدعته مكفرة أو كان ممن يدعو لبدعته أو من الطوائف التي تستحل الكذب.	٦	٢٠	٧	٤	٥	٦	٣,٤	١,٢	٩
	١٤,٣	٤٧,٦	١٦,٧	٩,٥	١١,٩	١٤,٣			
		الكلي					٤,١	٠,٥٨	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكل لهذا المحور هو (٤,١) بانحراف معياري بلغ (٠,٥٨) وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لتخصص الحديث وعلومه بالجامعات السعودية، كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٣,١ – ٤,٧) وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور، كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

وكانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي: عبارة التراجع عن الحكم فور العلم بالخطأ فالرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٧) بانحراف معياري بلغ (٠,٥٢)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي

عبارة: عند الأخذ عن عالم أو مؤلف فإنما يحاسب على أخطائه في اختصاصه أما لو تطرق لمسألة في علم آخر فأخطأ فيها فلا يؤاخذ؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣,١) بانحراف معياري بلغ (١,٣) ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة متوسطة على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (٥-٦)

ترتيب عبارات المهارة الرابعة، تحديد درجة قوة البرهان أو الادعاء حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر المختصين في علم أصول الحديث

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٣٠- عندما يروي الواقعة عدد كبير ممن حضرها يستحيل في العادة اتفاقهم على الكذب، فالعبرة حينئذ بكثرتهم وليس بعدالتهم وضبطهم، وفي هذه الحالة يفيد العلم اليقيني.	(ت)	٢٣	١٥	٣	١		٤,٤	٠,٧٤	٣
	(٪)	٥٤,٨	٣٥,٧	٧,١	٢,٤				
٣١- مما تقرر في الشرع أنه لا عمل إلا براجح يستفاد من علم أو ظن، كذلك في التعامل مع النقول والأخبار والحوادث لا يعتمد إلا على ما ترجحت صحته.	(ت)	٢٢	١٤	٥	١		٤,٤	٠,٨	٢
	(٪)	٥٢,٤	٣٣,٣	١١,٩	٢,٤				
٣٢- عدم الاتصال في السند بين القائل والناقل يعتبر مدعاة لضعف المعلومة وضعف الاستشهاد بها.	(ت)	٢٧	١٢	١	٢		٤,٥	٠,٧٧	١
	(٪)	٦٤,٣	٢٨,٦	٢,٤	٤,٨				
٣٣- ناقل العلم لا يشترط أن يكون عالمًا لكل ما ينقله.	(ت)	١٤	١٨	٩	١		٤,١	٠,٨١	٤
	(٪)	٣٣,٣	٤٢,٩	٢١,٤	٢,٤				

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٣٤- التأكد من أن المعلومة التي ينقلها لا تزال صالحة. بمعنى (ألا تكون معلومة تنفع في الزمن الماضي ولا تتلاءم مع الحاضر).	(ت)	١٢	١٢	١٠	٤	٤	٣,٦	١,٣	٦
	(٪)	٢٨,٦	٢٨,٦	٢٣,٨	٩,٥	٩,٥			
٣٥- إذا خالف قول المقبول (من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله) من هو أوثق منه فيعتبر قوله شاذًا ولا يعتد به.	(ت)	١٩	١٥	٥		٣	٤,١	١,٢	٥
	(٪)	٤٥,٢	٣٥,٧	١١,٩		٧,١			
الكلي							٤,٢	٠,٥١	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,٢) بانحراف معياري بلغ (٠,٥١)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لتخصص الحديث وعلومه بالجامعات السعودية، كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٣,٦ – ٤,٥)، وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور، كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة متوسطة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

كانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: عدم الاتصال في السند بين القائل والناقل يعتبر مدعاة لضعف المعلومة وضعف الاستشهاد بها، حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٥) بانحراف معياري بلغ (٠,٧٧)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: التأكد من أن المعلومة التي ينقلها لا تزال صالحة. بمعنى (ألا تكون معلومة تنفع في الزمن الماضي ولا تتلاءم مع الحاضر)، حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣,٦)

بانحراف معياري بلغ (١,٣)، ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة عالية على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (٦-٦)

ترتيب عبارات المهارة الخامسة، التمييز بين الأسباب الحقيقية المرتبطة بالموضوع والمقحمة عليه حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر المختصين في علم أصول الحديث

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٣٦- عندما يقوم شخص بنقل خبر أو واقعة ثم يحدث موقف يقتضي منه قطع كلامه والتعليق على الموقف فإنه ينبغي أن يبين بأن هذا الكلام ليس تابعًا لسابقه.	(ت)	١٨	٢٠	٢	١	١	٤,٣	٠,٨٦	٣
	(٪)	٤٢,٩	٤٧,٦	٤,٨	٢,٤	٢,٤			
٣٧- التأكد مما قد يكون في النص من الأخطاء في الرواية والنقل أو في الكتابة مما يغير المعنى أو ما قد يكون إضافة من الناقل وليست من أصل الخبر.	(ت)	٢٦	١٣	٣			٤,٦	٠,٦٣	١
	(٪)	٦١,٩	٣١,٠	٧,١					
٣٨- حينما نقوم بنقل خبر أو واقعة وأردنا أن نوضح عبارة غامضة فيها فيجب أن نبيّن ذلك ونفصل الإيضاح عن العبارة.	(ت)	٢٥	١٣	٣	١		٤,٥	٠,٧٤	٢
	(٪)	٥٩,٥	٣١,٠	٧,١	٢,٤				
الكلي							٤,٤	٠,٦٣	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,٤) بانحراف معياري بلغ (٠,٦٣)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة جدًا على تحقق هذه

المهارة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لتخصص الحديث وعلومه بالجامعات السعودية، كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٤,٣ – ٤,٦)، وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور، كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة كبيرة أو متوسطة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور؛ حيث كانت جميع العبارات ذات درجة موافقة كبيرة جدًا.

كانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: التأكد مما قد يكون في النص من الأخطاء في الرواية والنقل أو في الكتابة مما يغير المعنى أو ما قد يكون إضافة من الناقل وليست من أصل الخبر، حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٦) بانحراف معياري بلغ (٠,٦٣)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: عندما يقوم شخص بنقل خبر أو واقعة ثم يحدث موقف يقتضي منه قطع كلامه والتعليق على الموقف فإنه ينبغي أن يبين بأن هذا الكلام ليس تابعًا لسابقه؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٣) بانحراف معياري بلغ (٠,٨٦)، ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة كبيرة جدًا على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (٧-٦)

ترتيب عبارات المهارة السادسة، التعرف على أوجه التناقض أو عدم الاتساق في مسار عملية الاستدلال من ناحية المقدمات أو الوقائع حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر المختصين في علم أصول الحديث

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٣٩- إذا كان السامع أو المنقولة له الحوادث عارفًا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص ذلك الخبر..	(ت)	٢٣	١٤	٥			٤,٤	٠,٧	٢
	(٪)	٥٤,٨	٣٣,٣	١١,٩					

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٤٠- مراعاة أن معايير النقد تختلف من شخص لآخر وعند الأخذ عن النقاد يراعى منطلقاتهم في تقويم الأشخاص.	(ت)	٢٢	١٥	٤	١		٤,٤	٠,٧٦	٣
	(٪)	٥٢,٤	٣٥,٧	٩,٥	٢,٤				
٤١- مراعاة طباع أهل البلدان وأعرافهم بحسب تأثيرها على النقد، فما قد يكون قادحًا (يقدح في الشيء أي يطعن فيه ويظهر ما فيه من العلل والخلل) في بلد، لا يكون كذلك في بلد آخر.	(ت)	١٧	١٨	٥	١	١	٤,٢	٠,٩١	٥
	(٪)	٤٠,٥	٤٢,٩	١١,٩	٢,٤	٢,٤			
٤٢- من وسائل التأكد من صحة الخبر أو الحادثة المراد الاستشهاد بها من عدمه النظر فيما صاحب الناقل من قرائن.	(ت)	١٨	١٦	٨			٤,٢	٠,٧٦	٤
	(٪)	٤٢,٩	٣٨,١	١٩,٠					
٤٣- الركاكة في اللفظ والمعنى في الحديث تدل على أنه موضوع، وكذا في المعلومة تدل على أنها مكذوبة.	(ت)	٢١	١٢	٧	١	١	٤,٢	٠,٩٨	٦
	(٪)	٥٠,٠	٢٨,٦	١٦,٧	٢,٤	٢,٤			
٤٤- إذا كان الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فهو موضوع، وكذلك المعلومات والأخبار تعتبر غير صادقة.	(ت)	٢٦	١١	٥			٤,٥	٠,٧١	١
	(٪)	٦١,٩	٢٦,٢	١١,٩					
الكلي							٤,٣	٠,٥١	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,٣) بانحراف معياري بلغ (٠,٥١)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة جدًا على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لتخصص الحديث وعلومه بالجامعات السعودية، كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٤,٢ – ٤,٥)، وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور، كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة متوسطة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

كانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: إذا كان الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فهو موضوع وكذلك المعلومات والأخبار تعتبر غير صادقة؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٥) بانحراف معياري بلغ (٠,٧١)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: الركاكة في اللفظ والمعنى في الحديث تدل على أنه موضوع، وكذا في المعلومة تدل على أنها مكذوبة؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٢) بانحراف معياري بلغ (٠,٩٨)، ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة كبيرة على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (٨-٦)

ترتيب عبارات المهارة السابعة، تمييز أوجه الشبه والاختلاف حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر المختصين في علم أصول الحديث

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٤٥- مقارنة الكلام المنقول عن شخص معين ببقية كلامه أو مؤلفاته الأخرى من وسائل التأكد من صحة المعلومة ليمكن إثبات نسبتها إليه من عدمه.	(ت)	٢٢	١٨	١	١		٤,٥	٠,٦٧	٢
	(٪)	٥٢,٤	٤٢,٩	٢,٤	٢,٤				

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٤٦- التأكد من صحة نسبة المعلومة للقائل من خلال نقد متنها ومعرفة هل هذا الكلام يتناسب مع منهج من نسبت له وفكره ومبادئه أو لا.	(ت)	٢٢	١٤	٤	٢		٤,٣	٠,٨٥	٤
	(٪)	٥٢,٤	٣٣,٣	٩,٥	٤,٨				
٤٧- عرض أي نص على قواعد الكتاب والسنة، فما وافقها أخذنا به وما خالفها تركناه مهما كان قائله.	(ت)	٢٤	١٠	٦	٢		٤,٣	٠,٩	٥
	(٪)	٥٧,١	٢٣,٨	١٤,٣	٤,٨				
٤٨- مناقضة النص أو المعلومة لدلالة القرآن القطعية والسنة المتواترة والإجماع القطعي مع عدم إمكان الجمع والتوفيق بين ذلك كله يمنع من الاستفادة منها.	(ت)	٢٩	٩	٤			٤,٦	٠,٦٧	١
	(٪)	٦٩,٠	٢١,٤	٩,٥					
٤٩- عند قيام شخص بنقل خبر أو واقعة بصيغ مختلفة ولم يمكن الجمع بين هذه الصيغ أو الروايات فإنه يُحكم عليها بالاضطراب وهذا يوجب ضعفها.	(ت)	٢٤	١٣	٤	١	٢٤	٤,٤	٠,٧٧	٣
	(٪)	٥٧,١	٣١,٠	٩,٥	٢,٤	٥٧,١			
الكلي							٤,٤	٠,٥٣	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,٤) بانحراف معياري بلغ (٠,٥٣)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة جدًا على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لتخصص الحديث وعلومه بالجامعات السعودية،

كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٤,٣ – ٤,٦)، وهي درجة موافقة كبيرة جدًا من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور، كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة كبيرة أو متوسطة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

كانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: مناقضة النص أو المعلومة لدلالة القرآن القطعية والسنة المتواترة والإجماع القطعي مع عدم إمكان الجمع والتوفيق بين ذلك كله يمنع من الاستفادة منها؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٦) بانحراف معياري بلغ (٠,٦٧)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: عرض أي نص على قواعد الكتاب والسنة فما وافقها أخذنا به وما خالفها تركناه مهما كان قائله؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٣) بانحراف معياري بلغ (٠,٩)، ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة كبيرة جدًا على هذه العبارة من هذا المحور.

السؤال الخامس: ما درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية لجميع عبارات الأداة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية (٤,١) وبانحراف معياري بلغ (٠,٤٤)، وبهذا يستنتج الباحث أن درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية قريب من الموافقة بدرجة كبيرة، كما تم حساب المتوسط والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية لكل محور من محاور الدراسة بشكل منفصل، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٩-٦)

ترتيب عبارات المهارة الأولى، تحديد مصداقية مصدر المعلومات حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١- التأكد من صحة نسبة المعلومة لصاحبها.	(ت)	٢٧	٩	٣	٢	١	٤,٤	٠,٩٩	٢
	(٪)	٦٤,٣	٢١,٤	٧,١	٤,٨	٢,٤			
٢- الاعتماد على ورود المعلومة من أكثر من مصدر يعد تعزيزًا لها ومحفزًا على الأخذ بها.	(ت)	٢١	١٦	٣	٢		٤,٣	٠,٨١	٣
	(٪)	٥٠,٠	٣٨,١	٧,١	٤,٨				

٣- نسبة المعلومة إلى المصدر من صيغ الجزم مثل (سمعت أو حدّث) يقتضي صحتها والعمل بها إذا كان المصدر ثقة.	(ت)	١٥	١٢	١٣	١	١	٣,٩	٠,٩٩	٦
	(٪)	٣٥,٧	٢٨,٦	٣١,٠	٢,٤	٢,٤			
٤- سماع المعلومة أو قراءتها بصيغة من صيغ التمريض (لا تفيد الجزم) مثل (يُحكى، أو يُقال يدل على ضعفها وضعف العمل بها.	(ت)	١٠	١٣	١٤	٤	١	٣,٦	١,٠	٧
	(٪)	٢٣,٨	٣١,٠	٣٣,٣	٩,٥	٢,٤			
٥- الصفات التي تشترط في ناقل الحديث كالعدالة والضبط تشترط في ناقل المعلومة أيضًا.	(ت)	١٥	١٤	١١		٢	٤,٠	١,٠	٤
	(٪)	٣٥,٧	٣٣,٣	٢٦,٢		٤,٨			
٦- التأكد من أن صاحب المعلومة لم يتراجع عنها أو يصححها قبل استخدامها.	(ت)	١٣	١٥	١٢	١	١	٣,٩	٠,٩٦	٥
	(٪)	٣١,٠	٣٥,٧	٢٨,٦	٢,٤	٢,٤			
٧- كلما قل عدد النقلة عن المصدر كان ذلك دلالة على قوة السند وصحة المعلومة.	(ت)	١٢	١٣	٦	٨	٣	٣,٦	١,٣	٨
	(٪)	٢٨,٦	٣١,٠	١٤,٣	١٩,٠	٧,١			
٨- كلما تم ضبط تواريخ قائلي النصوص مولدًا ووفاة أدى ذلك لمعرفة مدى صحة نسبتها لمن أسندت إليه.	(ت)	٢٢	١٥	٣	٢		٤,٤	٠,٨٢	١
	(٪)	٥٢,٤	٣٥,٧	٧,١	٤,٨				
الكلي							٤,٠	٠,٥٤	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,٠) بانحراف معياري بلغ (٠,٥٤)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية، كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٣,٦ – ٤,٤)، وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور، كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة متوسطة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

كانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: كلما تم ضبط تواريخ قائلي النصوص مولدًا ووفاة أدى ذلك لمعرفة مدى صحة نسبتها لمن أسندت إليه؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٤) بانحراف معياري بلغ (٠,٨٢)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: كلما قل عدد النقلة عن المصدر كان ذلك دلالة على قوة السند وصحة المعلومة؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣,٦) بانحراف معياري بلغ (١,٣)، ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة كبيرة على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (١٠-٦)

ترتيب عبارات المهارة الثانية، تحديد الدقة الحقيقية للخبر أو الرواية حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٩- التأكد من صحة العبارات والمعلومات التي تشتهر على ألسنة الناس قبل الاعتماد عليها.	(ت)	٢٢	١٧	٢	١		٤,٤	٠,٧٠	٤
	(٪)	٥٢,٤	٤٠,٥	٤,٨	٢,٤				

١٠- المعلومة التي يشك في صحتها يفضل عرضها على أهل الاختصاص والخبرة ليدلوا برأيهم فيها.	(ت)	٢١	١٧	٤			٤,٤	٠,٦٦	٣
	(٪)	٥٠,٠	٤٠,٥	٩,٥					
١١- التنبه لما قد يحصل في الرواية من تصحيف (هو تحويل الكلمة عن الهيئة المتعارفة إلى غيرها) مما يخل بالمعنى أو يغيره فتصبح المعلومة غير ذات فائدة.	(ت)	١٨	١١	١٠	٣		٤,١	٠,٩٩	٧
	(٪)	٤٢,٩	٢٦,٢	٢٣,٨	٧,١				
١٢- إذا ساق ناقل الخبر أو الواقعة نصها وبدا بعض هذا النص يخالف البعض الآخر فإنه يحكم على هذه الرواية بالضعف.	(ت)	١١	١٥	١٤	١	١	٣,٨	٠,٩٤	١٠
	(٪)	٢٦,٢	٣٥,٧	٣٣,٣	٢,٤	٢,٤			
١٣-عندما يتابع ناقل حدث أو معلومة آخر في نقلها فلا يشترط اتفاقهم في الألفاظ ما داموا متفقين في المعنى.	(ت)	١٤	١٥	٩	٣	١	٣,٩	١,٠	٩
	(٪)	٣٣,٣	٣٥,٧	٢١,٤	٧,١	٢,٤			
١٤- ناقل النص لا يحق له روايته بالمعنى ما لم يتعذر	(ت)	٨	١٥	١٣	٤	٢	٣,٦	١,١	١١
	٪	١٩,٠	٣٥,٧	٣١,٠	٩,٥	٤,٨			

الإتيان بالنص كما هو.									
١٥- للرواية بالمعنى لابد من معرفة مدلولات الألفاظ وما يغير المعنى.	(ت)	٢٥	١٢	٥			٤,٥	٠,٧١	١
	٪	٥٩,٥	٢٨,٦	١١,٩					
١٦- معرفة ناقل النص باللغة حتى لا ينقل الكلام خطأ فيغير معناه.	(ت)	٢٤	١٢	٥		١	٤,٤	٠,٨٨	٦
	٪	٥٧,١	٢٨,٦	١١,٩		٢,٤			
١٧-للاستدلال بالآيات والأحاديث لابد من ضبطها بالشكل حتى لا يختل لفظها وبالتالي معناها.	(ت)	٢٤	١١	٧			٤,٤	٠,٧٧	٥
	٪	٥٧,١	٢٦,٢	١٦,٧					
١٨- التثبت من صحة الروايةبالإقرار أو المشاهدة أوالبينة أو الشهود أو الحلف.	(ت)	١٧	١٣	١٠		٢	٤,٠	١,١	٨
	٪	٤٠,٥	٣١,٠	٢٣,٨		٤,٨			
١٩-للتأكد من صحة المعلومة التي نريد أن نستند إليها لابد من أن تكون منقولة بالسماع من القائل أو بالكتابة عنه أو بسند متصل له أو من كتابه.	(ت)	٢٧	٩	٥	١		٤,٥	٠,٨٠	٢
	٪	٦٤,٣	٢١,٤	١١,٩	٢,٤				
الكلي							٤,٢	٠,٤٨	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,٢) بانحراف معياري بلغ (٠,٤٨)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية، كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٣,٦ – ٤,٥)، وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور، كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة متوسطة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

كانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: للرواية بالمعنى لابد من معرفة مدلولات الألفاظ وما يغير المعنى؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٥) بانحراف معياري بلغ (٠,٧١)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: ناقل النص لا يحق له روايته بالمعنى ما لم يتعذر الإتيان بالنص كما هو؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣,٦) بانحراف معياري بلغ (١,١). ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة كبيرة على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (١١-٦)

ترتيب عبارات المهارة الثالثة، الموضوعية والبعد عن التحيز والمحاباة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٢٠- كلام الأقران في تجريح بعضهم بعضًا يطوى ولا يروى.	(ت)	١٧	١٢	١١	٢		٤,١	٠,٨٧	٦
	(٪)	٤٠,٥	٢٨,٦	٢٦,٢	٤,٨				

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٢١- التوازن عند ذكر الإيجابيات والسلبيات والإنصاف.	(ت)	٢١	١٣	٨			٤,٣	٠,٧٨	٤
	(٪)	٥٠,٠	٣١,٠	١٩,٠					
٢٢- البعد عن الذاتية قدر المستطاع وعدم التأثر بالمواقف الشخصية عند النقد والحكم على الآخرين.	(ت)	٢٦	١٠	٤	١	١	٤,٤	٠,٩٤	٢
	(٪)	٦١,٩	٢٣,٨	٩,٥	٢,٤	٢,٤			
٢٣- التراجع عن الحكم فور العلم بالخطأ؛ فالرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل.	(ت)	٣٠	٥	٥		٢	٤,٥	١,٠	١
	(٪)	٧١,٤	١١,٩	١١,٩		٤,٨			
٢٤- الإنصاف في النقد حتى مع النفس والأقارب.	(ت)	٢٦	٧	٧	١	١	٤,٣	١,٠	٥
	(٪)	٦١,٩	١٦,٧	١٦,٧	٢,٤	٢,٤			
٢٥- تقديم التعديل على الجرح غير المفسر وكذلك ذكر الإيجابيات قبل السلبيات عند النقد.	(ت)	١٦	١٥	٩	١	١	٤,١	٠,٩٦	٧
	(٪)	٣٨,١	٣٥,٧	٢١,٤	٢,٤	٢,٤			
٢٦- مراعاة كون المنقود بشرًا يخطئ ويصيب ويذكر وينسى، ونحو ذلك عند النقد.	(ت)	٢٠	١٧	٤	١		٤,٣	٠,٧٥	٣
	(٪)	٤٧,٦	٤٠,٥	٩,٥	٢,٤				

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٢٧- كلام العلماء في شبابهم وتوقد ذواكرهم وحفظهم لا ينقض بما قد يطرأ عليهم بسبب كبر السن من الخطأ والنسيان.	(ت)	١٤	١٤	١١	٢	١	٣,٩	١,٠	٨
	(٪)	٣٣,٣	٣٣,٣	٢٦,٢	٤,٨	٢,٤			
٢٨- عند الأخذ عن عالم أو مؤلف فإنما يحاسب على أخطائه في اختصاصه، أما لو تطرق لمسألة في علم آخر فأخطأ فيها فلا يؤاخذ.	٤	٦	١٣	١٢	٧	٤	٣,٢	١,٢	١٠
	٩,٥	١٤,٣	٣١,٠	٢٨,٦	١٦,٧	٩,٥			
٢٩- جواز الأخذ عن المبتدع ما لم تكن بدعته مكفرة أو كان ممن يدعو لبدعته، أو من الطوائف التي تستحل الكذب.	٥	١٩	١٠	٤	٤	٥	٣,٤	١,١	٩
	١١,٩	٤٥,٢	٢٣,٨	٩,٥	٩,٥	١١,٩			
الكلي							٤,١	٠,٥٦	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,١) بانحراف معياري بلغ (٠,٥٦)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية. كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٣,٢ – ٤,٥) وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة

على عبارات هذا المحور. كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

وكانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: التراجع عن الحكم فور العلم بالخطأ، فالرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٥) بانحراف معياري بلغ (١,٠)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: عند الأخذ عن عالم أو مؤلف فإنما يحاسب على أخطائه في اختصاصه، أما لو تطرق لمسألة في علم آخر فأخطأ فيها فلا يؤاخذ؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣,٢) بانحراف معياري بلغ (١,٢)، ورغم أنه أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطه يميل للموافقة بدرجة متوسطة على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (١٢-٦)

ترتيب عبارات المهارة الرابعة، تحديد درجة قوة البرهان أو الادعاء حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٣٠- عندما يروي الواقعة عدد كبير ممن حضرها يستحيل في العادة اتفاقهم على الكذب، فالعبرة حينئذ بكثرتهم وليس بعدالتهم وضبطهم، وفي هذه الحالة يفيد العلم اليقيني.	(ت)	١٨	١٢	٨	٤		٤,١	١,٠	٢
	(٪)	٤٢,٩	٢٨,٦	١٩,٠	٩,٥				
٣١- مما تقرر في الشرع أنه لا عمل إلا براجح يستفاد من علم أو ظن، كذلك في التعامل مع النقول والأخبار والحوادث لا يعتمد إلا على ما ترجحت صحته.	(ت)	١٧	٢٠	٣	٢		٤,٢	٠,٧٠	١
	(٪)	٤٠,٥	٤٧,٦	٧,١	٤,٨				

٣٢- عدم الاتصال في السند بين القائل والناقل يعتبر مدعاة لضعف المعلومة وضعف الاستشهاد بها.	(ت)	١٥	١٦	٨	٣		٤,٠	٠,٩٢	٣
	(٪)	٣٥,٧	٣٨,١	١٩,٠	٧,١				
٣٣- ناقل العلم لا يشترط أن يكون عالمًا لكل ما ينقله.	(ت)	١١	١١	١٦	١	٣	٣,٦	١,١	٥
	(٪)	٢٦,٢	٢٦,٢	٣٨,١	٢,٤	٧,١			
٣٤- التأكد من أن المعلومة التي ينقلها لا تزال صالحة. بمعنى (ألا تكون معلومة تنفع في الزمن الماضي ولا تتلاءم مع الحاضر).	(ت)	٩	١١	١٧	١	٤	٣,٥	١,٢	٦
	(٪)	٢١,٤	٢٦,٢	٤٠,٥	٢,٤	٩,٥			
٣٥- إذا خالف قول المقبول (من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله) من هو أوثق منه فيعتبر قوله شاذًا ولا يعتد به.	(ت)	٨	١٧	١٤	١	٢	٣,٧	٠,٩٨	٤
	(٪)	١٩,٠	٤٠,٥	٣٣,٣	٢,٤	٤,٨			
الكلي							٣,٩	٠,٥٦	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٣,٩) بانحراف معياري بلغ (٠,٥٦)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية. كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٣,٥ – ٤,٢)، وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور، كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة متوسطة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

وكانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: مما تقرر في الشرع أنه لا عمل إلا براجح يستفاد من علم أو ظن، كذلك في التعامل مع النقول والأخبار والحوادث لا يعتمد إلا على ما ترجحت صحته؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٢) بانحراف معياري بلغ (٠,٧٠)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: التأكد من أن المعلومة التي ينقلها لا تزال صالحة، بمعنى (ألا تكون معلومة تنفع في الزمن الماضي ولا تتلاءم مع الحاضر)؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣,٥) بانحراف معياري بلغ (١,٢)، ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة عالية على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (١٣-٦)

ترتيب عبارات المهارة الخامسة، التمييز بين الأسباب الحقيقية المرتبطة بالموضوع والمقحمة عليه حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٣٦- عندما يقوم شخص بنقل خبر أو واقعة ثم يحدث موقف يقتضي منه قطع كلامه والتعليق على الموقف، فإنه ينبغي أن يبين بأن هذا الكلام ليس تابعًا لسابقه.	(ت)	١٣	٢١	٦	١	١	٤,١	٠,٨٨	٣
	(٪)	٣١,٠	٥٠,٠	١٤,٣	٢,٤	٢,٤			
٣٧- التأكد مما قد يكون في النص من الأخطاء في الرواية والنقل أو في الكتابة مما يغير المعنى أو ما قد يكون إضافة من الناقل وليست من أصل الخبر.	(ت)	١٧	٢١	٣	١		٤,٣	٠,٧١	١
	(٪)	٤٠,٥	٥٠,٠	٧,١	٢,٤				

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٣٨- حينما نقوم بنقل خبر أو واقعة وأردنا أن نوضح عبارة غامضة فيها فيجب أن نبيّن ذلك ونفصل الإيضاح عن العبارة.	(ت)	١٧	١٨	٦	١		٤,٢	٠,٧٨	٢
	(٪)	٤٠,٥	٤٢,٩	١٤,٣	٢,٤				
الكلي							٤,٢	٠,٦٦	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,٢) بانحراف معياري بلغ (٠,٦٦)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية، كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٤,١ – ٤,٣)، وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور. كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة متوسطة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

كانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: التأكد مما قد يكون في النص من الأخطاء في الرواية والنقل أو في الكتابة، مما يغير المعنى أو ما قد يكون إضافة من الناقل وليست من أصل الخبر؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٣) بانحراف معياري بلغ (٠,٧١). كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: عندما يقوم شخص بنقل خبر أو واقعة ثم يحدث موقف يقتضي منه قطع كلامه والتعليق على الموقف فإنه ينبغي أن يبين بأن هذا الكلام ليس تابعًا لسابقه؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,١) بانحراف معياري بلغ (٠,٨٨). ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة كبيرة على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (١٤-٦)

ترتيب عبارات المهارة السادسة، التعرف على أوجه التناقض أو عدم الاتساق في مسار عملية الاستدلال من ناحية المقدمات أو الوقائع حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٣٩- إذا كان السامع أو المنقولة لـه الحـوادث عارفًـا بطبـائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتـضياتها أعانـه ذلـك في تمحيص ذلك الخبر.	(ت)	٢٠	١٧	٢	٢	١	٤,٣	٠,٩٤	٢
	(٪)	٤٧,٦	٤٠,٥	٤,٨	٤,٨	٢,٤			
٤٠- مراعـاة أن معـايير النقـد تختلف من شخص لآخر وعند الأخـذ عـن النقـاد يراعـى منطلقـاتهم في تقـويم الأشخاص.	(ت)	٢٢	١٦	٤			٤,٤	٠,٦٧	١
	(٪)	٥٢,٤	٣٨,١	٩,٥					
٤١- مراعاة طباع أهل البلدان وأعرافهم بحسب تأثيرها على النقـد، فـما قـد يكـون قادحًـا (يقدح في الشيء أي يطعن فيه ويظهـر مـا فيـه مـن العلـل والخلل) في بلد لا يكون كذلك في بلد آخر.	(ت)	١٨	١٦	٦	١	١	٤,٢	٠,٩٤	٤
	(٪)	٤٢,٩	٣٨,١	١٤,٣	٢,٤	٢,٤			
٤٢- مـن وسـائل التأكـد مـن صـحة الخـبر أو الحادثـة المـراد الاستشهاد بها من عدمه: النظر فيها صاحب الناقل من قرائن.	(ت)	١٤	١٩	٦	٣		٤,١	٠,٨٨	٥
	(٪)	٣٣,٣	٤٥,٢	١٤,٣	٧,١				

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٤٣- الركاكة في اللفظ والمعنى في الحديث تدل على أنه موضوع، وكذا في المعلومة تدل على أنها مكذوبة.	(ت)	١٦	١٣	١٢		١	٤,٠	٠,٩٥	٦
	(٪)	٣٨,١	٣١,٠	٢٨,٦		٢,٤			
٤٤- إذا كان الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فهو موضوع، وكذلك المعلومات والأخبار تعتبر غير صادقة.	(ت)	١٩	١٤	٧	٢		٤,٢	٠,٨٩	٣
	(٪)	٤٥,٢	٣٣,٣	١٦,٧	٤,٨				
الكلي							٤,٢	٠,٥٨	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,٢) بانحراف معياري بلغ (٠,٥٨)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية. كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٤,٠ – ٤,٤) وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور. كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة متوسطة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

كانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة مراعاة أن معايير النقد تختلف من شخص لآخر، وعند الأخذ عن النقاد يراعى منطلقاتهم في تقويم الأشخاص؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٤) بانحراف معياري بلغ (٠,٦٧)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: الركاكة في اللفظ والمعنى في الحديث تدل على أنه موضوع، وكذا في المعلومة تدل على أنها مكذوبة؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٠) بانحراف معياري بلغ (٠,٩٥).ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة كبيرة على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (١٥-٦)

ترتيب عبارات المهارة السابعة، تمييز أوجه الشبه والاختلاف حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٤٥- مقارنة الكلام المنقول عن شخص معين ببقية كلامه أو مؤلفاته الأخرى من وسائل التأكد من صحة المعلومة ليمكن إثبات نسبتها إليه من عدمه.	(ت)	١٣	١٩	٨	٢		٤,٠	٠,٨٤	٣
	(٪)	٣١,٠	٤٥,٢	١٩,٠	٤,٨				
٤٦- التأكد من صحة نسبة المعلومة للقائل من خلال نقد متنها ومعرفة هل هذا الكلام يتناسب مع منهج من نسبت له وفكره ومبادئه أو لا.	(ت)	١٢	٢١	٨	١		٤,٠	٠,٨٤	٤
	(٪)	٢٨,٦	٥٠,٠	١٩,٠	٢,٤				
٤٧- عرض أي نص على قواعد الكتاب والسنة، فما وافقها أخذنا به، وما خالفها تركناه مهما كان قائله.	(ت)	٢٧	٦	٨	١		٤,٤	٠,٨٩	٢
	(٪)	٦٤,٣	١٤,٣	١٩,٠	٢,٤				
٤٨- مناقضة النص أو المعلومة لدلالة القرآن القطعية والسنة المتواترة والإجماع القطعي، مع عدم إمكان الجمع والتوفيق بين ذلك كله يمنع من الاستفادة منها.	(ت)	٢٣	١٣	٥	١		٤,٤	٠,٨٠	١
	(٪)	٥٤,٨	٣١,٠	١١,٩	٢,٤				

٤٩- عند قيام شخص بنقل خبر أو واقعة بصيغ مختلفة ولم يمكن الجمع بين هذه الصيغ أو الروايات فإنه يُحكم عليه بالاضطراب، وهذا يوجب ضعفها	(ت)	١١	١٧	١٢	٢		٣,٩	٠,٨٦	٥
	(٪)	٢٦,٢	٤٠,٥	٢٨,٦	٤,٨				
الكلي							٤,١	٠,٦٠	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,١) بانحراف معياري بلغ (٠,٦٠)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية. كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٣,٩ – ٤,٤)، وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور. كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة متوسطة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

وكانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: مناقضة النص أو المعلومة لدلالة القرآن القطعية والسنة المتواترة والإجماع القطعي، مع عدم إمكان الجمع والتوفيق بين ذلك كله يمنع من الاستفادة منها؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٤) بانحراف معياري بلغ (٠,٨٠)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: عند قيام شخص بنقل خبر أو واقعة بصيغ مختلفة ولم يمكن الجمع بين هذه الصيغ أو الروايات فإنه يُحكم عليه بالاضطراب وهذا يوجب ضعفها؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣,٩) بانحراف معياري بلغ (٠,٨٦). ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة كبيرة على هذه العبارة من هذا المحور.

السؤال السادس: ما درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر المختصين في علم النفس في الجامعات السعودية؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية لجميع عبارات الأداة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في تخصص علم النفس في الجامعات السعودية (٤,١) وبانحراف معياري بلغ (٠,٥)، وبهذا يستنتج الباحث أن درجة إسهام القواعد المستنبطة من مجالات علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس قريبة من الموافقة بدرجة كبيرة، كما تم حساب المتوسط والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية لكل محور من محاور الدراسة بشكل منفصل، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (١٦-٦)

ترتيب عبارات المهارة الأولى، تحديد مصداقية مصدر المعلومات حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر المختصين في علم النفس

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١- التأكد من صحة نسبة المعلومة لصاحبها.	(ت)	٢٠	٦	١	١		٤,٦	٠,٧٤	١
	(٪)	٧١,٤	٢١,٤	٣,٦	٣,٦				
٢- الاعتماد على ورود المعلومة من أكثر من مصدر يعد تعزيزًا لها ومحفزًا على الأخذ بها.	(ت)	١٧	٩	١		١	٤,٥	٠,٨٨	٢
	(٪)	٦٠,٧	٣٢,١	٣,٦		٣,٦			
٣- نسبة المعلومة إلى المصدر من صيغ الجزم مثل (سمعت أو حدّث) يقتضي صحتها والعمل بها إذا كان المصدر ثقة.	(ت)	١٠	٧	٧	٢	٢	٣,٨	١,٢	٦
	(٪)	٣٥,٧	٢٥,٠	٢٥,٠	٧,١	٧,١			

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٤- سماع المعلومة أو قراءتها بصيغة من صيغ التمريض (لا تفيد الجزم) مثل (يُحكى، أو يُقال يدل على ضعفها وضعف العمل بها.	(ت)	٧	٩	٩	٢	١	٣,٧	١,١	٧
	(٪)	٢٥,٠	٣٢,١	٣٢,١	٧,١	٣,٦			
٥- الصفات التي تشترط في ناقل الحديث كالعدالة والضبط تشترط في ناقل المعلومة أيضًا.	(ت)	١٥	٦	٦	١		٤,٣	٠,٩٣	٣
	(٪)	٥٣,٦	٢١,٤	٢١,٤	٣,٦				
٦- التأكد من أن صاحب المعلومة لم يتراجع عنها أو يصححها قبل استخدامها.	(ت)	٩	١٣	٦			٤,١	٠,٧٤	٤
	(٪)	٣٢,١	٤٦,٤	٢١,٤					
٧- كلما قل عدد النقلة عن المصدر كان ذلك دلالة على قوة السند وصحة المعلومة.	(ت)	٨	٩	٥	٣	٣	٣,٦	١,٣	٨
	(٪)	٢٨,٦	٣٢,١	١٧,٩	١٠,٧	١٠,٧			
٨- كلما تم ضبط تواريخ قائلي النصوص مولدًا ووفاة أدى ذلك لمعرفة مدى صحة نسبتها لمن أسندت إليه.	(ت)	١٢	٦	١٠			٤,١	٠,٨٩	٥
	(٪)	٤٢,٩	٢١,٤	٣٥,٧					
الكلي							٤,١	٠,٦٢	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,١) بانحراف معياري بلغ (٠,٦٢)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لتخصص علم النفس بالجامعات السعودية. كما تشير النتائج

السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٣,٦ – ٤,٦)، وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور، كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة متوسطة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

وكانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: التأكد من صحة المعلومات لصاحبها؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٦) بانحراف معياري بلغ (٠,٧٤)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: كلما قل عدد النقلة عن المصدر كان ذلك دلالة على قوة السند وصحة المعلومة؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣,٦) بانحراف معياري بلغ (١,٣). ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة عالية على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (١٧-٦)

ترتيب عبارات المهارة الثانية، تحديد الدقة الحقيقية للخبر أو الرواية حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر المختصين في علم النفس

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٩- التأكد من صحة العبارات والمعلومات التي تشتهر على ألسنة الناس قبل الاعتماد عليها.	(ت)	١٣	٨	٦	١		٤,٢	٠,٩	٨
	(٪)	٤٦,٤	٢٨,٦	٢١,٤	٣,٦				
١٠- المعلومة التي يشك في صحتها يفضل عرضها على أهل الاختصاص والخبرة ليدلوا برأيهم فيها.	(ت)	١٢	١٠	٦			٤,٢	٠,٧٩	٦
	(٪)	٤٢,٩	٣٥,٧	٢١,٤					
١١- التنبه لما قد يحصل في الرواية من تصحيف (هو تحويل الكلمة عن الهيئة	(ت)	٩	٩	٩	١		٣,٩	٠,٨٩	٩
	(٪)	٣٢,١	٣٢,١	٣٢,١	٣,٦				

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
المتعارفة إلى غيرها) مما يخل بالمعنى أو يغيره فتصبح المعلومة غير ذات فائدة.									
١٢-إذا ساق ناقل الخبر أو الواقعة نصها وبدا بعض هذا النص يخالف البعض الآخر فإنه يحكم على هذه الرواية بالضعف.	(ت)	١١	١٢	٥			٤,٢	٠,٧٤	٥
	(٪)	٣٩,٣	٤٢,٩	١٧,٩					
١٣-عندما يتابع ناقل حدث أو معلومة آخر في نقلها فلا يشترط اتفاقهم في الألفاظ ما داموا متفقين في المعنى.	(ت)	٥	١٠	٩	٣	١	٣,٥	١,٠	١١
	(٪)	١٧,٩	٣٥,٧	٣٢,١	١٠,٧	٣,٦			
١٤- ناقل النص لا يحق له روايته بالمعنى ما لم يتعذر الإتيان بالنص كما هو.	(ت)	١١	٤	٩	٣	١	٣,٨	١,٢	١٠
	(٪)	٣٩,٣	١٤,٣	٣٢,١	١٠,٧	٣,٦			
١٥- للرواية بالمعنى لابد من معرفة مدلولات الألفاظ وما يغير المعنى.	(ت)	١٣	٨	٧			٤,٢	٠,٨٣	٧
	(٪)	٤٦,٤	٢٨,٦	٢٥,٠					
١٦- معرفة ناقل النص باللغة حتى لا ينقل الكلام خطأ فيغير معناه.	(ت)	١٥	٨	٥			٤,٤	٠,٧٨	٤
	(٪)	٥٣,٦	٢٨,٦	١٧,٩					
١٧-للاستدلال بالآيات والأحاديث لابد من ضبطها بالشكل حتى لا يختل لفظها وبالتالي معناها.	(ت)	٢٠	٦	٢			٤,٦	٠,٦٢	١
	(٪)	٧١,٤	٢١,٤	٧,١					

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١٨- التثبت من صحة الرواية بالإقرار أو المشاهدة أو البينة أو الشهود أو الحلف.	(ت)	١٨	٨	١		١	٤,٥	٠,٨٨	٣
	(٪)	٦٤,٣	٢٨,٦	٣,٦		٣,٦			
١٩- للتأكد من صحة المعلومة التي نريد أن نستند إليها لابد من أن تكون منقولة بالسماع من القائل أو بالكتابة عنه أو بسند متصل له أو من كتابه.	(ت)	١٧	٨	٣			٤,٥	٠,٦٩	٢
	(٪)	٦٠,٧	٢٨,٦	١٠,٧					
الكلي							٤,٢	٠,٥	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,٢) بانحراف معياري بلغ (٠,٥)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لتخصص علم النفس بالجامعات السعودية. كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٣,٥ – ٤,٦)، وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور. كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

وكانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي: للاستدلال بالآيات والأحاديث لابد من ضبطها بالشكل حتى لا يختل لفظها وبالتالي معناها؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٦) بانحراف معياري بلغ (٠,٦٢)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: إذا ساق ناقل الخبر أو الواقعة نصها وبدا بعض هذا النص يخالف البعض الآخر فإنه يحكم على هذه الرواية بالضعف؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣,٣) بانحراف معياري بلغ (١,٣)، ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة متوسطة على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (١٨-٦)

ترتيب عبارات المهارة الثالثة، الموضوعية والبعد عن التحيز والمحاباة حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر المختصين في علم النفس

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٢٠- كلام الأقران في تجريح بعضهم بعضًا يطوى ولا يروى.	(ت)	٦	٧	١١	٤		٣,٥	٠,٩٩	٧
	(٪)	٢١,٤	٢٥,٠	٣٩,٣	١٤,٣				
٢١- التوازن عند ذكر الإيجابيات والسلبيات والإنصاف.	(ت)	١٦	١٠	٢			٤,٥	٠,٦٤	٢
	(٪)	٥٧,١	٣٥,٧	٧,١					
٢٢- البعد عن الذاتية قدر المستطاع وعدم التأثر بالمواقف الشخصية عند النقد والحكم على الآخرين.	(ت)	٢١	٥	١	١		٤,٦	٠,٧٣	١
	(٪)	٧٥,٠	١٧,٩	٣,٦	٣,٦				
٢٣- التراجع عن الحكم فور العلم بالخطأ، فالرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل.	(ت)	١٨	٦	٤			٤,٥	٠,٧٥	٣
	(٪)	٦٤,٣	٢١,٤	١٤,٣					
٢٤- الإنصاف في النقد حتى مع النفس والأقارب.	(ت)	١٥	٨	٣	١	١	٤,٣	١,٠	٥
	(٪)	٥٣,٦	٢٨,٦	١٠,٧	٣,٦	٣,٦			
٢٥- تقديم التعديل على الجرح غير المفسر، وكذلك ذكر الإيجابيات قبل السلبيات عند النقد.	(ت)	١٢	١١	٥			٤,٣	٠,٧٥	٤
	(٪)	٤٢,٩	٣٩,٣	١٧,٩					

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٢٦- مراعاة كون المنقود بشرًا يخطئ ويصيب ويذكر وينسى ونحو ذلك عند النقد.	(ت)	١١	١٢	٤	١		٤,٢	٠,٨٢	٦
	(٪)	٣٩,٣	٤٢,٩	١٤,٣	٣,٦				
٢٧- كلام العلماء في شبابهم وتوقد ذواكرهم وحفظهم لا ينقض بما قد يطرأ عليهم بسبب كبر السن من الخطأ والنسيان.	(ت)	٦	٧	١٢	٢	١	٣,٥	١,٠	٨
	(٪)	٢١,٤	٢٥,٠	٤٢,٩	٧,١	٣,٦			
٢٨- عند الأخذ عن عالم أو مؤلف فإنما يحاسب على أخطائه في اختصاصه، أما لو تطرق لمسألة في علم آخر فأخطأ فيها فلا يؤاخذ.	٤	٤	٧	١٢	٤	١	٣,٣	١,٠	٩
	٩,٥	١٤,٣	٢٥,٠	٤٢,٩	١٤,٣	٣,٦			
٢٩- جواز الأخذ عن المبتدع ما لم تكن بدعته مكفرة، أو كان ممن يدعو لبدعته، أو من الطوائف التي تستحل الكذب.	٦	٧	٧	٣	٥	٦	٣,٢	١,٤	١٠
	٢١,٤	٢٥,٠	٢٥,٠	١٠,٧	١٧,٩	٢١,٤			
الكلي							٤,٠	٠,٤٦	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,٠) بانحراف معياري بلغ (٠,٤٦)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لتخصص علم النفس بالجامعات السعودية. كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٣,١ – ٤,٧)، وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور. كما لم

تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

وكانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: التراجع عن الحكم فور العلم بالخطأ؛ فالرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٧) بانحراف معياري بلغ (٠,٥٢)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: جواز الأخذ عن المبتدع ما لم تكن بدعته مكفرة، أو كان ممن يدعو لبدعته أو من الطوائف التي تستحل الكذب؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣,٢) بانحراف معياري بلغ (١,٤)، ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة متوسطة على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (١٩-٦)

ترتيب عبارات المهارة الرابعة تحديد درجة قوة البرهان أو الادعاء حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من جهة نظر المختصين في علم النفس

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٣٠- عندما يروي الواقعة عدد كبير ممن حضرها يستحيل في العادة اتفاقهم على الكذب، فالعبرة حينئذ بكثرتهم وليس بعدالتهم وضبطهم، وفي هذه الحالة يفيد العلم اليقيني.	(ت)	٨	١١	٦	٣		٣,٩	٠,٩٧	٢
	(٪)	٢٨,٦	٣٩,٣	٢١,٤	١٠,٧				
٣١- مما تقرر في الشرع أنه لا عمل إلا براجح يستفاد من علم أو ظن، كذلك في التعامل مع النقول والأخبار والحوادث لا يعتمد إلا على ما ترجحت صحته.	(ت)	١٠	١٠	٦	٢		٤,٠	٠,٩٤	١
	(٪)	٣٥,٧	٣٥,٧	٢١,٤	٧,١				

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٣٢- عدم الاتصال في السند بين القائل والناقل يعتبر مدعاة لضعف المعلومة وضعف الاستشهاد بها.	(ت)	٩	١١	٤	٢	٢	٣,٨	١,٢	٣
	(٪)	٣٢,١	٣٩,٣	١٤,٣	٧,١	٧,١			
٣٣- ناقل العلم لا يشترط أن يكون عالمًا لكل ما ينقله.	(ت)	٥	٩	١٠	٤		٣,٥	٠,٩٦	٦
	(٪)	١٧,٩	٣٢,١	٣٥,٧	١٤,٣				
٣٤- التأكد من أن المعلومة التي ينقلها لا تزال صالحة. بمعنى (ألا تكون معلومة تنفع في الزمن الماضي ولا تتلاءم مع الحاضر).	(ت)	٨	٩	٨	٢	١	٣,٨	١,١	٤
	(٪)	٢٨,٦	٣٢,١	٢٨,٦	٧,١	٣,٦			
٣٥- إذا خالف قول المقبول (من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله) من هو أوثق منه فيعتبر قوله شاذًا ولا يعتد به.	(ت)	٥	١٣	٦	٣	١	٣,٦	١,٠	٥
	(٪)	١٧,٩	٤٦,٤	٢١,٤	١٠,٧	٣,٦			
الكلي							٣,٨	٠,٤٩	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٣,٨) بانحراف معياري بلغ (٠,٤٩)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لتخصص علم النفس بالجامعات السعودية. كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٣,٥ – ٤,٠) وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور. كما لم تحقق

أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة متوسطة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

وكانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: مما تقرر في الشرع أنه لا عمل إلا براجح يستفاد من علم أو ظن، كذلك في التعامل مع النقول والأخبار والحوادث لا يعتمد إلا على ما ترجحت صحته؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٠) بانحراف معياري بلغ (٠,٩٤)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: ناقل العلم لا يشترط أن يكون عالمًا لكل ما ينقله؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣,٥) بانحراف معياري بلغ (٠,٩٦)، ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة عالية على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (٢٠-٦)

ترتيب عبارات المهارة الخامسة التمييز بين الأسباب الحقيقية المرتبطة بالموضوع والمقحمة عليه حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من جهة نظر المختصين في علم النفس

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٣٦- عندما يقوم شخص بنقل خبر أو واقعة ثم يحدث موقف يقتضي منه قطع كلامه والتعليق على الموقف، فإنه ينبغي أن يبين أن هذا الكلام ليس تابعًا لسابقه.	(ت)	١٣	٨	٧			٤,٢	٠,٨٣	٣
	(٪)	٤٦,٤	٢٨,٦	٢٥,٠					
٣٧- التأكد مما قد يكون في النص من الأخطاء في الرواية والنقل أو في الكتابة مما يغير المعنى أو ما قد يكون إضافة من الناقل وليست من أصل الخبر.	(ت)	١٥	٦	٧			٤,٣	٠,٨٥	٢
	(٪)	٥٣,٦	٢١,٤	٢٥,٠					

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٣٨- حينما نقوم بنقل خبر أو واقعة وأردنا أن نوضح عبارة غامضة فيها، فيجب أن نبيّن ذلك ونفصل الإيضاح عن العبارة.	(ت)	١٤	١١	٣			٤,٤	٠,٦٩	١
	(٪)	٥٠,٠	٣٩,٣	١٠,٧					
الكلي							٤,٣	٠,٦٦	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,٣) بانحراف معياري بلغ (٠,٦٦)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة جدًا على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لتخصص علم النفس بالجامعات السعودية. كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٤,٢ – ٤,٤) وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور، كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة كبيرة أو متوسطة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور؛ حيث كانت جميع العبارات ذات درجة موافقة كبيرة جدًا.

وكانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: حينما نقوم بنقل خبر أو واقعة وأردنا أن نوضح عبارة غامضة فيها فيجب أن نبيّن ذلك ونفصل الإيضاح عن العبارة؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٤) بانحراف معياري بلغ (٠,٦٩)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: عندما يقوم شخص بنقل خبر أو واقعة ثم يحدث موقف يقتضي منه قطع كلامه والتعليق على الموقف فإنه ينبغي أن يبين بأن هذا الكلام ليس تابعًا لسابقه؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٢) بانحراف معياري بلغ (٠,٨٣)، ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة كبيرة جدًا على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (٢١-٦)

ترتيب عبارات المهارة السادسة، التعرف على أوجه التناقض أو عدم الاتساق في مسار عملية الاستدلال من ناحية المقدمات أو الوقائع حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر المختصين في علم النفس

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٣٩- إذا كان السامع أو المنقولة له الحوادث عارفًا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص ذلك الخبر.	(ت)	١٢	١٣	٣			٤,٣	٠,٦٧	٢
	(٪)	٤٢,٩	٤٦,٤	١٠,٧					
٤٠- مراعاة أن معايير النقد تختلف من شخص لآخر وعند الأخذ عن النقاد يراعى منطلقاتهم في تقويم الأشخاص.	(ت)	١٢	١٣	٣			٤,٣	٠,٦٦	١
	(٪)	٤٢,٩	٤٦,٤	١٠,٧					
٤١- مراعاة طباع أهل البلدان وأعرافهم بحسب تأثيرها على النقد فما قد يكون قادحًا (يقدح في الشيء أي يطعن فيه ويظهر ما فيه من العلل والخلل) في بلد لا يكون كذلك في بلد آخر.	(ت)	١٢	١٢	٣	١		٤,٣	٠,٨	٣
	(٪)	٤٢,٩	٤٢,٩	١٠,٧	٣,٦				
٤٢- من وسائل التأكد من صحة الخبر أو الحادثة المراد الاستشهاد بها من عدمه النظر فيما صاحب الناقل من قرائن.	(ت)	٩	١٠	٨		١	٣,٩	٠,٩٨	٥
	(٪)	٣٢,١	٣٥,٧	٢٨,٦		٣,٦			

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٤٣- الركاكة في اللفظ والمعنى في الحديث تدل على أنه موضوع، وكذا في المعلومة تدل على أنها مكذوبة.	(ت)	١٣	٩	٥	١		٤,٢	٠,٨٨	٤
	(٪)	٤٦,٤	٣٢,١	١٧,٩	٣,٦				
٤٤- إذا كان الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فهو موضوع، وكذلك المعلومات والأخبار تعتبر غير صادقة.	(ت)	١١	٨	٥	١	٣	٣,٨	١,٣	٦
	(٪)	٣٩,٣	٢٨,٦	١٧,٩	٣,٦	١٠,٧			
الكلي							٤,٢	٠,٦٨	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,٢) بانحراف معياري بلغ (٠,٦٨)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة جدًا على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لتخصص علم النفس بالجامعات السعودية، كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٣,٨ – ٤,٣) وهي درجة موافقة عالية من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور. كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة متوسطة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

كانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: مراعاة أن معايير النقد تختلف من شخص لآخر وعند الأخذ عن النقاد يراعى منطلقاتهم في تقويم الأشخاص؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٣) بانحراف معياري بلغ (٠,٦٦)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: إذا كان الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فهو موضوع، وكذلك المعلومات والأخبار تعتبر غير صادقة؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٨) بانحراف معياري بلغ (١,٣)، ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة كبيرة على هذه العبارة من هذا المحور.

جدول رقم (٢٢-٦)

ترتيب عبارات المهارة السابعة، تمييز أوجه الشبه والاختلاف حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من وجهة نظر المختصين في علم النفس

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٤٥- مقارنة الكلام المنقول عن شخص معين ببقية كلامه أو مؤلفاته الأخرى من وسائل التأكد من صحة المعلومة ليمكن إثبات نسبتها إليه من عدمه.	(ت)	١٣	١٠	٣	٢		٤,٢	٠,٩٢	٤
	(٪)	٤٦,٤	٣٥,٧	١٠,٧	٧,١				
٤٦- التأكد من صحة نسبة المعلومة للقائل من خلال نقد متنها ومعرفة هل هذا الكلام يتناسب مع منهج من نسبت له وفكره ومبادئه أو لا.	(ت)	١٢	١٣	٢	١		٤,٣	٠,٧٦	٣
	(٪)	٤٢,٩	٤٦,٤	٧,١	٣,٦				
٤٧- عرض أي نص على قواعد الكتاب والسنة، فما وافقها أخذنا به وما خالفها تركناه مهما كان قائله.	(ت)	١٦	٧	٤	١		٤,٤	٠,٨٥	٢
	(٪)	٥٧,١	٢٥,٠	١٤,٣	٣,٦				
٤٨- مناقضة النص أو المعلومة لدلالة القرآن القطعية والسنة المتواترة والإجماع القطعي مع عدم إمكان الجمع والتوفيق بين ذلك كله يمنع من الاستفادة منها.	(ت)	١٦	٨	٣	١		٤,٤	٠,٨٣	١
	(٪)	٥٧,١	٢٨,٦	١٠,٧	٣,٦				

العبارات		كبيرة جدًا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
٤٩- عند قيام شخص بنقل خبر أو واقعة بصيغ مختلفة ولم يمكن الجمع بين هذه الصيغ أو الروايات فإنه يُحكم عليه بالاضطراب، وهذا يوجب ضعفها.	(ت)	١٢	٩	٥	١	١	٤,١	١,١	٥
	(٪)	٤٢,٩	٣٢,١	١٧,٩	٣,٦	٣,٦			
الكلي							٤,٣	٠,٧٦	

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الكلي لهذا المحور هو (٤,٣) بانحراف معياري بلغ (٠,٧٦)، وهو يدل على موافقة العينة ككل بدرجة كبيرة جدًا على تحقق هذه المهارة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لتخصص علم النفس بالجامعات السعودية، كما تشير النتائج السابقة إلى أن المتوسط الحسابي لدرجة موافقة العينة على عبارات هذا المحور تراوحت بين (٤,١ – ٤,٤) وهي درجة موافقة كبيرة جدًا من عينة الدراسة على عبارات هذا المحور. كما لم تحقق أي عبارة من عبارات هذا المحور أي درجة موافقة كبيرة أو متوسطة أو قليلة أو قليلة جدًا لأي من عبارات هذا المحور.

وكانت أعلى العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: مناقضة النص أو المعلومة لدلالة القرآن القطعية والسنة المتواترة والإجماع القطعي مع عدم إمكان الجمع والتوفيق بين ذلك كله يمنع من الاستفادة منها؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٤) بانحراف معياري بلغ (٠,٨٣)، كما كانت أقل العبارات موافقة من عينة الدراسة هي عبارة: عند قيام شخص بنقل خبر أو واقعة بصيغ مختلفة ولم يمكن الجمع بين هذه الصيغ أو الروايات فإنه يُحكم عليه بالاضطراب وهذا يوجب ضعفها؛ حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,١) بانحراف معياري بلغ (١,١)، ورغم أنها أقل العبارات موافقة إلا أن متوسطها يميل للموافقة بدرجة كبيرة جدًا على هذه العبارة من هذا المحور.

السؤال السابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أساتذة علم الحديث بحسب رتبهم العلمية؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي باستخدام برنامج SPSS وكانت النتائج كما يلي:

جدول (٢٣-٦)

اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في متوسط استجابات أفراد الدراسة حول درجة استخدام مهارات التفكير الناقد وفق متغير الرتب العلمية لأعضاء هيئة التدريس بعلم الحديث

المحاور	المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المهارة الأولى	بين المجموعات	.١٧٠	٢	.٠٨٥		
	داخل المجموعات	١٥,٦٣٢	٣٩	.٤٠١	.٢١٣	.٨٠٩
	المجموع	١٥,٨٠٢	٤١			
المهارة الثانية	بين المجموعات	.١٧٧	٢	.٠٨٨		
	داخل المجموعات	١٧,٣٣٣	٣٩	.٤٤٤	.١٩٩	.٨٢١
	المجموع	١٧,٥١٠	٤١			
المهارة الثالثة	بين المجموعات	.٦٤٤	٢	.٣٢٢		
	داخل المجموعات	١٢,٨٩٦	٣٩	.٣٣١	.٩٧٤	.٣٨٧
	المجموع	١٣,٥٤٠	٤١			
المهارة الرابعة	بين المجموعات	.٠٤٨	٢	.٠٢٤		
	داخل المجموعات	١٠,٦٤١	٣٩	.٢٧٣	.٠٨٨	.٩١٦
	المجموع	١٠,٦٨٨	٤١			
المهارة الخامسة	بين المجموعات	.٠٨٥	٢	.٠٤٣		
	داخل المجموعات	١٥,٩٧٨	٣٩	.٤١٠	.١٠٤	.٩٠٢
	المجموع	١٦,٠٦٣	٤١			
المهارة السادسة	بين المجموعات	.٢٨٤	٢	.١٤٢	.٥٣٨	.٥٨٨
	داخل المجموعات	١٠,٢٩٣	٣٩	.٢٦٤		
	المجموع	١٠,٥٧٧	٤١			

المهارة السابعة	بين المجموعات	٦٠٥.	٢	٣٠٢.	٨٤١,٠	٣٤٨.
	داخل المجموعات	١٠,٨٨١	٣٩	٢٧٩.		
	المجموع	١١,٤٨٦	٤١			
الكلي	بين المجموعات	١١٩.	٢	٠٥٩.	٢٩٥.	٧٤٦.
	داخل المجموعات	٣١٧,٨	٣٩	٢٠١.		
	المجموع	٤٩٧,٩	٤١			

إشارة * تعني وجود دلالة إحصائية.

حيث نلاحظ من الجدول رقم (٢٣-٦) أن نتائج اختبار (ف) أظهرت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييمات أعضاء هيئة التدريس تخصص علم الحديث (أستاذ - أستاذ مشارك - أستاذ مساعد) حول مهارات التفكير الناقد؛ حيث كانت قيم مستوى الدلالة لجميع المهارات أكبر من مستوى دلالة ٠,٠٥.

السؤال الثامن: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أساتذة علم النفس بحسب رتبهم العلمية؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي باستخدام برنامج SPSS وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٢٤-٦)

اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في متوسط استجابات أفراد الدراسة حول درجة استخدام مهارات التفكير الناقد وفق متغير الرتب العلمية لأعضاء هيئة التدريس بعلم النفس

المحاور	المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	النتيجة
المهارة الأولى	بين المجموعات	.١٧٠	٢	.٠٨٥	.٢١٣	.٨٠٩	غير دالة
	داخل المجموعات	١٥,٦٣٢	٣٩	.٤٠١			
	المجموع	١٥,٨٠٢	٤١				
المهارة الثانية	بين المجموعات	.١٧٧	٢	.٠٨٨	.١٩٩	.٨٢١	غير دالة
	داخل المجموعات	١٧,٣٣٣	٣٩	.٤٤٤			
	المجموع	١٧,٥١٠	٤١				
المهارة الثالثة	بين المجموعات	.٦٤٤	٢	.٣٢٢	.٩٧٤	.٣٨٧	غير دالة
	داخل المجموعات	١٢,٨٩٦	٣٩	.٣٣١			
	المجموع	١٣,٥٤٠	٤١				
المهارة الرابعة	بين المجموعات	.٠٤٨	٢	.٠٢٤	.٠٨٨	.٩١٦	غير دالة
	داخل المجموعات	١٠,٦٤١	٣٩	.٢٧٣			
	المجموع	١٠,٦٨٨	٤١				
المهارة الخامسة	بين المجموعات	.٠٨٥	٢	.٠٤٣	.١٠٤	.٩٠٢	غير دالة
	داخل المجموعات	١٥,٩٧٨	٣٩	.٤١٠			
	المجموع	١٦,٠٦٣	٤١				
المهارة السادسة	بين المجموعات	.٢٨٤	٢	.١٤٢	.٥٣٨	.٥٨٨	غير دالة
	داخل المجموعات	١٠,٢٩٣	٣٩	.٢٦٤			
	المجموع	١٠,٥٧٧	٤١				

المحاور	المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	النتيجة
المهارة السابعة	بين المجموعات	.٦٠٥	٢	.٣٠٢	٨٤١,٠	.٣٤٨	غير دالة
	داخل المجموعات	١٠,٨٨١	٣٩	.٢٧٩			
	المجموع	١١,٤٨٦	٤١				
الكلي	بين المجموعات	.١١٩	٢	.٠٥٩	.٢٩٥	.٧٤٦	غير دالة
	داخل المجموعات	٣١٧,٨	٣٩	.٢٠١			
	المجموع	٤٩٧,٩	٤١				

إشارة * تعني وجود دلالة إحصائية.

حيث نلاحظ من الجدول رقم (٢٤-٦) أن نتائج اختبار (ف) أظهرت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييمات أعضاء هيئة التدريس تخصص علم النفس (أستاذ - أستاذ مشارك - أستاذ مساعد) حول مهارات التفكير الناقد؛ حيث كانت قيم مستوى الدلالة لجميع المهارات أكبر من مستوى دلالة ٠,٠٥.

السؤال التاسع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أساتذة علم أصول الحديث وأساتذة علم النفس في الجامعات السعودية حول رأيهم في دور علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الباحث التربوي ؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة باستخدام برنامج SPSS وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٢٥-٦)

اختبار للعينات المستقلة لمعرفة الفروق في متوسط استجابات أفراد الدراسة حول دور علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الباحث التربوي وفق متغير التخصص لأعضاء هيئة التدريس

المحاور	التخصص	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة	النتيجة
المهارة الأولى	علم النفس	٢٨	٤,١	٠,٦٢	١,٥١٦-	٦٨	٠,١٣٤	غير دالة
	علم الحديث	٤٢	٤,٣	٠,٦٢				
المهارة الثانية	علم النفس	٢٨	٤,٢	٠,٥	٠,٠٠٨-	٦٨	٠,٩٩٣	غير دالة
	علم الحديث	٤٢	٤,٢	٠,٦٥				
المهارة الثالثة	علم النفس	٢٨	٤,٠	٠,٥٢	٠,٧٩٦-	٦٨	٠,٤٢٩	غير دالة
	علم الحديث	٤٢	٤,١	٠,٥٨				
المهارة الرابعة	علم النفس	٢٨	٣,٨	٠,٦٩	٢,٨٦٥-	٦٨	٠,٠٠٦*	دالة
	علم الحديث	٤٢	٤,٢	٠,٥١				
المهارة الخامسة	علم النفس	٢٨	٤,٣	٠,٦٦.	٠,٨٤١-	٦٨	٠,٤٠٣	غير دالة
	علم الحديث	٤٢	٤,٤	٠,٦٣.				
المهارة السادسة	علم النفس	٢٨	٤,١	٠,٦٨	١,٢٥٨-	٦٨	٠,٢١٣	غير دالة
	علم الحديث	٤٢	٤,٣	٠,٥١				
المهارة السابعة	علم النفس	٢٨	٤,٣	٠,٧٢	١,٠٦٧-	٦٨	٠,٢٩	غير دالة
	علم الحديث	٤٢	٤,٤	٠,٥٤				
الكلي	علم النفس	٢٨	٤,١	٠,٥	١,٥٣٣-	٦٨	٠,١٣	غير دالة
	علم الحديث	٤٢	٤,٣	٠,٤٤				

إشارة * تعني وجود دلالة إحصائية.

حيث نلاحظ من الجدول رقم (٢٥-٦) أن نتائج اختبار (ت) أظهرت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييمات أعضاء هيئة التدريس يمكن أن تعزى للتخصص (علم نفس أو علم الحديث) حول مهارات التفكير الناقد؛ حيث كانت قيم مستوى الدلالة لجميع المهارات أكبر من مستوى دلالة ٠,٠٥ سوى المهارة الرابعة والتي هي تحديد درجة قوة البرهان أو الادعاء؛ حيث كان مستوى الدلالة لهذه المهارة (٠,٠٠٦) وهي أقل من ٠,٠٥ حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للتخصص، وتتجه الفروق لصالح تخصص علم الحديث؛ حيث إن متوسطهم الحسابي أعلى من متوسط أعضاء هيئة التدريس بعلم النفس.

ويُرْجِعُ الباحث اتجاه الفروق لصالح أعضاء هيئة التدريس في تخصص الحديث وعلومه كونهم أقرب في فهم القواعد الحديثية المندرج تحت مهارات التفكير الناقد وهم أقرب التصاقًا بها.

السؤال العاشر: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أساتذة علم أصول الحديث وطلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة باستخدام برنامج SPSS وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٢٦-٦)

اختبار للعينات المستقلة لمعرفة الفروق في متوسط استجابات أفراد الدراسة حول دور علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الباحث التربوي وفق متغير التخصص لأعضاء هيئة التدريس

المحاور	التخصص	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة	النتيجة
المهارة الأولى	طلاب دراسات عليا	٤٢	٤,٠	٠,٥٤	٢,٢٢٥-	٨٢	٠,٠٢٩*	دالة
	علم الحديث	٤٢	٤,٣	٠,٦٢				
المهارة الثانية	طلاب دراسات عليا	٤٢	٤,٢	٠,٤٨	٠,١٣٣ -	٨٢	٠,٨٩٤	غير دالة
	علم الحديث	٤٢	٤,٢	٠,٦٥				
المهارة الثالثة	طلاب دراسات عليا	٤٢	٤,٠	٠,٥٢	٠,٤٢٢ -	٨٢	٠,٦٧٤	غير دالة
	علم الحديث	٤٢	٤,١	٠,٥٦				
المهارة الرابعة	طلاب دراسات عليا	٤٢	٣,٩	٠,٥٧	٢,٨٣٧-	٨٢	٠,٠٠٦*	دالة
	علم الحديث	٤٢	٤,٢	٠,٥١				
المهارة الخامسة	طلاب دراسات عليا	٤٢	٤,٢	٠,٦٦.	١,٧٥٤-	٨٢	٠,٠٨٣	غير دالة
	علم الحديث	٤٢	٤,٤	٠,٦٣.				
المهارة السادسة	طلاب دراسات عليا	٤٢	٤,٢	٠,٥٨	١,١٣٨-	٨٢	٠,٢٥٨	غير دالة
	علم الحديث	٤٢	٤,٣	٠,٥١				
المهارة السابعة	طلاب دراسات عليا	٤٢	٤,١	٠,٦٠	٢,٣١٢-	٨٢	٠,٠٢٣*	دالة
	علم الحديث	٤٢	٤,٤	٠,٥٣				
الكلي	طلاب دراسات عليا	٤٢	٤,١	٠,٤٤	٢,٠١٤-	٨٢	٠,٠٤٧*	دالة
	علم الحديث	٤٢	٤,٣	٠,٤٤				

إشارة * تعني وجود دلالة إحصائية.

حيث نلاحظ من الجدول رقم (٢٦-٦) أن نتائج اختبار (ت) أظهرت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييمات أعضاء هيئة التدريس يمكن أن تعزى للتخصص (طلاب دراسات عليا أو أعضاء هيئة التدريس في علم الحديث) حول مهارات التفكير الناقد؛ حيث كانت قيم مستوى الدلالة لجميع المهارات أكبر من مستوى دلالة ٠,٠٥ سوى المهارة الأولى والرابعة والسابعة والدرجة الكلية لجميع المهارات، حيث كان مستوى الدلالة لهذه المهارات على التوالي (٠,٠٢٩ - ٠,٠٠٦ - ٠,٠٢٣ - ٠,٠٤٧) وهي أقل من ٠,٠٥ حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للتخصص، وتتجه الفروق لصالح تخصص أعضاء هيئة التدريس في علم الحديث؛ حيث إن متوسطهم الحسابي أعلى من متوسط طلاب الدراسات العليا في تخصص الحديث وعلومه.

ويُرْجِعُ الباحث اتجاه الفروق لصالح أعضاء هيئة التدريس في تخصص الحديث وعلومه كونهم أقرب في فهم القواعد الحديثية المندرج تحت مهارات التفكير الناقد وهم أقرب التصاقًا بها.

الفصل السابع

التصور المقترح

ويتضمن:

المبحث الأول: منطلقات التصور المقترح.

المبحث الثاني: أهداف التصور المقترح.

المبحث الثالث: مبررات التصور المقترح.

المبحث الرابع: معوقات التصور المقترح.

المبحث الخامس: التصور المقترح.

مدخل الفصل

إن من أهم ما يميز منهجية البحث الإسلامي؛ هي نظرته الشمولية الواسعة والعميقة في نفس الوقت للكون والإنسان والواقع المعاش، وهذه النظرة ليست وليدة الصدفة ولا تراكمًا لخبرات سابقة وتجارب أمم، وإنما هي وفق منهج رباني جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية، وقام بتطبيقه محمد ﷺ وصحابته من بعده ومن سار على نهجهم إلى اليوم.

يقول العمري: «إن منهج البحث العلمي الإسلامي يرتكز على الإيمان بالله وعالم الغيب إلى جانب عالم الشهادة، ويقر بالمشيئة الإلهية ويعترف بالجوانب الروحية في الإنسان، ويقوم على مراعاة الموازنة بين المؤثرات المختلفة، فلا يلتزم بُعدًا واحدًا. وهو يراعي الفطرة ويقر بالغرائز ويتسم بالموضوعية والبعد عن العصبية والاستعلاء القومي، وهذه الضوابط والسمات تميزه عن منهج البحث الغربي» (مرجع سابق، ص١١).

وإن المتأمل لنصوص الشرع بتدبر ليجدها تحوي جميع قواعد البحث العلمي الدقيق مما سبق إليه المسلمون من خلال استقراء موروثهم العلمي والثقافي، ومما جاء به الغرب حديثًا ونسبوه لفكرهم وحضارتهم، ولا يزال الباحثون في مجال الكتاب والسنة وما تفرع عنهما من علوم يتوصلون إلى أشياء جديدة في تقعيد البحث العلمي، رغم أنها موجودة في هذه المصادر منذ بزوغ فجر الإسلام.

وإن المتأمل في الفرق بين معظم البحوث التي ينتجها العالم الإسلامي وبين البحوث التي تصدر عن علماء الغرب ليجد بونًا شاسعًا من حيث الجدية والعمق والالتزام بقواعد البحث العلمي، مما أعطى لهذه البحوث مصداقية وجعل العالم يثق بها ويعتمد عليها في تطوير مجالاتهم العلمية والتعليمية والصحية وغير ذلك.

فضلاً عما تنتج عنه المقارنة بين ما يتم بحثه من مواضيع هادفة ومفيدة مما يحتاجه المجتمع ويتواءم مع حاجات الناس ومتطلبات سوق العمل وتطوير المؤسسات على الصعيدين الحكومي والأهلي في البلاد الغربية، وبين الفجوة القائمة في مجتمعاتنا المسلمة بين بحوث

الجامعات وما يتطلبه سوق العمل وحاجيات المجتمع وما يجب أن يسهم في التطوير وزيادة الإنتاج في جميع مجالات ومرافق البلاد.

هذا مع ملاحظة الفارق الكبير بين ما يُرصد للبحوث في العالم الإسلامي من ميزانية وبين ما يُرصد لها في الدول الغربية.

والحقيقة أن خبر تمويل جامعتنا الحبيبة لمائتين واثنين وستين بحثًا بقيمة اثنين وأربعين مليون ريال قد سرنا جميعًا، وهو خطوة للأمام تحسب لجامعتنا العريقة.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق: هل لو زادت كمية الإنفاق على المجالات البحثية في العالم الإسلامي ستكون هناك بحوث جادة وقيمة تهتم بحاجات المجتمع وتطويره؟

والسؤال الآخر: هل يكفي تمويل البحوث، أم لابد أن يكون لهذه البحوث آلية معينة من حيث تلبيتها لحاجات المجتمع ومتطلبات التنمية في البلد وتطوير قطاعاته؟ وهل سيكون هناك معايير تضمن جودة هذه البحوث؟

في تصور الباحث القاصر أن كون الموضوع الذي يتقدم به الباحث سواءً كان أستاذًا أو طالبًا مهمًا لا يكفي، بل لابد لمنحه هذا التمويل أن يأتي بخطة تشرح ما يريد القيام به، من المقدمة إلى النتائج والتوصيات، ثم لابد أن يوضع لمثل هذا المشروع محكّمون ومشرفون ذوو كفاءة عالية لديهم قدر كافٍ من الحيادية وحرية اتخاذ القرار وفق ما تقتضيه المصلحة، ولابد من وضع شروط وضوابط للقيام بهذا البحث مثل قراءة عدد معين من المراجع في الموضوع، ومناقشة الباحث فيها قبل الموافقة على البحث، وإن كان البحث عن منشأة أو مرفق أو مشروع فلابد أن يشترط له مدة معينة لمعايشة هذا المشروع أو المرفق لضمان إلمامه بالموضوع إلمامًا كاملاً، وعدم ترك هذا الأمر لاجتهاد الباحث؛ لأن بعضنا - ومع شديد الأسف - تجد بحثه سطحيًا بل بعيدًا عن صلب الموضوع الذي اختاره، وتجد فيه الكثير من المتناقضات نتيجة عدم بذله الجهد والوقت الكافيين للإلمام بموضوعه والتمكن منه.

وأترك إجابة هذين السؤالين أيضًا لكل من يقرأ هذا البحث مستقبلاً من أكاديميين

ومثقفين ومهتمين بالبحوث.

وإني من خلال هذا التصور آمل أن أصل مع زملائي الباحثين إلى ما يمكن أن نستفيده من هذه الدراسة المتواضعة بعد التوصل لهذه النتائج، وكيف يمكن أن نفعّل القواعد الحديثية المستنبطة من علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد التي لايستغني عنها أي باحث خصوصًا في البحوث النظرية.

المبحث الأول

منطلقات التصور المقترح

إن هذا التصور ينطلق من عدة أمور:

١- أهمية إلمام الباحث التربوي بمهارات التفكير الناقد.

٢- حاجة الباحث أثناء تعامله مع المعلومات إلى تطبيق مهارات التفكير الناقد لتوثيق المعلومة والتأكد من مصدرها، وما يتبع ذلك مما تحتاجه دراسته.

٣- عند النظر في الهدف الذي من أجله أُسس علم أصول الحديث ألا وهو كما قرره سليمان الندوي، قال رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يتحدث عن «تحقيق معنى السنة ومكانتها»: «الرواية أمر ضروري؛ لا مندوحة عنه لعلم من العلوم، ولا لشأن من شئون الدنيا عن النقل والرواية؛ لأنه لا يمكن لكل إنسان أن يكون حاضرًا في كل الحوادث.

٤- فإذًا لا يُتصور علم الوقائع للغائبين عنها إلا بطريق الرواية شفاهًا، أو تحريرًا.

٥- وكذلك المولودون بعد تلك الحوادث لا يمكنهم العلم بها إلا بالرواية عمن قبلهم.

٦- هذه تواريخ الأمم الغابرة والحاضرة، والمذاهب والأديان، ونظريات الحكماء والفلاسفة، وتجارب العلماء واختراعاتهم: هل وصلت إلينا إلا بطريق النقل والرواية؟

٧- ولما كانت الأحاديث أخبارًا وجب أن نستعمل في نقدها وتمييز الصحيح من غيره أصول النقد التي نستعملها في سائر الروايات والأخبار التي تبلغنا؛ فهذه القواعد وأشباهها استعملها المحدثون في نقد الأحاديث، وسموها: «أصول الحديث»، وبذلك ميزوا الأحاديث الصحيحة من غيرها» (المانع، المجلد ٦، ص٥٦٥، العدد٦، ص٤٩).

فإن الباحث بشكل عام يحتاج أن يستمد أصول النقد العلمي ومهاراته من علم أصول الحديث، الذي يُعد منهجًا للتعامل مع النصوص ثبوتًا وتوثيقًا، والتي كما ذكر الندوي أنه يجب أن تستعمل أصول النقد مع روايات الحديث وغيرها من الروايات والأخبار التي تبلغنا، وليس هناك منهج نقدي منضبط مثل المنهج المستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

٨- إن المنهج النقدي الذي سار عليه المحدثون في التعامل مع النصوص يعد أقوى وأوثق منهج عرفه التاريخ، ولذلك يحتاج لمعرفته أي باحث ليتمكن من التعامل مع النصوص وفق هذا المنهج. ومنهج النقد عند المحدثين كان هو الأساس الذي انطلقت منه مناهج النقد في بقية العلوم في العالم الإسلامي.

يقول همام (١٤٠٨هـ): «ولا شك أن منهج المحدثين وقواعدهم انعكست على معظم العلوم والفنون النقلية، فقلدهم في ذلك علماء اللغة، والأدب، وعلماء التاريخ وغيرهم، فاجتهدوا في رواية كل نقل في علومهم بإسناده كما نراه في كتب المتقدمين، فهذا المنهج في الحقيقة أساس لكل العلوم النقلية، وهو كما وصفه أحد العلماء «منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار» (ص١٠).

٩- إن كل باحث يحرص على مصداقية بحثه ولزوم الأمانة العلمية في نقله للنصوص وتعامله معها وتوثيقها لا يستغني بحال عن الإلمام بمهارات التفكير الناقد والتي يُعد علم أصول الحديث أهم مصادرها.

المبحث الثاني

أهداف التصور المقترح

١- الوصول بالباحث إلى أعلى مستويات النقد الهادف من خلال الاستفادة من مهارات التفكير الناقد المستمدة من قواعد علم أصول الحديث.

٢- إكساب الباحثين وغيرهم ضوابط النقد الهادف البنّاء، ولا أفضل من الضوابط المستمدة من الكتاب والسنة والمتمثلة في قواعد علم أصول الحديث.

٣- تعريف الباحث بكيفية الاستفادة من قواعد علم أصول الحديث في التعامل مع النصوص والمعلومات التي يضمّنها في بحثه نقدًا وتوثيقًا.

٤- أن يتقن الباحث تطبيق مهارات التفكير الناقد على بحثه في جميع مراحله.

٥- أن يتمكن الباحث من توظيف مهارات التفكير الناقد والقواعد الحديثية المستنبطة أثناء بحثه في نقل النصوص وتوثيقها، ونقدها من خلال بيان ما فيها من مزايا ومعلومات قيّمة تفيد البحث، وكشف ما فيها من أخطاء وتصحيحها ليس من وجهة نظر الباحث فقط؛ فهو لا يمثّل إلا نفسه ولكن بالأدلة والبراهين.

المبحث الثالث

مبررات التصور المقترح

١- افتقاد الكثير من الباحثين لمهارات النقد من خلال الاطلاع على مجموعة من البحوث أثناء بحثي في مرحلة الماجستير وكذلك مرحلة الدكتوراه، ولحسن الحظ كان هذان البحثان يتسمان بشيء من الشمولية؛ مما أحوجني إلى الاطلاع على الكثير من المصادر والبحوث.

٢- ضعف توثيق المعلومات عند بعض الباحثين والتساهل في ذلك مع أنه من حين قرر تضمين هذه المعلومة في بحثه أصبح مسئولاً عنها ومحسوبة عليه.

٣- لجوء بعض الباحثين إلى جلب المعلومة من أي مصدر حتى ولو لم يكن موثوقًا إذا كانت تخدم بحثه وفكرته.

٤- عند استخدام بعض الباحثين للنقد في بحوثهم نجد الكثير منهم لا يلتزمون بضوابط النقد العلمي الإسلامي المستمد من الكتاب والسنة.

٥- إن بعض الباحثين عندما يمارس النقد في بحثه فغالبًا ما يكون وفق مناهج البحث الغربية والتي تفتقد للكثير من الضوابط التي جاء بها ديننا الحنيف.

المبحث الرابع

معوقات التصور المقترح

إن من أهم معوقات هذا التصور المقترح:

١- عدم وجود مقرر عن منهجية النقد ضمن المقررات الدراسية لاسيما في المراحل العليا؛ الماجستير والدكتوراه، والتي يكون فيها البحث متطلبًا لنيل الدرجة العلمية.

٢- افتقاد معظم الباحثين لمهارات التفكير الناقد.

٣- في حالة حرص الباحثين على تعلم أصول النقد العلمي فإن ذلك في الغالب يخضع للاجتهادات الشخصية أو مستمد من المناهج الغربية.

٤- عدم تعميم مقرر علم أصول الحديث على جميع أقسام كلية التربية، مما جعل هذا العلم غائبًا عن كثير من الباحثين مع أنه من أهم العلوم التي تؤسس المنهج النقدي السليم عند الباحث.

٥- يقوم قسم التربية الإسلامية والمقارنة ممثلاً في تخصص الأصول الإسلامية للتربية بتدريس مقرر علوم الحديث، لكن وبصفتي أحد الدارسين لهذه المادة في مرحلة الدكتوراه فإنها تدرس كمعلومات ولا يتعلم الطلاب كيفية توظيفها تربويًا؛ لأن من يقوم بتدريسها لا يحسن هذا، وفاقد الشيء لا يعطيه.

المبحث الخامس

التصور المقترح

إن أهم ما يمكن أن نخرج به من هذا البحث المتواضع، هو كيف يتمكن الباحث من الاستفادة من القواعد الحديثية المندرجة تحت مهارات التفكير الناقد المستنبطة من علم أصول الحديث في خدمة بحثه؛ من حيث التعامل مع النصوص التي يدعم بها بحثه ثبوتًا وتوثيقًا ونقدًا.

القواعد المستنبطة:

١ - التأكد من صحة نسبة المعلومة لصاحبها.

هناك وسائل عدة للتأكد من نسبة المعلومة لصاحبها، ومنها الإقرار أو البينة أو الشهادة أو اليمين.

وهذه المهارة تستنبط من كون علماء الحديث لم يكونوا يأخذون الحديث إلا عن الثقات العدول الذين يتصل سندهم بالنبي ﷺ.

قال صاحب الإلماع (١٣٨٩هـ): «ولم يجوّزوا [أهل الحديث] للراوي أن يحدّث إلا بما تحقق أنه الصواب، فمتى كان بخلاف هذا أو دخله ريب أو شك لم يجز له الحديث بذلك، إذ الكل مجمعون على أنه لايحدّث إلا بما حقق، وإذا ارتاب في شيء فقد حدّث بما لم يحقِّق أنه من قول النبي ﷺ، ويُخشى أن يكون مغيَّرًا، فيدخل في وعيد من حدَّث عنه بالكذب، وصار حديثه في الظن، والظن أكذب الحديث»(ص١٣٥).

يقول النقيب (١٤١٨هـ): «والإنسان مطالب في الإسلام أن يدقق في مصادر معرفته، ومدى صدقها، دون الاتكال على التقليد أو الأخذ من الآخرين بدون تدبر، يقول تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]» (ص١٣٩).

وحتى في المنهج النقدي الغربي أو ما يسمى بالمنهج التاريخي عندهم ما يُعرف بنقد المصدر، والذي يهتم بعملية التوثيق لمصدرية هذا النص (صابر، ١٤١٨هـ، ص٥٥).

وهذه المهارة من أهم المهارات التي يتكئ عليها الباحث عند تعامله مع المعلومة ومحاولة الاستفادة منها، فكما يتأكد المحدثون من صحة نسبة الحديث للنبي ﷺ وصحة نسبة أقوال الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين لهم، كذلك يلزم الباحث عند الاستشهاد بمعلومة وتضمينها في بحثه أن يتأكد من صحة نسبتها لقائلها؛ بحيث لا يكتفي بأخذها من كتاب أو بحث تم الاستشهاد بها فيه، بل يرجع لمصدرها الأصلي، إما بالرجوع لقائلها مباشرة أو لكتابه الذي ضمنها فيه لتكون تلك المعلومة صادقة وموثوقة ودقيقة.

وذلك لما يلاحظ على بعض الرسائل العلمية من تضمينها بعض المعلومات التي قام الباحث بنقلها من كتاب مؤلف استشهد بها، لكنه قد يكون توثيق من نُقلت منه غير صحيح، أو يكون قد اجتزأ شيئًا من ذلك النص لما يخدم فكرته، بينما لو قرأنا النص كاملاً من مصدره لوجدناه خلاف ذلك، وربما طرأ على النص خلال نقله شيء من التصحيف أو التحريف وما إلى ذلك مما قد يدخل على النص فيحيل معناه.

ولذلك خروجًا من هذا كله يرجع الباحث إلى المعلومة في مصدرها الأصلي ويقرؤها بتمعُّن قبل نقلها.

ودائمًا يضع الباحث نصب عينيه الحديث الذي رواه الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: حفظت من رسول الله ﷺ: «**دع ما يريبك إلى ما لا يريبك؛ فإن الصدق طمأنينة، والكذب ريبة**» (رواه الترمذي، (١٩٩٦م) برقم (٢٥١٨)، ج٤، ص٢٨٦)، وقال: إنه حسن صحيح، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وكذا صححه ابن حبان. رياض الصالحين، باب الصدق.

فالمعلومة المشكوك في صحتها مهما كانت مناسبة لموضوع البحث أو المسألة التي يبحث فيها يحسن بالباحث تركها والاستغناء عنها، وفيما يتأكد من صحته خير وبركة، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

٢- الاعتماد على ورود المعلومة من أكثر من مصدر يُعد تعزيزًا لها ومحفزًا على الأخذ بها.

ففي الأحاديث النبوية عن النبي ﷺ تأتي المتابعات والشواهد لتقوي تلك الرواية أو ذلك الحديث الذي انفرد به أحد الرواة. فالمتابعة: هي أن يوافق راوي الحديث على ما رواه من قِبَلِ راو آخر فيرويه عن شيخه أو عمن فوقه.

والشاهد: حديث مروي عن صحابي آخر يشابه الحديث الذي يظن تفرده، سواء شابهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط.

وقد ذُكرت الأمثلة في توضيح المصطلحات.

وهكذا عندما ينقل لنا شخص خبرًا أو معلومة ثم يتابعه أحد عليها أو يكون لها شاهد آخر فإن ذلك يدفعنا للثقة فيها والأخذ بها.

فكلما زاد الاستشهاد بمعلومة وتوبعت أصبحت في حكم المسلّمة وزادت ثقتنا بها.

وهكذا فإن الباحث الجاد يبحث عن كل ما يعزز معلوماته التي استشهد بها وضمّنها في بحثه ليقوّي بذلك فكرته التي يريد أن يوصلها للقارئ، وكذلك يجعله ـ مستقبلاً في بحوثه الأخرى وكتاباته ـ مصدر ثقة للباحثين ومرجعًا مهمًا لهم لايستغنون عنه، ولذلك تجد بعض المثقفين عندما يوصي بقراءة كتاب يقول: وحاولوا أن تقرأوا كل كتب هذا المؤلف؛ لأن كل كتاباته قوية وكل معلوماته موثّقة.

والمؤلفون في مجال الحديث يعدّون من أقدم من استعمل هذا الأسلوب، فتجد المحدث يوثِّق الحديث من صحيح البخاري ومسلم والسنن والمسانيد، ولا يكتفي بتوثيقه من مصدر واحد، وكذلك فالباحث لكي يؤكد معلومته التي استشهد أو استدل بها يحسن أن يوثقها من أكثر من مرجع إذا أمكن ذلك، وهذا يعد دليلاً على مصداقية البحث وجدية الباحث، ومن المستحسن أن يأخذها عن طريق المجامع كمجامع الفقه ومجامع اللغة، وكذلك الهيئات العلمية المعتبرة واللجان والموسوعات العلمية.

٣- نسبة المعلومة إلى المصدر بصيغة من صيغ الجزم ـ كسمعت وقال لي وعن فلان وأن فلانًا قال أو ذكر أو حدّث ـ يقتضي صحتها والعمل بها إذا كان المصدر ثقة.

كما قال الحافظ العراقي في ألفيته:

وإن تُرِدْ نقلاً لواهٍ أو لما يُشَكُّ فيه لا بإسناديهما
فائتِ بتمريضٍ كيُروى واجزمِ بنقل ما صحَّ كقال فاعلم

ولذلك يرى المحدثون في درجات التلقي لحديث النبي ﷺ أن: سمعت رسول الله يقول كذا أو قال عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله قال كذا، أو حدثنا فلان أن رسول الله يقول كذا... كل هذه الصيغ تقتضي صحة الحديث، وكتب الصحاح كالبخاري ومسلم مليئة بمثل هذه العبارات. ومثاله: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا، غُفر له ما تقدم من ذنبه**» رواه الشيخان.

فعلى الباحث عندما يريد أن يستشهد بحديث أو معلومة أو يورد حادثة أو قصة في بحثه أن تكون قد وردت ورويت بصيغة من صيغ الجزم التي تعني القطع بصحتها.

كأن تبدأ القصة أو الرواية أو الحادثة برأيت وسمعت وقال لي وهكذا، مما هو معمول به في تصحيح الأحاديث

والباحث عندما يصل إلى نتيجة أو ينقل معلومة ويذكرها جازمًا بصحتها، فإن ذلك يجعل المستمع له ومن يقرأ له يثق به وبمعلوماته ونتائجه التي توصل لها.

٤- سماع المعلومة أو قراءتها بصيغة من صيغ التمريض (لا تفيد الجزم) ـ كيُحكى، أو يُقال، أو ذُكر ـ فإن ذلك يدل على ضعفها وضعف العمل بها.

وصيغ يُحكى أنه حصل كذا أو يُقال أو ذُكر... كل هذه الصيغ نجد المصدر فيها مجهولاً، وبهذا نحكم بضعفها.

وهذه الصيغ تدل على ضعف الحديث.

قال عتر: «علماء الحديث يراعون الدقة في رواية الحديث الضعيف، لذلك لا يسوغون

روايته بصيغة جازمة في نسبة الحديث إلى النبي ﷺ فلا يجوز لك أن تقول في روايتك لحديثٍ ضعيف: قال رسول الله ﷺ كذا... أو فعل، أو أمر، وما أشبه ذلك من الألفاظ الجازمة بصدوره عنه ﷺ، وإنما تقول فيه: «رُوِيَ عن رسول الله ﷺ أو يُروى، أو ورد، أو يُحكى، أو يُنقل...». وهكذا تقول أيضًا فيما تشك في صحته وضعفه» (ص٢٩٦).

كما قال الحافظ العراقي في ألفيته:

وإن تُرِدْ نقلاً لـواهٍ أو لما ... يُشَكُّ فيه لا بإسناديهما

فائتِ بتمريضٍ كيُروى واجزمِ ... بنقل ما صحَّ كقال فاعلم

مثال ذلك: حُكي أنه كان في زمن النبي ﷺ شاب يسمى (علقمة) كان كثير الاجتهاد في طاعة الله، في الصلاة والصوم والصدقة، فمرض واشتد عليه مرضه، فأرسلت امرأته إلى رسول الله ﷺ: أن زوجي علقمة في النزع، فأردت أن أعلمك يا رسول الله بحاله. فأرسل النبي ﷺ عمارًا وصهيبًا وبلالاً: «**امضوا إليه ولقنوه الشهادة**»، فمضوا إليه ودخلوا عليه فوجدوه في النزع الأخير، فجعلوا يلقنونه لا إله إلا الله، ولسانه لا ينطق بها. فأرسلوا إلى رسول الله ﷺ يخبرونه أنه لا ينطق الشهادة. فقال النبي ﷺ: «**هل من أبويه من أحد حي؟**» قيل: يا رسول الله أم كبيرة في السن، فأرسل إليها الرسول ﷺ وقال رسول رسول الله ﷺ: «**وإلا فقرّي في المنزل حتى يأتيك**».

قال: فجاء إليها الرسول فأخبرها بقول رسول الله ﷺ، فقالت: نفسي لنفسه فداء. أنا أحق بإتيانه، فتوكأت وقامت على عصا، وأتت رسول الله ﷺ. فقال: «**يا أم علقمة أصدقيني، وإن كذبتني جاء الوحي من الله تعالى. كيف حال ولدك علقمة؟**» فقالت: كثير الصيام. كثير الصدقة. فقال رسول الله ﷺ: «**فما حالك معه؟**» قالت: يا رسول الله أنا عليه ساخطة، قال: «**ولم؟**» قالت: يارسول الله كان يؤثر علي زوجته ويعصيني. قال رسول الله ﷺ: «**إن سخط أم علقمة حجب علقمة عن الشهادة**».. ثم قال: «**يا بلال انطلق واجمع لي حطبًا كثيرًا**».

فقالت: يارسول الله وما تصنع؟ قال: «**أحرقه بالنار بين يديك**». قالت: يا رسول الله ولدي لا يتحمل قلبي أن تحرقه بالنار بين يدي. قال: «**يا أم علقمة عذاب الله أشد وأبقى، فإن**

سرك أن يغفر الله له فأرضي عنه، فو الذي نفسي بيده لا ينتفع علقمة بصلاته ولا بصيامه ولا بصدقته مادمت عليه ساخطة»، فقالت: يا رسول الله أشهد الله تعالى وملائكته ومن حضرني من المسلمين أني قد رضيت عن ولدي علقمة.. فقال رسول الله ﷺ: «**انطلق يا بلال إليه وانظر هل يستطيع أن يقول لا إله إلا الله أم لا؟ فلعل أم علقمة تكلمت بما ليس في قلبها حياء مني**».

فانطلق بلال فسمع علقمة من داخل الدار يقول: لا إله إلا الله.

فدخل بلال وقال: يا هؤلاء إن سخط أم علقمة حجب لسانه عن الشهادة، وإن رضاها أطلق لسانه. ثم مات علقمة من يومه، فحضره رسول الله ﷺ فأمر بغسله وكفنه ثم صلى عليه، وحضر دفنه. ثم قال ﷺ على شفير قبره: «**يا معشر المهاجرين والأنصار، من فضَّل زوجته على أمه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلاً إلا أن يتوب إلى الله عز وجل ويحسن إليها ويطلب رضاها، فرضى الله في رضاها، وسخط الله في سخطها**».

هذا حديث ضعيف، قال عنه الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف الترغيب والترهيب: «ضعيف جدًا».

وفي المقابل فإن ذكر الباحث لمعلومة بصيغة تنم عن عدم تأكده من صحة المعلومة أو عدم التأكد من نسبتها لمصدرها مدعاة للتشكيك فيها وعدم الأخذ بها. ويبرز هذا عند الباحثين من خلال توثيق المعلومات ومن خلال عرضه لنتائج البحث.

فمتى ما بدأ النص أو الحادثة بفعل مبني للمجهول دل على الجهالة بالمصدر وبالتالي الشك في صحة هذه المعلومة، مثل يُحكى ويُقال ويُروى، ولذلك يجدر بالباحث استبعاد مثل هذه المعلومات والنصوص التي تبدأ بهذه الصيغ، والتي تزعزع ثقة القراء به وتجعل بحثه أو رسالته العلمية مستبعدة من الاستشهاد نظرًا لانعدام الثقة بها.

٥- عند نقد الأخبار لا ينظر إلى صدق الناقل من كذبه إلا إذا كان الخبر ممكن الوقوع عقلاً وشرعًا.

فقد راعى علماء الحديث العقل في قبول الحديث وتصحيحه، وذلك كما يقول الإمام المعلمي في (الأنوار الكاشفة» (١٤٠٥هـ) أربعة مواضع:

١- عند السماع.

٢- عند التحديث.

٣- عند الحكم على الرواة.

٤- عند الحكم على الأحاديث (ص١٤).

مثاله: ما يخالف بدهيات العقول فإنه موضوع بلا شك؛ ونمثل لذلك بـ«أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعًا وصلّت عند المقام ركعتين».

وما يخالف الشرع مثل: إذا خالف القرآن لا يقبله العلماء مثل: «ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء»؛ فإنه مخالف لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١٥].

يقول الشافعي في الرسالة (١٣٩٩هـ): «وذلك أن يُستدل على الصدق والكذب فيه، بأن يُحدّث المحدّث ما لا يجوز أن يكون مثله» (ص٣٩٩).

تمتلئ المكتبات ومعارض الكتب بالكثير من الروايات والقصص التي تزوّر الكثير من الحقائق التاريخية والعلمية وغيرها، وهنا يجب أن يكون الباحث ذا نظرة ثاقبة وحسٍّ بحثي يمَكّنه من اكتشاف مدى اقتراب تلك المعلومة من الصواب وبُعدها عنه، سواء من خلال موافقتها للشرع من عدمه أو من خلال عرضها على العقل السليم لينظر في إمكانية وقوعها من استحالة ذلك عقلاً.

والباحث الجاد في تعامله مع المعلومات والأخبار يستبعد مباشرة ما لا يمكن وقوعه في العقل أو الشرع كما في المثالين السابقين؛ لأن الاستشهاد بمثل ذلك دلالة على ضعف العقل ومضيعة للوقت والجهد بما لافائدة ترجى منه.

٦- الصفات التي تشترط في ناقل الحديث كالعدالة والضبط تشترط في ناقل المعلومة أيضًا.

وتتحقق عدالة الراوي بأن يكون: مسلمًا وعاقلاً، وبالغًا، وخاليًا من أسباب الفسق (الخروج عن أحكام الله تعالى بارتكاب الكبائر والإصرار على الصغائر)، وخوارم المروءة (هي القوادح التي تشين الشخص، وتكون سببًا في احتقاره وعدم اعتباره، وغالبًا ما تكون خروجًا على عرف عام أو عادة أقرها المجتمع).

ويتحقق الضبط بأن يكون كل راوٍ من رواته تام الضبط، إما ضبط صدر (بحفظه للحديث حفظًا تامًا) أو ضبط كتاب (بأن ينقله من كتابه). يقول عتر ١٤٣٢هـ: «ومراد المحدثين بالضبط: أن يكون الراوي متيقظًا غير مغفل، حافظًا إذا حدّث من حفظه، ضابطًا لكتابه إن حدّث من كتابه، وإن كان يحدّث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالمًا بما يحيل المعاني» (ص٨٠).

وكذلك الباحث المسلم عندما يكتب ليحل مشكلة ويطرح حلولاً أو يصل إلى اكتشاف، فلابد من كونه عدلاً ضابطًا؛ لأنه في العدالة يتمثل الصلاح الذي يتضمن الصدق والأمانة والإنصاف والموضوعية، ويكون ضابطًا لما حفظ أو لما كتب، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه الأمانة العلمية والدقة في طرح المعلومة وتوثيقها، وكل هذه الأمور من الصفات التي يجب توفرها في الباحث.

٧- التأكد من أن صاحب المعلومة لم يتراجع عنها أو يصححها قبل استخدامها.

لأن هناك بعض الأحكام كان الأخير منها ناسخًا للمتقدم، وكذلك بعض الأحاديث كان الأخير منها ناسخًا للمتقدم ومبطلاً لما يحمله من أحكام، ومن أمثلة ذلك حديث النبي ﷺ الذي قال فيه: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها. ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلها، ولا تشربوا مسكرًا» رواه مسلم من حديث بريدة (مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، برقم (٥٠٨٦)، ج١٣، ص١٣٦).

وكذلك في حقل العلم والمعرفة، فقد يكون هناك قانون أو نظرية معمولاً بها، ثم يأتي ما ينقضها، وقد يكون هناك اكتشاف ثم يأتي اكتشاف آخر يبطل صحته، وقد يكون عند أحد العلماء قناعة حول موضوع معين ثم بعد فترة تتغير هذه القناعة، وقد وجد ذلك مثل نظرية التطور والارتقاء التي جاء بها (دارون) ونظرية (فرويد) أن الجنس يفسر جميع أنواع السلوك البشري، ونظرية ثبات الكون وغيرها.

أما بالنسبة لتغير القناعات والتراجع عن بعض الكتابات، فهذا أمر طبيعي نتيجة لزيادة العلم وتطور الفكر ومحاسبة النفس، وكذلك فإن الإنسان قد يقوده حماس الشباب وقلة الخبرة وضيق الأفق إلى تبني أفكار، ثم ما يلبث أن يراجع نفسه بعد زيادة حصيلته العلمية والثقافية وسعة خبرته وبعد نظره للأمور، فيكتب كتابًا يتراجع فيه أو يحصل ذلك معه في لقاء أو ندوة أو محاضرة وهذا واقع ومُشاهد.

تراجعات ابن حجر العسقلاني في فتح الباري التي جمعها وعلق عليها أبو عبيدة مشهور آل سلمان، وقد ذكر في مقدمته على هذا الكتاب:«اعلم ـ علمني الله وإياك ـ أن منهجي فيه هو التالي:

أولاً: أذكر أولاً الموطن المرجوع عنه، ثم أردفه بكلام ابن حجر الذي فيه تصريح بأنه وقف على خلافه، أو ترجح لديه ما يناقضه، أو يعارضه، أو يقيده بقيد، ونحو ذلك» (آل سلمان، ١٤١٨هـ، ص٤).

ومنها كذلك تراجعات الألباني في التصحيح والتضعيف، ومنها على سبيل المثال:

إن الدعاء موقوف بين السماء والأرض، لا يصعد منه شيء حتى تصلي على نبيك ﷺ. المشكاة (٩٣٨)، هداية الرواة (٨٩٨)، إرواء الغليل (٤٣٢). ثم صححه في صحيح الترغيب (١٦٧٨).

وفي المجال العقدي، فقد خاض الغزالي رحمه الله في هذا العلم، ثم كما يذكر صاحب الطحاوية: «انتهى آخر أمره إلى الوقوف والحيرة في المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطريق، وأقبل على أحاديث الرسول ﷺ فمات وصحيح البخاري على صدره».

وكذلك أبو المعالي الجويني قال: «لقد خضت البحر الخضمّ، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته، فالويل لابن الجويني، وها أنذا أموت على عقيدة أمي، أو قال عقيدة عجائز نيسابور (الطحاوي، ١٤٠٨هـ، ص٢٤٣-٢٤٥).

وكذلك تراجع مؤسس المذهب الأشعري، فكان آخر الكتب التي ألفها أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو كتاب الإبانة، وقد ذكر في هذا الكتاب انتسابه للإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والتزامه بعقيدة السلف الصالح، واتباع أئمة الحديث، وذكر بعد هذا عقيدة السلف الصالح في أمور الدين، ولقد أثبت هذا الكتاب للأشعري جمع كثير من الأئمة، من المتقدمين والمتأخرين.

ومع ذلك فما زال هذا المذهب قائمًا إلى وقتنا الحاضر وأتباعه كُثر رغم تراجع مؤسسه عنه.

ولذلك أنصح إخوتي الباحثين بكثرة القراءة والاطلاع والنظر إلى الأمور بعقلانية وموضوعية بعيدًا عن التسرع والحماس الزائد؛ حتى لا يضطر في يوم من الأيام أن يغير فكره وقناعاته ويتراجع عنها.

ولذلك فمن المهم جدًا للباحث عندما يضمّن بحثه معلومة أو نظرية أو قانونًا أو ينقل كلامًا لمؤلف أو لكاتب أن يتأكد أن هذه المعلومة لم يتراجع عنها صاحبها في كتاب أو موقف معين، كمحاضرة أو لقاء علمي أو ندوة؛ لأن الكاتب أو المؤلف أو العالم قد يكون ـ كما ذكرنا سابقًا ـ له قناعات ورؤى وأفكار واتجاهات في شبابه اختلفت عندما نضج عقليًا وعلميًا، فتراجع عنها أو صححها، فلا يكون الباحث الذي يستشهد بهذه المعلومة آخر من يعلم.

٨- كلما قل عدد النقلة عن المصدر كان ذلك دلالة على قوة السند وصحة المعلومة.

نقصد هنا بقلة النقلة أي تسلسل الحديث حتى يصل للنبي ﷺ، وهذا ما يُعرف عند أهل الحديث بـ(عُلُوّ السند)، وهو مطلب معروف لدى حملة العلم الشرعي، فكلما قل السند بين الشخص والنبي ﷺ كان ذلك أفضل وأدعى لقوة الحديث وسنده.

قال الحافظ أبو الفضل المقدسي: «أجمع أهل النقل على طلبهم العلُوّ ومدحه؛ إذ لو اقتصروا على سماعه بنزول لم يرحل أحد منهم».

وقد رحل المحدّثون فيه، وأتعبوا مطاياهم من أجله. ما إن يسمع أحدهم بحديث عن محدث في عصره حتى يرحل إليه ليسمعه منه مباشرة.

قال أحمد بن حنبل: «طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف» (عتر، مرجع سابق، ص٣٥٨,٣٥٩).

وهكذا في إجازات حفظ القرآن، يبحث الحافظ عن سند قريب للنبي ﷺ وبعكسه كثرة عدد النقلة تضعف السند ويسمى (نزول السند)، وتجعله مع كثرتهم عرضة للخطأ والزيادة والنقص.

وكذلك الباحث يجب أن يحرص على نقل المعلومة من مصدرها الأصلي، فإن تعذر ذلك لبعدٍ أو لندرة ذلك المرجع مثلاً فأقرب ناقل لهذه المعلومة من المصدر؛ لأنه كلما زاد عدد النقلة حصل فيها الزيادة والنقصان والتغيير أحيانًا، فإذا حصل ذلك في نقل كلام النبي ﷺ مع حرص الرواة على بلوغه للناس كما قاله ﷺ فكلام غيره من باب أولى.

٩- كلما تم ضبط تواريخ قائلي النصوص مولدًا ووفاة أدى ذلك لمعرفة مدى صحة نسبتها لمن أسندت إليه.

يقول عتر (التاريخ عند المحدثين نقلاً عن السخاوي في فتح المغيث): «التعريف بالوقت الذي نضبط به الأحوال في المواليد والوفيات، ويلتحق به من الحوادث والوقائع التي ينشأ عنها معان حسنة من تعديل وتجريح ونحو ذلك.

وهذا النوع كالأصل بالنسبة للأبحاث التاريخية في رواة الحديث؛ لأنها مبنية على ما يثبته التاريخ من المواقيت في حياة الراوي.

وقد احتل التاريخ عند أهل الحديث مكانة هامة جدًا لمعرفة اتصال الأسانيد وانقطاعها، وفي الكشف عن أحوال الراوة وفضح الكذّابين.

وكان علماء الحديث يحرصون على معرفة مولد المحدّث بدء سماعه، وسنة وفاته؛ ليُعرف طلابه الذين سمعوا منه إذا عُرفت مواليدهم، وكذلك معرفة المؤتلف والمختلف [الأسماء المتفقة في الصورة؛ أي الخط، ولكن لفظها مختلف] والتفرقة بين الضعفاء والثقات، ومعرفة ما في السند من انقطاع أو عضل أو تدليس أو إرسال ظاهر أو خفي، للوقوف به على أن الراوي مثلاً لم يعاصر من روى عنه أو عاصره، ولكنه لم ينقله لأنه في غير بلده، وهو لم يرحل إليها وليست له إجازة ومعرفة الرواية عن المختلطين هل كان بعد الاختلاط أو قبله، وهو أحد الطرق التي يتميز بها الناسخ والمنسوخ (حمادة، ١٤٠٢هـ، ص٦٢,٦٣).

قال سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ».

وقال حفص بن غياث: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين»، يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه.

قال عفير بن معدان الكلاعي: « قدم علينا عمر بن موسى حمص، فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر قلت له: من شيخنا الصالح؟ سمّه لنا نعرفه. قال فقال: خالد بن معدان. قلت: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمانٍ ومائة. فقلت: فأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية، قال: فقلت: اتق الله يا شيخ ولا تكذب! مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين!» (البغدادي، مرجع سابق، ص١١٩، عتر، مرجع سابق، ص١٤٢,١٤٣).

ونقول ما قلنا سابقًا: إذا حصل الكذب والافتراء على النبي ﷺ فغيره من باب أولى، ولذلك ضبط تاريخ قائل النص المستدل أو المستشهد به أو المضمّن في البحث لسببٍ من الأسباب يؤكد أو ينفي صحة نسبته لقائله من عدمه، ولذلك اتبّع العلماء والباحثون إتباع اسم العالم بسنة وفاته عند نقل كلامٍ عنه، ليُنظر في مدى صحة نسبة هذا الكلام إلى ذلك العالم من عدمه، ولذلك فالباحث الواثق من معلوماته ومن مصادرها يوثقها بالتاريخ، وخصوصًا أنه أصبح الكتّاب والمؤلفون يحرصون على وضع سنة الطبع على كتبهم، وكذلك الصحف والمجلات لابد عند نقل المعلومة منها من ذكر التاريخ والعدد الذي صدرت فيه؛ ليُمكن الرجوع إليها والتأكد من صحة هذه المعلومة وصحة التاريخ المنسوبة إليه.

١٠ - التأكد من صحة العبارات والمعلومات التي تشتهر على ألسنة الناس قبل الاعتماد عليها، فليست كثرة ورود عبارة أو معلومة واشتهارها على ألسنة الناس دلالة على صحتها.

ولذلك أمثلة كثيرة؛ فعلى سبيل المثال هناك بعض الأحاديث التي لم تصح عن النبي ﷺ، ومع ذلك هي مشهورة ودارجة على ألسنة الناس، ومنها: «اطلبوا العلم ولو في الصين» «صوموا تصحوا» «المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء» «كما تدين تدان» «السلام قبل الكلام» وغيرها، وهناك بعض الحِكَم والأمثال جرت على ألسنة الناس مع أنه ثبت عدم صحتها، مثل قوله: «لا يرحم ولا يخلي رحمة ربنا تنزل»، فهذه مخالفة عقدية لأن الله لا ممسك لرحمته.

ومثل: «تعشَّى وامْشَّى»، فقد ثبت طبيًا أن مزاولة الرياضة بعد الأكل مباشرة يسبب إرباكًا لعملية الهضم.

ولذلك ليس من أساليب توثيق المعلومة الاستشهاد بكثرة ورودها على ألسنة الناس واشتهارها عندهم. فعلى الباحث عند الاستشهاد بقول أو مثل أو حكمة التأكد من صحة ذلك قبل تضمينها في بحثه، ولا يقبل مثل هذه المقولات بدون فحص وإمعان نظر وتوثيق.

١١ - المعلومة التي يشك في صحتها يفضل عرضها على أهل الاختصاص والخبرة ليدلوا برأيهم فيها.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي: «قاعدة مهمة: حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم للرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان».

ويقول: «وإنما تحمل هذه الأحاديث ـ على تقدير صحتها ـ على معرفة أئمة الحديث الجهابذة النقاد، الذين كثرت ممارستهم لكلام النبي ﷺ وكلام غيره ولحال رواة الأحاديث ونقلة الأخبار، ومعرفتهم بصدقهم من كذبهم وحفظهم من ضبطهم، فإن هؤلاء لهم نقد خاص في الحديث يختصون بمعرفته، كما يختص الصيرفي الحاذق بمعرفة النقود؛ جيدها ورديئها، وخالصها ومشوبها، والجوهري الحاذق في معرفة الجوهر بانتقاد الجواهر».

قيل لعبد الرحمن بن مهدي: إنك تقول للشيء: هذا صحيح وهذا لم يثبت. فعمن تقول ذلك؟ فقال: أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك. فقال: هذا جيد وهذا بهرج [مزيّف]، أكنت تسأل عمن ذلك أو تسلم له الأمر؟ قال: فهذا كذلك، بطول المجالسة والمناظرة والخبرة» (ابن رجب، ١٤٢٩هـ، ص٥٧٨-٥٧٩).

ويقول ابن القيم في إجابته عن: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فأجاب: «هذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلّع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصارت له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه، ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من الصحابة.

فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز ما لا يعرفه غيره» (ابن القيم، مرجع سابق، ص٤٣, ٤٤).

وإن أبى الباحث إلا أن يستشهد بمعلومة لا يعرف مدى صحتها ورأى أنها تخدمه في بحثه فعليه عرضها على المختصين في علمها ليبينوا له مدى صحتها من عدمها، وإلى من تنسب؛ فهم أعرف الناس بذلك.

١٢- التنبه لما قد يحصل في الرواية من تصحيف (إبدال حرف بآخر أو كلمة بأخرى أو وضع المعلومة لغير ما وضعت له) مما يخل بالمعنى أو يغيره، فتصبح المعلومة غير ذات فائدة، فما آفة الأخبار إلا رواتها.

ولهذا عدة شواهد من التصحيف في كلام الله تعالى وكلام الرسول ﷺ، ومن ذلك

قال الصالح ٢٠٠٩م: «ولم يُحك عن أحد من المحدثين من التصحيف أكثر مما حُكي عن عثمان بن أبي شيبة. وقد أورد الدار قطني في كتاب (التصحيف) كثيرًا من أخطائه وتحريفاته. من ذلك أنه قرأ على أصحابه في التفسير: ﴿جعل السفينة في رحل أخيه﴾ فقيل له: إنما هو ﴿جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِي رَحۡلِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٠] فقال: أنا وأخي أبو بكر لا نقرأ لعاصم.

ومن ذلك أنه قرأ ﴿فضُرِبَ بينهم بسور له ناب﴾، فقال له بعض أصحابه: إنما هو ﴿بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌ﴾ [الحديد: ١٣] فقال: أنا لا أقرأ قراءة حمزة، قراءة حمزة عندنا بدعة » (ص٢٥٦).

وأما ما وقع من التصحيف في السنة، فمن ذلك أنه لما مات محمد بن يحيى الذهلي أجلس للتحديث شيخ يُعرف بمحمش، فحدّث عن النبي ﷺ أنه قال: «يا أبا عمير، ما فعل البعير؟» يريد «ما فعل النّغَير» (المرجع السابق، ص٢٥٧).

وفي الواقع أن التصحيف قد يدخل على المعلومة بقصد وبدون قصد، فقد يكون ناقل المعلومة حرّفها لتخدم فكرته أو هدفه الذي يسعى لتحقيقه، وقد تكون بسبب خطأ في الطباعة ونحو ذلك. فعلى الباحث عندما يشك في معلومة أن يرجع لها في أكثر من مصدر حتى يتأكد من صحتها أو يرجع لصاحبها إن كان موجودًا.

١٣- إذا ساق ناقل الخبر أو المعلومة أو الواقعة نصها وبدا بعض هذا النص يخالف البعض الآخر فإنه يحكم على هذه الرواية بالضعف.

دائمًا التناقض دلالة على ضعف الحجة.

وفي اللغة يقال: في قوله مُناقضة، ونِقضا: تكلم بما يخالف معناه. و- غيرَه: خالفه وعارضه، وفي كلامه تناقُضٌ: بعضُه يقتضي إِبطال بعض.

و المتَنَاقضان (في المنطق): ما لا يجتمعان ولا يرتفعان في شيءٍ واحد وحالٍ واحدة، نحو: أبيض، ولا أبيض.

وتَنَاقَضَ الشيءُ: انْتَقَضَ.

وتَنَاقَضَ القولان: تخَالفا وتعَارَضا.

وتَنَاقَضَ الشَّاعران: قال كلٌّ منهما قصيدةً يَنْقُضُ بها قصيدةَ الآخر ويعَارضها (إبراهيم وآخرون، مرجع سابق، ج٢، ص٩٤٧).

ولذلك فاتساق الكلام من أوله لآخره وترابط الأفكار وتسلسلها معيار من أهم معايير تقييم البحوث والحكم عليها.

١٤- عندما يتابع ناقل حدث أو معلومة آخر في نقلها فلا يشترط اتفاقهم في الألفاظ ما داموا متفقين في المعنى.

وهذا يعد من قبيل التواتر المعنوي: وهو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك في أمر يتواتر ذلك القدر المشترك، كما إذا نقل رجل عن حاتم مثلاً أنه أعطى جملاً وآخر أنه أعطى فرسًا وآخر أنه أعطى دينارًا وهلم جرًا فيتواتر القدر المشترك بين أخبارهم وهو الإعطاء؛ لأن وجوده مشترك من جميع هذه القضايا. قلت: وذلك أيضًا يتأتى في الحديث، فمنه ما تواتر لفظه كالأمثلة السابقة، ومنه ما تواتر معناه كأحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث فيه رفع يديه في الدعاء (السيوطي، مرجع سابق، ص٦٢٧).

يقول الصالح ٢٠٠٩م: «أما المتواتر المعنوي فمن الواضح أنه لا يشترط في روايته المطابقة اللفظية، وإنما يُكتفى فيه بأداء المعنى ولو اختلفت رواياته» (ص١٤٩).

ويقول الصنعاني في إجابة السائل شرح بغية الآمل ١٤٠٨هـ: «وأمّا المتواتر المعنوي: وهو اختلاف ألفاظ المخبرين عن خبر رووه واتفقت ألفاظهم على معناه، فإنه كثير واسع وعليه مدار غالب التواتر» (ص٩٨).

عندما ينقل لنا مجموعة من الأشخاص خبرًا أو معلومة أو حادثة فالغالب أن الروايات تختلف من شخص لآخر، وهذا أمر طبيعي ومقبول؛ لأن كل واحدٍ منهم يرى الحدث من زاوية معينة ووفق رؤيته وخبراته السابقة، وهكذا، فإذا كان حديث المصطفى ﷺ مع شدة تحري الرواة الصدق في نقله مثلما ورد عنه ﷺ، ومع ذلك قد نجد للحديث الواحد عدة روايات ففي الأخبار والحوادث من باب أولى، ولكن إن اتفقت في المعنى فالأمر واسع ويكفي اتفاقهم في المعنى.

١٥- ناقل النص لا يحق له روايته بالمعنى مالم يتعذر الإتيان بالنص كما هو.

وهذا منهج محمد ﷺ، فقد روى عنه أبو سعيد أنه قال: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ،**

وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيه» رواه ابن ماجه، مرجع سابق، برقم (٢٣٠)، ج١، ص٨٤، ورواه أبو داود والترمذي، ورواه الطبراني، وقال: حسن صحيح.

وفي بعض طرق الحديث (**سمع منا شيئًا فبلغه كما سمعه**) والمعنى: أداه إلى من لم يبلغه وأوصله إليه على الكيفية التي سمعه عليها من غير زيادة أو نقصان.

وكذلك كان ﷺ يعلّم صحابته رضوان الله عليهم كما فعل مع البراء بن عازب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حين أعاد أمامه قراءة الدعاء الذي علّمه إياه عند أخذ المضجع، فأورده كما تعلمه منه، إلا أنه قال: «ورسولك» بدلاً من «ونبيك» فنبهه ﷺ قائلاً بيده في صدره: «**ونبيك**». (البغدادي، مرجع سابق، ص١٧٥).

والحديث عند البخاري عن البراء بن عازب قال: كان رسول الله ﷺ إذا أوى إلى فراشه نام على شقه الأيمن، ثم قال: «**اللهم أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك، وفوّضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبةً ورهبةً إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، ونبيك الذي أرسلت**». وقال رسول الله ﷺ: «**من قالهن ثم مات تحت ليلته مات على الفطرة**» (البخاري، ١٤٢٢هـ، رقم (٦٣١٥)، ج٤، ص١٩٨٦).

يقول همام سعيد ١٤٠٨هـ: «تباينت وجهات العلماء حول رواية الحديث باللفظ أو بالمعنى، فمنهم من ذهب إلى اشتراط تحري لفظ المحدث، وأن يؤدي الحديث كما سمعه بالمحافظة على حروفه وكلماته دون تغيير، ولا إبدال كلمة في موضع كلمة. وكان على هذا المنهج عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عندما حدّث سعد بن عبيدة عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «**بني الإسلام على خمس: على أن تعبد الله وتكفر بما دونه، وإقام الصلاة، وصوم رمضان، وإيتاء الزكاة، وحج البيت**». قال ابن عمر: اجعل صيام رمضان آخرهن، كما سمعت من فيّ رسول الله ﷺ (فتح الباري، مرجع سابق، ج١، ص١٠٢).

قال الخطيب البغدادي: «ورواية حديث رسول الله ﷺ وحديث غيره على المعنى جائزة عندنا، إذا كان الراوي عالمًا بمعنى الكلام وموضوعه، بصيرًا بلغات العرب ووجوه خطابها، عارفًا بالفقه واختلاف الأحكام، مميزًا لما يحيل المعنى وما لا يحيله، وكان المعنى أيضًا ظاهرًا

معلومًا، وأمّا إذا كان غامضًا محتملاً فإنه لا يجوز رواية الحديث على المعنى، ويلزم إيراد اللفظ بعينه، وسياقه على وجهه. وقد كان في الصحابة رضوان الله عليهم من يُتبع روايته الحديث عن النبي ﷺ بأن يقول: أو «نحوه» أو «شكله»، «أو كما قال رسول الله ﷺ» والصحابة أرباب اللسان، وأعلم الخلق بمعاني الكلام، ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوفًا من الزلل، لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر» (البغدادي، ١٤١٧هـ، ص٢٥١).

إن الأمانة العلمية تقتضي عندما ينقل الباحث نصًا لعالم أو لمؤلف أن ينقله بالنص كما هو دون زيادة أو نقصان، أما إن لم يكن النص حاضرًا في ذهنه وأراد أن ينقله بمفهومه هو فإنه يلزمه تبيين ذلك، وكذا عندما يريد التعليق على الاقتباسات فإنه يفصل التعليق عن النص ويجعل قبله من علامات التنصيص ما يناسبه.

١٦ – للرواية بالمعنى لا بد من معرفة مدلولات الألفاظ وما يغيّر المعنى.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: «وَلا تَقُومُ الْحُجَّةُ بِخَبَرِ الْخَاصَّةِ حَتَّى تَجْمَعَ أُمُورًا، مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ مَنْ حَدَّثَ بِهِ ثِقَةً فِي دِينِهِ، مَعْرُوفًا بِالصِّدْقِ فِي حَدِيثِهِ، عَاقِلاً لِمَا يُحَدِّثُ بِهِ، عَالِمًا بِمَا يُحِيلُ مَعَانِي الْحَدِيثِ مِنَ اللَّفْظِ، وَأَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يُؤَدِّي الْحَدِيثَ بِحُرُوفِهِ كَمَا سَمِعَهُ، وَلا يُحَدِّثُ بِهِ عَلَى الْمَعْنَى؛ لأَنَّهُ إِذَا حَدَّثَ بِهِ عَلَى الْمَعْنَى وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِمَا يُحِيلُهُ مَعْنَاهُ لَمْ يَدْرِ، لَعَلَّهُ يُحِيلُ الْحَلالَ إِلَى الْحَرَامِ. وَإِذَا أَدَّى بِحُرُوفِهِ لَمْ يَبْقَ وَجْهٌ يُخَافُ فِيهِ إِحَالَةُ الْحَدِيثِ، حَافِظًا إِنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، حَافِظًا لِكِتَابِهِ إِنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، إِذَا شَرَكَ أَهْلَ الْحِفْظِ فِي الْحَدِيثِ وَافَقَ حَدِيثَهُمْ، بَرِيئًا مِنْ أَنْ يَكُونَ مُدَلِّسًا، يُحَدِّثُ عَمَّنْ لَقِيَ مَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ أَوْ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا يُحَدِّثُ الثِّقَاتُ خِلافَهُ، وَيَكُونُ هَكَذَا مَنْ فَوْقَهُ مِمَّنْ حَدَّثَهُ حَتَّى يَنْتَهِيَ بِالْحَدِيثِ مَوْصُولاً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ إِلَى مَنْ يَنْتَهِي بِهِ إِلَيْهِ دُونَهُ، لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُثْبِتٌ لِمَنْ حَدَّثَهُ، وَمُثْبِتٌ عَلَى مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ.

قَالَ: وَمَنْ كَثُرَ غَلَطُهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلُ كِتَابٍ صَحِيحٍ لَمْ يُقْبَلْ حَدِيثُهُ، كَمَا يَكُونُ مِنْ أَكْثَرِ الْغَلَطِ فِي الشَّهَادَاتِ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، قَالَ: وَأَقْبَلُ الْحَدِيثِ: حَدَّثَنِي فُلانٌ عَنْ فُلانٍ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مُدَلِّسًا، وَمَنْ عَرَفْنَاهُ دَلَّسَ مَرَّةً فَقَدْ أَبَانَ لَنَا عَوْرَتَهُ فِي رِوَايَتِهِ، وَلَيْسَتْ تِلْكَ الْعَوْرَةُ بِكَذِبٍ فَيُرَدُّ بِهَا حَدِيثُهُ، وَلا عَلَى النَّصِيحَةِ فِي الصِّدْقِ فَنَقْبَلُ مِنْهُ مَا قَبِلْنَا مِنْ أَهْلِ

النَّصِيحَةِ فِي الصِّدْقِ، فَقُلْنَا: لا نَقْبَلُ مِنْ مُدَلِّسٍ حَدِيثًا حَتَّى يَقُولَ: حَدَّثَنِي أَوْ سَمِعْتُ. قَالَ أَحْمَدُ: الأَمْرُ فِي شَرْطِ مَنْ يُقْبَلُ خَبَرُهُ عِنْدَ كَافَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ عَلَى مَعْنَى مَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ، وَمَنْ كَانَ غَيْرَ عَالِمٍ بِمَا يُحِيلُ مَعْنَى الْحَدِيثِ مِنَ الأَلْفَاظِ فَلا يَجُوزُ لَهُ أَدَاءُ الْحَدِيثِ إِلا عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي سَمِعَهُ» (البيهقي، ١٤١٢هـ، ج١، ص١٣٢, ١٣٣).

قال الصالح، ٢٠٠٩م: «أما الطائفة التي لم تر بأسًا في رواية الحديث بالمعنى ، فإنها اشترطت شروطًا، منها أن يكون الراوي عالمًا بالنحو والصرف وعلوم اللغة، عارفًا بمدلولات الألفاظ ومقاصدها، بصيرًا بمدى التفاوت بينها» (ص٨٣).

أما فيما يخص الأحاديث نفسها فيشترط لروايتها بالمعنى شرطان:

١- ألا يكون الحديث متعبدًا بلفظه.

٢- ألا يكون من جوامع كلمه ﷺ (عتر، مرجع سابق، ص٢٢٧).

والرواية بالمعنى ينبغي أن تظل مقيّدة ببعض العبارات الدالة على الحيطة والورع، فعلى راوي الحديث إذا شك في لفظ من روايته أن يتبعه بقوله: «أو كما قال»، «أو كما ورد» (ابن الصلاح، (د.ت)، ص٢١٥).

لكن الشافعي في الرسالة يقول: «كل مالم يكن فيه حكم فاختلاف اللفظ فيه لا يحيل معناه» (الشافعي، ١٣٩٩هـ، ص٣٧٤).

أما الآن ومع التقدم العلمي والتقني الذي نشهده فإنه بات من اليسير رجوع الباحث إلى المصدر، سواء كان كلامًا أو حدثًا أو نصًا لمؤلف في كتاب أو بحثًا أو مقالة، فقد أصبحت كلها بفضل الله ثم بفضل التقدم التقني في متناول اليد وفي أقصر زمن وأقل تكلفة، ولذلك تعيّن على الباحث أن يبحث عن المعلومة التي يضمّنها بحثه وأن يسوقها كما هي في مصدرها دون زيادة أو نقص.

وفي حالة اضطراره لنقلها بالمعنى يجب أن يوضّح ذلك بما يشير إليه من الكلام والمصطلحات العلمية، فهذا ما تقتضيه الأمانة العلمية، ولأن الباحث قد يغيب عنه معنى الكلام والمقصود به.

فخروجًا من الخلاف كما يقول الفقهاء، ينقله بنصه، ثم بعد ذلك إن شاء أن يضيف إليه رأيه وفهمه لذلك النص فلا بأس.

١٧- معرفة ناقل النص باللغة حتى لاينقل الكلام خطأ فيغيّر معناه.

لأن نقل الكلام أو النصوص ليس مجرد تقليد لتك الأصوات أو تلك الخطوط، إنما هي وعي بما تحمله من معانٍ ومدلولات، حتى يعرف الناقل ماذا ينقل والمنقول إليه ماذا يسمع أو يقرأ، ولذلك فالترجمة الحرفية من لغة إلى لغة أخرى لا تجوز في القرآن الكريم؛ لأنها تخل بالمعنى المراد من الآيات، وكذلك في بقية النصوص الأخرى. وكثير من الكتب المترجمة من لغات أخرى فقدت قيمتها بسبب الترجمة لأن بعض الكلمات لها أكثر من معنى، ولذلك تجد المترجم ينقلها بفهمه هو بينما قد يكون المؤلف أراد بها معنى آخر.

ولذلك ينبغي إلمام الباحث باللغة العربية بالدرجة الأولى، وهذا بحمد الله متوفر في مراحل التعليم العام، فالباحث يفترض ألا يصل إلى المرحلة الجامعية إلا وهو محيط بأساسيات اللغة؛ إذ هي ضرورية لجميع التخصصات، وكذلك عندما يستعين بمراجع أجنبية فإنه يفضل الرجوع إلى المصدر الأجنبي مباشرة، وفي حالة عدم الإلمام باللغة الأجنبية فإنه يفضل الاستعانة بمترجم من البلد نفسه وفي ذات التخصص، لضمان عدم الخطأ في الترجمة أو التقليل من نسبة الأخطاء قدر المستطاع.

١٨- للاستدلال بالآيات والأحاديث لابد من ضبطها بالشكل حتى لا يختل لفظها وبالتالي معناها.

قال عتر في آداب كتّاب الحديث:

«يجب على كتبة الحديث وطلبته صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلون بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي رووه شَكْلاً ونقطًا يؤمن معهما الالتباس» (ص٢٣٣).

لأن تشكيل الكلمة قد يقلب الفاعل إلى مفعول وقد يقلب المبني للمعلوم إلى مبني للمجهول وهكذا، مثل قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: ٢٨].

فالفاعل هنا: (العلماءُ)، فهم أهل الخشية والخوف من الله.

واسم الجلالة (الله): مفعول مقدم.

وفائدة تقديم المفعول هنا: حصر الفاعلية، أي إن الله تعالى لا يخشاه إلا العلماءُ، ولو قُدم الفاعل لاختلف المعنى ولصار: لا يخشى العلماءُ إلا اللهَ، وهذا غير صحيح، فقد وُجد من العلماء من يخشون غير الله.

ولهذا قال شيخ الإسلام في الفتاوى عن الآية:

«وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ خَشِيَ اللهَّ فَهُوَ عَالِمٌ. وَهُوَ حَقٌّ، وَلا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ عَالِمٍ يَخْشَاهُ» (ج٧، ص٥٣٩).

والباحث أثناء كتابته لبحثه لابد أن يضبط ما يُخشى التباسه بغيره من الكلمات؛ حيث إن ضبط كل البحث يكاد يكون متعذرًا، ولذلك فعلى الأقل تضبط الآيات والأحاديث وما يُخشى التباسه بغيره.

١٩- التثبت من صحة الرواية بالإقرار أو المشاهدة أو البينة أو الشهود أو الحلف.

كما فعل أبو بكر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ مع محمد بن مسلمة في حديث إرث الجدة، فقد جاءت الجدّة إلى أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ تسأله عن ميراثها، فقال لها: مالك في كتاب الله شيء، ولا علمت لك في سنة رسول الله شيئًا، فقال المغيرة بن شعبة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ: حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس. فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقال: محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذ لها أبو بكر. أخرجه مالك في الموطأ (البغدادي، مرجع سابق، ص٦٦-٦٧، وسبق تخريج الحديث، ص١١).

وكما فعل عمر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ مع أبي موسى الأشعري في قضية الاستئذان، فقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه أن أبا سعيد الخدري قال: كنا في مجلس عند أُبي بن كعب، فأتى أبو موسى الأشعري مغضبًا، حتى وقف فقال: أنشدكم الله هل سمع أحد منكم رسول الله ﷺ يقول: «**الاستئذان ثلاث، فإن أُذن لك وإلاّ فارجع؟**» قال أُبّي: وما ذاك؟ قال: استأذنت على عمر بن

الخطاب ثلاث مرات، فلم يؤذن لي، فرجعت، ثم جئته اليوم فدخلت عليه. فأخبرته أني جئت بالأمس فسلمت ثلاثًا، ثم انصرفت. قال: قد سمعناك، ونحن حينئذ على شغل، فلو استأذنت حتى يؤذن لك؟ قال: استأذنت كما سمعت رسول الله ﷺ. قال (عمر): فوالله لأوجعن ظهرك وبطنك أو لتأتين بمن يشهد لك على هذا. وفي رواية: أقم عليه البينة وإلاّ أوجعتك. فقالوا: لا يشهد على هذا إلا أصغرنا، فقام أبو سعيد فقال: كنا نؤمر بهذا، فقال عمر: خفي عليَّ هذا من أمر رسول الله ﷺ، ألهاني عنه الصفق بالأسواق.

وقد أخرج الإمام مسلم تعقيبًا لأبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال لعمر: فلا تكن يابن الخطاب عذابًا على أصحاب رسول الله ﷺ. فقال عمر: سبحان الله، إنما سمعت شيئًا فأحببت أن أتثبت (مسلم بشرح النووي برقم (٥٥٩٣,٥٥٩٦,٥٥٩٨)، ج١٤، ص٣٥٦-٣٦٠).

ووسائل التأكد الشرعية هذه مشروعة عندما يريد الإنسان التأكد من صحة أمر معين، وبالذات إن كان يترتب على هذا الأمر حقوق، والذي يظهر أن البحوث العلمية من هذا القبيل كونه ينبني على صحة معلوماتها نتائج، وهذه النتائج يترتب على صحتها أن تكون صالحة للبناء عليها في بحوث علمية أخرى أو مشاريع عملية، ولذلك من حق الباحث أن يتأكد من صحة المعلومة التي يضمّنها بحثه إن لم تكن موثقة عن طريق إحدى هذه الوسائل حتى تبرأ ذمته ، ويصبح موثوقًا في بحثه.

٢٠- للتأكد من صحة المعلومة التي نريد أن نستند إليها لابد من أن تكون منقولة بالسماع من القائل أو بالكتابة عنه أو بسند متصل له أو من كتابه.

وهذه هي وسائل وطرق أهل الحديث لتلقي أحاديث النبي ﷺ والحكم عليها بالقبول والصحة من عدمه وما يسمونها بطرق التحمل والأداء.

عندما يريد الباحث الاستشهاد بمعلومة في بحثه فإنه لكي يتأكد من صحة هذه المعلومة لابد إما أن تكون منقولة بالسماع من المصدر مباشرة، وهذه طريقة السلف في تلقي مصادر التشريع وهي الطريقة الأكثر وثوقًا، وإما أن تكون منقولة كتابة عن القائل سواءً كتبها بنفسه أو كتبها له طلابه.

أو منقولة بسندٍ متصل إلى القائل.

يبقى: هل تنسحب هذه الطرق على وسائل الاتصال الحديثة كالهواتف وأجهزة التلفزة والمذياع والشبكة العنكبوتية؟

والذي يظهر أنها بحسب مصدرها، فبعض القنوات والإذاعات والمواقع معروفة وموثوقة فيمكن الأخذ عنها، وبعضها ليست كذلك فلا يؤخذ عنها. ولذلك فإنه مطلوب من الباحث عند الأخذ من المواقع الإلكترونية توثيق ذلك الموقع ليمكن الرجوع إليه والتأكد من صحة النقل.

وهذه الطرق التي استخدمها رواة وعلماء الحديث هي أدق وأفضل الطرق التي عرفها التاريخ للتأكد من صحة المعلومة، ولذلك حريّ بالباحث أن يستخدمها في بحثه وفي المعلومات التي ينقلها.

٢١- كلام الأقران في تجريح بعضهم بعضًا يطوى ولا يروى (إلا إذا كان عارفًا مبينًا).

فكما قال الإمام الذهبي: «ما علمت أن عصرًا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين. فلو شئت لسردت من ذلك كراريس، ثم يقول: فكلام الأقران في بعضهم يطوى ولا يروى، فإن ذُكر تأمله المحدّث، فإن وجد له متابعًا وإلا أعرض عنه» (الذهبي، ٢٠٠٤م، ج٢، ص٣٠٨٤).

وقال مالك بن دينار: «يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض؛ فإنهم أشد تحاسدًا من التيوس تنصب لهم الشاة الضارب فيثبت هذا من هاهنا وهذا من هاهنا».

يقول: «وقد كان ما بين رجاء بن حيوة وبين مكحول مثل ما بين الأقران من التنافس والتنابذ، فقد حكى رجاء بن سلمة عن مكحول أنه قال: ما زلت مُضْطَلَعًا على من ناوأني حتى عاونهم عليّ رجاء بن حيوة، وذلك أنه سيد أهل الشام في أنفسهم».

وفي رواية عنه: «ما زلت مستقلاً بمن بغاني، حتى أعانهم عليّ رجاء بن حيوة، وذلك أنه

رجل أهل الشام في أنفسهم».

وعلَّق الحافظ الذهبي على هذه الرواية قائلاً: «كان ما بينهما فاسدًا، وما زال الأقران ينال بعضهم من بعض، ومكحول ورجاء إمامان فلا يُلتفت إلى قول أحدٍ منهما في الآخر» (الذهبي، مرجع سابق، ج٢، ص١٦٨٨).

يقول همام: «ولذلك فقد ردّ العلماء قول الأقران في بعضهم لما بينهم من تنافس ونزاع، كما حدث بين مالك بن أنس ومحمد بن إسحاق صاحب السيرة. فقد طعن كل منهما في صاحبه، ولكن العلماء لم يقبلوا هذا الطعن. ولعلمائنا في هذا الصدد قواعد تضبط النقد المقبول من غير المقبول. يقول تاج الدين السبكي: «من ثبتت عدالته، وكثر مادحوه ومُزَكُّوه، وندر جارحوه، وكانت هنالك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره فإنّا لا نلتفت إلى الجرح فيه، ونعمل فيه بالعدالة» (همام سعيد، مرجع سابق، ص٩٢).

ويقول حاتم العوني، ١٤٢١هـ بتصرف: «وهذا فيما إذا كان جرحه فيمن استفاضت ثقته واشتهرت وثبتت، وإذا ما كان تعديله فيمن استفاض تضعيفه واشتهر وثبت.

أما كلام وجرح القرين لقرينه الذي لم تثبت عدالته أو ضبطه فهذا من أقوى الجرح ثبوتًا؛ لأن القرين بقرينه أكثر معرفةً من غيره وأولى» (ص٣١,٣٠).

٢٢- التوازن عند ذكر الإيجابيات والسلبيات والإنصاف في ذلك وعدم تغليب أحدهما على الآخر وفق منهج ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

الإنصاف ثلث الإيمان لما روى البخاري تعليقًا عن عمار قال: «ثلاثٌ من جمعهن فقد جمع الإيمان: الإنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإكثار والحديث» رواه أصحاب السنن.

يقول الراشدي: «ضابط الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات من الضوابط المهمة التي تتعلق بمنهجية التفكير الناقد من منظور التربية الإسلامية؛ إذ يعطيها تميزًا في الطريقة، وسموًا ورفعة في الغاية، فالهدف من النقد هو تصحيح المسار، وعلاج القصور، وسد الخلل، مع حفظ

مكانة من يوجه إليه النقد، والاعتراف بفضله وإنجازاته، وعدم إسقاطه لزلة أو هفوة وقع فيها، فالكمال عزيز، والخطأ من سنة البشر، والأصل الشرعي لهذا الضابط قول الرسول ﷺ لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مبينًا له فضيلة وسابقة حاطب بن أبي بلتعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع ما وقع فيه من خطأ عظيم، وهو إفشاء سر جيش رسول الله ﷺ المتوجه إلى مكة:... فقال عمر: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق. فقال: «**إنه قد شهد بدرًا، وما يدريك لعل الله اطّلع على من شهد بدرًا فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم...**» (البخاري، مرجع سابق، برقم (٤٢٧٤)، ج٣، ص١٢٩٣).

قال ابن القيم: «من قواعد الشرع والحكمة أيضًا: أن من كثرت حسناته وعظمت، وكان له في الإسلام تأثيرٌ ظاهرٌ، فإنه يحتمل له ما لا يحتمل لغيره، ويعفى عنه ما لا يعفى عن غيره، فإن المعصية خَبثٌ، والماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخَبَث، بخلاف الماء القليل فإنه يحمل أدنى خبث...» إلى أن قال: «وهذا أمرٌ معلومٌ عند الناس مستقرٌّ في فطرهم: أنه من له ألوف من الحسنات فإنه يسامح بالسيئة والسيئتين ونحوها، حتى إنه ليختلج داعي عقوبته على إساءته، وداعي شكره على إحسانه، فيغلب داعي الشكر لداعي العقوبة كما قيل:

وإذا الحبيب أتى بذنب واحد ... جاءت محاسنه بألف شفيع»

(ابن القيم، (د.ت)، ج١، ص١٧٦-١٧٧).

ومن الأدواء المحزنة أن بعض الجهلة لا يرى إلا الأخطاء مهما كانت صغيرة، ويحرص على تتبع سقط العلماء والدعاة والعياذ بالله، وهذا الداء سببٌ ظاهرٌ ملموسٌ من أسباب التفرق واختلاف القلوب، وقد شبّه إمام المحدثين سفيان بن عيينة القوم الذين يتصيدون العثرات، ويكتمون الخيرات تشبيهًا شديدًا، قال فيهم: «ومنهم من يشبه الخنازير التي لو ألقي لها الطعام الطيب عافته، فإذا قام عن رجيعه ولغت فيه، فكذلك تجد من الآدميين من لو سمع خمسين حكمة لم يحفظ واحدة منها، فإذا أخطأ الرجل عن نفسه أو حكى غيره، تروّاه وحفظه!» (الخطابي، ١٤١٠هـ، ص١٥٩).

وذكر ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (١٤٠٦هـ): «أن الجاهل بمنزلة الذباب الذي لا

يقع إلا على العقير - يعني الجريح - ولا يقع على الصحيح»، ثم قال: «والعاقل يزن الأمور جميعًا: هذا وهذا» (ج٦، ص١٥٠).

ولهذا انتقد الذهبي كتاب الضعفاء لابن الجوزي لذكره الجرح دون التعديل، فقال في ترجمة أبان العطار: «أورده العلامة ابن الجوزي في الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثّقه، وهذا من عيوب كتابه: يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق» (الذهبي، (د.ت)، ج١، ص١٦).

«فما أحوج الناقد أن يلتزم بهذا الضابط في حال النقد، حتى يستقيم نقده، ويستفيد من الجوانب الإيجابية عند الآخرين، ويوجه الخطأ لديهم، فإن «من عيوب فكرنا المعاصر سلبيتنا تجاه الفكر الإنساني، ومن صور هذه السلبية تصور الفساد الشامل في نظريةٍ ما نتيجة بعض أخطاء فيها، ثم الرفض الكامل لهذه النظرية، والإيجابية تقتضي: الدراسة الكاملة لتلك النظرية وتبين نقاط الصواب ونقاط الخطأ فيها، أو نقاط القوة ونقاط الضعف، ثم تقديم نظرية علمية محكمة بديلة عن تلك النظرية الخاطئة، حيث النتائج الخاطئة لبحث علمي - طبعًا نتيجة خطأ ما في البحث أو ضعف في البحث - لا تدحضها إلا نتائج صادقة لبحث علمي آخر.

أما الرد على الأبحاث بمجرد ألفاظ الاستهانة، أو التهوين منها، أو الشتائم والتنديد، فكل ذلك لاينال من سطوة تلك الأبحاث عند كثيرين ممن درسوها، وتتلمذوا عليها» (أبو شقة، ١٤٢١هـ، ص٢٨-٢٩).

قال سلمان العودة وهو يتحدث عن العدل:

«العدل في تقويم الكتب: فحينما تقوّم كتابًا، فليس من العدل أن تقول: إنه يحوي أحاديث موضوعة أو ضعيفة مثلاً أو آراء شاذة، فتذكر الجانب المظلم وتنسى جانبًا آخر موجودًا في الكتاب، وهو أنه يحوي توجيهات مفيدة أو أبحاثًا علمية.

إن ذكرك لنصف الحقيقة وإهمال النصف الآخر منها ليس من الأمانة، والكثير من الناس بمجرد أن يرى خطأ في كتاب ما يحذره ويحذر منه؛ لأنه ساق حديثًا ضعيفًا، أو أخطأ في مسألة، ولو عاملنا كتب أهل العلم بهذا المقياس، ما بقي لنا كتاب» (العودة، ١٤١١هـ، ص٤٠).

قال أحمد بن عبد الرحمن الصويان في كتابه منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم (٢٠١١م): «خامسًا: الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات: إذا تبين أن الإنسان ـ مهما كانت منزلته ـ معرض للصواب والخطأ، فلا يجوز لنا أن نطرح جميع اجتهاداته، بل ننظر إلى أقواله الموافقة للحق ونلتزمها، ونعرض عن أخطائه، فالموازنة بين الإيجابيات والسلبيات هي عين العدل والإنصاف » (ص٢٧).

٢٣- البعد عن الذاتية قدر المستطاع وعدم التأثر بالمواقف الشخصية عند النقد والحكم على الآخرين وفق منهج ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ﴾ [المائدة: ٢].

يقول ابن كثير في تفسير لهذه الآية: «أي لا يحملنكم بغض قوم على ترك العدل فيهم، بل استعملوا العدل في كل أحد صديقًا أو عدوًا» (ابن كثير، مرجع سابق، ج٢، ص٣١).

قال السعدي في تفسير هذه الآية: «أي: لا يحملنكم بغض قوم وعداوتهم واعتداؤهم عليكم على الاعتداء عليهم، طلبًا للاشتفاء منهم، فإن العبد عليه أن يلتزم أمر الله، ويسلك طريق العدل، ولو جنى عليه أو ظُلِمَ واعتُدِي عليه، فلا يحل له أن يكذب على من كذب عليه، أو يخون من خانه» (مرجع سابق، ص٢١٩).

يقول يزيد التقي السبكي في طبقاته للشافعية: «لابد أن يكون المؤرخ عالمًا عادلاً عارفًا بحال من يترجمه، وليس بينه وبينه من الصداقة ما قد يحمله على التعصب له، ولا العداوة ما يحمله على الضغن منه» (حمادة، مرجع سابق، ص١٢٨).

يقول العمري، ١٤١٧هـ: «إن تحليل شخصية الرواة ودوافعهم سبق إليه المنهج الإسلامي، وجاء المنهج النقدي الحديث يفتش عن مدى حياد أو موضوعية الراوي أو المؤلف؛ حيث اشترط ألا ينساق لعواطفه الخلقية والعقدية والفلسفية، وأن تجيء روايته مستقلة قدر المستطاع عن قائلها، فلا يمازجها شيء من ميوله وأهوائه ونزعاته الذاتية، وليس للباحث العلمي أن يختار من الشواهد لبحثه ما يخدم رغبة في نفسه، أو يحقق مثلاً أعلى يتمناه» (ص٤٠، ٤١).

يقول صابر في المنحى الذاتي للبحث: «وهو الذي تبرز فيه شخصية الباحث العلمية،

وتظهر فيه ملكاته وقدراته الفائقة في البحث عن طريق التحليل والنقد والموازنة والمناقشة، وتظهر شخصية الباحث في مدى استيعابه للموضوع ومعرفة أبعاده، والقدرة على مناقشة الأفكار المطروحة، وتقويمها بالقبول أو الرفض وفق قواعد الترجيح والنقد المنطقي، بعيدًا عن التحكم والتعصب وتمجيد الذات» (مرجع سابق، ص١١٥).

ويقول في الضوابط العلمية للباحث تحت ضابط النزاهة العلمية وإنكار الذات: «فإن من سمات الباحث العلمي: التجرد عن الهوى، وعدم التعصب للأفكار، فالإنسان يدور مع الحق حيث دار، والهدف الأساسي من البحث هو الوصول للحقيقة مهما كان مصدرها» (ص١٢٦).

ويقول: «لكن ينبغي التنبيه على أن ترك التعصب مطلوب إذا كان صاحبه على باطل، أما إذا كان الإنسان على الحق فينبغي أن يتعصب له، يعضّ عليه بالنواجذ؛ حيث إن مسألة تجرد الباحث من أهوائه ومعتقداته ينبغي التعامل معها بحذر شديد» (المرجع السابق، ص١٢٧).

٢٤- التراجع عن الحكم فور العلم بالخطأ، فالرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل.

قال ﷺ: «**كلُّ بني آدم خطَّاء وخير الخطَّائين التوابون**» (رواه أحمد والترمذي عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحسنه الألباني في صحيح الجامع برقم (٤٥١٥)، ج٢، ص٨٣١).

وفي كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال:

«لا يمنعك قضاءٌ قضيته بالأمس راجعت فيه نفسك وهُديت فيه لرشدك أن ترجع فيه إلى الحق؛ فإن الحق قديم، والرجوع إلى الحق أولى من التمادي في الباطل» (البيهقي، ١٤٢٤هـ، برقم (٢٠٣٧١)، ج١٠، ص٢٠٤).

وعن عمرو بن مهاجر قال: قال لي عمر بن عبد العزيز: «إذا رأيتني قد ملت عن الحق فضع يدك في تلابيبي، ثم هزني، ثم قل لي: ماذا تصنع» (ابن عساكر، ١٤١٧هـ، ج٤٥، ص٢٠٠).

وقال الشافعي رحمه الله: «كل مسألة تكلمت فيها وصح الخبر فيها عن رسول الله ﷺ عن أهل النقل بخلاف ما قلت، فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي» (ابن حجر، ١٤٠٦هـ، ص ١٠٨).

قال أبو العتاهية:

إذا اتضح الصواب فلا تدعه   فإنك كلما ذقت الصوابا
وجدت له على اللهوات بردًا   كبرد الماء حين صفا وطابا
وليس بحاكمٍ من لا يبالي   أأخطأ في الحكومةِ أم أصابا

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره ابن كثير رحمه الله في البداية والنهاية: «أنه لما دنا علي وأصحابه من طلحة والزبير ودنت الصفوف بعضها من بعض خرج علي وهو على بغلة رسول الله ﷺ، فنادى: ادعو لي الزبير بن العوام فإني علي، فدُعي له الزبير فأقبل حتى اختلفت أعناق دوابهما، فقال علي: يا زبير أنشدتك الله، أتذكر يوم مر بك رسول الله ﷺ ونحن في مكان كذا وكذا؟ فقال: يا زبير ألا تحب عليًا؟، فقلت: ألا أحب ابن خالي وابن عمي وعلى ديني. فقال: يا زبير أما والله لتقاتلنه وأنت له ظالم. فقال الزبير: بلى، والله لقد نسيته منذ سمعته من رسول الله ﷺ ثم ذكرته الآن، والله لا أقاتلك. فرجع الزبير على دابته يشق الصفوف» ذكره في البداية من رواية حرب بن أبي الأسود الدؤلي (والغزوة كانت الجمل)» (ابن كثير، ج٧، ص٢٥٢).

وكذلك كان يفعل الأئمة الكبار من أهل الحديث كما نقل البغدادي في كتابه الكفاية:

قال موسى بن هارون: «سمعت أبي يقول: كان يزيد بن هارون يقول في مجلسه الأعظم غير مرة: حديث كذا وكذا أخطأت فيه».

وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: «رددت على المعافى بن عمران حرفًا في الحديث، فسكت، فلما كان الغد جلس في مجلسه من قبل أن يحدّث، وقال: إنّ الحديث كما قال الغلام، قال: وكنت حينئذٍ غلامًا أمرد، ما في لحيتي طاقة».

وحكى أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى، أنّ أبا معمرٍ حدّث بالموصل بنحوٍ من ألف

حديث حفظًا، فلما رجع إلى بغداد كتب إليهم بالصحيح من أحاديث كان قد أخطأ فيها، أحسبه قال: نحو ثلاثين أو أربعين» (البغدادي، مرجع سابق ١٤٥-١٤٧).

ولأنه كما ورد في الأثر: «الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها».

يقول النقيب، ١٤١٨هـ: «لقد أقبل العقل المسلم على علوم الآخرين ولم يستنكف أن يأخذ منهم، ولكن أخذ الناقد الخبير، وبلغت النزاهة العلمية والثقة بالنفس لدى المسلمين أن ينسبوا في مؤلفاتهم القول لقائله، وأن يعترفوا بالفضل العلمي لصاحبه وإن لم يكن مسلمًا» (ص١١١).

ويقول صابر في الضوابط العلمية للباحث تحت ضابط النزاهة العلمية وإنكار الذات:

«فالمطلوب من الباحث والعالم أن يتحلّى بالنزاهة الكاملة، والتجرد الكامل من أهوائه، وإنكار ذاته وميوله في تقرير الحقيقة حتى ولو كانت مخالفة لما كان قد تصور عنها من قبل، ولو خالفت ما يراه أو يعتقده سابقًا عنها لأنه يدور مع الحق حيث دار، ولا يتعصب لباطل مهما كان» (مرجع سابق، ص١٢٨).

٢٥. الإنصاف في النقد حتى مع النفس والأقارب وفق منهج ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥].

يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: «يأمر تعالى عباده المؤمنين أن يكونوا قوامين بالقسط، أي بالعدل، فلا يعدلوا عنه يمينًا ولا شمالاً ولا تأخذهم في الله لومة لائم، ولا يصرفهم عنه صارف، وأن يكونوا متعاونين متساعدين متعاضدين متناصرين فيه.

وقوله: (شهداء لله)، كما قال: (وأقيموا الشهادة لله)، أي ليكن أداؤها ابتغاء وجه الله، فحينئذ تكون صحيحة عادلة حقًا، خالية من التحريف والتبديل والكتمان، ولهذا قال: (ولو على أنفسكم) أي: اشهد الحق ولو عاد ضرره عليك، وإذا سئلت عن الأمر فقل الحق فيه، وإن كان مضرة عليك، فإن الله سيجعل لمن أطاعه فرجًا ومخرجًا من كل أمر يضيق عليه).

وقوله: (أو الوالدين والأقربين): أي وإن كانت الشهادة على والديك وقرابتك، فلا

تراعهم فيها، بل اشهد بالحق وإن عاد ضررها عليهم، فإن الحق حاكم على كل أحد، وهو مقدم على كل أحد» (ابن كثير، ١٤٠٧، ج١، ص٥٦٦).

ويقول السعدي، ١٤٢٣هـ في تفسير هذه الآية: «ومن أعظم أنواع القسط: القسط في المقالات والقائلين، فلا يحكم لأحد القولين، أو أحد المتنازعين، لانتسابه أو ميله لأحدهما، بل يجعل وجهته العدل بينهما» (ص٢٠٨).

قال الإمام ابن القيم: «واللهّ تعالى يحب الإنصاف، بل هو أفضل حِلية تحلّى بها الرجل، خصوصًا من نَصَّب نفسه حكمًا بين الأقوال والمذاهب، وقد قال الله تعالى لرسوله: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥]. فورثة الرسول منصبهم العدل بين الطوائف، وألا يميل أحدهم مع قريبه وذوي مذهبه وطائفته ومتبوعه؛ بل يكون الحق مطلوبه يسير بسيره، وينْزِل بنزوله، يَدِين العدل والإنصاف، ويُحكِم الحجة، وما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، فهو العلم الذي قد شمّر إليه، ومطلوبه الذي يحوم بطلبه عليه، ولا يثني عنانه عنه عذل عاذل، ولا تأخذه فيه لومة لائم، ولا يعيده عنه قول قائل (ابن القيم، ١٤٢٣هـ، ج١، ص٥٤).

فالموضوعية سمة من أهم سمات وأخلاقيات الباحث، ففي حين يحتفي الباحثون في أوروبا وغيرها حفاوةً كبيرة بمبدأ عدم التّحيّز، وفي هذا الصّدد ينقل الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان عن أحدهم قوله: «وليست أهميَّةُ العلوم وعظمتُها في الحقائق التي كشفت عنها، بقدر ما هي كامنةٌ في الطريقة وفي الرُّوح العلمية التي تبحث بها الحقائق» (ص٢٨)، فهذه الروح العلمية التي يُنوّهون بها ويُعوّلون عليها، ليست سوى الرُّوح الإيمانية والقيم الخلقية.

وإذا كان (التحيز) في أغلبه فرديًا يتصل بشخص الباحث أو العالم، فقد يصبح أيضًا تحيزًا ذا طابع جماعي، تكون فيه الجماعة مصدره والباعث عليه، ويتجلى هذا في انتماءات العلماء والباحثين إلى مدرسة نظرية أو فكرية ما دون أخرى.

ولهذا على الباحث التجرد قدر المستطاع من ذاتيته وميوله وانتماءاته حتى يحقق مبدأ العدل في بحثه مع الجميع.

٢٦- تقديم التعديل على الجرح غير المفسر، وكذلك ذكر الإيجابيات قبل السلبيات عند النقد.

المراد بتفسير الجرح: بيان سببه، والكشف عن علته، والنص على جهته، هل هو في العدالة أو في الضبط.

قال ابن الصلاح رحمه الله في معرفة علوم الحديث: «ويقبل تعديل الراوي ولو لم يذكر سببه، وذلك لكثرة أسباب التعديل ومشقة ذكرها.

وأما جرحه فلا يقبل إلا إذا بين سببه؛ لأن الجرح يحصل بأمر واحد، ولا مشقة في ذكره، إضافة إلى اختلاف الناس في أسبابه.

إذا تعارض جرح وتعديل في راوٍ معين قُدِّمَ الجرح إذا كان مفسرًا ولو زاد عدد المعدلين، وعلى ذلك جمهور العلماء؛ لأن مع الجارح زيادة علم خفيت عن المعدل، فالمعدل يخبر عن ظاهر حال الراوي، والمجروح يخبر عن أمر باطن، وهذا شرط مهم؛ فإنهم لم يقبلوا الجرح إذا تعارض مع التعديل إلا إذا كان مفسرًا، وهذا ما استقر عليه الاصطلاح» (ص١٠٦-١٠٩) بتصرف.

يقول الجديع ١٤٣١هـ: «التأصيل: أن من ثبت تعديله من ناقدٍ عارفٍ، فالواجب منع المصير إلى خلافه إلا بحجة.

والتحقيق من مذاهب أهل العلم: أن الجرح الثابت عن الناقد العارف متروك حتى تجتمع فيه شروط ثلاثة:

أولاً: أن يكون مفسرًا، ولو من ناقدٍ واحد.

ثانيًا: أن يكون جارحًا بما هو جارح.

ثالثًا: ألا يكون الجرح مردودًا من ناقدٍ آخر بحجة (ص٥٤١-٥٥٠).

يقول همام سعيد: «وتعرف العدالة بتزكية النقّاد العارفين، فإذا شهد للراوي عدد من العلماء أو واحد على الأقل بأنه عدل فإنه ينتقل من دائرة الجهالة إلى دائرة العدالة أو من دائرة

الجرح إلى التعديل، شريطة ألاّ يكون قد جرّحه آخرون جرحًا مبيّن السبب؛ لأن الجرح قد يكون مجملاً من غير بيان، كأن يقال: ضعيف، وهذا الجرح لا يقوى على معارضة التعديل. وأمّا إذا كشف الجارح عن السبب، وكان السبب مؤثرًا كالكذب أو الغفلة فإن الجرح يقدّم حينئذٍ على التعديل» (ص٩٢، ٩٣).

وقال الحافظ ابن حجر، ١٤٢٧هـ: «والجرح مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة ولكن محله إن صدر مبيَّنًا من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مفسر لم يقدم فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضًا، فإن خلا المجروح عن تعديل قُبِلَ الجرح فيه مجملاً غير مبين السبب إذا صدر من عارف على المختار؛ لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجروح أولى من إهماله».

كما أنه يجب أن يراعى عند الاختلاف حال المعدل والمجرح؛ لأن ذلك من القرائن التي يرجح بها عند الاختلاف في التوثيق والتضعيف (ص٣٧٤).

وعلى هذا، فعلى الباحث عندما يريد أن ينقد شخصية معينة أو كتابًا معينًا أن يذكر إيجابيات

ذلك الشخص أو ذلك الكتاب، كما يذكر سلبياته.

يقول يالجن: «من أهم سمات الباحث ومواصفاته في التربية الإسلامية:

أن يكون نزيهًا مؤدبًا في تقويمه لأعمال الآخرين، فلا يستخدم الكلمات غير المؤدبة أو الجارحة، وأن يبدأ في تقويمه بالجوانب الإيجابية قبل السلبية» (مرجع سابق، ص٤٤).

٢٧- مراعاة كون المنقود بشرًا يخطئ ويصيب ويذكر وينسى، ونحو ذلك عند النقد.

قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ﴾ الآية [البقرة: ٢٨٦].

هناك فرق بين الخطأ والنسيان، وهو أن النسيان: ذهول القلب عما أُمِرَ به فيتركه نسيانًا، والخطأ: أن يقصد شيئًا يجوز له قصده ثم يقع فعله على ما لا يجوز فعله، فهذان قد عفا الله عن

هذه الأمة ما يقع بهما رحمة بهم وإحسانًا» (السعدي، مرجع سابق، ص١٢١).

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**» حديث حسن، رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما.

يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في الحديث التاسع والثلاثين: عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله تجاوز» وعفا «لي» يعني بسببي ولأجلي، هذا من شرف هذه الأمة بسبب شرف نبيها عليه الصلاة والسلام «**إن الله تجاوز لي عن أمتي**» عفا عنهم، وتجاوز عن أمتي ثلاثة أشياء: «**الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**» حديث حسن رواه ابن ماجه والبيهقي (على كل حال الحديث فيه كلام لأهل العلم، لكن شواهده في القرآن والسنة أيضًا.

«إن الله تجاوز لي عن أمتي» ﴿**رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا**﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ﴿**إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ**﴾ [النحل: ١٠٦].

«**إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**» فلا إثم بسبب الخطأ ولا النسيان ولا بسبب الإكراه، الإثم مرتفع ﴿**رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا**﴾ [البقرة: ٢٨٦] قال: قد فعلت، يقول الله جل وعلا: قد فعلت، فلا مؤاخذة، وكذلك الإكراه، وهو الإلجاء» (موقع الشيخ عبد الكريم الخضير).

فإذا كان الخطأ والنسيان مغفورين في أوامر الله ونواهيه، فالخطأ والنسيان في الأمور الدنيوية من باب أولى، وعلى هذا فلو صدر ممن عُرف بالصلاح والفضل خطأ فهذا متوقع ويمكن حدوثه في أي وقت، فقد حصل مع نبينا محمد ﷺ كما في قضية تأبير النخل السالف ذكرها، ونسي في الصلاة كما في حديث ذي اليدين.

فعن محمد بن سيرين قال: سمعتُ أبا هريرة يقولُ: صلى بنا رسولُ الله ﷺ إحدى صلاتي العَشِيِّ: إمَّا الظهر وإما العصر، فسلَّمَ في ركعتين، ثم أتى جِذْعًا في قبْلَةِ المسجِدِ، فاستنَدَ إليها مُغْضبًا، وفي القومِ أبو بكرٍ وعمرُ، فهابَا أن يتكلما. وخرج سَرَعَانُ الناسِ: قَصُرَتِ الصلاةُ. فقام ذو اليدين فقال: يا رسولَ اللهِ، أقصُرَتِ الصلاة أم نسيتَ؟ فنظرَ النبيُّ ﷺ يمينًا

وشمالاً، فقال: ما يقولُ ذو اليدين؟ قالوا: صدق، لم تصلِّ إلا ركعتين، فصلَّى ركعتين وسلَّمَ، ثم كبَّرَ ثم سَجَدَ، ثم كبَّرَ فرفَع، ثم كبَّرَ وسجَدَ، ثم كبَّرَ ورفعَ. قال: وأُخبِرْتُ عن عِمرانَ بن حُصَينٍ أنه قال: وسلَّمَ. وفي رواية: صلى بنا رسولُ الله ﷺ إحدى صلاتي العشيِّ. بمعنى حديثِ سفيانَ (مسلم بشرح النووي، برقم (١٢٨٨)، ج٥، ص٧٠).

وعلى هذا فعلى الباحث في أي علم ألا يحكم على كاتب أو مؤلف من خلال خطأ وقع فيه، فيقصيه وينبذ جميع بحوثه ومؤلفاته، أو يذهب يتتبع سقطاته وعثراته، وغالبًا ما تكون في البدايات وعند الكبر فينسف بها كل إنتاجه، والبعض قد لا يكتفي بحكمه هو على هذا الكاتب أو المؤلف، وإنما يحرص على نقل هذا التصور للآخرين، فيبوء بإثمه وإثمهم، ولهذا فالباحث الجاد الصادق يتجنب تصيد العثرات، ويقارنها بما قدمه ذلك العالم أو ذلك الكاتب من علم مفيد ،ورؤى وأفكار، وكما قال الفقهاء: «إذا بلغ الماء القلتين لم يحمل الخبث» وهو حديث؛ فعن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث**» وفي لفظ: «**لم ينجس**» (أبوداود،١٤٣٠هـ، برقم (٦٣)، ج١، ص٤٦، ٤٧) (أخرجه بقية الأربعة وصحَّحه ابن خزيمة والحاكم وابن حبان).

وكذا من كانت إيجابياته أكثر من سلبياته، ولا يعني ذلك منح العصمة لأحد من الخلق مهما كانت مكانته، ومهما بلغ علمه خلا المعصوم ﷺ وإلا فباقي البشر كلهم ذوو خطأ، فمستقل ومستكثر، وعلى هذا كما قال إمام دار الهجرة رَحِمَهُ اللَّهُ: «كلٌّ يؤخذ من قوله ويُرد إلا صاحب هذا القبر»؛ يقصد النبي ﷺ.[صحيح أن هذه العبارة تنسب إلى الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، قالها عندما كان يدرِّس في المسجد النبوي، ويشير إلى قبر رسول الله ﷺ، ولكنها قد جاءت عن غيره من أهل العلم؛ فقد ورد في (معجم الطبراني الكبير) ورجاله موثوقون، كما قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رفعه، قال: «ليس أحد إلا يؤخذ من قوله ويدع، غير النبي ﷺ».

قال السخاوي في (المقاصد الحسنة): حديث «كل أحد يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر ﷺ»، هو من قول مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، وأورده الغزالي في (الإحياء)، بلفظ: «ما من أحد إلا يؤخذ من علمه ويترك، إلا رسول الله ﷺ».

٢٨. كلام العلماء في شبابهم وتوقد ذواكرهم وحفظهم لا ينقض بما قد يطرأ عليهم بسبب كبر السن من الخطأ والنسيان.

يقول عتر ١٤٣٢هـ: «والحكم في حديث من رمي بالاختلاط من الثقات قرر فيه المحدثون التفصيل: فما سمع قبل الاختلاط يُقبل ويُحتج به.

أما ما سمع بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يُدْرَ هل أُخِذَ عنه قبل الاختلاط أو بعده فإنه يُرد ولا يُقْبل» (ابن الصلاح، (د.ت)، ص٣٩٢).

وقد أحصى الأئمة رحمهم الله الذين اختلطوا من الثقات، وحدّدوا وقت اختلاطهم، فمن سمع منهم قبل الاختلاط فمقبول وإلا فلا.

ومن الكتب التي أحصت ذلك: تحفة المستفيد لأبي بكر الحازمي محمد بن موسى (ت٥٨٤)، والحافظ صلاح الدين العلائي (ت٧٦١) رتب المختلطين على حروف المعجم. وقد ذيّل عليه الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢). وللبرهان الحلبي إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي (ت٨٤١» (الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط).

وذلك ينسحب على جميع العلماء في شتى العلوم، فمهما كان العالم متمكنًا في علمه ملمًا بجميع جوانبه إلا إنه قد يطرأ عليه ما يؤثر على ذاكرته وحفظه مع تقدم السن، وقد يصاب بفقدان الذاكرة (الزهايمر)، فإن حصل ذلك وبدأ يخلط في كلامه فإن ما قدمه من أفكار ورؤى وإبداعات وإنتاج علمي في فترة ضبطه وتوقد ذاكرته من خلال كتاباته ومؤلفاته تظل صالحة للاستشهاد بها، والبناء عليها، مالم يكن هناك سبب آخر لرفضها أو تغييرها.

٢٩. عند الأخذ عن عالم أو مؤلف فإنما يحاسب على أخطائه في اختصاصه، أما لو تطرق لمسألة في علم آخر فأخطأ فيها فلا يؤاخذ، لقول النبي ﷺ في مسألة تأبير النخل: «أنتم أعلم بأمور دنياكم».

عن موسى بن طلحة عن أبيه طلحة بن عبيد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: « مَرَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِقَوْمٍ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ، فَقَالَ: مَا يَصْنَعُ هَؤُلَاءِ؟ فَقَالُوا: يُلَقِّحُونَهُ، يَجْعَلُونَ الذَّكَرَ فِي

الأُنْثَى، فَيَلْقَحُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **مَا أَظُنُّ يُغْنِي ذَلِكَ شَيْئًا**، قَالَ: فَأُخْبِرُوا بِذَلِكَ، فَتَرَكُوهُ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ: **إِنْ كَانَ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ، فَلْيَصْنَعُوهُ، فَإِنِّي إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا، فَلا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ، وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنِ اللهِ شَيْئًا، فَخُذُوا بِهِ، فَإِنِّي لَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ**». هذا لفظ مسلم في صحيحه (مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، برقم (٦٠٧٩)، ج١٥، ص١١٥، ١١٦).

والحقيقة أن حبنا لبعض العلماء وإعجابنا بما لديهم من علم خصوصًا في المجال الشرعي يجعلنا نظن أنهم خاضوا غمار كل العلوم وتشبّعوا منها، فقد يسألهم سائل عن مسألة تكون لها علاقة بالطب أو بخواص المواد، أو بعمليات حيوية، فيجيب بعضهم بما يعتقد أنه هو الصواب ويكون قوله مجانبًا للصواب تنقضه الحقائق العلمية، فحينئذ لا يلزم رد جميع أقواله

يقول عبد الرحمن النقيب في معرض كلامه عن طلبة العلم من المسلمين: «كذلك لم يمنعهم الإعجاب العلمي بأحد أن ينتقدوا ما قد يكون في معارفه من أخطاء وقصور» (مرجع سابق، ص١١١).

٣٠ ـ جواز الأخذ عن المبتدع ما لم تكن بدعته مكفرة، أو كان ممن يدعو لبدعته، أو من الطوائف التي تستحل الكذب.

قال العمري: «اهتم النقاد المحدثون بالكشف عن اتجاهات الراوي وميوله العقدية والسياسية، ونظروا إلى مروياته بحذر إذا وافقت هواه، ورفضوا مروياته إذا كان من الدعاة إلى البدعة والهوى، وهو رأي أحمد بن حنبل، وذهب الشافعي إلى قبول شهادة (أخبار) أهل الأهواء، إلا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم، ويرى الإمام مالك رفض مرويات أهل الأهواء» (الخطيب، مرجع سابق، ص١٢٠).

والرأي المعتدل هو ترك الدعاة إلى بدعهم، لأن حماسهم ودعوتهم تؤثر في روايتهم، وأما غير الدعاة فتركهم بالجملة يسقط كثيرًا من الروايات دون مبرر، ومن هنا قال ناقد كبير وهو علي بن المديني: «لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي ـ يعني التشيع ـ خربت الكتب»، قوله: «خربت الكتب» يعني لذهب الحديث.

بل إن بعض الدعاة إلى البدع كالخوارج لم تُردَّ مروياتهم؛ لأن بدعتهم تجرهم إلى تغليظ جريرة الكذب، فهم يكفرون مرتكب الكبيرة والكذب كبيرة (المرجع السابق، ص١٣٠).

يقول هاشم (د.ت): «إن حكم الرواية عن المبتدع تنقسم بانقسام البدعة على ضربين:

الأول: أن تكون بمكفر، كأن يعتقد صاحبها ما يستلزم الكفر، وقد اختلف العلماء في حكمها:

١- يرى الجمهور: أن رواية صاحب البدعة بمكفر غير مقبولة.

٢- وقيل إذا اعتقد حرمة الكذب تقبل روايته لأن اعتقاد حرمة الكذب تمنعه منه.

٣- وقيل تقبل مطلقا.

قال الحافظ ابن حجر ١٤٢٢هـ في نزهة النظر: «التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته لأن كل طائفة تدعي أن مخالفتها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفتها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق يستلزم تكفير جميع الطوائف. والمعتمد أن الذي ترد بدعته روايته من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه، وأما من لم يكن كذلك وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله» (ص٢٧).

الثاني: أن تكون بدعته بمفسق لم يكفر في بدعته، وقد اختلف فيها كذلك:

١- قيل ترد روايته مطلقًا لأنه فاسق ببدعته. وهذا الرأي يروى عن مالك، والعلة في ذلك أن في الرواية عن المبتدع بما لا يكفر ترويجًا لأمره وتنويهًا بذكره، وهذا الرأي بعيد مخالف للشائع عند أئمة الحديث.

٢- وقيل يقبل إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء دعا إلى بدعته أم لا، وإن كان ممن يستحل الكذب لم تقبل روايته. وقد عزى هذا القول للشافعي قال: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم.

٣- وقيل يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته؛ لأن تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه. وهذا الرأي هو مذهب الإمام أحمد.

قال الحاكم في معرفة علوم الحديث، ١٤٢٤هـ: «الداعي إلى البدعة لا يُكتب عنه ولا كرامة، لإجماع جماعة من أئمة المسلمين على تركه» (ص١٣٣).

والأكثرون على قبول غير الداعية إلا إن روى ما يقوي بدعته فيرد على المذهب المختار.

واحتجاج صاحبي الصحيحين وغيرهما بكثير من المبتدعة غير الدعاة مما يضعف رأي القائلين بمنع القبول في بدعة غير المكفر.

وهما إذ يخرجان للمبتدعة إنما يخرجان بشروط، ويمكن حصرها فيما يأتي:

١- ألا تكون البدعة بمكفر.

٢- ألا يكون المبتدع ممن يستحل الكذب.

٣- ألا يكون داعيًا لبدعته.

٤- ألا يكون راويًا لما يقوي بدعته.

٥- أن يكون الراوي معروفًا بالصدق والضبط.

٦- أن يكون معروفًا بالأمانة والثقة في الدين والخلق (ص٢٣١-٢٣٣).

ومما سبق فإنه لا بأس بالاستشهاد بأقوال المبتدعة بالضوابط السابقة، ففيهم العلماء والأدباء والمفكرون ومن يستحقون أن يستفاد منهم، وخصوصًا في المجالات التي لا تكون ذات صلة مباشرة بالعقيدة.

٣١. عندما يقوم شخص بنقل خبر أو واقعة أو معلومة ثم يحدث موقف يقتضي منه قطع كلامه والتعليق على الموقف فإنه ينبغي أن يبين بأن هذا الكلام ليس تابعًا لسابقه.

مثال هذه الصورة قصة ثابت بن موسى الزاهد المشهورة في روايته «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»، فقد دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبد الله القاضي وهو يقول: «ثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، قال رسول الله ﷺ. فدخل ثابت عليه، فلما نظر إلى ثابت ذكر ذلك، يريد به ثابتًا لزهده وورعه. فظن ثابت أن ذلك سند الحديث، فكان يحدّث بهذا الإسناد (أخرجه ابن ماجه، برقم (١٣٣٣) ج١، ص٤٢٢).

وهكذا عندما ينقل الباحث أحد النصوص ثم يقتضي الأمر أن يُعلق عليه أو ينقده فإنه يضع كلامه بين علامات تنصيص تدل على أن هذا هو كلامه وليس كلام صاحب النص، فهذا ما تقتضيه الأمانة العلمية.

قال صابر: «وليس مقتضى الأمانة العلمية أن يقف الباحث عند توثيق النص المنقول حرفيًا فقط، بل تقتضي كذلك أن يوثّق الفكرة التي نقلها والمضمون الذي فهمه من أي كتاب...

ولهذا يُشترط في البحث العلمي أن يبيّن الباحث منهجه في الإحالة ويوضح رموزه في الإحالة حينما ينقل بالنص، وحينما ينقل الفكرة ويتصرف في النص، وحينما يقتضي الأمر المقارنة بين النصوص والأفكار» (مرجع سابق، ص١٤٧,١٤٨).

٣٢ ـ عندما يروي الواقعة عدد كبير ممن حضرها يستحيل في العادة اتفاقهم على الكذب، فالعبرة حينئذ بكثرتهم وليس بعدالتهم وضبطهم، كما هو الحال مع المتواتر من الحديث، وفي هذه الحالة يفيد العلم اليقيني.

قال شيخ الإسلام في الفتاوى: «والصحيح ما عليه الأكثرون: أن العلم يحصل بكثرة المخبرين تارة وقد يحصل بصفاتهم لدينهم وضبطهم، وقد يحصل بقرائن تحتف بالخبر، فيحصل العلم بمجموع ذلك» (ج١٨، ص٤٨).

إن تواتر الخبر وروده عن عدة أشخاص من المسلمين يجعله محط قبول، وينفي عنهم التهمة، وذلك أنه يستحيل اتفاق مجموعة من الناس على الكذب في وقتٍ واحد.

ومما يشبهه في وقتنا الحاضر القرارات والفتاوى الصادرة عن اتحادات علماء المسلمين والمجامع الفقهية واللجان ونحوها، فهي محل ثقة ويمكن للباحث أن يدعم بها بحثه.

٣٣ ـ مما تقرر في الشرع أنه لا عمل إلا براجح يستفاد من علم أو ظن.

كذلك في التعامل مع النقول والأخبار والحوادث لا يعتمد إلا على ما ترجحت صحته (مستفاد من حديث النبي ﷺ: «**إنما أقضي لكم على نحو مما أسمع، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض...**» الحديث، فعن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعًا في الصحيحين: «**إنكم**

تختصمون لدي، وإنما أنا بشر، ولعل أحدكم ألحن بحجته من أخيه، فأقضي له، فمن قضيت له من حق أخيه شيئًا فلا يأخذه، إنما أقطع له قطعة من نار» أخرجه البخاري برقم (٦٩٦٧)، ج٤، ص٢١٧٩، ومسلم بشرح النووي برقم (٤٤٤٨)، ج١٢، ص٢٣١).

قال السيد إسماعيل الأمير في حاشية المحلى في قول ابن حزم رحمه الله: «ولا يحل الحكم بالظن أصلاً لقول الله تعالى: ﴿**إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا**﴾ [النجم: ٢٨]، ولقول رسول الله ﷺ: «**إياكم والظن؛ فإن الظن أكذب الحديث**» وبالله تعالى التوفيق».

أقول: «هذا النفي في أنه لا يحل الحكم بالظن مشكل غاية الإشكال، وقد آن أن نحقق البحث للناظرين، دفعًا للاغترار بكلام هذا المحقق رحمه الله فنقول:

الظن لفظ مشترك بين معانٍ يطلق على الشك كما صرح أئمة اللغة، ففي القاموس:

الظن: التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد الغير الجازم. انتهى. فهذان إطلاقان. ويطلق على اليقين كما في قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ**﴾ [البقرة: ٤٦] مع قوله في صفة المؤمنين: ﴿**وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ**﴾ [النمل: ٣] لأنه لابد من اليقين في الإيمان بالآخرة. ويطلق على التهمة، كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ**﴾ [التكوير: ٢٤] فيمن قرأه بالظاء المشالة، أي بمتهم، كما قال أئمة التفسير.

وإذا عرفت هذا عرفت أن المذموم من الظن هو ما كان بمعنى الشك، وهو التردد بين طرفي الأمر، فطرفاه مستويان لا راجح فيهما، فهذا يحرم العمل به اتفاقًا وهو الذي يكون أكذب الحديث، وهو الذي لا يغني من الحق شيئًا، وهو بعض الإثم الذي أراده تعالى بقوله: ﴿**إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ**﴾ [الحجرات: ١٢]، وذلك لما تقرر في الفطرة وقررته الشريعة أن لا عمل إلا براجح يستفاد من علم أو ظن.

وأما الظن الذي بمعنى الطرف الراجح فهو متعبد به قطعًا بل أكثر الأحكام الشرعية دائرة عليه، وهو البعض الذي ليس فيه إثم، المفهوم من قوله تعالى: ﴿**إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ**﴾، فإن خبر الآحاد معمول به في الأحكام وهو لا يفيد بنفسه إلا الظن.

والمصنف (ابن حزم) تقدم له أن الجاهل يسأل العالم عن الحكم فيما يعرض له، فإذا أفتاه وقال هذا حكم الله ورسوله عمل به أبدًا، ومعلوم أن هذه رواية آحادية من العالم بالمعنى ولا تفيد إلا الظن وقد أوجب قبولها، وكذلك أمر الله بإشهاد ذَوَيْ عدل، فإن شهدا وجب على الحاكم الحكم بما شهدا به، وشهادتهما لا تفيد إلا الظن، بل كونهما ذوي عدل لا يكون إلا بالظن، بل قال ﷺ: «إنكم تختصمون إلي» إلى قوله: «فإنما أقطع له قطعة من نار»، وهذا صريح أنه ﷺ حكم بالظن الحاصل عن البينة، إذ لو كان بالعلم لما كان المحكوم به قطعة من نار؛ لأنه يجوز أن البينة التي حكم بها باطلة. في هذا إجماع لا خلاف فيه من أحد، وفى حديث ابن مسعود في سجودالسهو: «إذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث أو أربع وأكثر ظنك على أربع...» الحديث، فاعتبر الظن في أشرف العبادات.

وحديث الطبراني والحاكم: «**قال الله: أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء**» وحديث: «**لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله**» أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه. فهذا كله عمل بالظن الراجح الصادر عن إمارة صحيحة، وأما ما صدر لا عن إمارة صحيحة نحو ظن الكفار أنه ﴿لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ الآية ﴿وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ وَكُنتُمۡ قَوۡمَۢا بُورٗا﴾ فهذا ظن باطل مستند إلى أن الله تعالى لا ينصر رسوله ﷺ والمؤمنين، وظننتم أن الله لا يعلم كثيرًا مما تعملون الذي حكاه الله تعالى عنهم بقوله: ﴿وَلَٰكِن ظَنَنتُمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعۡلَمُ كَثِيرٗا مِّمَّا تَعۡمَلُونَ (٢٢) وَذَٰلِكُمۡ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمۡ أَرۡدَىٰكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ فظنهم هذا مستند إلى الجهل بعلم الله وإحاطته، ومنه في قصة الأحزاب في ظن المنافقين ﴿وَإِذۡ زَاغَتِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلۡقُلُوبُ ٱلۡحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾، فإنهم ظنوا غلبة الأحزاب للرسول ﷺ، ولذا قالوا: ﴿مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورٗا﴾ وعكسهم أهل الايمان فإنهم قالوا: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥۚ وَمَا زَادَهُمۡ إِلَّآ إِيمَٰنٗا وَتَسۡلِيمٗا﴾ (ابن حزم، ج١، ص٧١).

والظن المقصود هنا هو الظن الراجح، يقول صابر: «وإذا كنا قد استبعدنا من ميدان البحث العلمي الظن، فإننا نقصد به الظن القائم على التخمين والوهم، أما الظن الراجح فإنه من طرق الإثبات، وكذلك ما يُعرف بالظن العلمي أو الفروض التي يضعها الباحثون خاصة

في مجال البحث الطبيعي، ويجعلونها طريقًا للوصول إلى الفرض الصحيح دون سواه، وفق قاعدة الحذف والاستبعاد، فهو خطوة من خطوات المنهج التجريبي، وطريق من طرق الوصول إلى الحقيقة» (مرجع سابق، ص١٣١).

ولو استبعدنا الظن أو الشك العلمي لما وصلت البشرية إلى ما وصلت إليه من المخترعات التي قامت في بدايتها على ما يسمى بالظن أو الشك العلمي.

وقد أصبحت البحوث التربوية تتجه إلى الجانب التجريبي القائم على الفروض من خلال الدراسات الميدانية والتي تتطلبها مشكلات التربية والتعليم، والتي تحتاج النزول للميدان ومعايشتها ودراستها من قرب ومن خلال أطرافها، ليمكن الوصول إلى نتائج حقيقية ينبني عليها حلول.

٣٤ ـ عدم الاتصال في السند بين القائل والناقل يعتبر هذا مدعاة لضعف المعلومة وضعف الاستشهاد بها.

الأصل في المعلومة التي نستشهد بها ونضمّنها بحوثنا العلمية أن تكون من القائل أو الكاتب أو ممن شهد الواقعة مباشرة بدون وسائط، ولكن لما كان هذا الأمر غير ممكن باستمرار نتيجة تباعد الزمان والمكان والأشخاص، كان لابد أن يكون هناك وسائط بين قائل أو كاتب المعلومة حتى تصل إلينا؛ لأنه يستحيل وجود الشخص في الماضي وحضوره في كل الحوادث، ولكن عندما تكون هذه الوسائط متصلة إلى ذلك القائل كما هو في القرآن الكريم وصحيح السنة، يكون الاعتماد عليها في الاستشهاد والكتابات والبحوث أمرًا مقبولاً، لكن حينما تنقطع تلك الوسائط بين القائل والناقل، فيكون النقل بصيغ التمريض التي تكلمنا عليها سابقًا كيُحكى ويُقال وما شابهها من الصيغ التي تنم عن عدم الاتصال، يكون الاستشهاد بها والاعتماد عليها غير مقبول وخصوصًا في مجال البحوث العلمية.

٣٥ ـ ناقل العلم لا يشترط أن يكون عالمًا لكل ما ينقله.

والأصل في ذلك ما رواه أبو سعيد أنه ﷺ قال: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا**

فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهِ» رواه ابن ماجه، مرجع سابق، برقم (٢٣٠)، ج١، ص٨٤، ورواه أبو داود والترمذي ورواه الطبراني وقال حسن صحيح.

وفي رواية: «**نضر الله امرءًا سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه من هو أحفظ منه، ويبلغه من هو أحفظ منه إلى من هو أفقه منه، فرب حامل فقه ليس بفقيه**».

ومعنى هاتين الجملتين الواردتين في بعض طرق الحديث «**فرب حامل فقه غير فقيه**» و«**رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**» أنَّه قد يحفظ من لا يفهم، وقد يفهم وغيره أفهم منه، والذي حفظ ولم يفهم مأجور لحفظه السنة وتبليغها، والذي حفظ وفَقِهَ أكمل منه، فيكون مأجورًا لحفظه وتبليغه واستنباطه من الحديث ما أمكنه استنباطه، فهو يبلغه لغيره، وقد يكون الذي بلغه إليه أفقه منه فيستنبط منه ما لم يفهمه الحامل (العبّاد، ١٤٠١هـ، ص١٨٠).

وعلى هذا فقد يستشهد العالم بنص أو نظرية أو قانون لمجرد الاستدلال على شيء معين، فلا يشترط إلمامه بكل ما ينقله، بل يكفي أن يكون النص أو النظرية أو القانون صالحًا للاستدلال به في هذا الموضع.

كذلك فنحن نشاهد بعض حفّاظ كتاب الله تعالى وهم لا يعرفون تفسير الآيات التي يتلونها، ومع ذلك فهم أئمة للناس، ولا يعيبهم ذلك، وليس ذلك مدعاة للاستغناء عنهم، وكذلك حفظة السنة النبوية والمتون، فقد نقل لنا حفاظ السنة أحاديث النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، وقام فقهاء الأمة باستنباط الأحكام الشرعية منها، وتجرى سنويًا مسابقات في حفظ القرآن والسنة ومتون العلم الشرعي، رغم أن الكثير ممن يحفظها لا يفهم معناها ولا ما حوته من أحكام، ولا ينقص ذلك من قدرهم بل لكلٍ فضله وميزته.

والباحث كذلك قد يستشهد ببعض النصوص والآثار وقد لا يكون ملمًا بمعناها ولا ما تحويه من أحكام، ومع ذلك فإنه يكفي معرفته بصلاحها للاستدلال من عدمه والشاهد الذي يخدم بحثه.

٣٦ـ التأكد من أن المعلومة التي ينقلها لا تزال صالحة. بمعنى (ألا تكون معلومة تنفع في الزمن الماضي ولا تتلاءم مع الحاضر).

إن الباحث عندما يقوم بنقل معلومة ليدعم بها بحثه، ينبغي أن يتأكد من عدة أمور، منها:

أن تكون هذه المعلومة لا زالت سارية المفعول، فهناك العديد من النظريات والقوانين قد جاء ما يدحض صحتها، بل وقد يثبت خلافها.

ألا يكون كاتب المعلومة قد تراجع عنها، فما يكتبه الإنسان في فترة شبابه وقمة حماسه وتأجج عاطفته، قد يتراجع عنه في كهولته وعند تراكم خبراته ونضج شخصيته.

كذلك ألا تكون المعلومة صالحة في الزمن الماضي ولا تصلح في الحاضر؛ لأن الزمن في تغير متسارع، وما كان صالحًا بالأمس قد لا يكون كذلك اليوم.

٣٧ ـ إذا خالف قول المقبول (من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله) من هو أوثق منه فيعتبر قوله شاذًا ولا يعتد به.

وهذا فيما يتعلق بعلم الحديث، وكذلك فعند استخدام هذه القاعدة من قبل الباحثين فإنه عندما يأتي عالم له باع طويل في العلم أو فتوى أفتى بها مجموعة من العلماء، ثم جاء أحد الدعاة أو طلبة العلم يخالفهم مثلما حصل في مسألة القول بحل الغناء؛ فإنه لا يُلتفت لقوله ولا يُعتد به، فالشاذ لا حكم له.

٣٨ ـ التأكد مما قد يكون في النص من الأخطاء في الرواية والنقل أو في الكتابة مما يغير المعنى، أو ما قد يكون إضافة من الناقل وليست من أصل الخبر.

مثل حديث أبي هريرة مرفوعًا: «للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك» (رواه البخاري في العتق، ج٣، ص١٤٩).

وظاهر أنه يستحيل منه ﷺ أن يتمنى الرق؛ لأنه غير لائق بالنبوة، كما أنه لم تكن أمه موجودة حتى يبرها، فعلمنا من ذلك أن قوله: «والذي نفسي...إلخ» ليس من الحديث، وإنما هو مدرج من كلام أبي هريرة (عتر، مرجع سابق، ص٤٤٣).

حينما نقوم بنقل خبر أو واقعة أو معلومة ثم نذكرها وأردنا أن نوضح عبارة غامضة فيها فيجب أن نبيّن ذلك ونفصل الإيضاح عن العبارة.

ومثال ذلك حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في بدء الوحي: «أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبِّب إليه الخَلاَء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه ـ وهو التعبد ـ الليالي ذات العدد قبل أن ينزع إلى أهله» (البخاري، ج١، ص٢٢).

جملة «وهو التعبد» مدرجة في الحديث من كلام الزهري، لتفسير«يتحنث» (ومسلم بشرح النووي، برقم (٤٠١)، ج٢، ص٣٧٤-٣٧٩).

ينبغي للباحث أن يدقق في النصوص التي يضمّنها بحثه مما قد يكون فيها من الأخطاء العقدية أو الفكرية أو اللغوية أو الإملائية، وما قد يكون إضافة من كلام باحث على نص أو تفسيرًا وإيضاحًا لذلك النص، لأن هذا ما تقتضيه الأمانة العلمية، بحيث يُفصل النص الأصلي عن الزيادة التي تضاف له مما سبق.

يقول صابر: «كما حذّر علماء المناهج من وقوع الباحثين في ما يُسمى بـ(خداع التزييف)؛ حيث يقع بعض الباحثين فريسة لبعض المزيّفين الذين يقدّمون آثارًا تاريخية مزيّفة، أو وثائق ومخطوطات ملفّقة، ويتعامل معها الباحون على أنها حقائق، ثم يكتشفون أنهم بنوا أحكامًا على وثائق خاطئة، أو بنوا أفكارهم ونظرياتهم على وهم وخداع» (مرجع سابق، ص١٣٠).

فيجب أن يحذر الباحث مما قد يقتبسه من كتب أو بحوث أخرى أن يمرره دون تدقيق وتمحيص، فيبني نتائجه على معلومات غير صحيحة.

٣٩ ـ التأكد مما قد يقع في النص من الأخطاء في الرواية والنقل أو الكتابة مما يغير المعنى، أو ما قد يكون إضافة من الناقل وليست من أصل الخبر.

قديمًا قالوا: وما آفة الأخبار إلا رواتها.

فعند نقل الباحث لنص من كتاب أو بحث أو موقع إلكتروني ينبغي أن يتنبه إلى ما قد

يقع في النص من الأخطاء الإملائية والنحوية وما شابهها، كذلك ما قد يحدث من الأخطاء في الرواية، وقد يحدث الخطأ في نسبة تفسير لمفسر أو تصحيح حديث وهو ضعيف أو إيراد رواية ضعيفة وقد وثقها من الصحيحين مثلاً؛ لأن الباحث قد ينقل الرواية ثم يضع طرف الحديث فتظهر له في البخاري ومسلم ما يشبه أو يتعلق بهذه الرواية دون أن ينظر إلى بقية الحديث وتكون هذه الرواية للحديث بهذا الشكل ضعيفة.

٤٠ - إذا كان السامع أو المنقولة له الحوادث عارفًا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص ذلك الخبر.

كما ذكر ابن خلدون في مقدمته فقال: «ومن الأسباب المقتضية له أيضًا وهي سابقة على جميع ما تقدم: الجهل بطبائع الأحوال في العمران، فإن كل حادث من الحوادث ذاتًا كان أو فعلاً لابد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله، فإذا كان السامع عارفًا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب، وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض. وكثيرًا ما يعرض للسامعين قبول الأخبار المستحيلة وينقلونها وتؤثر عنهم، كما نقله المسعودي عن الإسكندر لما صدته دواب البحر عن بناء الإسكندرية، وكيف اتخذ صندوق الزجاج وغاص فيه إلى قعر البحر، حتى صور تلك الدواب الشيطانية التي رآها وعمل تماثيلها من أجساد معدنية، ونصبها حذاء البنيان، ففرت تلك الدواب حين خرجت وعاينتها، وتم بناؤها في حكاية طويلة من أحاديث خرافة مستحيلة من قبل اتخاذه التابوت الزجاجي ومصادمة البحر وأمواجه بجرمه، من قِبَلِ أن الملوك لا تحمل أنفسها على مثل هذا الغرور. ومن اعتمده منهم فقد عرض نفسه للهلكة وانتقاض العقدة واجتماع الناس إلى غيره، وفي ذلك إتلافه.

وأمثلة ذلك كثيرة، وتمحيصه إنما هو بمعرفة طبائع العمران وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها، وهو سابق على التمحيص بتعديل الرواة، ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع. وأما إذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح. ولقد عد أهل النظر من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبله العقل، وإنما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة

الأخبار الشرعية لأن معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظن بصدقها، وسبيل صحة الظن الثقة بالرواة بالعدالة والضبط.

وأما الأخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة، فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه وصار فيها ذلك أهم من التعديل ومقدمًا عليه؛ إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط، وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة. وإذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، و نميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه وما يكون عارضًا لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له. وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونًا في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه، وحينئذ فإذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه، وكان ذلك لنا معيارًا صحيحًا يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه. وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا، وكأن هذا علم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري و الاجتماع الإنساني، وذو مسائل، وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته؛ واحدة بعد أخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيًا كان أو عقليًا» (ابن خلدون، ١٤٢٥هـ، ص٥٦-٥٨).

وعلى هذا، فالباحث الجيد لابد أن يكون له اطلاع على تاريخ الأمم وسنن الله الكونية ومعرفة حدود قدرات الناس حتى يستطيع من خلال نظره في الخبر وتفحصه له أن يدرك بثاقب نظره أن هذا الخبر مما يمكن وقوعه أو لا، أو مما يدخل في حدود قدرات البشر أو لا، أو هو موافق لسنن الله الكونية أو مخالف لها؛ لأنه في هذا العصر ابتلي الباحثون وغيرهم بكثرة المصادر وتعددها وإمكانية دخول التقنية على الحدث، فتزيد فيه وتنقص وتدخل عليه ما ليس منه، لذلك كان الباحث في هذا الوقت أشد حاجة لمعرفة الأمور السابقة والإلمام ببعض جوانب التقنية الحديثة التي تمكنه من اكتشاف مثل هذه التزييفات، وعدم نقله لخبر في بحثه حتى يتأكد من عدة مصادر، وبالذات المصادر التي عُرفت بمصداقيتها وتلقاها الناس بالقبول.

٤١ ـ مراعاة أن معايير النقد تختلف من شخص لآخر، وعند الأخذ عن النقاد يراعى منطلقاتهم في تقويم الأشخاص.

قال الأعظمي: «قال الأستاذ مالك البدري: لقد أصبح الآن من الثابت علميًا أن إدراك الفرد يتأثر كثيرًا بالعوامل الانفعالية والوجدانية والفكرية التي تهيمن على سلوكه» (الأعظمي، ص٤١).

يقول العمري: «إن تحليل شخصية الرواة ودوافعهم سبق إليه المنهج الإسلامي، وجاء المنهج النقدي الحديث يفتش عن مدى حياد أو موضوعية الراوي أو المؤلف؛ حيث اشترط ألا ينساق لعواطفه الخلقية والعقدية والفلسفية. وأن تجيء روايته مستقلة قدر المستطاع عن قائلها، فلا يمازجها شيء من ميوله وأهوائه ونزعاته الذاتية، وليس للباحث العلمي أن يختار من الشواهد لبحثه ما يخدم رغبة في نفسه، أو يحقق مثلاً أعلى يتمناه» (ص٤١).

فالباحث عندما يأخذ عن النقاد يراعي أن الاختلاف في وجهات النظر بينهم واردة، وكذلك أن مرجعياتهم العقدية والفكرية وبيئتهم الثقافية والاجتماعية لها دور كبير في نقدهم، ولذلك يجب عليه أن يراعي ذلك، فمثلاً عندما ينقد شخص شخصًا مخالفًا له في المذهب سيلاحظ حدة النقد، وكذلك عند نقد شخص مخالف له في المنهج والفكر ويكون من تيار مخالف، فعلى سبيل المثال يلاحظ الباحثون حدة النقد عندما تكون من شخص من التيار الإسلامي للبرالي والعكس، وهذا واضح حتى في نقاشاتهم وردودهم الصحفية.

٤٢ـ مراعاة طباع أهل البلدان وأعرافهم بحسب تأثيرها على النقد، فما قد يكون قادحًا (يقدح في الشيء يطعن فيه ويظهر ما فيه من العلل والخلل) في بلد لا يكون كذلك في بلد آخر.

فعلى سبيل المثال كشف الرأس بالنسبة للرجل يعتبر في بعض البلدان من خوارم المروءة، بينما لا يعتبر كذلك في بلدان أخرى.

وكذلك بالنسبة للمرأة فقد يكون كشف وجهها غير جائز في بلد وفي غيره يرون جوازه.

يقول ابن خلدون في مقدمته عندما يتكلم عن المؤرخين: «يحتاج صاحب هذا الفن إلى

العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع والأعصار في السير والأخلاق والعوائد، والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق أو بون وما بينهما من الخلاف، وتعليل المتفق منها والمختلف» (ابن خلدون، ١٤٢٥هـ، ص٤٧).

فكما هو معروف أن شروط العدل عند المحدثين أن يكون سالمًا من خوارم المروءة، وهي كما هو معلوم تختلف من مجتمع لآخر باختلاف البلدان والطبائع والأعراف والعادات، فما قد يكون قادحًا في بلد لا يُعد قادحًا في بلدٍ آخر، فعلى سبيل المثال كما مر معنا قد يكون ترك رأس الرجل مكشوفًا يُعدّ من خوارم المروءة في بلد، بينما لا يُعدّ كذلك في بلدان أخرى، وفي حق المرأة قد يكون كشف الوجه معتادًا في بلد بينما يكون تغطيته هي المعتادة في بلدٍ آخر حسب تنوع الفتوى والعادات والتقاليد. فيجب على الباحث الناقد أن يراعي مثل هذه الأمور عند نقده للأشخاص أو للمجتمعات حتى في الدولة الواحدة، فقد تكون الأطياف فيها متنوعة، فعندما يريد أن يبحث عن الزي المدرسي مثلاً يراعي هذا الجانب، وكذلك علاقة المعلم بزملائه أو بتلاميذه تراعى فيها مثل هذه الجوانب.

٤٣ ـ من وسائل التأكد من صحة الخبر أو الحادثة المراد الاستشهاد بها من عدمه: النظر فيما احتف بالناقل من قرائن.

مثل ما أسنده الحاكم عن سيف بن عمر التميمي قال: كنت عند سعد بن طريف فجاء ابنه يبكي فقال: مالك؟ قال: ضربني المعلم، قال: لأخزينهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا: «معلمو صبيانكم شراركم؛ أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين».

فهذه قرينة تدل على وضعه لهذا الحديث لغضبه من معلم ابنه.

وقيل لمأمون الهروي: ألا ترى الشافعي ومن تبعه بخرسان؟ فقال: حدثنا عبيدالله بن معدان الأزدي عن أنس مرفوعًا: «يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس، أضرّ على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة، هو سراج أمتي، هو سراج أمتي».

قال السيوطي: «ومن القرائن كون الراوي رافضيًا والحديث في فضائل أهل البيت» (مرجع سابق، ص١٨٠).

فإذًا طائفة الكاتب أو المؤلف ومذهبه له أثر واضح في فكره ومنهجه، وكذلك حالته المزاجية لها دور في أقواله وكتاباته، بل إن طريقة طرح السؤال وحال أو السمات التي تبدو على السائل لها أثر في الإجابة، فكما هو معلوم أن النبي ﷺ سئل أكثر من مرة عن أفضل الأعمال، فكان جوابه مختلفًا من شخص لآخر، ويعلل ذلك شارحو الحديث باختلاف حال السائلين، فهو يجيب كل سائل بما يقتضيه حاله، وقد جاءت أحاديث تفضل بعض الأعمال على بعض، منها حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سألت النبي ﷺ: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: «**الصلاة على وقتها**» قال: ثم أي؟ قال: «**ثم بر الوالدين**» قال: ثم أي؟ قال: «**الجهاد في سبيل الله**» قال: حدثني بهذا، ولو استزدته لزادني. متفق عليه.

ومنها حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سئل النبي ﷺ: أي العمل أفضل؟ قال: «**إيمان بالله ورسوله**» قيل: ثم ماذا؟ قال: «**الجهاد في سبيل الله**» قيل: ثم ماذا؟ قال: «**حج مبرور**» متفق عليه.

وفي رواية لمسلم: «**أفضل الأعمال الصلاة لوقتها، وبر الوالدين**». وقد قال العلماء: إن سبب اختلاف أجوبته ﷺ في مثل هذه الأحاديث؛ حيث إنه تارة يفضل الصلاة، وتارة يفضل الحج، وتارة بر الوالدين، أن ذلك راجع إلى اختلاف السائلين، فقد يجيب سائلاً بما يراه مناسبًا له، أو بما يراه محتاجًا إليه، أو أنه في ذلك الوقت أفضل له.

وكذلك بالنسبة لسمات الإنسان، جاء رجلٌ صالح لابن سيرين فقال: رأيت أني أؤذن في المنام، فعبرها له بأنه سيحج، لقوله تعالى: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ﴾ [الحج: ٢٧]، وجاء بعده آخر رأى أنه يؤذن في المنام، فعبرها له بأنه يسرق، لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلۡعِيرُ إِنَّكُمۡ لَسَٰرِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠].

فكذلك الباحث الناقد يُراعي عند نقده انتماء الإنسان لمجتمع معين أو مذهب أو طائفة، وحتى في نقده لكلام شخص مباشر أثناء ندوة أو محاضرة أو درس علمي فإنه يراعي حالته الصحية والمزاجية، ويتجلى هذا واضحًا للباحث عند استخدامه لأدوات الدراسة مثل الاستبانات والاستفتاءات والمقابلات الشخصية، فيجب أن يكون عند تصميمها على معرفة

بالعينة التي يتعامل معها ويراعي جنسهم وسنهم ومقدار انشغالهم ومكانتهم الاجتماعية والتفاوت في الرتب الوظيفية، وكذلك عند توزيع الأداة أو ممارستها يجب أن يراعي هذه الأمور، فإن الإجابة في وقت الانشغال ليست نفس الإجابة في وقت الفراغ، والإجابة على ملأ من الناس ليست كالإجابة على انفراد، والتعامل مع نفس الجنس ليس كالتعامل مع الجنس الآخر وهكذا.

٤٤ ـ الركاكة في اللفظ والمعنى في الحديث تدل على أنه موضوع، وكذا في المعلومة تدل على أنها مختلقة. فقد ذكر ابن الصلاح وغيره أن من علامات الوضع في المروي: الركة في اللفظ أو المعنى.

قال الإمام البقاعي: «ومما يرجع إلى ركة المعنى الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو بالوعد العظيم على الفعل اليسير، وهذا كثير في حديث القُصاص».

قال ابن الجوزي: «وإني لأستحيي مع وضع أقوام وضعوا: من صلى كذا فله سبعون دارًا، في كل دار سبعون ألف بيت، في كل بيت سبعون ألف سرير، على كل سرير سبعون ألف جارية. وإن كانت القدرة لا تعجز، ولكن هذا تخليط قبيح.

وكذلك يقولون: «من صام يومًا كان كأجر ألف حاج وألف معتمر وكان له ثواب أيوب». «وهذا يفسد مقادير موازين الأعمال». وهناك ما عُرف عن النبي ﷺ من خلال استقراء سنته الصحيحة أنه لا يقول مثله مثل: «لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها»، قال الربيع بن خثيم: «إن من الحديث حديثًا له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث حديثًا له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها».

وقال ابن الجوزي: «الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم وينفر منه قلبه في الغالب» (عتر، مرجع سابق، ص٣١٣،٣١٢).

وهكذا، فركّة اللفظ تدل على أنه ليس من أقوال النبي ﷺ؛ لأنه كان أفصح العرب لسانًا وأعظمهم بيانًا، وكذلك ركة المعنى فيما يبالغ فيه زيادة أو نقصًا أو وعدًا أو وعيدًا، كما ورد في الأمثلة السابقة. وُتعرف من خلال طول الممارسة والخبرة في أي مجال، فيستطيع العالم

في أي فن معرفة الدخيل على فنه، كما أن الطبيب يعرف الدخيل على الطب، والصائغ يعرف المغشوش من الذهب... وهكذا.

فالباحث يستشف من ركاكة الألفاظ أنها لا تصلح للاستدلال وتحتاج للتحقق من مصداقيتها ومصدرها.

٤٥ ـ إذا كان الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فهو موضوع وكذلك المعلومات والأخبار تعتبر غير صادقة.

فمما يخالف المعقول، مثل حديث: «ولد الزنا شر الثلاثة» ردَّه ابن عباس بعقله، فقال: «لوكان شر الثلاثة ما استوني بأمه أن ترجم حتى تضعه» (ابن القيم، ١٣٩٠هـ، ص٢٩٩).

ومما يناقض الأصول: مثل حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها آخر تطليقة، ولم يجعل لها النبي ﷺ نفقة ولا سكنى. فرده عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمخالفته للقرآن، قال: «لا ندع كتاب الله وسنة نبينا بقول امرأة، ولا ندري أحفظت أم نسيت» أشار عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بكتاب الله إلى الآية الكريمة: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ﴾ [الطلاق: ١]، وقد تقدمت له أمثلة أخرى في قرائن الوضع.

ومما يخالف المنقول: أحاديث مدح من اسمه أحمد ومحمد، وأن من تسمى بهما لا يدخل النار.

وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه ﷺ أن النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة (ابن القيم، مرجع سابق، ص٥٧).

فهذا مع أدلة السنة وكذلك مع كل نص لمؤلف أو عالم فما خالف العقل والنقل لا يقبله الباحث ولا يستشهد به. والباحث على نفسه بصيرة، وينبغي أن يستخدم محصوله الديني والثقافي وحسه النقدي في أن يقوده إلى التمييز بين هذه الأمور وفرزها ومعرفة ما يتفق مع أصول دينه ومعتقده وما ليس كذلك.

٤٦ ـ مقارنة الكلام المنقول عن شخص معين ببقية كلامه أو مؤلفاته الأخرى: من وسائل التأكد من صحة المعلومة ليمكن إثبات نسبتها إليه من عدمه.

المقارنة بين النصوص والتي بفضلها يعرف وقوع التعارض بين حديثين أحيانًا يتساويان في القوة ويتناقضان في المعنى ويتعذر الجمع بينهما، وتسمى هذه الصورة «بالاضطراب»، فيسقط الحديثان، وكذلك يعرف وقوع التقديم والتأخير في ألفاظ الحديث مما يغير المعنى المراد، وهو ما يسمى«بالمقلوب» وهو يدل على عدم ضبط الراوي (العمري، ١٤١٧هـ، ص٢٩).

كان من دأب الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ لإثبات المعلومة المنسوبة إلى رجل لاسيما ما يخص المعتقد: الاعتماد على مصنفاته، والاستناد إلى ما سطرته يده.

ومن أمثلة ذلك قوله في ترجمة أبي بكر أحمد بن علي الحنفي الرازي (ت٣٧٠هـ): «وقيل: كان يميل إلى الاعتزال، وفي تواليفه ما يدلّ على ذلك، في رؤية الله وفي غيرها، نسأل الله السلامة» (الذهبي، ٢٠٠٤م، ج١، ص٨٥٦).

وقال في تاريخ الإسلام: «وكان يميل إلى الاعتزال وفي تصانيفه ما يدل على ذلك في مسألة الرؤية وغيرها» (حوادث ووفيات سنة ٣٥١-٣٨٠ ص٤٣٢).

وقوله في ترجمة «سبط ابن الجوزي يوسف بن قزعلي بن عبد الله التركي البغدادي» (ت٦٥٤هـ): «وصنّف تاريخ (مرآة الزمان) وأشياء، ورأيت له مصنّفًا يدل على تشيعه» (الذهبي، ج٣، ص٤٢٨٠).

وقال في ميزان الاعتدال: «وألف كتاب (مرآة الزمان)، فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات، وما أظنه بثقة فيما ينقله، بل يجنف ويجازف، ثمَّ إنه ترفّض وله مؤلف في ذلك، نسأل الله العافية» (الذهبي، ج٤، ص٤٧١).

وكذلك سار الذهبي على هذه القاعدة في الدفاع عمن رُمي بشيءٍ من البدعة، بمعارضة ذلك بما ظهر خلال مصنفاته من السنّة والاتّباع، فمن ذلك:

ما في ترجمة عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري (ت٢٧٦هـ) عن حمّاد الحرّاني أنّه سمع السِّلفي يُنكر على الحاكم في قوله: « لاتجوز الرّواية عن ابن قتيبة »، ويقول:

«ابن قتيبة من الثقات وأهل السنة، ثم قال: لكن الحاكم قصده لأجل المذهب».

قال الحافظ الذهبي: «عهدي بالحاكم يميل إلى الكرّاميّة، ثمَّ ما رأيت لأبي محمد في كتاب «مشكل الحديث» ما يخالف طريقة المثبتة والحنابلة، ومن أنّ أخبار الصفات تُمَرُّ ولا تتأوّل، والله أعلم» (الذهبي، مرجع سابق، ج٢، ص٢٥٣٢).

٤٧ ـ التأكد من صحة نسبة المعلومة للقائل من خلال نقد متنها ومعرفة هل هذا الكلام يتناسب مع منهج من نُسِبَت له وفكره ومبادئه أو لا.

استخدم علماء الحديث علم العلل للكشف عما قد يكون في المتن من علل يكون ظاهر النص السلامة منها، والحقيقة أن الباحث ليس مجرد ناقل للمعلومة، بل من حين يضمنها بحثه أصبح مسؤولاً عنها، من حيث توثيقها وثبوتها ومناسبتها للبحث، بل حتى مناسبتها للسياق الذي وضعت فيه، ولهذا كان على الباحث أن يقف عند كل عبارة قبل أن يضمّنها بحثه وقفة تأمل ونقد، فهناك بعض الكتاب والمؤلفين قد عُرف بفكر ومنهجية معينة، فإذا وجد عبارة تُنقل عنه لا تناسب ذلك الفكر والمنهجية أصبح ذلك مدعاة للتحقق من نسبة هذه العبارة إليه، ومدى اتساق الفكرة أولها مع آخرها وعدم وجود تناقض بين أفكارها وهكذا.

٤٨ – عرض أي نص على قواعد الكتاب والسنة، فما وافقها أخذنا به وما خالفها تركناه مهما كان قائله.

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهذه الآية عامة في جميع الأمور، وذلك أنه إذا حكم الله ورسوله بشيء، فليس لأحد مخالفته ولا اختيار لأحد هاهنا، ولا رأي ولا قول، كما قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا

قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

وفي الحديث: «**والذي نفسي بيده، لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به**» ولهذا شدد في خلاف ذلك، فقال: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وكقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]» (ابن كثير، ١٤٠٧هـ، ج٣، ص٤٩١).

يقول عتر في أهم قوانين النقد عند الصحابة: «ثالثًا: نقد الروايات» وذلك بعرضها على نصوص وقواعد الدين، فإن وجد مخالفًا لشيء منها ردوه وتركوا العمل به، هذا الخليفة عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فيما أخرج مسلم عنه يسمع حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثًا فلم يجعل رسول الله ﷺ لها سكنى ولا نفقة، قال عمر: لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمْۖ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍۚ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥۚ لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١] (مسلم في الطلاق، ج٤، ص١٩٨).

وتلكم عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، فيما أخرجه الشيخان سمعت حديث عمر وابنه عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه». فقالت: رحم الله عمر، والله ما حدّث رسول الله ﷺ أن الله يعذّب المؤمنين ببكاء أحد، ولكن قال: «**إن الله يزيد الكافر عذابًا ببكاء أهله عليه**»، وقالت: حسبكم القرآن: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤] زاد مسلم: «**إنكم لتحدثوني غير كاذبين ولا مكذبين ولكن السمع يخطئ**» (البخاري، مرجع سابق، برقم (١٢٨٦)، ج١، ص٣٨٤، ومسلم بشرح النووي، مرجع سابق، برقم (٢١٤٦)، ج٦،ص٤٦٧). (عتر، مرجع سابق، ص٥٣,٥٤).

إن مما ميزنا الله به من بين باقي الأمم أن جعل لنا مرجعية دينية تكون بمثابة الحدود التي

نقف عندها ولا نتعداها، بينما نجد الفكر عند الأمم الأخرى بلا حدود ولا قيود، ولهذا تركوا للعقل المجال للخوض في كل شيء حتى قادهم ذلك إلى الإلحاد والانفلات الأخلاقي، مما كان له أسوأ الأثر على أتباعهم ومعتنقي فكرهم، وما نظرية دارون وأفكار فرويد عنا ببعيد.

أما في الفكر الإسلامي فهناك حدود وخطوط حمراء لا يمكن تجاوزها بحال من الأحوال، ليس هذا فحسب، بل إن المرجعية الشرعية تعتبر المحرك الأساسي للباحث؛ حيث هو في الأصل يطلب بهذا البحث ما عند الله من الثواب ويحتسب ما يبذله من وقتٍ وجهد، وكذلك تعتبر الموجّه له في كل خطوات بحثه، فهو من هذا البحث إنما يريد رضا الله وتحقيق ما ينفع الناس ويعود عليهم بالفائدة، وبما أننا فقراء معرفيًا في بعض العلوم ونحتاج لاستعارتها ثقافيًا من الغرب الذين لهم معتقداتهم وعاداتهم وفكرهم الذي أحيانًا يخالف فكرنا ومعتقدنا وعاداتنا وأخلاقنا، لذلك كان لزامًا علينا عند الاستعارة منهم عرض ما نأخذه عنهم على قواعد الكتاب والسنة، للنظر فيما يتلاءم مع شرعنا ومعتقدنا وفكرنا وأخلاقنا فنأخذه، وما لم يكن كذلك فنرفضه؛ لأن الاستعارة من الغرب بدون نقد ولا تحكيم أدى ببعض مفكرينا ومثقفينا إلى التلوث الفكري والثقافي، فأصبحوا لا ينظرون إلا بمنظار الغرب ولا يفكرون إلا بفكره، مما خلق بينهم وبين مجتمعاتهم فجوة ثقافية وفكرية، ولهذا فالباحث مسؤول عن كل ما ينقله أمام الله ثم أمام مجتمعه، فقد يتأثر بهذا الفكر بعض المبتدئين أو من تكون ثقافتهم وفكرهم هشًّا فيكون ممن دعا إلى ضلالة وعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى قيام الساعة.

يقول عبد الوهاب المسيري ٢٠٠٩م: «إن من أكبر آفات البحث العلمي في العالم العربي انفصاله عن المعجم الحضاري الإسلامي، وافتراض أن ثمة معرفة عالمية علينا أن نحصّلها، متناسين تراثنا وهويتنا... وحلاً لهذه المشكلة، اقترحت تشجيع الباحثين على الانطلاق من منظور عربي إسلامي ومنظور عالمي مقارن يتجاوز المركزية الغربية التي سيطرت علينا جميعًا.

فالانطلاق من منظور إسلامي عربي يمكن أن يساعد الباحث على اختيار موضوعات جديدة يترجم إبداعه من خلالها، كما أنه بهذه الطريقة يسترجع المنظور المقارن الذي يحوّل الغرب من تشكيل حضاري مطلق إلى تشكيل ضمن تشكيلات حضارية أخرى، ولذلك

يمكننا أن ننظر براحة دون قلق، فليس على المرء قبوله (كما يفعل دعاة الغرب) أو رفضه (كما يفعل المتشددون)، وإنما يمكننا أن ندرسه كمتتالية حضارية تتسم بما تتسم به من سلبيات وإيجابيات» (ص١٣٤-١٣٥).

ويقول أيضًا: «هناك ضرورة أن يصوغ الباحث مقولاته الفكرية ونماذجه التحليلية، حتى لا يتبنى مقولات ونماذج لا علاقة لها بواقعه الحضاري والاجتماعي، وبالتالي غير قادرة على دراسة هذا الواقع» (ص٢٦).

٤٩ـ مناقضة النص أو المعلومة لدلالة القرآن القطعية والسنة المتواترة والإجماع القطعي مع عدم إمكان الجمع والتوفيق بين ذلك كله يمنع من الاستفادة منها.

إننا كما أسلفنا سابقًا نملك مرجعية دينية تهيمن على جميع فكرنا وثقافتنا على منهج ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

فالأمر ليس على التخيير ولكن على وجه الإلزام والقطع، ومنهج ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

ولذلك أي نصٍ يخالف قطعي الكتاب والسنة وإجماع المسلمين لا يُستشهد به مهما كان قائله، ولا فائدة تُرجى من ورائه مهما اعتقد الإنسان ذلك أو كان هذا مما يظهر له ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٦].

فلابد للباحث من معيارية ينطلق من خلالها للحكم على ما يقرؤه ويود الاستفادة والإفادة منه.

يقول المسيري: «لا يمكن الحكم على شيء ولا يمكن التمييز بين الخير والشر مع غياب المعيارية» (مرجع سابق، ص٢٩٠).

وقد كُفينا في الإسلام المؤنة، فقد وضع الشرع المعيارية لكل باحث مسلم.

٥٠. عند قيام شخص بنقل خبر أو واقعة بصيغ مختلفة ولم يمكن الجمع بين هذه الصيغ أو الروايات فإنه يُحكم عليه بالاضطراب، وهذا يوجب ضعفها.

من المعلوم أن الشخص حينما يقوم بنقل واقعة أو حادثة أو موقف ثم يرويها عدة مرات لأشخاص مختلفين في مواقع مختلفة، فإنه من المسلّم به أنه سيحدث فيها شيء من الزيادة والنقص والتغيير في الصياغات والألفاظ، لكنه من غير المقبول أن تكون كل رواية مختلفة عن الأخرى بحيث لا يوجد بينهما نقاط اتفاق، وفي هذه الحالة تصبح الواقعة التي ذكرها في موقع غير تلك التي ذكرها في موقع آخر، وبالتالي فإن من لديه أدنى حس نقدي سيدرك أن هذه القصة في الغالب ليست صحيحة، وبالتالي لا يُبنى عليها حكم ولا تبرأ الذمة بالاستشهاد بها، فمثل هذه الروايات يستبعدها الباحث.

الفصل الثامن

الخاتمـــــة

وتتضمن:

- **ملخـص النتـائج.**
- **التوصـــــيات.**
- **المقترحـــــات.**

الخاتمة

إن النقد من أهم مقومات الباحث، ومن أهم روافده: الإلمام بمهاراته، والتي تتمثل في مهارات التفكير الناقد، وبما أن مهارات التفكير الناقد في أدبيات هذا العلم هي مستقاة من الثقافة الأجنبية والتي ليس لها إطار مرجعي محدد تستند إليه، بل هي محض اجتهادات بشرية وخلاصة تجارب وعقول خاضعة للصواب والخطأ، فقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه ينبغي أن يكون للنقد حدود وضوابط، وأن تكون هذه الضوابط تستند إلى مرجعية قوية.

وليس هناك أقوى من أن تكون هذه المرجعية هي الكتاب والسنة، والتي اجتهد العلماء في استنباطها وصياغتها فيما يُعرف بعلم أصول الحديث، والذي يتضمن الكثير من المجالات والقواعد التي استعرضها الباحث، ومن أبرزها علم الجرح والتعديل وعلم العلل والتي تضمن للباحث عند الإلمام بها القدرة على اكتساب مهارات التفكير الناقدة المؤصلة شرعًا، والتي حاول الباحث في هذه الأطروحة أن يستنبطها ويجعلها في متناول إخوته الباحثين لتكون عونًا لهم بإذن الله في تفعيل النقد الهادف البناء في بحوثهم، وهذا صميم عمل المتخصصين في الأصول الإسلامية للتربية والتي تتطلب الكثير من الجهد لمحاولة تأصيل الكثير من العلوم، والتي يبهرنا الغرب بها ونراها مستجدة، وهي في الحقيقة موجودة في موروثنا الإسلامي بشكل أو بآخر، ولا تحتاج إلا إلى همم الباحثين الجادين ليقوموا بتأصيلها، ولعل هذه الدراسة المتواضعة تكون من هذا القبيل.

تمهيد:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الباحث التربوي، وقد تطلب ذلك إعداد استبانة تضمنت سبع مهارات أساسية من مهارات التفكير الناقد، وهي:

المهارة الأولى: تحديد مصداقية مصدر المعلومات.

المهارة الثانية: تحديد الدقة الحقيقية للخبر أو الرواية.

المهارة الثالثة: الموضوعية والبعد عن التحيز.

المهارة الرابعة: تحديد درجة قوة البرهان أو الادعاء.

المهارة الخامسة: التمييز بين الأسباب الحقيقية المرتبطة بالموضوع والمقحمة عليه.

المهارة السادسة: التعرف على أوجه التناقض أو عدم الاتساق في مسار عملية الاستدلال من ناحية المقدمات أو الوقائع.

المهارة السابعة: تمييز أوجه الشبه والاختلاف.

والتي اندرجت تحتها تسع وأربعون قاعدة حديثية ثبت بعد تحكيم الاستبانة من ثماني عشرة محكّمًا أنها تنتمي لها، وتم حذف القواعد التي لم يُجمع على انتمائها.

وقد خلصت الدراسة في ضوء سؤال البحث الرئيسي إلى أن هذه القواعد المندرجة تحت مهارات التفكير الناقد تسهم في تنمية هذه المهارات لدى الباحثين عمومًا والباحث التربوي بشكل خاص؛ كونه أكثر من يحتاج لتطبيق هذه المهارات أثناء بحثه، ويتضمن هذا الفصل ملخصًا للنتائج وعرضًا للتوصيات والمقترحات.

ملخص النتائج

هَدَفَ البحث الحالي إلى التعرف على دور علم أصول الحديث في تنمية مهارات التفكير الناقد عند الباحث التربوي. ويتناول الباحث أبرز النتائج التي توصل إليها البحث الحالي.

الاستنتاجات:

في ضوء المنهج المستخدم والعينة وطرق ووسائل جمع البيانات توصل الباحث لما يلي:

١- أظهرت نتائج الدراسة تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الصدق والثبات، من خلال صدق المحكمين وصدق الاتساق الداخلي؛ حيث كانت معاملات الارتباط لجميع عبارات المقياس مرتفعة، ولم تعطِ أي عبارة ارتباطًا سالبًا بينها وبين المحور الذي تنتمي إليه، كما كانت معامل الثبات (ألفاكرونباخ)، حيث كانت قيمته لجميع محاور الأداة عالية ومرتفعة وبلغت قيمته الكلية للأداة (٠,٩٣).

٢- بينت نتائج الدراسة أن القواعد المندرجة تحت مهارات التفكير الناقد تسهم في تنمية هذه المهارات لدى الباحثين عمومًا والباحث التربوي بشكل خاص؛ كونه أكثر من يحتاج لتطبيق هذه المهارات أثناء بحثه، من خلال ارتفاع أرى عينة الدراسة على المهارات السبع للتفكير الناقد المكونة لأداة الدراسة؛ حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي الكلي لجميع عينة الدراسة تتراوح بين (٤,١-٤,٤) وهي قيم كبيرة أو كبيرة جدًا، وهي قيمة تؤكد إسهام هذه القواعد في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الباحثين.

٣- أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى المهارات تحقيقًا لتنمية مهارات التفكير الناقد هي المهارة السابعة: تمييز أوجه الشبه والاختلاف؛ حيث بلغ المتوسط الكلي لهذه المهارة (٤,٤) بانحراف معياري بلغ (٠,٥٣) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لتخصص الحديث وعلومه بالجامعات السعودية، وهو يدل على موافقة بدرجة كبيرة جدًا على تحقق لتنمية مهارات التفكير الناقد.

٤- أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى المهارات تحقيقًا لتنمية مهارات التفكير الناقد هي المهارة السادسة: التعرف على أوجه التناقض أو عدم الاتساق في مسار عملية الاستدلال من ناحية المقدمات أو الوقائع؛ حيث بلغ المتوسط الكلي لهذه المهارة (٤,٢) بانحراف معياري بلغ (٠,٥٨) من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في تخصص علوم الحديث والأصول الإسلامية للتربية في الجامعات السعودية، وهو يدل على موافقة بدرجة كبيرة جدًا على تحقق لتنمية مهارات التفكير الناقد.

٥- أظهرت نتائج الدراسة أن أعلى المهارات تحقيقًا لتنمية مهارات التفكير الناقد هي المهارة الخامسة: التمييز بين الأسباب الحقيقية المرتبطة بالموضوع والمقحمة عليه؛ حيث بلغ المتوسط الكلي لهذه المهارة (٤,٣) بانحراف معياري بلغ (٠,٦٦) من وجهة نظر المختصين في علم النفس بالجامعات السعودية، وهو يدل على موافقة بدرجة كبيرة جدًا على تحقق لتنمية مهارات التفكير الناقد.

٦- أظهرت نتائج الدراسة أن جميع عبارات المهارات السبع المكونة لمهارات التفكير الناقد من وجهة نظر عينة الدراسة لم تقيَّم دون المتوسط، وهو مؤشر على أن هذه المهارات تسهم بدرجة عالية في تنمية مهارات التفكير الناقد.

٧- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييمات أعضاء هيئة التدريس تخصص علم الحديث (أستاذ ـ أستاذ مشارك ـ أستاذ مساعد) حول مهارات التفكير الناقد؛ حيث كانت قيم مستوى الدلالة لجميع المهارات أكبر من مستوى دلالة ٠,٠٥.

٨- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييمات أعضاء هيئة التدريس تخصص علم النفس (أستاذ ـ أستاذ مشارك ـ أستاذ مساعد) حول مهارات التفكير الناقد؛ حيث كانت قيم مستوى الدلالة لجميع المهارات أكبر من مستوى دلالة ٠,٠٥.

٩- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييمات أعضاء هيئة التدريس يمكن أن تعزى للتخصص (علم نفس أو علم الحديث) حول مهارات التفكير الناقد؛ حيث كانت قيم مستوى الدلالة لجميع المهارات أكبر من مستوى دلالة ٠,٠٥ سوى المهارة الرابعة والتي هي: تحديد درجة قوة البرهان أو الادعاء؛ حيث كان مستوى الدلالة لهذه المهارة (٠,٠٠٦) وهي أقل من ٠,٠٥ حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للتخصص، وتتجه الفروق لصالح تخصص علم الحديث؛ حيث إن متوسطهم الحسابي أعلى من متوسط أعضاء هيئة التدريس بعلم النفس.

ويُرْجِعُ الباحث اتجاه الفروق لصالح أعضاء هيئة التدريس في تخصص الحديث وعلومه؛ كونهم أقرب في فهم القواعد الحديثية المندرج تحت مهارات التفكير الناقد وهم أقرب التصاقًا بها.

١٠- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقييمات أعضاء هيئة التدريس يمكن أن تعزى للتخصص (طلاب دراسات عليا أو أعضاء هيئة التدريس في علم الحديث) حول مهارات التفكير الناقد؛ حيث كانت قيم مستوى الدلالة لجميع المهارات أكبر من مستوى دلالة ٠,٠٥ سوى المهارة الأولى والرابعة والسابعة والدرجة الكلية لجميع المهارات؛ حيث كان مستوى الدلالة لهذه المهارات على التوالي (٠,٠٢٩ - ٠,٠٠٦ - ٠,٠٢٣ - ٠,٠٤٧) وهي أقل من ٠,٠٥ حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للتخصص، وتتجه الفروق لصالح تخصص أعضاء هيئة التدريس في علم الحديث؛ حيث إن متوسطهم الحسابي أعلى من متوسط طلاب الدراسات العليا في تخصص الحديث وعلومه.

ويُرْجِعُ الباحث اتجاه الفروق لصالح أعضاء هيئة التدريس في تخصص الحديث وعلومه؛ كونهم أقرب في فهم القواعد الحديثية المندرج تحت مهارات التفكير الناقد وهم أقرب التصاقًا بها.

١١- إن علم أصول الحديث علم وضع للتعامل مع أحاديث النبي ﷺ صحة وتوثيقًا، ولذلك يبقى هناك الكثير من المباحث لا يمكن أن تطبق إلا على الأحاديث ولا يمكن أن نطبقها على الأخبار والمعلومات والحقائق الأخرى.

١٢- إن اعتماد علم أصول الحديث كمصدر معرفي من مصادر التفكير الناقد لا يُعد فقط إثراءً لمهارات التفكير الناقد، وإنما نشرًا لهذا العلم وأصوله وقواعده وتيسيرًا لفهمه واستخدامه في مجالات أوسع من مجالات الدراسات الشرعية، لتشمل جميع مناحي الحياة، من خلال ربطه بمهارات التفكير التي ترتبط بالحياة العملية لجميع الناس.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يورد الباحث عددًا من التوصيات التي يمكن أن تساهم في زيادة درجة مساهمة القواعد الحديثية في تنمية مهارات التفكير الناقد، وهي كما يلي:

١- أن تضمّن مهارات التفكير الناقد ضمن مواد المراحل الدراسية في سن مبكرة، بدءًا من المرحلة الابتدائية، وذلك ليستطيع التلميذ التعامل مع ما يصادفه من مواقف وما تطرحه المؤثرات الخارجية كوسائل الإعلام وشبكة المعلومات وغيرها.

٢- أن توضع مادة علم أصول الحديث ضمن مقررات كلية التربية المشتركة بين الأقسام، بالإضافة لمادة علوم القرآن وأصول الفقه والمذاهب الفكرية المعاصرة، ليصبح لدى طالب كلية التربية تأسيس قوي في مجال هذه العلوم التأصيلة التي لا غنى لأي باحث تربوي مسلم عنها.

٣- أن يتولى تدريس المواد الشرعية التأصيلية والتي تعتبر متطلبات لمرحلة الدكتوراه تخصص الأصول الإسلامية للتربية كعلوم الحديث وعلوم القرآن وأصول الفقه - أساتذة لديهم خلفية واسعة في الجانب التربوي؛ حيث إن من يقومون بتدريسها حاليًا ومن خلال معايشتي أنا وزملائي يقومون بتدريسها كمعلومات شرعية بحتة ليس لها ربط بالجانب التربوي، ولذلك أقترح أن يُعطى أستاذ العلم الشرعي الذي يرغب في تدريس طلاب التربية دورة تأهيلية يتعلم فيها كيف يوظف علمه في المجال التربوي، ومن ثم ينقل ذلك للطلاب لكي يتحقق المقصود من وضع هذه العلوم ضمن مقررات طلاب الأصول الإسلامية للتربية.

المقترحات

وفي الختام يورد الباحث عددًا من المقترحات، وهي كما يلي:

١- إجراء دراسة تضمن تحليل محتوى لكتب أصول الحديث في الكليات التي تدرس هذا العلم لمعرفة مدى تضمن هذه القواعد التي تضمنها البحث في الكتب المقررة.

٢- إجراء دراسة عن مدى ممارسة قواعد علم أصول الحديث عند تدريس مقررات علم أصول الحديث.

٣- إجراء دراسة لاستنباط مهارات التفكير الناقد من علم أصول الفقه؛ حيث علم أصول الحديث يتكلم عن هذه المهارات من حيث الثبوت والتوثيق، لكن يبقى جانب مهم يقوم عليه علم أصول الفقه وهو جانب فهم النصوص والاستدلال بها.

٤- أن تصمم لهذه القواعد القيمة حقيبة تدريبية، يتم تدريب طلاب الدراسات العليا عليها لأن المهارات لا يتم إتقانها إلا بالتدريب.

فهرس

ويتضمن:

١) **فهرس الآيات القرآنية.**

٢) **فهرس الأحاديث النبوية.**

٣) **قائمة المصادر والمراجع.**

فهرس الآيات القرآنية

الآية ورقمها | الصفحة

سورة البقرة

﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [٤٦] ٣٣٧

﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [١١١] .... ١٤٨، ١٤٩

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [١٤٣] ٤٩

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [١٧٠] ٢٩٧

﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [٢١٦] ٣٥٤

﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [٢٨٦] .... ٣٢٩، ٣٣٠

سورة آل عمران

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [١١٠] ٤٨

﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [١٧٩] ٢٢

﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا﴾ [١٩١] ١٠٢

سورة النساء

﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ﴾ [٢٠] ١٩٧

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [٥٩] ٣

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ﴾ [٦٥] .... ٣٥١، ٣٥٥

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [١٣٥] ٣٢٦

﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [١٣٥] ٧

سورة المائدة

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ﴾ [٢] .... ٨، ٣٢٣

الآية ورقمها	الصفحة
﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [٣]	٢
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ ﴾ [٨]	٧
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ [١٠٤]	١٣٠

سورة الأنعام

الآية ورقمها	الصفحة
﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ﴾ [٣٨]	٣،٢
﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾ [١٠٣]	١٠٥
﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا ﴾ [١٣٦]	١١٦
﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ ﴾ [١٥٢]	٣٢٠،٧
﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [١٦٤]	٣٥٢

سورة الأعراف

الآية ورقمها	الصفحة
﴿ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [٣١]	٣

سورة التوبة

الآية ورقمها	الصفحة
﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ ﴾ [١٢٢]	٩٦

سورة يوسف

الآية ورقمها	الصفحة
﴿ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ﴾ [٧٠]	٣١٠
﴿ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ ﴾ [٧٠]	٣٤٧

سورة الرعد

الآية ورقمها	الصفحة
﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [٢٨]	٢

سورة النحل

الآية ورقمها	الصفحة
﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [٨٩]	١٥،٣،٢
﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّ بِٱلْإِيمَٰنِ ﴾ [١٠٦]	٣٣٠

الآية ورقمها الصفحة

سورة الإسراء

﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [١٥].. ١٨٤، ٣٠٣

﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ﴾ [٢٩]............................ ٣

﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [٣٦]...................... ١١، ٩٨، ١٤٨، ١٤٩

سورة الحج

﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ﴾ [٢٧].. ٣٤٧

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ﴾ [٧٣]............................ ١١٦

سورة النور

﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [٦٣]............................ ٣٥٢

سورة النمل

﴿وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [٣] ٣٣٧

سورة الأحزاب

﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ﴾ [١٠] ٣٣٨

﴿مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا﴾ [١٢]............................ ٣٣٨

﴿ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [٢٢]................ ٣٣٨

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ ﴾ [٣٦] .... ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٤

سورة فاطر

﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [٢٨]............................ ٣١٦

سورة يس

﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [٧٧-٧٩]............................ ١١٦

الآية ورقمها	الصفحة
سورة الزمر	
﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓ﴾ [١٨]	١٦٠
سورة فصلت	
﴿وَلَٰكِن ظَنَنتُمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعۡلَمُ كَثِيرٗا مِّمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [٢٢- ٢٣]	٣٣٨
﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ﴾ [٤٢]	١٥
سورة الشورى	
﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [١١]	١٠٥، ١٠٦
﴿وَأُمِرۡتُ لِأَعۡدِلَ بَيۡنَكُمُۖ﴾ [١٥]	٣٢٧
سورة الجاثية	
﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [٢١]	٥٢
سورة الفتح	
﴿لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [١٢]	٣٣٨
﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [١٨]	٤٩
سورة الحجرات	
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [٦]	٤٨، ١١٣، ١٦٤
﴿وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ﴾ [٧]	٥٤
﴿إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞۖ﴾ [١٢]	٣٣٧
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ﴾ [١٣]	٣
سورة النجم	
﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا﴾ [٢٨]	٣٣٧
سورة الحديد	

الآية ورقمها .... الصفحة

﴿بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ﴾ [١٣] ٣١٣

سورة الطلاق

﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ [١] .... ٧٠، ٣٥٣، ٣٥٢

سورة التكوير

﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [٢٤] ٣٣٧

سورة العلق

﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ①﴾ [١-٥] ٣

فهرس الأحاديث

التسلسل	الراوي	طرف الحديث	رقم الحديث	الصفحة
١-	فاطمة بنت قيس	أتيت النبي فقلت	٣٦٨١	٢٠١
٢-	أبي هريرة	إذا صلى أحدكم	٦٨٩	٩١
٣-	عبدالله بن عمر	إذا كان الماء قلتين	٦٣	٣٣١
٤-	أبي موسى	الاستئذان ثلاث	٦٢٤٥	١٦٣، ٣١٧
٥-	عائشة	إن أبا سفيان رجل شحيح	٣٥٦٤	١٩٩
٦-	قبيصة بن ذؤيب	إن الجدة جاءت إلى أبي بكر	٢٨٩٤	١١
٧-	عائشة	إن الميت ليُعذّب ببكاء أهله	١٢٨٦	٣٥٢
٨-	عائشة	أن رجلاً أستأذن على النبي	٦٠٣٢	٤٩
٩-	أنس بن مالك	أن رجلاً من الأنصار أتى النبي	١٦٤١	١١٧
١٠-	أبي أمامة	أن فتى شاباً أتى النبي	٢٢٨٤٧	١١٦
١١-	جابر بن عبدالله	إنا كنا نعزل	١١٣٦	١٦٢
١٢-	عائشة	أول ما بُدئ به رسول الله	٣	٨٦، ٣٤٢
١٣-	الحسن بن علي	دع ما يريبك	٢٥١٨	٢٩٨
١٤-	عائشة	فقدت رسول الله ليلة	١٠٩٠	٩٥
١٥-	أبي بن كعب	كان الماء من الماء رخصة	١١٠	٧٨
١٦-	أنس بن مالك	كل بني آدم خطّاء	٤٥١٥	٣٢٤
١٧-	جابر بن عبدالله	كنا إذا حججنا مع النبي	٩٢٧	٩١
١٨-	ابن عباس	لا صغيرة مع الإصرار	٤٨١٠	٥٥
١٩-	أبي هريرة	لا يصلين أحدكم العصر	٤١٢٠	١١٨
٢٠-	النعمان بن بشير	مثل المؤمنين في توادهم	٦٠١١	٣
٢١-	سهل بن سعد	مر رجل على رسول الله	٥٠٩١	٤٩
٢٢-	موسى بن طلحة	مررت مع رسول الله بقوم	٦٠٧٩	٣٣٢

التسلسل	الراوي	طرف الحديث	رقم الحديث	الصفحة
٢٣-	شريك القاضي	من كثرت صلاته بالليل	١٣٣٣	٨٧، ٢٤٠
٢٤-	أنس بن مالك	نبئ النبي يوم الأثنين	٤٥٨٦	٧١
٢٥-	أبو سعيد الخدري	نضّر الله إمراءً	٢٣٠	٣١٢، ٣٣٩
٢٦-	بريدة	نهيتكم عن زيارة القبور	٥٠٨٦	٧٨
٢٧-	عمر بن الخطاب	وما يدريك لعل الله اطلع	٤٢٧٤	٣٢١
٢٨-	إبراهيم العذري	يحمل هذا العلم	٢٤٦	٤

قائمة المصادر والمراجع

١- **القرآن الكريم.**

٢- ابن أبي العز، القاضي علي بن علي بن محمد، (١٤٠٨هـ): **شرح العقيدة الطحاوية**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وشعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣- ابن أبي حاتم، محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الرازي، (١٣٧٢هـ): **الجرح والتعديل**، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤- ابن الأثير، مجدالدين أبي السعادات، (١٣٨٩هـ): **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، مكتبة دار البيان.

٥- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، (١٣٨٦هـ): **الموضوعات**، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

٦- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، (١٩٧٧م)، **مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت.

٧- ابن الصلاح، أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان، (١٣٢٦هـ): **علوم الحديث**، ط١، عني بتصحيحه: محمود السمكري الحلبي، مطبعة السعادة، مصر.

٨- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، (د.ت): **علوم الحديث**، تحقيق نور الدين عتر.

٩- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، (١٤١٨هـ): **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**، وضع حواشيه: جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠- ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر، (١٤٢٣هـ): **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

١١- ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر، (١٤٠٥هـ): **زاد المعاد في هدي خير العباد**، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.

١٢- ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر، (د.ت): **مفتاح دار السعادة منشور ولاية العلم والإرادة**، مكتبة الرياض الحديثة.

١٣- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، (١٣٩٠هـ): **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب.

١٤- ابن القيم، محمد بن أبي بكر، (١٤١٦هـ): **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة**، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، دار ابن عفان، القاهرة.

١٥- ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم، (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م): **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

١٦- ابن تيمية، أحمد الحراني، (١٤٢٥هـ): **فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، جمع وترتيب: عبد الرحمن ابن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بإشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

١٧- ابن تيمية، أحمد الحراني، (د.ت): **فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، ط٢، مكتبة ابن تيمية.

١٨- ابن حازم، محمد بن موسى بن عثمان، (١٣٥٩هـ): **الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار**، ط٢، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد.

١٩- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م): **والي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس**، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م): **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة.

٢١- ابن حجر، أحمد بن علي، (١٤٢٢هـ): **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق وتعليق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

٢٢- ابن حجر، أحمد بن علي، (١٤٢٦هـ): فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تعليقات: عبد الرحمن البراك، اعتنى به: أبو قتيبة الفاريابي، دار طيبة للطباعة والنشر، الرياض.

٢٣- ابن حجر، أحمد بن علي، (١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م): نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الحميد آل أعوج سبر، دار ابن حزم، بيروت.

٢٤- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، (د.ت): الإحكام في أصول الأحكام، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢٥- ابن حنبل، أحمد بن محمد، (١٤٢٢هـ): العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط٢، دار الخاني، الرياض.

٢٦- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر، (١٤٢٥هـ): مقدمة ابن خلدون، تحقيق: حامد أحمد طاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة.

٢٧- ابن رجب، زين الدين أبو الفرج، (١٤٢٩هـ): جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم، تحقيق وتعليق: ماهر الفحل، دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

٢٨- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، (د.ت)، شرح علل الترمذي، تحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر.

٢٩- ابن عبد البر، (د.ت): جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، تصوير دار الفكر.

٣٠- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد، (١٣٨٧هـ): التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد، تحقيق وتعليق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، وزارة الشؤون الإسلامية المغربية.

٣١- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة، (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م): تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر.

٣٢- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، (١٣٩٩هـ): **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الفكر.

٣٣- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م): **تأويل مختلف الحديث**، تحقيق عبد القادر عطا، دار الكتب الإسلامية، مصر.

٣٤- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، (د.ت): **الفروسية**، مكتبة عاطف، القاهرة.

٣٥- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل (١٤٠٧هـ): **تفسير ابن كثير**، دار الفكر، بيروت.

٣٦- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل، (١٤٢١هـ): **الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث**، تحقيق: حمدي الدمرداش محمد، مكتبة نزار ومصطفى الباز، مكة المكرمة.

٣٧- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (د.ت): **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

٣٨- أبو زيد، بكر بن عبد الله، (١٤١٢هـ): **تحريف النصوص من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال**، دار العاصمة، الرياض.

٣٩- أبوداود، سليمان بن الأشعث السجستاني، (١٤٣٠هـ): **سنن أبي داود**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد كامل القره بللي، دار الرسالة العالمية، دمشق.

٤٠- أبوغدة، عبد الفتاح، (١٤١٧هـ): **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**، ط٤، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤١- الأسمري، سعد فهران عبد الرحمن، (١٤١٧هـ): **تحليل كتب التاريخ للمرحلة الثانوية (بنين) في المملكة العربية السعودية في ضوء مهارات التفكير الناقد**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

٤٢- الأصبحي، مالك بن أنس، (١٤٠٦هـ): **موطأ مالك**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٣- الأعظمي، محمد مصطفى، (١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م): **منهج النقد عند المحدثين**، ط٣، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة.

٤٤- آل سلمان، مشهور بن حسن آل سلمان، (١٤١٨هـ): **تراجعات ابن حجر العسقلاني في فتح الباري**، مكتبة الخرّاز، جدة.

٤٥- القضاة، شرف، (٢٠٠١م): مجلة دراسات، الجامعة الأردنية،مجلد ٢، عدد ٢٨.

٤٦- الآمدي، علي بن محمد، (١٤٢٤هـ): **الإحكام في أصول الأحكام**، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض.

٤٧- بامشوش، خيري، مهنا، سعيد محمد، السيدمحمد، يحيى محمد عبده، (١٤٠٥هـ): **التقويم التربوي**، ط٢، الرياض.

٤٨- البخاري، محمد بن إسماعيل، (١٤٢٢هـ): **صحيح البخاري**، المكتبة العصرية، بيروت.

٤٩- البستي، محمد بن حبان، (١٤٢٠هـ): **المجروحين من المحدثين**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي.

٥٠- البشير، عصام أحمد، (١٤٢٦هـ): **الدعوة إلى التجديد في منهج النقد عند المحدثين ومواجهتها**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم السنة وعلومها، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٥١- البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م): **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، خرج أحاديثه وعلق عليه: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٢- البغدادي، الخطيب، (١٤٠١هـ، ١٩٨١م): **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمد رأفت سعيد، مكتبة الفلاح، الكويت.

٥٣- البغدادي، الخطيب، (١٤٠٣هـ): **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

٥٤- بكار، عبد الكريم، (١٤٢٩هـ): **فصول في التفكير الموضوعي**، الطبعة الخامسة، دار القلم، دمشق.

٥٥- بكار، عبد الكريم، (١٤٣١هـ): **تكوين المفكر: خطوات عملية**، الطبعة الأولى، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض.

٥٦- بوازفير، جاك، (٢٠١١م): **تكوين التفكير النقدي: النظرية والتطبيق**، ترجمة، محمد صالح الغامدي، مطابع جامعة الملك عبد العزيز.

٥٧- البيضاني، قاسم، (د.ت): **مباني نقد متن الحديث**، موقع الضياء للدراسات المعاصرة.

٥٨- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، (١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م): **السنن الكبرى**، ط٣، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٩- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، (١٤١٢هـ، ١٩٩١م): **معرفة السنن والآثار**، خرج أحاديثه وعلق عليه: عبد المعطي قلعجي، الناشرون، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق، بيروت، دار الوعي، حلب، القاهرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، القاهرة.

٦٠- التبريزي، الخطيب، (١٣٩٩هـ): **مشكاة المصابيح**، ط٢، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.

٦١- التبريزي، شمس الدين محمد الحنفي، (١٣٥٠هـ): **شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث**، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٦٢- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، (١٩٩٦م): **الجامع الكبير**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٦٣- ثائر حسين، عبد الناصر فخرو، (٢٠١٠م): **دليل مهارات التفكير**، جهينة للنشر والتوزيع.

٦٤- الجرجاني، الشريف علي بن محمد، (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م): **التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٥- جروان، فتحي عبد الرحمن، (٢٠١٢م): **تعليم التفكير: مفاهيم وتطبيقات**، دار الفكر، الأردن.

٦٦- جروان، فتحي عبد الرحمن، (٢٠٠٥): **تعليم التفكير: مفاهيم وتطبيقات**، ط٢، دار الفكر، الأردن.

٦٧- الحارثي، ابراهيم مسلم، (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م): **تعليم التفكير**، مكتبة الشقري، الرياض.

٦٨- الحارثي، إبراهيم بن أحمد مسلم، (٢٠٠٩م): **أنواع التفكير**، مكتبة الشقرى للنشر والتوزيع، الرياض.

٦٩- الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، (١٤٢٢هـ): **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٠- الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، (١٤٢٤هـ): **معرفة علوم الحديث وكمّية أجناسه**، شرح وتحقيق: أحمد بن فارس السلّوم، دار ابن حزم، بيروت.

٧١- الحاكم، أبو عبد الله، (١٩٧٩م): **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: معظم حسين، ط٣، دار الآفاق.

٧٢- الحدري، خليل بن عبد الله، (١٤٢٥هـ): **منهجية التفكير العلمي في القرآن الكريم وتطبيقاتها التربوية**، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٧٣- حسن شحاتة وزينب النجار، (١٤٢٤هـ): **معجم المصطلحات التربوية النفسية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

٧٤- الحقيل، سليمان بن عبد الرحمن (١٤١٧هـ): **الإدارة المدرسية وتعبئة قواها البشرية في المملكة العربية السعودية**، ط٧، الرياض.

٧٥- الحقيل، سليمان بن عبد الرحمن، (١٤١٤هـ): **نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية**، ط٦، الرياض.

٧٦- الخطابي، أبو سليمان حمد بن أحمد، (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م): **العزلة**، ط٢، حققه وعلق عليه: ياسين محمد السوّاس، دار ابن كثير، بيروت، دمشق.

٧٧- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (د.ت)، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبي عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٧٨- الخطيب، محمد عجاج، (١٣٩١هـ): **أصول الحديث: علومه ومصطلحه**، ط٢، دار الفكر.

٧٩- الخليفة، حسن جعفر، (١٤٢٦هـ): **المنهج المدرسي المعاصر**، ط٥، مكتبة الرشد، الرياض.

٨٠- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، (١٤٠٧هـ): **سنن الدارمي**، دار الكتاب العربي، بيروت.

٨١- الدريس، خالد بن منصور، (١٤٢٦هـ): **نقد المتن وعلاقته بالحكم على رواة الحديث عند علماء الجرح والتعديل**، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

٨٢- الدغيمي، محمد راكان، (١٤١٧هـ): **أساليب البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية**، ط٢، مكتبة الرسالة، عمان.

٨٣- الدميني، مسفر غرم الله، (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م): **مقاييس نقد متون السنة**، الناشر (بدون).

٨٤- الذهبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، (د.ت): **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

٨٥- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، (٢٠٠٤م): **سير أعلام النبلاء**، رتبه واعتنى به: حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، لبنان.

٨٦- الذهبي، شمس الدين، (١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م): **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٨٧- الذهبي، شمس الدين، (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م): **نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام**، تحقيق: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء.

٨٨- الراشدي، عمر بن حسن، (١٤٢٦هـ): **التفكير الناقد من منظور التربية الإسلامية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى.

٨٩- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم حسين بن محمد، (١٤٠٨هـ): **تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين**، تحقيق: عبد المجيد نجار، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٩٠- زريق، قسطنطين، (١٩٨٥م): **نحن والتاريخ**، ط٦، دار العلم للملايين، بيروت.

٩١- الزهراني، حسن محمد علي الكناني، (١٤٢٤هـ): **التربية العقلية في الإسلام وتطبيقاتها التربوية**، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم أصول التربية الإسلامية، كلية التربية، جامعة الأزهر.

٩٢- الزهراني، زيني طلال، (١٤٢٦هـ): **النقد العلمي عند علماء المسلمين في العلوم التجريبية في المشرق الإسلامي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة أم القرى.

٩٣- زيتون، حسن حسين، (١٤٢٩هـ): **تنمية مهارات التفكير: رؤية إشراقية في تطوير الذات**، الدار الصولتية للتربية، الرياض.

٩٤- السباعي، مصطفى، (١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م): **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، ط٣، دار السلام، مصر.

٩٥- السبحي وبنجر، عبد الحي أحمد، فوزي صالح، (د.ت): **طرق التدريس وإستراتيجياته**، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة.

٩٦- السخاوي، الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، (١٤٠٧هـ): **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ**، تحقيق: المستشرق فرانزر روزنثال، ترجمة التحقيق: د/ صالح العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٩٧- السخاوي، الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، (١٤٢٦هـ): **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، تحقيق: عبد الكريم الخضير ومحمد آل فهيد، دار المناهج.

٩٨- السرور، ناديا هايل، (١٤٢١هـ): **مدخل إلى تربية المتميزين والموهوبين**، ط٢، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان.

٩٩- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر (١٤٢٣هـ): **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٠٠- السليماني، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل، (٢٠٠٠م): **إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل**، تحقيق: أبي إسحاق الدمياطي، ط٢، مكتبة الفرقان، عجمان.

١٠١- سيد، بركات محمد مراد، (١٩٩٥م): **الاتجاه النقدي عند الحكيم الترمذي**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد٥٠، السنة الثالثة عشرة.

١٠٢- السيوطي، جلال الدين، (١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م): **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، ط٢، تحقيق: عبد الوهاب، دار الكتب الحديثة، مصر.

١٠٣- السيوطي، جلال الدين، (١٤١٥هـ): **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض.

١٠٤- الشاطبي، أبو إسحاق، (١٤٢٥هـ): **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت.

١٠٥- الشافعي، محمد بن إدريس (١٣٩٩هـ): **الرسالة**، ط٢، تحقيق: أحمد شاكر، دار التراث، القاهرة.

١٠٦- الشريف، كوثر بنت محمد رضا، (١٤٣٠هـ): **التربية النقدية في القرآن الكريم**، رسالة دكتوراه غير منشورة في الأصول الإسلامية للتربية، كلية التربية، جامعة أم القرى.

١٠٧- صابر، حلمي عبد المنعم، (١٤١٨هـ): **منهجية البحث العلمي وضوابطه في الإسلام**، يصدر عن رابطة العالم الإسلامي.

١٠٨- الصفدي، صلاح الدين خليل، (١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م): **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، تحقيق: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي بمصر.

١٠٩- الصنعاني، محمد بن إسماعيل، (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م): **أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الآمل**، تحقيق: حسين السياغي، حسن الأهدل، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١١٠- الصويان، أحمد بن عبد الرحمن، (٢٠١١م): **منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم**، مجلة البيان.

١١١- الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، (١٤١٥هـ، ١٩٩٥م): **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

١١٢- الطحاوي، صدر الدين علي بن علي بن أبي العز، (١٤١٦هـ): **العقيدة الطحاوية: بيان عقيدة أهل السنة والجماعة**، دار ابن حزم، بيروت.

١١٣- الطحاوي، صدر الدين علي بن علي بن أبي العز، (١٤١٦هـ): **شرح العقيدة الطحاوية: بيان عقيدة أهل السنة والجماعة**، تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد. مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

١١٤- الطوسي، (١٤١٧هـ): **عدة الأصول**، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، ستارة، قم.

١١٥- الطيبي، الحسين بن عبد الله، (١٤٠٥هـ): **الخلاصة في أصول الحديث**، تحقيق: صبحي جاسم السامرائي، عالم الكتب، بيروت.

١١٦- العبد اللطيف، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، (١٤٢٥هـ): **ضوابط الجرح والتعديل**، مكتبة العبيكان، الرياض.

١١٧- عبيدات، ذوقان وآخرون، (٢٠٠٤م): **البحث العلمي: مفهومه، أدواته، وأساليبه**، دار أسامة، الرياض.

١١٨- عتر، نور الدين، (١٩٨٦م): **معالم السنة النبوية**، مكتبة المنار، الأردن.

١١٩- العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، (د.ت): **شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة**، صححه وعلق عليه: محمد بن الحسين العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٢٠- علي، محمود محمد، (١٤٢٣هـ): **تنمية مهارات التفكير من خلال المناهج التعليمية (رؤية مستقبلية)**، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة.

١٢١- العمري، أكرم ضياء، (١٤١٧هـ): **منهج النقد عند المحدثين مقارنًا بالمنهج الغربي**، دار إشبيليا، الرياض.

١٢٢- العودة، سلمان بن فهد، (١٤١١هـ): **من أخلاق الداعية**، دار الوطن للنشر.

١٢٣- الغرايبة، سالم علي، (١٤٢٩هـ): **مهارات التفكير وأساليب التعلم**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض.

١٢٤- فتح الله، مندور عبد السلام، (١٤٢٩هـ): **تنمية مهارات التفكير: الإطار النظري والجانب التطبيقي**، دار النشر الدولي، الرياض.

١٢٥- فراج، محمد أنور إبراهيم، (٢٠٠٦م): **التفكير الناقد وقضايا المجتمع المعاصر**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

١٢٦- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (١٤٢٦هـ): **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٢٧- الفيومي، أحمد بن محمد، (١٩٨٧م): **المصباح المنير**، مكتبة لبنان، بيروت.

١٢٨- القاسمي، جمال الدين، (١٤٢٥هـ، ٢٠٠٨م): **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، ط٣، دار العقيدة، القاهرة.

١٢٩- القاضي، عياض بن موسى اليحصبي، (١٣٨٩هـ،١٩٧٠م): **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة.

١٣٠- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، (١٤٢٧هـ): **الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٣١- قطامي، يوسف، (١٩٩٠م): **تفكير الأطفال: تطوره وطرق تعليمه**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

١٣٢- اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي، (د.ت): **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، تحقيق وتخريج: عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة ابن تيمية.

١٣٣- المانع: **تحقيق معنى السنة ومكانتها**، المنشور في مجلة المسلمون. في المجلد السادس، ص٥٦٥، في العدد السادس منه، ص٤٩).

١٣٤- مايرز، شميت، (١٩٩٧م): **تنمية التفكير الناقد عند أعضاء هيئة التدريس**، ترجمة علاء الدين كفافي، دار النهضة، القاهرة.

١٣٥- مايرز، شيث، (١٩٩٣م): **تعليم الطلاب التفكير الناقد**، ترجمة: عزمي جرار، مركز الكتب الأردني، عمان.

١٣٦- المباركفوري، أبو العلى محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم، (د.ت): **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، أشرف عليه وصححه: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر.

١٣٧- المباركفوري، عبد السلام، (١٤٢٢هـ): **سيرة الإمام البخاري سيد الفقهاء والمحدثين**، نقله للعربية: عبد العليم البستوي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

١٣٨- المجالي، محمد أحمد، (١٤٢١هـ): **المرأة الناقدة في العرب**، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة وآدابها، مطابع جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١٣٩- محمود، علي عبد الحليم، (١٤١٥هـ): **تربية الناشئ المسلم**، ط٣، دار الوفاء، المنصورة.

١٤٠- المسيري، عبد الوهاب، (٢٠٠٩م): **رحلتي الفكرية**، ط٤، دار الشروق، القاهرة.

١٤١- مصطفى وفدوى، صلاح عبد الحميد وفدوى فاروق عمر، (١٤٢٤هـ): **الإدارة والتخطيط التربوي**، ط٢، مكتبة، الرياض.

١٤٢- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، (١٤٠٥هـ): **الأنوار الكاشفة لما في أضواء السنة من الزلل والتضليل والمجازفة**، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت.

١٤٣- منتديات كل السلفيين (kulalsalafiyeen).

١٤٤- المنشاوي، محمد صديق، (د.ت): **قاموس مصطلحات الحديث النبوي**، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة.

١٤٥- موقع إسلام ويب (www.islamweb.net).

١٤٦- موقع الشيخ عبد الكريم الخضير (www.khudheir.com).

١٤٧- نبيل عبد الهادي وآخرون، (١٤٢٤هـ): **مهارات في اللغة والتفكير**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

١٤٨- النقيب، عبد الرحمن عبد الرحمن، (١٤١٨هـ): **منهجية البحث في التربية «رؤية إسلامية»**، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٤٩- النووي، محيي الدين، (١٤٢٠هـ): **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، تحقيق: خليل شيحا، ط٦، دار المعرفة، بيروت.

١٥٠- النووي، محيي الدين، (١٩٧٢م): **تقريب علوم الحديث وبهامشه تدريب الراوي**، ط٢، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

١٥١- هاشم، أحمد عمر، (١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م): **دفاع عن الحديث النبوي**، مكتبة وهبة، القاهرة.

١٥٢- الهلالي، سليم بن عبيد، (١٤١٨هـ)، **بهجة الناظرين شرح رياض الصالحين**، ط٣، دار ابن الجوزي، السعودية.

١٥٣- الهيثمي، علي بن أبي بكر، (د.ت): **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة.

١٥٤- وزارة التربية والتعليم، (١٤٢٥هـ):**دليل المعلم لتنمية مهارات التفكير**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

١٥٥- وزارة المعارف، (١٣٩٠هـ): **سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية**، الرياض.

١٥٦- وزارة المعارف، (١٤١٩هـ): **دليل المشرف التربوي**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

١٥٧- يالجن، مقداد، (١٤١٩هـ): **مناهج البحث وتطبيقاتها في التربية الإسلامية**، دار عالم الكتب، الرياض.

الملاحـــــق

- ملحق (١) أسماء المحكمين لأداة الاستبانة ووظائفهم.
- ملحق (٢) الاستبانة المقدمة لأعضاء هيئة التدريس.
- ملحق (٣) الاستبانة المقدمة لطلاب الدراسات العليا.

أسماء المحكمين لأداة الاستبانة

م	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	جهة الإنتساب
١	أ.د.خلدون الأحدب	أستاذ	الحديث وعلومه	جامعة مكة المفتوحة
٢	أ.د.حامد سالم الحربي	أستاذ	الأصول الإسلامية للتربية	أم القرى
٣	أ.د.خالد التويم	أستاذ	الأصول الإسلامية للتربية	أم القرى
٤	أ.د.عاطف محمد سعيد	أستاذ	مناهج وطرق تدريس	أم القرى
٥	أ.د.علي إسماعيل سرور	أستاذ	مناهج وطرق تدريس	أم القرى
٦	أ.د.عطية عبدالقادر عطية	أستاذ	مناهج وطرق تدريس	الملك عبد العزيز
٧	د.محمد عبدالرؤوف عطية	أستاذ مشارك	أصول تربية	أم القرى
٨	د.مرعي سلامة يونس	أستاذ مشارك	علم نفس- إيجابي	أم القرى
٩	د.طه شومان	أستاذ مشارك	أصول تربية	الملك عبد العزيز
١٠	د.نايف حامد الشريف	أستاذ مساعد	الأصول الإسلامية للتربية	أم القرى
١١	د.حازم علي بدارنه	أستاذ مساعد	أصول تربية	أم القرى
١٢	د.معتز محمد عبيد	أستاذ مساعد	علم نفس-صحة نفسية	أم القرى
١٣	د.سعيد دقميري	أستاذ مساعد	أصول تربية	الملك عبد العزيز
١٤	د.عاصم	أستاذ مساعد	أصول تربية	الملك عبدالعزيز
١٥	د.سيد أحمد الوكيل	أستاذ مساعد	علم نفس	الملك عبد العزيز
١٦	د.أشرف محمد شلبي	أستاذ مساعد	علم نفس	الملك عبد العزيز
١٧	د.يزيد محمد الشهري	أستاذ مساعد	علم نفس	الملك عبد العزيز
١٨	د.عبد الرحمن زمزمي	أستاذ مساعد	علم نفس-قياس وتقويم	الملك عبد العزيز

ملحق (٢): الاستبانة المقدمة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات

ملحق (٣): الاستبانة المقدمة لطلاب الدراسات العليا